



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب - قسم التاريخ والآثار

اتفاقية كامب ديفيد المصرية-الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1978-1993م)

إعداد الباحث:

زياد خضر العبد مطر

إشراف الأستاذ الدكتور:

أكرم محمد عدوان

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة

1433هـ/2012م



﴿رَبَّنَا لَا تُغِثْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا
مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾⁽¹⁾
صدق الله العظيم

(1) سورة آل عمران: آية 8

إهداء

- إلى والديّ اللذين ربّاني وأرشداني لدروب الخير، وأنفقاً عليّ كل رخيصٍ وغالٍ. أسأل الله عز اسمه، أن يبارك فيهما، ويرزقني برّهما، ويمد في عمرهما، ويحسن خاتمتهما، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما يوم القيامة.
- إلى الذين لم ييخلوا بصبرهم، وتحملوا معي آثار الانشغال بهذا العمل، زوجتي الوفية، وأبنائي طارق، ومرح.

إلى هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني وأعانني، فهو الذي بيده العون ومنه التوفيق والسداد. وبعد:
اعترافاً بالفضل لأهله، واستجابة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له، حتى تروا إن قد كافأتموه". أتقدم بخالص الشكر، وعظيم التقدير لأستاذي الجليل، الأستاذ الدكتور: أكرم محمد عدوان، الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، وعلى ما شملني به من نصح وإرشاد، وما بذله من جهد طيب. والله أسأل أن يجزيه عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بالشكر الوفير للأساتذة، والمحاضرين الأعزاء في قسم التاريخ، بالجامعة الإسلامية كل باسمه، ولقبه، على ما قدموه لي من توجيهات، ونصائح، وأخص بالذكر الدكتور: العزيز زكريا السنوار.

الشكر بالضرورة موجه للأخوة في مركز التخطيط الفلسطيني، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، ومكتبة الجامعة الإسلامية، والمركز القومي للدراسات والتوثيق.
كذلك الشكر موصول أيضاً للأخ حسنى النجار الذي تحمل معي عبء هذه الدراسة من خلال ترجمته للكتب العبرية.

وأتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي نصحاً أسهم في إتمام هذه الدراسة

فهرس المحتويات

ت	إهداء
ث	شكر وتقدير
ج	فهرس المحتويات
ر	قائمة الملاحق
ش	قائمة المختصرات
ص	ملخص الدراسة
ط	مقدمة
الفصل التمهيدى المفاوضات وجولات الحوار بين مصر و(إسرائيل) (1973-1978م)	
2	أولاً: المحادثات عقب حرب أكتوبر 1973م
8	ثانياً: مؤتمر جينيف 1977م:
11	ثالثاً: زيارة السادات للقدس 1977م:
الفصل الأول اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل) 1978م.	
19	المبحث الأول: جولات المفاوضات بين مصر و(إسرائيل) من (1977- 1979م).
19	أولاً: مؤتمر القاهرة التحضيرى ديسمبر/ كانون الأول 1977م.
24	ثانياً: مؤتمر الإسماعيلية.
26	ثالثاً: محادثات أسوان.
28	رابعاً: اجتماعات اللجنة السياسية والعسكرية.
32	خامساً: مؤتمر ليدز.
33	سادساً: مؤتمر كامب ديفيد.
48	سابعاً: محادثات بلير هاوس.
52	ثامناً: توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية عام 1979م.

57	المبحث الثاني: تحليل اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية	
57	أولاً: نقد الإطار العام للاتفاقية المصرية الإسرائيلية.	
66	ثانياً: تحليل نصوص اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية.	
74	ثالثاً: الالتزامات السرية في اتفاقية كامب ديفيد.	
الفصل الثاني		
المواقف العربية والدولية من اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) 1978م		
80	المبحث الأول : المواقف العربية من اتفاقية كامب ديفيد 1978م.	
83	أولاً: الموقف المصري.	
89	ثانياً: الأطراف العربية المعارضة.	
89	- دول جبهة الصمود والتصدي.	
91	- الموقف الفلسطيني.	
96	- جامعة الدول العربية .	
100	- الموقف اللبناني.	
100	- الموقف التونسي.	
101	ثالثاً: الدول العربية التي تحفظت على اتفاقية كامب ديفيد (Camp David).	
101	- موقف السعودية .	
103	- موقف دول الخليج العربي.	
103	- الموقف الأردني.	
105	رابعاً: الدول المؤيدة لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David).	
105	- موقف سلطنة عُمان.	
106	- الموقف السوداني.	
107	- الموقف المغربي.	
113	المبحث الثاني: المواقف الدولية من اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) 1978م.	
113	أولاً: الموقف الإسرائيلي .	
120	ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية.	
124	ثالثاً: الموقف الأوروبي.	
135	رابعاً: موقف الإتحاد السوفيتي.	

139	خامساً: موقف الأمم المتحدة.		
النتائج السياسية والعسكرية لاتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية (1993 - 1978م)			
145	المبحث الأول: النتائج السياسية.		
145	أولاً: محادثات ومشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1978م حتى توقيع اتفاقية أوسلو 1993م.		
145	1- محادثات الحكم الذاتي المصرية الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية.		
151	2- مشروع خالد الحسن مايو/أيار 1982م.		
151	3- مبادرة ريغان (Reagan) سبتمبر/ أيلول 1982.		
153	4- مشروع بريجنيف للسلام سبتمبر/ أيلول 1982م.		
153	5- مشروع قمة فاس العربي سبتمبر/ أيلول 1982م.		
160	6- خطة جيمس بيكر (James Baker) أكتوبر/ تشرين الأول 1989م.		
162	7- مؤتمر مدريد أكتوبر/ تشرين الأول 1991م.		
167	8- اتفاق أوسلو سبتمبر/أيلول 1993م.		
174	ثانياً: أثر اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) على العلاقات المصرية الفلسطينية.		
181	المبحث الثاني: النتائج العسكرية		
181	أولاً: الإجراءات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1977-1982م).		
182	ثانياً: اجتياح لبنان عام 1982م.		
192	ثالثاً: السياسة العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني (1982 - 1993م).		
201	رابعاً: تكثيف الاستيطان العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة.		
207	خامساً: الإجراءات العسكرية في مدينة القدس (1978 - 1993).		
الفصل الرابع النتائج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاتفاقية كامب ديفيد			
215	المبحث الأول: النتائج الاقتصادية		
215	تمهيد		
218	أولاً: تأثير السياسات الإسرائيلية على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في		

	الفترة ما بين (1978-1993م)	
218	1- قطاع الصناعة.	
221	2- قطاع الزراعة والمياه.	
228	3-قطاع التجارة.	
230	4- الأيدي العاملة.	
233	ثانياً: نتائج سياسة إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.	
235	ثالثاً: الوضع الاقتصادي الأراضي المحتلة في فترة الانتفاضة (1987 - 1993م).	
239	رابعاً: الإجراءات الإسرائيلية الاقتصادية في مدينة القدس.	
المبحث الثاني: النتائج الاجتماعية والثقافية.		
242	أولاً: النتائج الاجتماعية.	
242	الإجراءات الإسرائيلية ضد البنية الاجتماعية الفلسطينية	
242	1- محاربة المؤسسات الخيرية.	
243	2- منع التواصل الاجتماعي.	
244	3- تقليص الخدمات الاجتماعية.	
245	4- تفشي البطالة.	
247	5- إسقاط الشباب في الانحراف.	
248	6- حظر التجول على السكان.	
249	7- الحرب الديموغرافية.	
252	انعكاسات الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1993م) على النواحي الاجتماعية.	
255	ثانياً : النتائج الثقافية ما بين عام 1978 - 1993م.	
255	- الممارسات الإسرائيلية ضد النتاج الثقافي الفلسطيني.	
255	1-سرقة التراث الفلسطيني.	
257	2- التقييد الثقافي.	
258	3- إغلاق المؤسسات الثقافية.	
259	- المقاومة الفلسطينية ضد عمليات طمس التراث الثقافي.	

260	- السياسات القمعية الإسرائيلية ضد قطاع التعليم في الأراضي المحتلة.	
260	1- التلاعب في المنهاج الدراسي.	
261	2- إغلاق المؤسسات التعليمية.	
264	3- التضييق على الطلاب والمدرسين.	
265	4- إهمال نفقات التعليم.	
266	5- توجيه قطاع التعليم بما يتناسب مع المصالح الإسرائيلية.	
267	- الوضع التعليمي في فترة الانتفاضة.	
268	- الممارسات الإسرائيلية الاجتماعية والثقافية اتجاه مدينة القدس في الفترة الواقعة ما بين (1978 - 1993م).	
269	1- مصادرة الأراضي والاستيطان	
270	2- الحرب الديموغرافية ضد المقدسيين.	
270	3- تدمير النواحي التعليمية.	
270	4- الإشراف على القضاء.	
271	نتائج السياسة الإسرائيلية على النواحي الاجتماعية والثقافية في مدينة القدس.	
273	الخاتمة	
277	الملاحق	
392	قائمة المصادر والمراجع	
414	ملخص باللغة الانجليزية Abstract	

فهرس الملاحق

278	ملحق رقم (1) اتفاق فض الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل عام 1974م.	1.
280	ملحق رقم (2) اتفاق فض الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل عام 1975م.	2.
283	ملحق رقم (3) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338.	3.
284	ملحق رقم (4) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.	4.
285	ملحق رقم (5) بيان مشترك لحكومتى الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الروسية في أكتوبر/ تشرين الأول 1977م.	5.
287	ملحق رقم (6) بيان المتحدث الرسمي المصري بتكرار دعوة الأطراف المعنية إلى حضور مؤتمر القاهرة.	6.
289	ملحق رقم (7) مشروع بيغن (Begin) للحكم الذاتي.	7.
296	ملحق رقم (8) بيان رسمي مصري حول استدعاء السيد محمد إبراهيم كامل إلى القاهرة، وقطع المفاوضات التي باشرتها اللجنة السياسية المصرية الإسرائيلية.	8.
298	ملحق (9) دعوة مكتوبة بخط اليد موقعة من الرئيس الأمريكي كارتر للرئيس المصري أنور السادات.	9.
303	ملحق (10) دعوة مكتوبة بخط اليد موقعة من الرئيس الأمريكي كارتر لرئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن.	10.
308	ملحق رقم (11) رسالة بخط يد الرئيس كارتر إلى بيغن، والسادات، حثهم فيها على إنهاء المفاوضات بنتائج إيجابية، بعد الخلافات التي ظهرت بين الطرفين.	11.
309	ملحق رقم (12) الجدول الزمني لتوقيع لاتفاقية كامب ديفيد.	12.
313	ملحق رقم (13) رسالة من وزير الدفاع الأمريكي، إلى وزير الدفاع الإسرائيلي.	13.
314	ملحق رقم (14) المشروع الأمريكي المقترح لمعاهدة السلام المعاهدة الإسرائيلية.	14.
320	ملحق رقم (15) جدول زمني حول ترتيب توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية في البيت الأبيض.	15.
325	ملحق رقم (16) معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، واتفاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.	16.

352	17. ملحق رقم (17) رسالة الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المصري، إلى سايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن الاعتراض المصري على مذكرة التفاهم بين الولايات وإسرائيل بشأن الضمانات.
355	18. ملحق رقم (18) قانون أساسي القدس عاصمة إسرائيل كما أقرته الكنيسة 30 يونيو/ تموز 1980م.
356	19. ملحق رقم (19) موافقة مجلس الشعب المصري على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.
357	20. ملحق رقم (20) النتائج الرسمية للاستفتاء الشعبي على المعاهدة المصرية الإسرائيلية.
358	21. ملحق رقم (21) بيان المجلس المركزي لمنظمة التحرير حول زيارة السادات إلى القدس.
360	22. ملحق رقم (22) بيان رئاسة الجمهورية السودانية حول اتفاقية كامب ديفيد.
362	23. ملحق رقم (23) برقية ملك المغرب الحسن الثاني إلى سيد محمود رياض، الأمين العام لجامعة الدول العربية، حول تأييده زيارة الرئيس أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية للقدس.
363	24. ملحق رقم (24) بيان وزراء خارجية الدول الأوروبية التسعة حول معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية.
364	25. ملحق رقم (25) قرارات الجمعية العربية للأمم المتحدة حول بطلان اتفاقية كامب ديفيد، والتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني .
367	26. ملحق رقم (26) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425.
368	27. ملحق رقم (27) قرارات المجلس الوطني الدورة السادسة عشر، الجزائر، 22 فبراير/ شباط 1983م.
369	28. ملحق رقم (28) قرارات المجلس الوطني الدورة السابعة عشر، الأردن، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 1984م
370	29. ملحق رقم (29) قرارات المجلس الوطني الدورة الثامنة عشر، الجزائر، يونيو/ حزيران 1987م.

30	ملحق رقم (30) فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية، يوليو/ تموز 1988م	371
31	ملحق رقم (31) صورة الخطاب الرسمي الذي بعث به ياسر عرفات إلى وزير خارجية السويد يبلغه قبوله للشروط الأمريكية لبدء الحوار مع منظمة التحرير	373
32	ملحق (32) بيان رفض منظمة التحرير الفلسطينية مقترحات شامير.	375
33	ملحق رقم (33) مشروع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في أكتوبر/ تشرين الأول 1989م	376
34	ملحق رقم (34) نص الدعوة إلى التي أرسلها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ووزير الخارجية السوفيتي بوريس دمتريفيتش بانكين، إلى الأطراف المعنية لحضور مؤتمر مدريد في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1991م.	377
35	ملحق رقم (35) قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الدورة التاسعة عشرة، الجزائر، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1988م.	379
36	ملحق رقم (36) نص اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي عرف باتفاق أوسلو أو اتفاق غزة-أريحا للحكم الذاتي الفلسطيني 13 سبتمبر/ أيلول 1993م.	381
37	ملحق رقم (37) جدول يوضح المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية من (1978 - 1993م)	385
38	ملحق رقم (38) جدول يوضح المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة من (1978 - 1992م).	389
39	ملحق رقم (39) جدول يوضح عدد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية ما بين عام (1978 - 1992م).	390

قائمة المختصرات

اختصارات وردت في الدراسة:

- ج: جزء
- ص: صفحة.
- ع: عدد.
- ق: قسم.
- م: مجلد.

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة اتفاقية كامب ديفيد المصرية- الإسرائيلية عام 1978م، وما سبقها من خطوات عملية من الرئيس المصري أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، والتي تمثلت في اللقاءات السرية بين الطرفين في المغرب ورومانيا، تمهيداً لزيارة السادات إلى القدس، وما تبع تلك الزيارة من مفاوضات، وجولات تمثلت في: مؤتمر القاهرة التحضيري في فندق المينا هاوس، وزيارة بيغن إلى الإسماعيلية، ومحادثات أسوان، مروراً باجتماعات اللجنة السياسية والعسكرية، ومؤتمر ليدز في بريطانيا، ووصولاً إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد في البيت الأبيض في بداية النصف الثاني من سبتمبر/ أيلول 1978م، وما تبعها من مفاوضات في فندق بلير هاوس في واشنطن، وانتهاءً، بتوقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في أواخر مارس/ آذار 1979م.

وضمت أيضاً في طياتها تحليلاً لبنود اتفاقية كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية- الإسرائيلية، حيث أظهرت الدراسة أن الجانب المصري لم يحقق أي إنجاز في تلك الاتفاقية، بل وإلزامها، بقيود كبلت تحركاتها في فيما يتعلق بالقضايا العربية، خاصة القضية الفلسطينية.

سلطت الدراسة الضوء على المواقف العربية والدولية، من اتفاقية كامب ديفيد، حيث تناولت الدول المؤيدة، والمعارضة، والمتحفظة عليها، وخصت بالذكر الدول التي كانت لها مواقف واضحة من تلك الاتفاقية.

وأظهرت الدراسة أثر اتفاقية كامب ديفيد، وغياب الدور المصري عن القضية الفلسطينية، على النواحي السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتي أدت إلى إمعان إسرائيل في تنفيذ مخططاتها الرامية للتخلص من الشعب الفلسطيني، من خلال عدة وسائل تمثلت في محاولتها القضاء على منظمة التحرير في حرب لبنان، وقمع الشعب الفلسطيني، إلا أن تلك الوسائل لم تُجدِ نفعاً، في موازاة ذلك طرحت عدة مشاريع كان هدفها إيجاد تسوية تحقق القبول للطرفين، تمثلت في مشروع الأمير فهد، ومشروع ريغان، ومشروع بريجنيف، ومبادرة شامير، واقتراحات وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، حتى انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991م، الذي مثل القاعدة الأساسية العلنية لبدء المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، والتي انتهت بتوقيع اتفاق أوسلو في النرويج عام 1993م.

وبينت الدراسة الخطوات العملية التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، من خلال استغلال الأيدي العاملة الفلسطينية في تقوية أعمدة الاقتصاد الإسرائيلي، وترويج البضائع الإسرائيلية في الأراضي

المحتلة، وتكثيف عملية الاستيطان في الأراضي الزراعية، والسيطرة على مصادر المياه. وأخيراً تناولت الدراسة المخططات الإسرائيلية لضرب المحتوى الاجتماعي والثقافي، ووسائل تجهيل السكان في المجتمع الفلسطيني، من أجل ضمان سيادتها على الأراضي المحتلة.

مُتَكَلِّمَةٌ

أحمد الله على نعائمه الجمّة، وآلئه التي لا تعد ولا تحصى، وأستغفره من كبائر الذنوب، وصغائرها، وأسأله الهداية، والتوفيق، وأصلي وأسلم على محمد رسول الله صلى الله عليه و سلم. وبعد:

وقّعت مصر و(إسرائيل) إطار اتفاقية سلام عام 1978م واتفاقية كاملة عام 1979م برعاية أمريكية، اشتملت على جزأين: الأول منها تعلق بالوضع المصري - الإسرائيلي، والآخر تعلق بالوضع الإسرائيلي - الفلسطيني دون مشاركة فلسطينية في هذه الاتفاقية ، والتي بموجبها استعادت مصر شبه جزيرة سيناء عام 1982م، ولكنها بقيت منزوعة السلاح، فلم يسمح للحكومة المصرية إلا سيادة محدودة فيها، واقتصر الوجود المصري على قوات شرطة بسلاح خفيف.

ولم يجمع العرب على اتخاذ موقف موحد من تلك، فقد تباين المواقف العربية بين مؤيد، ومعارض، دول متحفظة على ما جاء في الاتفاقية، وبعد فترة وجيزة، تبنت معظم الدول العربية طريق السادات التي رفضه، في تبني الحل السلمي كحل لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وتجلّى ذلك في مؤتمر مدريد عام 1991م، ونجحت (إسرائيل) في إقامة تسوية منفردة مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة نقاط أهمها:

- إثراء المكتبة العربية بأبحاث قيمة تتعلق بالقضية الفلسطينية.
- مساعدة الباحثين والمهتمين في دراسة جوانب القضية الفلسطينية، ومدى تأثير اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية عليها.
- مساعدة المفاوض الفلسطيني، والعربي في التعرف على أساليب "إسرائيل" التفاوضية.
- الاستفادة منها في الحكم على المتغيرات، والنتائج الخطيرة التي أفرزتها اتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية وآثارها المتبقية حتى يومنا هذا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تأتي هذه الدراسة استكمالاً لدراسات سابقة، تناولت اتفاقية كامب ديفيد، لقياس مدى تأثيرها على القضية الفلسطينية.
- عرض وتحليل اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية.
- توضيح كيف مهدت اتفاقية كامب ديفيد أمام إقامة علاقات بين (إسرائيل) والعرب، خاصة مع منظمة التحرير الفلسطينية، والوصول إلى اتفاقية سلام بين الطرفين.
- بيان أثر اتفاقية على حقوق الإنسان، وأثرها على المقاومة الفلسطينية، وأثرها على الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين.

ثالثاً: حدود الدراسة:

الحد الزمني:

تبدأ الدراسة من حيث الفترة الزمنية، من عام 1978م، وهو العام الذي تم فيه توقيع اتفاقية كامب ديفيد، بين مصر وإسرائيل، وما تلاها من مرحلة مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، وتنتهي الدراسة عام 1993م، وهو العام الذي انتهت فيه الانتفاضة الفلسطينية بشكل عملي، توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

الحد المكاني:

اختار الباحث مصر وفلسطين و(إسرائيل)، ليكون الإطار المكاني لهذه الدراسة، فسوف يتم التحدث عن مصر في مجال المفاوضات، أما بالنسبة لفلسطين فسيتم التحدث عن أثر اتفاقية كامب ديفيد على فلسطين، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي فيها.

رابعاً: منهج البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التاريخي، بشقيه الوصفي، والتحليلي، وذلك من خلال تتبع عقد اتفاقية كامب ديفيد، وآثارها السلبية على القضية الفلسطينية.

محتويات الدراسة:

ضمت الدراسة أربعة فصول، إضافة إلى فصل تمهيدي، وكانت على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: تم الحديث فيه عن المحادثات المصرية الإسرائيلية عقب حرب أكتوبر، والمساعي الأمريكية لإنهاء حالة التوتر بين الطرفين، وزيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس، والنتائج التي ترتب عليها.

وتضمن الفصل الأول: الذي اندرج تحت عنوان اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م المصرية الإسرائيلية، الحديث في المبحث الأول عن جولات المفاوضات بين مصر وإسرائيل من عام 1977-1979م، بدءاً بزيارة السادات إلى القدس ومروراً بمؤتمر القاهرة التحضيري، والمحادثات في قلعة ليدز، وبروكسل، وواشنطن، وصولاً إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ما تبعها من محادثات في بلير هاوس وانتهاءً ببوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية، كما تناول المبحث الثاني: تحليلاً لاتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية.

كما تناول الفصل الثاني: المواقف العربية والدولية من اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، حيث ضم المبحث الأول: المواقف العربية، التي تمثلت في تكوين جبهة لمعارضة خطوات السادات، وهي جبهة الصمود والتصدي، كما تحدث عن الموقف العربية المؤيدة لخطوات السادات السلمية مع إسرائيل. أما المبحث الثاني: فقد تناول الحديث المواقف الدولية، والتي تمثلت في الموقف الإسرائيلي، والأمريكي، والأوروبي، والاتحاد السوفيتي، وموقف الأمم المتحدة.

وكان الفصل الثالث: بعنوان النتائج السياسية والعسكرية لاتفاقية كامب ديفيد، حيث ضم المبحث الأول النتائج السياسية، وتمثلت في محاولات إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال طرح الحلول والمشاريع السلمية، لحل القضية الفلسطينية حتى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م. وفي المبحث الثاني: تحدث عن النتائج العسكرية، والتي تمثلت في استخدام إسرائيل كافة الوسائل العسكرية، لاضطهاد الشعب الفلسطيني، مستغلة بذلك تحييد الدور المصري عن القضية الفلسطينية.

وجاء الفصل الرابع: بعنوان النتائج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية من عام 1978-1993م، حيث تناول المبحث الأول: استغلال إسرائيل للثروات الفلسطينية، وتدمير المقومات الاقتصادية في الأراضي المحتلة، والتي تمحورت في تدمير الزراعة، والصناعة، والتجارة. أما المبحث الثاني: فكان بعنوان النتائج الثقافية والاجتماعية، وبين أثر اتفاقية كامب ديفيد في استفراد سلطات الاحتلال الإسرائيلي في ضرب المحتوى الثقافي، والاجتماعي للشعب الفلسطيني.

كما اختتمت الدراسة بخاتمة توصل فيها الباحث إلى استنتاجات هامة، أهمها: أصبحت مصر بعد توقيع معاهدة السلام مع (إسرائيل)، تتعامل مع القضية الفلسطينية بطريقة محايدة، بعيداً عن

التلاحم الإسلامي والقومي، واستغلال إسرائيل لتلك الظروف في الإنفراد بالشعب الفلسطيني، وارتكاب أبشع المجازر، والممارسات القمعية من قتل، واعتقال، وإبعاد، وتدمير للمنازل، وتهويد الأماكن، بكافة الوسائل العسكرية المتاحة لديها خاصة في فترة الانتفاضة. وفي الختام، أسأل الله أن تكون هذه الدراسة قد خرجت في أحسن حال، وأرجو الله العليّ القدير أن تكون في ميزان حسناتي يوم لا ظلّ إلى ظله، والله تعالى هو الموفق.

الباحث

الفصل التمهيدي

المفاوضات وجولات الحوار بين مصر و(إسرائيل) (1973-1978م)

أولاً: المحادثات عقب حرب أكتوبر 1973م.

ثانياً: مؤتمر جينيف عام 1977.

ثالثاً: زيارة السادات للقدس عام 1977.

الفصل التمهيدي

المفاوضات وجولات الحوار بين مصر و(إسرائيل) (1973-1978م)

أولاً: المحادثات عقب حرب أكتوبر 1973م:

في أعقاب حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973م، كثفت الولايات المتحدة جهودها الدبلوماسية لفض النزاع بين مصر و(إسرائيل)، إلا أن تلك الجهود لم تتجاهل القضية الفلسطينية التي فرضت نفسها على سلم أولويات الحل، لكن الإدارة الأمريكية تجنبّت على مدى عدة سنوات إيجاد حل عادل يلبي طموح الشعب الفلسطيني، بدعوى ضمان أمن (إسرائيل)⁽¹⁾.

في يناير/ كانون الثاني عام 1974م، بدأت المفاوضات بين مصر و(إسرائيل)، والتي أدت إلى ما يعرف باسم فك الاشتباك الأول⁽²⁾، واستكملت تلك المفاوضات، وصولاً إلى اتفاقية فك الاشتباك الثاني⁽³⁾، أو ما تعرف باسم اتفاقية سيناء الثانية⁽⁴⁾، التي تم التوقيع عليها في جنيف في سبتمبر/أيلول 1975م، والتي كانت أهم نصوصها:

1. انسحاب (إسرائيل) من سيناء إلى مداخل معبري متلا، والجدي.
 2. إقامة قطاع عازل في المنطقة المخلاة تخضع لمراقبة الأمم المتحدة.
 3. إحالة المنطقة التي كانت سابقاً منطقة عازلة إلى سيطرة مصرية.
 4. انسحاب (إسرائيل) من حقول النفط في أبو رديس ورأس سدر.
- كما اتفق على فتح قناة السويس أمام حركة ملاحية سفن شحن غير حربية إسرائيلية، وكذلك على

(1) Christenson, Kathleen: Perceptions of Palestine, Their Influence on U.S. Middle East Policy, University of California Press, Berkeley Los Angeles, London 1999, p139.

(2) كوانت، وليام: كامب ديفيد بعد عشر سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1989م، ص586؛ هيكل، محمد حسنين: خريف الغضب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2006، ص190-191؛ هيكل، محمد حسنين: حديث المبادرة، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2000م، ص222؛ طويلة، عبد الستار: السادات في إسرائيل حرب أم سلام، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ص29؛ شوفاني، إلياس: التقصير بالمعاهدة وبعد، مجلة شؤون فلسطينية، ع91، 1979، ص8. انظر: الملاحق، ملحق رقم (1) اتفاق فض الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل عام 1974م، ص278.

(3) انظر: الملاحق، ملحق رقم (2) اتفاق فض الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل عام 1975م، ص280.

(4) Cleveland, William L& Bunton, Martin: A History of the Modern Middle East, Published by Westview Press, 2009, p377;

هاروبن، ألون: إسرائيل وجيرانها العرب (عبري)، غراف حن، تل أبيب، 1989م ص424.

إقامة محطات إنذار مبكر أمريكية في منطقة المعبرين، واعتبرت الاتفاقية خطوة هامة باتجاه تحقيق التسوية بين الطرفين⁽¹⁾.

إلا أن انفراد السادات بالقرار المصري أدى إلى وقوعه في عدة أخطاء جسيمة، وتقديمه تنازلات سياسية وعسكرية كبيرة لصالح (إسرائيل)، أهمها:

▪ تنازل السادات لهنري كيسنجر (Henry Kissinger) عن خط 22 أكتوبر/ تشرين الأول 1973م،⁽²⁾ الذي يفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، وفقاً لقرار مجلس الأمن 338⁽³⁾.

▪ تنازل عن شروطه في التسوية الشاملة، والانسحاب من الأراضي التي احتلها (إسرائيل) في 4 يونيو/حزيران 1967م.

▪ وافق على رفع الحظر البحري على باب المندب، والسماح بمرور سفينة شحن بترول إلى أم الرشراش في يوم 28 أكتوبر/ تشرين الأول 1973م، نظير السماح تموين الجيش الثالث المحاصر في الدفرسوار⁽⁴⁾.

يمكن القول بأن حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973م حققت بعض الانتصارات العسكرية لصالح كلاً من مصر، وسوريا. في وقت مبكر من الحرب،. إلا أن التدخل الأمريكي السياسي والعسكري لصالح (إسرائيل) بشكل حاد، والدبلوماسية التي قام بها هنري كيسنجر من الاتفاقات الثنائية لتأمين انسحاب إسرائيلي جزئي من شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان، أدت إلى تجنب إجراء مفاوضات بشأن القضايا الأكثر صعوبة، بما في ذلك مصير القضية الفلسطينية مثل القدس، واللاجئين، والضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تسع الولايات المتحدة إلى تسوية شاملة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

(1) فوزي، محمد: حرب أكتوبر عام 1973 دراسة ودروس، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2، 1989م، ص254.

(2) خط 22 أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973م، هو المكان الذي وصلت إليه القوات المصرية في صحراء سيناء أثناء حربها ضد القوات الإسرائيلية، بعد عبور قناة السويس، ففي 22 أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973م، وبعد تحقيق الجيش المصري تلك الانتصارات، أصدر مجلس الأمن الدولي قرار 338 دعا الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار، ونص على إشراف ملثم للأمم المتحدة بهدف إقامة سلام عادل ودائم. هيكمل، محمد حسنين: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل عواصف الحرب وعواصف السلام، ج2، دار الشروق، القاهرة، ط8، 2001م، ص189.

(3) انظر: الملاحق، ملحق رقم (3) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338، ص283.

(4) فوزي، محمد: حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص254.

وفي مايو/ أيار عام 1977م، طرأ تغيير في الإدارة السياسية في (إسرائيل)، إذ أعلن عن نجاح مناحيم بيغن (Meacham Begin)⁽¹⁾ لرئاسة الوزراء في (إسرائيل)، في الدورة التاسعة والعاشرة للكنيست ما بين عام 1977 - 1981م، وشكل ذلك انقلاباً سياسياً في (إسرائيل)، إثر صعود حزب الليكود⁽²⁾ للسلطة لأول مرة منذ عام 1948م⁽³⁾، وبعد تسعة وعشرين عاماً من هيمنة حزب العمل على ذلك المنصب⁽⁴⁾.

والجدير بالذكر هنا، أن بيغن (Begin) رفض قبول (إسرائيل) لقرار 242، ولا اتفاقيات فصل القوات، والاتفاقيات الجزئية الخاصة بسيناء، إلا أنه بسبب تزعمه السلطة فرضت عليه القبول بها⁽⁵⁾؛ كذلك سعى لإحباط تطلعات الشعب الفلسطيني، من خلال مواصلة توسيع السيادة الإسرائيلية على الأجزاء المتبقية من فلسطين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال برنامج

(1) ولد مناحيم بيغن (Meacham..Begin) في روسيا البيضاء عام 1913م، هاجر إلى فلسطين عام 1942م، الذي منظمة الأرجون الصهيونية، وهي منظمة متشددة التي حاربت ضد سلطات الانتداب البريطاني، وبعد عام 1949 جلس في الكنيست، حيث قاد المعارضة ضد حزب العمل. عمل ورئيسا الوزراء في إسرائيل في الفترة ما بين عامي (1977-1983م)، نجاحه في الانتخابات في مايو/ أيار 1977م، حصل جائزة نوبل للسلام مع الرئيس المصري أنور السادات نتيجة لتوقيع اتفاقات كامب ديفيد 1978م، أعطى أوامره بغزو لبنان بحجة تدمير قواعد عسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تسببت الحرب في ضغوط دولية على إسرائيل التي فشلت في تحقيق أهدافها، وعلى اثر ذلك استقال من منصبه في عام 1983م، واعتزل الحياة السياسية حتى وفاته في عام 1992م.

www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/biography/begin.html

(2) شكل حزب الليكود عام ١٩٧٣م، أثناء الحملة الانتخابية للكنيست الإسرائيلي الثامنة، وتعني تكتل يميني متطرف، ينادي بمبدأ الاقتصاد الحر والارتباط بالغرب، ويعمل للسيطرة على ما يسميه "أرض إسرائيل الكاملة". المدهون، ماجد سعيد: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية من عام 1948 - 1977م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005م، ص 147.

(3) كارتر، جيمي: فلسطين سلام لا تفرقة عنصرية، ترجمة عادل نجيب البشري، بدون دار نشر، 2007م، ص 49؛ أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مطابع دار الشعب للنشر، عمان، ص 107؛ مالكا، فكتور: مناحيم بيغن التوراة والبندقية، هيئة الاستعلامات المصرية، القاهرة، ص 7؛ أبو جابر، إبراهيم: القضية الفلسطينية في نصف قرن، مجلة فلسطين المسلمة، عدد 15، ط 1، لندن 1999م، ص 121؛ المدهون، ماجد: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 244.

(4) ميلمان، يوسي: الإسرائيليون الجدد، ترجمة مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر، عمان، 1993م ص 93؛ مالكا، فكتور: مناحم بيغن التوراة والبندقية، مرجع سابق، ص 8؛ شوفاني، إلياس: طريق بيغن إلى القاهرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979م، ص 21.

(5) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس المحتلة حتى صفقة كامب ديفيد، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ط 1، 1978م، ص 153.

للحكم الذاتي⁽¹⁾، وكان بيغن (Begin) بذلك مرتكزاً على مبادئ جابوتنسكي (Jabotinsky)، الذي اعتبر الفلسطينيين أقلية وطنية، وعلى أنهم من الوطن العربي الكبير، ومنتشرين في بلدانه الواسعة، كما اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية⁽²⁾

وجاء فوز بيغن (Begin) في الانتخابات بعد فترة وجيزة من وصول جيمي كارتر (Jimmy Carter) لرئاسة البيت الأبيض في الولايات المتحدة⁽³⁾.

ومن الراجح أن اختيار بيغن (Begin) كان مقصوداً من قبل القوى الصهيونية، لمواجهة إصرار كارتر (Carter) على الحل الشامل وتنفيذ القرار 242، وهو القرار الذي وافق عليه حزب العمل عام 1967م، مما يتيح لبيغن (Begin) التهرب من تلك الاستحقاقات.

ومن أجل انجاز تسوية شاملة، ولزيادة التقارب العربي الإسرائيلي قامت، الولايات المتحدة بالإعداد لعقد مؤتمر عام لتسوية النزاع في المنطقة العربية يكون مركزه جينيف بسويسرا؛ لذلك دعا الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy..Carter) في يوليو/ تموز 1977م، رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن (Meacham Begin) لزيارة الولايات المتحدة، وكانت تلك أول زيارة لبيغن (Begin) للولايات المتحدة، كرئيس للحكومة الإسرائيلية لها، وفي تلك الزيارة تم التباحث في المسائل المطروحة لعملية التسوية، وأعلن بيغن (Begin) بأن زيارته تكللت بالنجاح⁽⁴⁾، حيث طرح على الإدارة الأمريكية عدم إمكانية الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد عودته من واشنطن، أعلن عن إنشاء ثلاث مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، وكان ذلك تحدياً للإدارة الأمريكية، التي عبرت عن استيائها من ذلك، وبينت أن ذلك يتعارض مع القانون الدولي⁽⁵⁾.

(1) Christenson, Kathleen: Perceptions of Palestine, Their Influence on U.S. Middle East Policy, op cit, p167;

كارتر، جيمي: تأملات متبصرة في أحوال الشرق الأوسط، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 1990م، ص48-49.

(2) شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، ترجمة محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1997م، ص115.

(3) Christenson, Kathleen: Perceptions of Palestine, op cit, p167;

(4) هيكمل، محمد حسنين: حديث المبادرة، مرجع سابق، ص52؛ شوفاني، إلياس: طريق بيغن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص28؛ شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص119.

(5) رياض، محمود: مذكرات محمود رياض (1947-1978م) البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2، 1985م، ص552؛ عبد الخالق، عبد الرحمن: أضواء على أوضاعنا السياسية، دار القلم، الكويت، ط1، 1978م، ص155.

رغم محافظة بيغن (Begin) على سرية المشروع الذي طرحه على الإدارة الأمريكية، إلا أنه تسرب إلى وسائل الإعلام، حيث جاء فيه: استعداد (إسرائيل) لإجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية، دون شروط مسبقة، وتقديمها تنازلات كبيرة في سيناء، وأقل منها في الجولان، لعقد سلام نهائي مع الأردن، بعد الانسحاب من المناطق المحتلة عام 1967م، على أساس التقاسم الوظيفي، من خلال استمرار (إسرائيل) بالاحتفاظ بتلك المناطق، ومنح الأردن سلطة إدارية على السكان فيها، إلا أن ذلك المشروع لم ينطبق مع توجيهات كارتر (Carter)، التي قامت على أساس الانسحاب شبه الكامل من المناطق المحتلة، مقابل الاعتراف العربي (بإسرائيل)، كما أبدى بيغن (Begin) استعداده للمشاركة في مؤتمر جنيف على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242⁽¹⁾، الذي تم تحديد العاشر من أكتوبر/تشرين الأول 1977م موعداً لعقده⁽²⁾.

في إطار الجهود الأمريكية لعقد مؤتمر جنيف، قام وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس (Cyrus Vance) بعدة زيارات للمنطقة العربية، ففي صيف عام 1977م. حيث وصل إلى كل من مصر، وسوريا، والأردن، والسعودية، و (إسرائيل)⁽³⁾، وكانت المهمة التي أوكلها كارتر (Carter)⁽⁴⁾ إلى وزير خارجيته، تمثلت في النقاط التالية:

-
- (1) انظر: الملاحق، ملحق رقم (4) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، ص 284.
 - (2) شوفاني، إلياس: طريق بيغن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص 28.
 - (3) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، 550؛ عاروري، نصير، التناقض الظاهري لدبلوماسية كارتر، مجلة شؤون فلسطينية، ع 89، 1979م، ص 13؛ هيكمل، محمد: حديث المبادرة، مرجع سابق، ص 52.

(4) هو جيمس إيرل كارتر (James Earl Carter) ولد في 1924م كان الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة، في الفترة ما بين عامي (1977-1981م)، عاش في سهول غراد في أنابوليس، في عام 1946م، خدم في البحرية الأمريكية في مجال تطوير برنامج غواصات النووية، حتى عام 1953م، دخل في العمل السياسي 1962م، عندما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية جورجيا، رغم خبرته المحدودة، رشح نفسه للرئاسة في الولايات المتحدة، ومن خلال الحملات الانتخابية المستمرة والعمل الدعوى فاز كمرشح بذلك المنصب عن الحزب الديمقراطي، محققاً بذلك انتصاراً على خصمه جيرالد فورد، ليصبح أول رئيس من الولايات الجنوبية منذ الحرب الأهلية الأمريكية، وفي السياسة الخارجية، ميّزت فترة رئاسته بعودة منطقة قناة بنما إلى بنما، وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية في عام 1979م، في المنتجع الرئاسي في كامب ديفيد، بولاية ماريلاند (Maryland)، أما عن حياته الاجتماعية فقد تزوج جيمي كارتر (Jimmy Carter) روزالين سميث (Smith..Rosalynn) في عام 1946م، والتي أنجب منها أربعة أبناء، وخلال فترة توليه منصبه نشر كارتر (Carter)، عدة مؤلفات له، منها: لماذا لا يكون أفضل؟ في عام 1975م، ودم إبراهيم عام 1985م، ونقطة تحول عام 1992م، وفلسطين سلام لا الفصل العنصري 2006م. Encyclopedia, The Columbia: Publisher Columbia University Press Sixth Edition, New York, 2009, P8923.

1. إقناع الأطراف العربية بالاقترحات الأمريكية للتسوية، والعمل على حشد أكبر قدر ممكن من التأييد ضد الذين يعترضون طريقها.
2. إقناع الأطراف بضرورة التفاهم قبل عقد مؤتمر في جنيف، من خلال من العمل التمهيدي في نيويورك، مستغلين اجتماعاتهم في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.
3. الحصول على موافقة الأطراف على الترتيبات السابقة قبل، وأثناء مؤتمر جنيف.
4. ترتيب وجود لمنظمة التحرير في المؤتمر، على أساس اعترافها بقراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338، مع قبول الأطراف طرح المشكلة الفلسطينية على جدول أعمال المؤتمر⁽¹⁾.

وفي سبيل تحقيق ذلك، قام فانس (Vance) بزيارة إلى الإسكندرية للتباحث مع الرئيس المصري أنور السادات⁽²⁾، حيث كانت رغبة السادات أن تتولى الولايات المتحدة دور الشريك الكامل في الاتصالات مع (إسرائيل)، للتوصل إلى حل، ليكون طريقاً أمام سوريا لإنجاز تسوية أخرى مع (إسرائيل)، يتلو ذلك مع الأردن، ولا يكون بوسع السوفيت أن يفعلوا شيئاً، وترتيب موضوع القضية الفلسطينية بعد اعتراف منظمة التحرير بالقرارين 242 و 338، وقتها كان ياسر عرفات وأبو إياد في مصر⁽³⁾

حصل السادات من عرفات على ورقة لتقديمها لوزير الخارجية الأمريكي، جاء فيها " إن منظمة التحرير تقبل قرار مجلس الأمن 242، مع التحفظ بأنها تعتبر القرار غير كاف في إشارته

(1) هيكمل، محمد: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج2، مرجع سابق، ص337.

(2) ولد أنور السادات في عام (1918-1981م) في قرية ميت أبو كوم، إحدى قرى محافظة المنوفية، بجمهورية مصر العربية، لأسرة مكونة من ثلاثة عشر طفلاً، في عام 1938م أي في سن العشرين من عمره، تم تعيينه برتبة ضابط برتبة ملازم ثان في الجيش المصري، وقد أرسل إلى السودان، حيث التقى السادات بجمال عبد الناصر هناك، حيث شكلاً منظمة سرية مع مجموعة من الضباط عرفت باسم "الضباط الأحرار" والتي هدفت إلى طرد البريطانيين من مصر والتخلص من النظام الملكي. عمل على إقامة اتصالات مع الجيش الألماني في شمال أفريقيا، بصفته عدو لبريطانيا، إلا أن تلك المخططات اكتشفت في عام 1942م واعتقل بتهمة الخيانة، حيث أمضى عدة سنوات في السجن قبل فراره، وفي عام 1950م، وسمح له بالانضمام إلى الجيش في برتبة نقيب. شارك في ثورة عام 1952 التي أطاحت بالملك فاروق، واختاره عبد الناصر نائب له، بعد وفاة الناصر في عام 1970م، السادات أصبح رئيساً لمصر.

Goldschmidt, Arthur and Davidson, Lawrence: A concise history of the Middle East, Published by Westview Press, 2006, p358.

(3) هيكمل، محمد: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج2، مرجع سابق، ص338.

للمشكلة الفلسطينية، لأنه لا يشير في أي بند من بنوده إلى وطن قومي للشعب الفلسطيني، وهي تعتبر أن لغة القرار 242 متصلة بحق كل شعوب المنطقة أن تعيش بسلام⁽¹⁾.

عبر فانس (Vance) عن رضاه اتجاه الموقف الفلسطيني، واعتبر تلك الخطوة كافية لدعوة الفلسطينيين للمشاركة ضمن الوفد العربي في مؤتمر جنيف، إلا أن السفير الأمريكي في القاهرة اقترح أن تضاف في نهايتها عبارة "بما في ذلك (إسرائيل)"، وقد حرص السادات أخذ الوفد الفلسطيني معه إلى جنيف، حتى لا يضع نفسه في محل المزايدة، وقد عرض السادات على السيد عرفات فكرة لمشروع سلام، يبدأ من الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا أولاً⁽²⁾. أما بالنسبة (إسرائيل)، فقد وافق بيغن (Begin) على المشاركة في مؤتمر جنيف للسلام، على أساس قرار الأمم المتحدة 242⁽³⁾ بعدما أجرى مشاوراته مع حزب الليكود الإسرائيلي، و مجموعة من الخبراء السياسيين والنفسيين في مناطق مختلفة من (إسرائيل). وكانت أول الجلسات في منطقة كفار همكبي في 10 سبتمبر/أيلول 1977م، وفي تلك الاجتماعات تمت الموافقة على موشيه دايان (Moshe Dayan) ليكون الرجل الثاني في إدارة المفاوضات مع العرب بعد بيغن (Begin)⁽⁴⁾.

دعا كارتر (Carter.) الدول العربية من خلال زيارات سايروس فانس (Cyrus Vance) في المنطقة إلى إقامة سلام مع (إسرائيل) وحدد ثلاث شروط لتحقيق السلام، هي:

1. اعتراف الدول العربية، وبدون شرط بحق (إسرائيل) في الوجود.
2. إقامة حدود دائمة (لإسرائيل)، والتفاوض مع الدول العربية على هذا الأساس.
3. التعامل مع المشكلة الفلسطينية، ولابد أن يكون هناك وطن لهم⁽⁵⁾.

ثانياً: مؤتمر جنيف 1977م:

كثفت الولايات المتحدة مباحثاتها، واتصالاتها مع كافة الأطراف، الدولية، والعربية، خاصة الخليجية، ومن أبرزها: دولة قطر، حيث أبدى أميرها مساندة بلاده لتلك الخطوة⁽⁶⁾.

(1) المرجع السابق، ص 338.

(2) المرجع السابق، ص 339.

(3) شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص 113.

(4) موشيه، دايان: على تاريخ السلام ومستقبل إسرائيل (عبري)، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م، ص 33.

(5) العاروري، نصير: التناقض الظاهري لدبلوماسية كارتر، شؤون فلسطينية، ع 89، أبريل، 1979م، ص 13.

(6) دايان، موشيه: على تاريخ السلام، مرجع سابق، ص 33.

ولإيجاد صيغة متوافقة بين الأطراف المعنية، لانعقاد مؤتمر جنيف، أصدرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الأول من أكتوبر/تشرين الأول عام 1977م بياناً⁽¹⁾ جاء فيه:

- إن الحكومتين مقتنعتان أن المصالح الحيوية تقوم على تقوية السلام، والأمن الدوليين بصورة عامة، وضرورة تحقيق تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي، في أقرب فرصة ممكنة، تشمل جميع الأطراف المعنية.
- إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، يعتقدان أن الأسلوب الصحيح، والفعال للتوصل إلى حل للصراع في المنطقة العربية، يتمثل في مفاوضات تجري ضمن إطار مؤتمر جنيف، يشترك في أعماله ممثلون عن الشعب الفلسطيني، وإضفاء الصيغة القانونية للقرارات التي يتم التوصل إليها في المؤتمر⁽²⁾.

وتزامن صدور البيان مع وجود وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه دايان (Moshe..Dayan) في الولايات المتحدة، الذي عبر عن رفض بلاده المطلق للبيان، واتهم الإدارة الأمريكية بأنها غيرت مواقفها لغير مصلحة (إسرائيل)؛ بهدف إقامة دولة فلسطينية⁽³⁾، وكادت محادثاته مع الإدارة الأمريكية أن تنهار، كما سخرت (إسرائيل) قواها في الولايات المتحدة، للضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عن البيان، لذلك وتحت تلك الضغوط، سعت الإدارة الأمريكية لتغيير موقفها في البيان، مما أدى تحليلها من استحقاقاته، لذلك تم صياغة ورقة أمريكية - إسرائيلية لعقد مؤتمر جنيف بعد لقاء دايان (Dayan) مع كارتر (Carter) في 15 أكتوبر/تشرين الأول 1977م⁽⁴⁾. وتلخصت في نقطتين رئيسيتين:

1. يكون قرار مجلس الأمن رقم 338 وقرار 242 هما الأساس لتجديد مؤتمر جنيف.
2. قبول الأطراف المعنية البيان الأمريكي السوفيتي المشترك الصادر في الأول من يناير/كانون الثاني 1977م، لكنه ليس شرطاً لعقد المؤتمر.

(1) انظر الملاحق: ملحق رقم (5) بيان مشترك لحكومتى الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الروسية في أكتوبر/تشرين الأول 1977م، ص285؛ شوفاني، إلياس: طريق بيغن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص34؛ السيد، مصطفى كامل: الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 1983م، ص106؛ المسحال، سعيد خليل: ضياع أمة، مؤسسة الروافد للنشر، لندن، ص105.

(2) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص103-104.

(3) دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1987م، ص72-73؛ السيد، مصطفى كامل: الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص106؛ العاروري، نصير: التناقض الظاهري لدبلوماسية كارتر، مرجع سابق، ص18.

(4) شوفاني، إلياس: طريق بيغن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص34-36؛ العاروري، نصير: التناقض الظاهري لدبلوماسية كارتر، مرجع سابق، ص19.

وافقت الحكومة الإسرائيلية على الورقة في جلسة حضرها دايان (Dayan) بعد عودته من الولايات المتحدة، حيث شرح ما توصل إليه من محادثات مع الأمريكيان، قائلاً: "تعهدت الولايات المتحدة بأنها لن توافق على إشراك (م.ت.ف) في مؤتمر جنيف أو على مداولات تتعلق بإقامة دولة فلسطينية أو كيان فلسطيني مهما كان في الضفة الغربية"⁽¹⁾.

وكان الهدف من ذلك، استبعاد دور منظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني⁽²⁾، وظهر ذلك الاستبعاد لـ (م.ت.ف) في تصريح مستشار الرئيس الأمريكي زبغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) عندما قال أمام الصحفيين "وداعاً منظمة التحرير الفلسطينية"⁽³⁾، كذلك أظهر موقف المعادي للأردن وسوريا اتجاه المنظمة، كذلك أن وضعها الدولي لا تحسد عليه فالاتحاد السوفيتي لم يستطع الدفاع عنها، كذلك قواتهم الذاتية ضعيفة⁽⁴⁾.

وكانت الورقة الأمريكية- الإسرائيلية هي إلغاء لاجابيات البيان الأمريكي السوفيتي⁽⁵⁾. رغم ذلك نشطت (إسرائيل) اتصالاتها السرية بالسادات، بواسطة الولايات المتحدة⁽⁶⁾، وطرحت الأخيرة انسحابات عملية من الأراضي المحتلة عام 1967م، والبقاء على الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تكون القدس خارج عملية التفاوض، ورفض تمثيل (م.ت.ف) في مؤتمر جنيف، وعدم التطرق لدولة فلسطينية، وذلك مقابل معاهدة سلام تشمل علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية⁽⁷⁾، ولتحقيق ذلك عقدت الأطراف العديد من الاجتماعات السرية في الهند، وإيران⁽⁸⁾، وكان أشهرها ما عقد في المغرب بين حسن التهامي -أحد المقربين من السادات- ووزير الخارجية الإسرائيلي موشيه دايان (Moshe Dayan)، برعاية ملك المغرب الحسن الثاني⁽⁹⁾. وقد أدت تلك المحادثات إلى دفع السادات لترتيب زيارة القدس، وإجراء مفاوضات مباشرة مع حكومة

-
- (1) سويد، محمود: إستراتيجية التسوية، شؤون فلسطينية، ع73، ديسمبر/كانون الأول لعام 1977م، ص31.
 - (2) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص237.
 - (3) العاروري، نصير: التناقض الظاهري لدبلوماسية كارتر، مرجع سابق، ص20.
 - (4) طويلة، عبد الستار، السادات في إسرائيل، مرجع سابق، ص94.
 - (5) سويد، محمود: إستراتيجية التسوية، مرجع سابق، ص30؛ شوفاني، الياس: طريق بيغن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص37-38.
 - (6) شوفاني، الياس: زيارة بيغن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص44.
 - (7) سويد، محمود: إستراتيجية التسوية، مرجع سابق، ص64-65.
 - (8) حبيب، قهوجي: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص54.
 - (9) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد، جريدة الأهالي، ط5، 1986م، ص130؛ كامل، رشاد: السادات المبادرة والمنصة، مطابع روز اليوسف الجديدة، بدون تاريخ، ص178؛ المسحال، سعيد: ضياع أمة، مرجع سابق، ص101.

بيغن (Begin)، بحجة مخاطبة الكنيست الإسرائيلي مباشرة، في موضوع الصراع في المنطقة العربية⁽¹⁾.

ويتضح مما سبق:

- أن (إسرائيل) استثمرت نفوذها في الولايات المتحدة، للضغط على الإدارة الأمريكية، من أجل استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من أي محادثات سياسية، بهدف إيجاد قيادة بديلة للشعب الفلسطيني، تستطيع تلك القيادة أن تقبل بالشروط التي تفرضها (إسرائيل) في تحقيق أي تسوية.
- أن بيجن (Begin) سعى لإبرام صلح منفرداً مع مصر بعيداً عن القضية الفلسطينية، لأنه ربط المفاوضات المصرية بالقضية الفلسطينية سيكون مصير التسوية مع مصر الفشل، في ظل حلول بيجن (Begin) السلمية للقضية الفلسطينية، غير مقبولة عربياً، وبالتالي حاول منذ البداية الفصل بين القضية المصرية، والفلسطينية.
- أن انسداد أفق التسوية، وفشلها كان سيؤدي، إلى حرب جديدة في المنطقة، في الوقت الذي كانت تعاني فيه (إسرائيل) مشكلات داخلية.
- أن السادات رغب في توسيع العلاقات مع الولايات المتحدة، ويلاحظ ذلك من خلال قبول الشروط الأمريكية للتسوية، وتنازلاته الحيوية مقابل ذلك.

ثالثاً: زيارة السادات للقدس عام 1977:

تحول السادات عن مؤتمر جنيف الدولي، واتجه إلى المحادثات المباشرة مع (إسرائيل)، رغم التصريحات التي أطلقها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy..Carter) منذ توليه السلطة، والتي تقضي حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وتكوين وطن قومي لهم⁽²⁾.

أفصح السادات عن نواياه بزيارة القدس لوزير خارجيته إسماعيل فهمي أثناء وجودهم في رومانيا في 28 أكتوبر/ تشرين الأول 1977م، إلا أن فهمي حذره من تلك الخطوة⁽³⁾.

لم يستجب السادات لإسماعيل فهمي، وواصل طريقه لتحقيق ذلك الهدف، ولتخفيف حدة الصدمة لدى المصريين والعرب، اتجه أنور السادات إلى مجلس الشعب في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977م، وألقى خطاباً في مجلس الشعب، جاء فيه: " إنني مستعد للذهاب إلى آخر العالم

(1) شوفاني، الياس: زيارة بيجن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص 41.

(2) فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، نجدى للنشر، بدون تاريخ، ص 70.

(3) فهمي، إسماعيل: التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 1985م ،

ص 384؛ هيكل، محمد: حديث المبادرة، مرجع سابق، ص 56.

إذا كان ذلك سيحول دون قتل أو جرح جندي واحد... وسوف تتدهش (إسرائيل) عندما تسمعي الآن أمامكم، أنني مستعد للذهاب إليهم في عقر دارهم⁽¹⁾، إلى الكنيست ذاته للتحديث إليهم⁽²⁾.

ويمكن القول بأن هدف السادات من تلك الزيارة القدس هو الاتصال المباشر بين مصر و(إسرائيل)، بدلاً من المفاوضات السرية⁽³⁾، وقد ساعد في ذلك الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو (Nicolai Ceausescu)، الذي ساهم في ترتيب تلك الزيارة، فقد دعا بيغن (Begin)، لزيارة بوخارست في أغسطس/آب 1977م⁽⁴⁾، للاجتماع سرّاً برئيس مجلس الشعب المصري سيد مرعي، وأبلغه بيغن (Begin) برغبته في عقد لقاء مع السادات⁽⁵⁾.

وبرر السادات تلك الخطوة بعدة أسباب، أهمها

- كسر الحاجز النفسي، بين اليهود والعرب، وبناء علاقات حسن النية مع الجانب الإسرائيلي⁽⁶⁾.
- استبعاد السوفيت، والأوروبيين، من المحادثات⁽⁷⁾.
- العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية، في مصر بعد الحروب التي خاضتها مع (إسرائيل)، من خلال تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة⁽⁸⁾.

(1) إن هذه العبارة تدل على اعتراف السادات بشكل غير مباشر بإسرائيل، فهي ليست بدارهم كما قال، وإنما تلك أراض فلسطينية احتلها اليهود عام 1948م، وبدل ذلك على عدم إدراكه للألفاظ المستخدمة في خطابه.

(2) شلبي، أحمد: موسوعة التاريخ الإسلامي، ج10، (أنور السادات شخصيته) وعصره دراسة محايدة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1990م، ص411؛ كامل، رشاد: السادات المبادرة والمنصة، مرجع سابق، ص62؛ ميلمان، يوسي: الإسرائيليون الجدد، مرجع سابق، ص111.

(3) فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص72.

(4) السادات، أنور: البحث عن الذات، مطابع الأهرام، القاهرة، ط1، 1978م، ص320؛ سيلفر، أريك: بيغن سيرة حياته، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، بدون تاريخ، ص209؛ هيكل، محمد: حديث المبادرة، مرجع سابق، ص54؛ شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص114.

(5) حاتم، أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص107؛ مالكا، فكتور: بيجين، مرجع سابق، ص209؛ طويلة، عبد الستار، السادات في إسرائيل، مرجع سابق ص35.

(6) Klieman, Aharon: Compromising Palestine A Guide to Final Status Negotiations, Columbia University Press, New York, 2000, p15; Goldschmidt, Arthur and Davidson, Lawrence: A concise history of the Middle East, Westview Press, 2005, p329; عبد الخالق، عبد الرحمن: أضواء على أوضاعنا السياسية، مرجع سابق، ص162.

(7) شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق ص114.

(8) Adeed Awisha, Arab Nationalism in the twentieth century From Triumph to Despair, Princeton university press, Princeton & Oxford, 2003, p267.

من الواضح أن تلك الأهداف تطابقت مع الأهداف الإسرائيلية، التي كانت تبحث عن أي طريق يفك عزلتها السياسية، والاقتصادية، أمام الدول العربية في المنطقة، لذلك يمكن القول أن (إسرائيل) استثمرت زيارة السادات في تحقيق تلك الأهداف، بما يتناسب أهدافها الأمنية، والسياسية، والاقتصادية.

ومن الجدير ذكره، أن زيارة السادات للقدس لم تتبع من صميم قناعاته الشخصية، لكنها جاءت نتيجة لاستجابة منه لرسالة سرية تلقاها من الرئيس الأمريكي، حيث شرح له فيها تفاصيل الخطوة الأولى لعقد صلح مع (إسرائيل)⁽¹⁾، وكان كارتر (Carter) قد أرسل تلك الرسالة- المكتوبة بخط اليد- إلى السفارة المصرية في واشنطن، لتسليمها للسادات نفسه، الذي رد عليها الرسالة بخط يده، وأرسلت إلى كارتر (Carter) شخصياً⁽²⁾.

وكما ذكر سابقاً، فإن ملك المغرب الحسن الثاني، لعب دوراً مهماً في ترتيب لقاءات سرية بين الجانب الإسرائيلي والمصري ببلاده⁽³⁾، إلا أن السادات تحاشي الإشارة إلى ذلك الدور، وأوضح أن زيارته جاءت بناء على طلب كارتر (Carter)⁽⁴⁾، الذي سعى لتحقيق تلك الزيارة منذ شهور قبل تنفيذها⁽⁵⁾.

وبعد عدة أيام من إعلان السادات، وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن (Meacham Begin)، دعوة رسمية له، وفي يوم 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977م،⁽⁶⁾ قام الرئيس المصري أنور السادات، بزيارته (لإسرائيل)، وصحب معه في تلك الزيارة عدداً من الوزراء من بينهم: مصطفى خليل رئيس الوزراء، وبطرس غالي، وبعد أن حطت طائرة السادات في مطار اللد، كان في استقباله عدد من الشخصيات الإسرائيلية، كان من بينهم الرئيس الإسرائيلي إفرام كاتسير (Ephraim Katzir)، ومناحيم بيغن (Meacham Begin)، وموشيه دايان (Moshe Dayan)، وأريل شارون (Ariel Sharon)، وجولدا مائير (Golda..Meir)، ومردخاي جور

(1) شفيق، على أحمد: في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل، مركز الحضارة العربية، الجيزة، ط1، 1997م، ص185.

(2) السادات، أنور: البحث عن الذات، مرجع سابق، ص315؛ شفيق، على أحمد: في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل، مرجع سابق، ص184.

(3) المسحال، سعيد: ضياع أمة، مرجع سابق، ص123- 134.

(4) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد، مطابع جريدة الأهالي، ط5، 1986م، ص130.

(5) حبيب، قهوجي: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص53.

(6) كامل، رشاد: السادات المبادرة والمنصة، مرجع سابق، ص78.

(Mordechai Gur)، وغيرهم⁽¹⁾، كما أعربت عدة جهات إسرائيلية أخرى عن ترحيبها بزيارة السادات⁽²⁾، كما أشادت الولايات المتحدة بتلك الزيارة، واعتبرتها موقف شجاع من الرئيس المصري⁽³⁾ إلا أنها شكلت صدمة كبيرة لدى معظم الدول العربية، خاصة منظمة التحرير الفلسطينية⁽⁴⁾، والشعب المصري⁽⁵⁾.

وفي القدس ألقى السادات خطاباً في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، عبر فيه عن استعداده لعقد تسوية سلمية شاملة مع (إسرائيل)، كما أجرى عدة مباحثات مع الجانب الإسرائيلي⁽⁶⁾. لكن السادات غادر (إسرائيل) والخلافات عميقة بين الطرفين، وقد ظن السادات أن مبادرته ستدفع الرأي العام الأميركي والإسرائيلي إلى الضغط على بيغن (Begin) لتحقيق السلام، لكن النتيجة جاءت عكسية، فقد زادت زيارته المنفردة من تشدد (إسرائيل) مع تعمق الانقسام العربي⁽⁷⁾. واجهت تلك الزيارة رفضاً مصرياً على المستوى الشعبي، ورفضت الشعب المصري الاعتراف بوجود (إسرائيل) كدولة في المنطقة، أقيمت على أرض عربية⁽⁸⁾.

وخلاصة القول، أن السادات ذهب إلى القدس منفرداً، دون أن يمتلك أي عنصر من القوة العسكرية، أو السياسة، فقوته العسكرية ضعيفة أمام (إسرائيل)، فلا يستطيع التغلب عليها، رغم ذلك

-
- (1) ماروكوس، يوتال: من كامب ديفيد يبدأ السلام (عبري)، مؤسسة شوكن، القدس، 1979م؛ ص 90؛ سيلفر، أريك: بيجين سيرة حياته، مرجع سابق، ص 211-212؛ علي، شفيق: في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل، مرجع سابق، ص 179؛ هيكمل، محمد: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج 2، مرجع سابق، ص 377؛ شلبي، أحمد: أنور السادات شخصيته وعصره، مرجع سابق، ص 413.
- (2) شوفاني، الياس: زيارة السادات لإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 1، 1978م، ص 104-108؛ كارتر، جيمي: فلسطين سلام لا تقرفة عنصرية، مرجع سابق، ص 51؛ سيلفر، أريك: بيجين سيرة حياته، مرجع سابق، ص 211.
- (3) رياض، محمود: مذكرات محمود رياض أمريكا والعرب، ج 3، دار المستقبل العربي للنشر، ط 1، 1988م، ص 242، 247.

(4) Christison, Kathleen: Perceptions of Palestine, op cit, p178;

يوسف، محمود يوسف: إسرائيل البداية والنهاية، بدون دار نشر، ط 1، 1994م، ص 258.

(5) هيكمل، محمد: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج 2، مرجع سابق، ص 377.

(6) السادات، أنور: البحث عن الذات، مرجع سابق، ص 358؛

Walvoord, John: Armageddon, oil and the middle east crisis, Zondervan Publishing House, Michigan, 1990, p40.

(7) الوثائق، قناة الجزيرة: برنامج السلام المر، الأحد 29 مارس/ آذار 2009م.

(8) غازيت، شلومو: ثلاثون عاماً مضت على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فما الذي تغير، مجلة التقييم الاستراتيجي (عبري)، م 12، ع 1، يونيو/ تموز 2009م، ص 62.

توجه بخطواته السلمية دون إسناد، أو مساعدة عربية، وتخلّ منه عن الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى استغلال (إسرائيل) لتلك الظروف، في فرض شروطها على أي مشروع للتسوية.

نتائج زيادة السادات إلى القدس:

- أفرزت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس، عدة نتائج، أهمها:
 1. أعلن السادات بطريقة غير مباشرة اعترافه (بإسرائيل)، وإلغاء المطالب المعادية لها مقابل التوصل إلى صيغة سلام في المنطقة⁽¹⁾.
 2. أدت تلك الزيارة إلى حدوث انقسام عربي، بعد أن تصدرت الجزائر، وسوريا، وليبيا حملة ضد زيارة السادات، فقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر⁽²⁾.
 3. كان هدف السادات من الزيارة تحديد مفهوم السلام مع (إسرائيل)، لكن الزيارة تحولت إلى زيارة رسمية، ثم اكتسبت صفة لتطبيع العلاقات بين الطرفين⁽³⁾.
 4. كانت تلك الزيارة بمثابة المسمار الأول الذي دق في نعش المقاطعة العربية (لإسرائيل)⁽⁴⁾.
 5. لم يخرج السادات من تلك الخطوة بأي نتائج بسبب عدم فهمه للعقلية الصهيونية، ولتصوره مسبقاً، بأن زيارته سوف يسقط ما سماه الحاجز النفسي الإسرائيلي⁽⁵⁾، وذلك لأنّ بيغن (Begin) حدد شروطه للتسوية مع مصر وهي: أن (إسرائيل) لا تقبل بمبدأ

(1) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص51؛ الرفاعي، محمد: اتفاقيات السلم المصرية الإسرائيلية في نظر القانون الدولي، دار الجليل، عمان، ط1، 1984م، ص36.

(2) Skolnik, Fred: Encyclopedia, Judaica, vol 12, Second edition, Keter publishing house Ltd, Jerusalem, 2007, p795;

أبو طالب، حسن: علاقات مصر العربية 1970-1981م، (مرحلة السادات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998م، ص345-346؛ الوثائقية: قناة الجزيرة: برنامج السلام المر، الأحد 29 مارس/ آذار 2009م.

(3) هيك، محمد: حديث المبادرة، مرجع سابق، ص41.

(4) علي، شفيق: في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل، مرجع سابق، ص179.

(5) فوزي، محمود: كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون تاريخ، ص176؛ فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص107؛ رياض، محمود: مذكرات محمود رياض، أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص247؛ عبد الحكيم، طاهر: سلام كامب ديفيد، مطبوعات التضامن، ط1، 1978م، ص12.

الانسحاب إلى خطوط ما قبل يونيو/حزيران عام 1967م، ولن تسمح بقيام دولة فلسطينية⁽¹⁾.

6. منحت تلك الزيارة لبيغن (Begin) ثقلاً، ومركزاً كشخصية صانعة للسلام⁽²⁾.

(1) هيكلم، محمد: حديث المبادرة، مرجع سابق، ص36، 181؛ عبد الخالق، عبد الرحمن: أضواء على أوضاعنا

السياسية، مرجع سابق، ص157.

(2) شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص113- 114

الفصل الأول

اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل) 1978م.

المبحث الأول: جولات المفاوضات بين مصر و(إسرائيل) من (1977 - 1979م).

المبحث الثاني: تحليل اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل).

المبحث الأول

جولات المفاوضات بين مصر و(إسرائيل) من (1977- 1979م)

أولاً: مؤتمر القاهرة التحضيري ديسمبر/ كانون الأول 1977م:

ثانياً: مؤتمر الإسماعيلية.

ثالثاً: محادثات أسوان.

رابعاً: اجتماعات اللجنة السياسية والعسكرية.

خامساً: مؤتمر ليدز.

سادساً: مؤتمر كامب ديفيد.

سابعاً: محادثات بلير هاوس.

ثامناً: توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية عام 1979م.

المبحث الأول

جولات المفاوضات بين مصر و(إسرائيل) من (1977-1979م)

لم يحصد السادات أي نتائج إيجابية من زيارته للقدس، بل زاد التشدد الإسرائيلي، لذلك بدأت مؤتمرات، وجلسات للحوار، طرح فيها عدة مشاريع لإنجاز تسوية منفردة بين مصر و(إسرائيل)، أهمها:

أولاً: مؤتمر القاهرة التحضيري ديسمبر/ كانون الأول 1977م:

عقد مؤتمر القاهرة في فندق المينا هاوس (Mina House)، رغم فشل السادات في تحقيق أهدافه من زيارته للقدس، فبعد عودته منها وجه دعوة إلى زعماء الدول العربية، خاصة الأردن، وسوريا، و(م.ت.ف) للمشاركة في مؤتمر في القاهرة، للتباحث في مسائل التسوية مع (إسرائيل)، وقرر في حال رفض تلك الدول الحضور، فإنه اعتبر نفسه ممثلاً عنها في المفاوضات⁽¹⁾، كما رغب السادات في إشراك الولايات المتحدة في محادثات التسوية منذ اللحظة الأولى، ظناً منه أن الإدارة الأمريكية ستمارس الضغط على (إسرائيل) لتحقيق مطالبه⁽²⁾، ولأنه صرح في أكثر من مناسبة بأن 99% من أوراق اللعبة - أي الحل - بيد الولايات المتحدة⁽³⁾

وبدأت الخطوات العملية لمؤتمر القاهرة، عندما وجهت وزارة الخارجية المصرية في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977م دعوات إلى كل من سوريا، ولبنان، والأردن، و(م.ت.ف)، لحضور مؤتمر القاهرة، في اجتماع غير رسمي⁽⁴⁾، تشارك فيه أطراف النزاع في المنطقة⁽⁵⁾، إلا أن تلك

(1) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص123، 184.

(2) ويزامن، عزرا: الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل، عمان، ط1، 1984م، ص247؛ كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص66.

(3) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق ص66؛ هيكل، محمد: حديث المبادرة، مرجع سابق، ص119؛ طويلة، عبد الستار، السادات في إسرائيل، مرجع سابق، ص34، 74؛ ربيع، محمد عبد العزيز: الوجه الآخر للهزيمة العربية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987م، ص58؛ الجزيرة، قناة: برنامج بلا حدود، مقابلة مع مصطفى خليل، الأربعاء 7 أبريل/ نيسان، 1999م.

(4) ملحق رقم (6) بيان المتحدث الرسمي المصري دعوة الأطراف المعنية إلى حضور مؤتمر القاهرة، ص287.

(5) السادات، أنور: البحث عن الذات، مرجع سابق، ص326.

الدول رفضت الدعوة، ومبادرات السادات السلمية مع (إسرائيل)، واعتبرت أن السادات لا يمثل إلا نفسه⁽¹⁾.

رغم ذلك تجاهل السادات الدول العربية، فعقد المؤتمر في 14 ديسمبر/ كانون الأول، من العام نفسه بحضور وفدي مصر و(إسرائيل)، بالإضافة إلى مندوب الولايات المتحدة، ومراقب من الأمم المتحدة⁽²⁾، وكان الوفد المصري برئاسة عصمت عبد المجيد، وعضوية مدير مكتب وزير الخارجية، أسامة الباز، واللواء طه المجذوب⁽³⁾، كما وتولى رئاسة الوفد الإسرائيلي إياهو بن اليسار (Elissar Eliyahu Ben)، مدير مكتب مناحيم بيغن (Meacham Begin)، وأحد كبار مسئولى جهاز الموساد سابقاً، الذي رفض دخول قاعة الاجتماعات إلا بعد إزالة العلم الفلسطيني عن مائدة الاجتماع⁽⁴⁾.

كان هدف مؤتمر مينا هاوس (Mina House) هو الإعداد للشق التنظيمي، والإجرائي للعودة إلى مفاوضات التسوية، امتداداً لاجتماعات مؤتمر جنيف، وليس مناقشة مضمون أو محتوى التسوية المصرية الإسرائيلية⁽⁵⁾، إلا أن بطرس غالي بين أن هدف السادات الرئيس من المؤتمر، يختلف عن ذلك، فقال: "إن السادات لا يتمسك بمؤتمر جنيف، وأن مؤتمر المينا هاوس (Mina House) ليس تحضيراً لمؤتمر جنيف، بل هو لخوض محادثات مباشرة مع (إسرائيل)"⁽⁶⁾

كما عبر مندوب الأمم المتحدة، عن رفضه أن يمثل السادات الدول العربية، مستهجنًا كيف يمكن أن تناقش قضايا تتعلق بسوريا والأردن، دون وجودهم في الاجتماع، في الوقت نفسه، لا يحمل الوفد المصري تفويضاً رسمياً عنهم. وفي تلك الاجتماعات ركز الوفد المصري في المؤتمر

(1) كارتر، جيمي: تأملات متبصرة في أحوال الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص52؛ هيكمل، محمد حسنين: خريف الغضب، مرجع سابق، ص213؛ عبد السميع، عمرو: أحاديث السلام والحرب والديمقراطية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998م، ص216؛ دار طلاس للنشر، بدايات الحركة الصهيونية في مصر، ص153.

(2) هيكمل، محمد: خريف الغضب، مرجع سابق، ص214؛ رياض، محمود: مذكرات، أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص242؛ السادات، أنور: البحث عن الذات، مرجع سابق، ص326.

(3) عبد السميع، عمرو: أحاديث السلام والحرب والديمقراطية، مرجع سابق، ص215.

(4) ماروكوس، يوثال: من كامب ديفيد يبدأ السلام، مرجع سابق، ص290؛ هيكمل، محمد: خريف الغضب، مرجع سابق، ص214.

(5) حبيب، قهوجي: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص61.

(6) غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، 1997م، ص54.

على مبدأ الانسحاب من سيناء، ومناقشة مشروع إعلان مبادئ التسوية العامة، لتتطبق على كل دول النزاع العربي، إلا الجانب الإسرائيلي كان هدفه إنجاز تسوية منفردة مع مصر⁽¹⁾. في الوقت ذاته، عبر كبار الاقتصاديين في (إسرائيل) صراحة، أنه يجب أن تكون أول صفقة تجارية بعد معاهدة الصلح بين مصر و (إسرائيل) في مجال النفط؛ لأن (إسرائيل) حصلت على النفط الخام من إيران بثمن باهظ جداً؛ بسبب نفقات النقل الكبيرة، وتستطيع (إسرائيل) أن تدفع لمصر أكثر مما تبيع به للآخرين⁽²⁾.

من الواضح أن اختلاف وجهات النظر بين الأطراف أدت إلى فشل مؤتمر القاهرة رغم الاجتماعات المصرية الإسرائيلية العلنية في فندق المينا هاوس (Mina House) بالقاهرة، إلا أن ذلك المؤتمر كان بمثابة تغطية لمحادثات سرية جرت بين الطرفين على مستوى الوزراء برعاية الولايات المتحدة⁽³⁾، والدليل على ذلك أن السادات بعد عودته من القدس صرح لمحمد إبراهيم كامل، -الذي كان يشغل سفير مصر في ألمانيا- على أنه اتفق مع بيغن (Begin) أثناء زيارته للقدس على السماح لبعثة إسرائيلية بالحضور إلى القاهرة، لتتولى نقل الاتصالات بين الجانبين، وطلب منه اعتبار الموضوع سري للغاية⁽⁴⁾، إلا أن تلك البعثة الإسرائيلية استغلت مهامها في التجسس، والاتصال المباشر بين (إسرائيل) والسادات⁽⁵⁾.

من الواضح أن السادات كان يعلم يقيناً أن الدول العربية لن تحضر إلى مؤتمر مينا هاوس (Mina House)؛ لأنها رفضت زيارته القدس منذ البداية، وأن الدعوة التي وجهها للدول العربية لم تكن سوى مناورة لإلقاء المسؤولية عليها، وتبرير عقد معاهدة سلام منفصلة مع (إسرائيل)، محققاً بذلك الهدف الإسرائيلي، وهو أن تكون التسوية مع مصر منفردة كشرط لاستكمال محادثاتها. فشل المؤتمر؛ بسبب سعي (إسرائيل) لاستدراج العرب لعقد تسويات منفرد مع الدول العربية، من أجل تحقيق أهدافها التوسعية، ولتمزيق الوحدة العربية⁽⁶⁾، لذلك حدد بيغن (Begin) مشروعه للتسوية مع مصر فيما تعلق بحل القضية الفلسطينية، فطرح مشروعه للحكم الذاتي.

(1) هيكمل، محمد: حديث المبادرة، مرجع سابق، ص111.

(2) شفيق، على أحمد: في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل، مرجع سابق، ص160.

(3) حبيب، قهوجي: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص61.

(4) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد، مرجع سابق، ص77.

(5) فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص63.

(6) العرموطي، خالد إبراهيم: ملك السلام محاولة لصياغة، مطبعة الألوان، 1994م، ص43-44.

مشروع بيغن (Begin) للحكم الذاتي⁽¹⁾:

عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن (Meacham Begin) مشروعه للسلام في خطاب ألقاه أمام الكنيست في 28 ديسمبر/ كانون الأول 1977م، قال: فيه "إنه مع تحقيق السلام، سنقترح تشكيل حكم ذاتي إداري لسكان يهودا والسامرة⁽²⁾، وقطاع غزة⁽³⁾، والذي كانت من مبادئه إنهاء الحكم العسكري الإسرائيلي للمناطق، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والذي فرض بعد حرب عام 1967م، وإجراء انتخابات فلسطينية، لاختيار مجلس إداري يكون مسئولاً عن التعليم، والشؤون الدينية، والمالية، والنقل، والإسكان، والصحة، والصناعة، والإشراف على قوات شرطية محلية، ويعطى الفلسطينيون حق الحرية في اختيار الجنسية الإسرائيلية، أو الأردنية، وتكون (إسرائيل) مسئولة عن النظام العام، والأمن، والإشراف على مصادر المياه، وحق امتلاك الأرض⁽⁴⁾.

من الواضح أن مفهوم الحكم الذاتي في مشروع بيغن (Begin) لا يعطي للسكان حق امتلاك الأراضي التي يعيشون عليها، إنما يمارسون إدارتهم الذاتية الداخلية فقط، أما السياسة الخارجية فيحكمها الاحتلال الإسرائيلي، حيث تعهدت الحكومة الإسرائيلية بتطبيق المشروع، عندما أعلن بيغن (Begin) في خطابه أمام الكنيست قبل توقيع المعاهدة الإسرائيلية في مارس/ آذار 1979م، أن (إسرائيل) وافقت على منح الحكم الذاتي للسكان العرب في الضفة الغربية وغزة، وفق الرؤية الإسرائيلية⁽⁵⁾.

رغم أن المفهوم الإسرائيلي للإدارة الذاتية يعزز السيطرة على الفلسطينيين⁽⁶⁾، إلا أن هناك أطراف إسرائيلية -كان على رأسها حزب حيروت، وحزب العمل- رفضت مشروع بيغن (Begin)،

(1) انظر الملاحق، ملحق رقم (7) مشروع بيغن (Begin) للحكم الذاتي، ص289.

(2) يهودا والسامرة: الاسم التوراتي للضفة الغربية، انظر، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، ص625.

(3) منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني، منشورات فلسطين المحتلة، 1980، ص170-173؛ نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1984، ص170-173.

(4) شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص116؛ دار طلاس للنشر، بدايات الحركة الصهيونية في مصر العربية، دار طلاس للنشر، دمشق، 1987م، ص163-164؛ المسحال، سعيد: ضياع أمة، مرجع سابق، ص96-98.

(5) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص248؛ شاهين، حنة: المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي حكم ذاتي أم بانتوستان، شؤون فلسطينية، ع91، يونيو/ حزيران، لعام 1979م، ص87.

(6) شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص116.

الذي لا يلبى الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني، بل إحكام السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وبررت تلك الأطراف أنه بالإمكان أن يؤدي الحكم الذاتي إلى قيام دولة فلسطينية، تكون مدمرة (إسرائيل)⁽¹⁾، وهناك وجهة نظر إسرائيلية أخرى ترى بأن مسألة الحكم الذاتي تزيد من الخطر على (إسرائيل) وعدم قدرتها على كبح جماح تلك المخاطر مستقبلاً⁽²⁾.

أما بالنسبة للموقف الفلسطيني من مشروع بيغن (Begin)، فقد تمثل بالرفض الشعبي، والرسمي من قبل (م.ت.ف)، مع تهديد لكل من يتعامل مع ذلك المشروع، ومن صور ذلك الرفض، نظمت تظاهرات طلابية، وشعبية في مدن الضفة الغربية، وقطاع غزة، احتجاجاً على المشروع، وتأييداً لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث انطلقت تظاهرات من رام الله، وامتدت إلى باقي المدن الفلسطينية، وأعلن طلبة جامعة بيرزيت الإضراب عن الدراسة، والعديد من المؤسسات التعليمية، في الضفة الغربية⁽³⁾.

ولتسويق مشروعه للإدارة الذاتية، والتشاور في مسألة التسوية مع الجانب المصري قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن (Begin) بزيارة للولايات المتحدة في 14 ديسمبر/ كانون الأول عام 1977م، حيث عقد اجتماعات مكثفة مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Carter)⁽⁴⁾، حيث عرض عليه بيغن (Begin) مشروعين للتسوية الأول خاص بالانسحاب من سيناء، والثاني متعلق بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليكونا أساس للمفاوضات مع الجانب المصري⁽⁵⁾.

من المرجح أن بيغن (Begin) كان هدفه من ذهابه إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة، هو اطلاع الإدارة الأمريكية الجديدة، على مضمون سياسيته التفاوضية، والأمور التي الواجبات اتخاذها من جانب الولايات المتحدة لمساعدة (إسرائيل) في تقوية موقفها السياسي، من خلال استغلال الفرصة من زيارة السادات إلى القدس.

(1) منشورات فلسطين المحتلة: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص 178.

(2) المرجع سابق، ص 180.

(3) المدهون، ماجد: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 257.

(4) ماروكوس، يونال: من كامب ديفيد يبدأ السلام، مرجع سابق، ص 290.

(5) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 134.

ثانياً: مؤتمر الإسماعيلية:

بعد عرض بيغن (Begin) مشروعه للتسوية على كارتر (Carter)، والترويج له في الدول الأوروبية، قام بيغن (Begin) بزيارة إلى مدينة الإسماعيلية في 24 يناير/كانون الثاني 1977م بدعوة من السادات⁽¹⁾.

وكان بيغن (Begin) يدرك ما كان يطمح إليه السادات من وراء عملية المفاوضات مع (إسرائيل)، وهي استعادة أرضه السليبية، ومساعدة الولايات المتحدة له في حل المشكلات الاقتصادية التي كانت تعاني منها مصر⁽²⁾. وبذلك الروح توجه بيغن (Begin) إلى الإسماعيلية، في أول زيارة له لمصر، والجدير بالذكر أن الوفد الإسرائيلي الذي رافق بيغن (Begin) إلى مصر توقع استقبالا حاراً من قبل المصريين، كما فعلوا هم مع السادات عند زيارته للقدس، فقد أرسل السادات نائبه محمد حسنى مبارك لاستقبال الوفد دون وجود أي مظاهر تدل على الترحاب، وذلك للرفض الشعبي المصري التي لاقته زيارة بيغن (Begin)⁽³⁾.

وتزامنت زيارة بيغن (Begin) إلى الإسماعيلية مع تعيين محمد إبراهيم كامل وزيراً للخارجية⁽⁴⁾ عقب سلسلة استقالات لوزراء الخارجية، وهم: إسماعيل فهمي، ومراد غالب، ومحمد رياض، عقب زيارة السادات للقدس، من المستغرب أن السادات أراد أن يؤدي وزير الخارجية الجديد قسم الوزارة أمام بيغن (Begin) والوفد الإسرائيلي إلا أن كامل رفض⁽⁵⁾، واجتمع الوفدان المصري والإسرائيلي في الإسماعيلية، ودار اجتماع منفرد بين السادات بيغن، وخرجا ليعلنان اتفاقاً بتشكيل لجنتين الأولى سياسية، والأخرى عسكرية⁽⁶⁾ وجرى الاتفاق على أن تكون مدينة القدس هي مكان

(1) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص248، مالكا، فكتور: مناحيم بيجين، مرجع سابق، ص215.

(2) كوانت، وليام: كامب ديفيد بعد عشر سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1989م، ص589.

(3) مالكا، فكتور: مناحيم بيجين، مرجع سابق، ص215؛ الجسمي، محمد الغني: حرب أكتوبر 1973م، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط2، 1998م، ص509.

(4) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد، مرجع سابق، ص179؛ هيكل، محمد: خريف الغضب، مرجع سابق، ص215.

(5) هيكل، محمد: خريف الغضب، مرجع سابق، ص216؛ فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص62، 65.

(6) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، ص43؛ الجسمي، محمد: حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص515؛ رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص248؛ فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص73.

اجتماعات تلك اللجان، وكان ذلك بطبيعة الحال اعتراف ضمني من مصر بأن القدس عاصمة (إسرائيل) ⁽¹⁾.

ومما ذكره السادات في اجتماعه المنفرد مع بيغن (Begin) في الإسماعيلية أن معاونيه في وزارة الخارجية، ألحوا عليه عدم التنازل مقدار بوصة عن حقوق الشعب الفلسطيني ⁽²⁾، وفي نهاية الزيارة تقدم بيغن (Begin) باقتراحاته حول أسس تحقيق التسوية من وجهة نظره، وكانت على النحو التالي:

1. انسحاب (إسرائيل) من شبه جزيرة سيناء على مرحلتين، إلى حدود مصر الدولية، خلال فترة انتقالية، مدتها من ثلاث إلى خمس سنوات، وتحتفظ (إسرائيل) خلالها ببعض المواقع العسكرية في سيناء، عبر خط يمتد من العريش إلى رأس محمد، على أن يتم إقامة علاقات دبلوماسية عند إتمام المرحلة الثانية.

2. تمنح (إسرائيل) الضفة الغربية وقطاع غزة، حكماً ذاتياً، عن طريق إنشاء مجلس إداري، على أن تحتفظ (إسرائيل) بقوات عسكرية فيها، وتكون مسئولة عن النظام العام، والأمن، وذلك لمدة خمس سنوات، وفي نهاية هذه الفترة تعيد (إسرائيل) النظر في هذه الترتيبات، بحيث يكون من حق السكان الاختيار بين الجنسية الأردنية، أو الإسرائيلية، وتجاهل بيغن (Begin) بذلك الحقوق الفلسطينية، وتسمية الضفة الغربية (بإيهودا والسامرا).

3. أن نهر الأردن هو الحدود الآمنة بالنسبة (إسرائيل) ⁽³⁾.

إلا أن تلك المقترحات رُفضت من قبل السادات، لأنها تعتبر تعزيزاً للسيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والمصرية، وقد برر بيغن (Begin) عدم إخلاء المستوطنات، لوجود مبدأ يهودي ينادى بعدم ترك المستوطنات، مما أفضل تلك الجولة من المفاوضات ⁽⁴⁾.

(1) Goldschmidt, Arthur and Davidson, Lawrence: A concise history of the Middle East, op cit, p363;

كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص 44؛ رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص248.

(2) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 80.

(3) الجمسي، محمد: حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص509؛ رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص248-249؛ هيك، محمد: حديث المبادرة، مرجع سابق، ص112؛ شوفاني، إلياس: التقصير بالمعاهدة وبعد، مرجع سابق، ص8.

(4) ماروكوس، يونال: من كامب ديفيد يبدأ السلام، مرجع سابق، ص290؛ رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص249؛ فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 71 - 72؛ عبد الحكيم، طاهر: سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص11.

نتيجة لفشل محادثات الإسماعيلية، عرض الرئيس المصري أنور السادات على بيغن (Begin) بمد (إسرائيل) من ماء النيل، لري المستعمرات في النقب، حيث تلقى بيغن (Begin) ذلك العرض السري من السادات باستعداده لإقامة خط أنابيب من مياه النيل تصل إلى النقب، مقابل تسهيلات من الجانب الإسرائيلي في أمور المفاوضات، خاصة فيما يتعلق بالضفة الغربية، إلا أن بيغن (Begin) رفض ذلك العرض، وكان رده قاسياً، حيث قال: "أنا لن أبيع سيادة (إسرائيل) مقابل ماء من النيل"⁽¹⁾.

ثالثاً: محادثات أسوان:

في تلك الأجواء رأى كارتر (Carter) ضرورة تدخله لانقاذ الموقف، فقام بزيارة للمنطقة العربية بقصد تقريب المواقف بين الطرفين⁽²⁾، وقبيل زيارته لمصر أوفد، مستشاره للأمن القومي زيغنيو برجينسكي (Zbigniew Brzezinski) إلى القاهرة، لمقابلة الرئيس المصري السادات، وإبلاغه برسالة خاصة، وسرية مفادها أن الموقف السياسي الداخلي للرئيس كارتر (Carter)، يضعف، ومن المحتمل أن بيغن (Begin) يرغب في هزيمة كارتر (Carter) في انتخابات الرئاسة، ليحل محله رئيس آخر من الجمهوريين يستطيع أن يتعامل معه بشكل أفضل⁽³⁾.

نستج من ذلك أن كارتر (Carter) طلب من السادات تقديم المزيد من التنازلات كي تتم تسوية مع الجانب الإسرائيلي، يظهر فيها كارتر (Carter) أنه راعي السلام أمام الرأي العام العالمي، وكي يضمن دعم ترشيحه لفترة رئاسية ثانية من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. وعندما علم بيغن (Begin) بقرب زيارة الرئيس الأمريكي إلى المنطقة، أرسل عيزرا وايزمن (Ezer Weizman) إلى مصر، الذي توجه مباشرة إلى أسوان مباشرة، حيث وجود الرئيس المصري هناك، ودارت محادثات بين الطرفين حول ثلاث مسائل، هي: الأولى: أن موضوع توصيل مياه النيل إلى النقب تم رفضه. الثانية: اتجاه السادات إلى إلغاء جامعة الدول العربية وإنشاء جامعة للشعوب العربية بدلاً منها.

(1) هيكمل، محمد: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج2، مرجع سابق، ص451-452؛ هيكمل، محمد: خريف الغضب، مرجع سابق، ص324-325.

(2) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص 249؛ الجمسي، محمد: حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص521.

(3) هيكمل، محمد: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج2، مرجع سابق، ص450.

الثالثة: موضوع تزويد (إسرائيل) بالبترول كان قيد التفاوض عليه⁽¹⁾.

يبدو واضحاً بأن تشدد رئيس الوزراء الإسرائيلي نبع من ضعف موقف السادات، الذي تخلى عن مقومات القوة السياسية في المفاوضات، فلم يمتلك الرئيس المصري أي قوة تجبر (إسرائيل) على إعطاء نوع من المرونة في مواقفها المتشددة، فالسادات تخلى عن الاتحاد السوفيتي، أكبر منافس للولايات المتحدة الأمريكية، في المنطقة، كما أنه لم ينسّق مع الدول العربية، بشأن المفاوضات، تلك المعطيات منحت بيغن (Begin) القوة في فرض شروطه على أي مشروع للتسوية، في ظل الضعف الذي انتاب موقف الرئيس المصري، من ناحية أخرى المواقف المتشددة التي اتخذها بيغن (Begin) إزاء العرب، وكرهه لهم.

وصل كارتر (Carter) إلى أسوان في الرابع من يناير/ كانون الثاني عام 1978م،⁽²⁾ وأجرى محادثات الرئيس المصري، بحضور المستشار الألماني هيلموت شميت (Helmut Schmidt) الذي كان في زيارة لمصر، وكان اجتماع أشبه بقمة عربية، أوروبية، أمريكية، للبحث فيما تمخضت عنه مفاوضات الإسماعيلية، وتصريحات بيغن (Begin) في الكنيست الإسرائيلي التي عبر فيها أن (إسرائيل) لن ترجع خطوة إلى الوراء عن موقفهم القديم منذ حرب عام 1967م⁽³⁾.

في نهاية الاجتماع أصدر كارتر (Carter) بياناً تضمن المبادئ التالية:

- 1- يجب أن يقوم السلام الحقيقي على أساس علاقات طبيعية عادية بين الأطراف، فالسلام يعني أكثر من مجرد إنهاء حالة الحرب.
- 2- يجب أن يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها كما يجب الاعتراف بالحقوق المشروع للشعب الفلسطيني وتمكين الفلسطينيين من المشاركة في تقرير مصيرهم⁽⁴⁾.

يتضح مما سبق أن كارتر (Carter) أراد من خلال زيارته للمنطقة العربية، ممارسة الضغط على الطرف المصري، والإسرائيلي، لتحقيق التسوية في أسرع ممكن، فلم تُجدِ المراسلات،

(1) المرجع سابق، ص 456

(2) ماروكوس، يوثال: من كامب ديفيد يبدأ السلام، مرجع سابق، ص 290.

(3) طويلة، عبد الستار، السادات في إسرائيل، مرجع سابق، ص 91

(4) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص 80-81؛ رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص 250؛

Christison, Kathleen: Perceptions of Palestine, op cit, p180.

والمكالمات الهاتفية نفعاً اتجاه ذلك، ففضل المقابلات المباشرة، والسؤال المطروح هنا لماذا لم يتم كارتر (Carter) بدعوة السادات أو بيجن (Begin) إلى واشنطن للضغط عليهم في بلاده؟ من المرجح أن كارتر (Carter) استبعد تلك المسائلة تماماً، فأراد من خلال تلك الزيارة إعطاء السادات زخماً معنوياً في ظل موقفه الضعيف، وإجباره على تقديم المزيد من التنازلات، كما رغب كارتر (Carter) في ممارسة الضغط على بيجن (Begin) لإبداء نوع من المرونة في موقفه الصلبة، من أجل تقريب وجهات النظر وتحقيق التسوية.

رابعاً: اجتماعات اللجنة السياسية والعسكرية:

اجتمعت اللجنة السياسية التي تم الاتفاق على تشكيلها في قمة الإسماعيلية، بمدينة القدس في 17 يناير/ كانون الثاني 1978م، والتي حضرها وزير الخارجية المصري، محمد إبراهيم كامل، وموشيه دايان (Moshe Dayan) عن الجانب الإسرائيلي، والوسيط الأمريكي سايروس فانس (Cyrus Vance)، إلا أنه وبسبب تصلب بيجن (Begin) وإصراره على بقاء جنوده في الضفة الغربية، وقطاع غزة، فشلت اجتماعات اللجنة السياسية بالقدس⁽¹⁾، وكان رده على رئيس الوفد المصري محمد إبراهيم كامل قائلاً: "وزير الخارجية المصري قدم لزيارتنا، جاء كضيف على بلدنا ويطلب منا التخلي عن جزء من عاصمتنا، تخيلوا أن أذهب إلى مصر وأقول أن يتخلوا عن جزء من القاهرة"⁽²⁾، لذلك طلب السادات من وزير خارجيته الرجوع إلى القاهرة، وأعلن وقف الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي⁽³⁾.

كذلك فشلت اجتماعات اللجنة العسكرية؛ بسبب أسلوب المراوغة التي اتبعه بيجن (Begin) في المحادثات ورأى بأن الأمن الإسرائيلي فوق كل الاعتبارات، كما ركز على عدم تفوق مصر عسكرياً، ومنع قيام دولة فلسطينية⁽⁴⁾.

(1) دايان، موشيه: على تاريخ السلام، مرجع سابق، ص 61؛ رياض، محمود: مذكرات، البحث عن السلام، مرجع سابق، ص 565؛ الجمسي، محمد: حرب أكتوبر، ص 534

(2) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص 108؛ الوثائقية: قناة الجزيرة: برنامج السلام المر، الأحد 29 مارس (آذار) 2009م.

(3) انظر: الملاحق، ملحق رقم (8) بيان رسمي مصري حول استدعاء السيد محمد إبراهيم كامل إلى القاهرة، وقطع المفاوضات التي باشرتها اللجنة السياسية المصرية الإسرائيلية، ص 296؛ كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص 112 دايان، موشيه: على تاريخ السلام، مرجع سابق، ص 61؛ رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص 565؛ ماروكوس، يوثال: من كامب ديفيد يبدأ السلام، مرجع سابق، ص 290.

(4) للمزيد انظر: الجمسي، محمد: حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص 526-531؛ رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق ص 566.

في تلك الفترة عززت الحكومة الإسرائيلية من بنائها للمستوطنات في سيناء، أثناء عملية المفاوضات، وذلك من أجل الضغط على الجانب المصري، بعدم المطالبة بالمنطقة الواقعة على مشارف رفح⁽¹⁾ فقد اشترط بيغن (Begin) على الجانب المصري التنازل على مستوطنات مشارف رفح، مقابل الانسحاب من سيناء⁽²⁾، مما حدا بوزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس (Cyrus Vance) إلى إصدار تصريح في 10 فبراير/شباط 1978م، في مؤتمر صحفي عبر فيه بعدم شرعية المستوطنات التي أقيمت في الأراضي المحتلة، وطالب الجانب الإسرائيلي بإزالتها،⁽³⁾ كما أعلن كارتر (Carter) أن أراضي الضفة الغربية، وغزة يجب أن تصبح الوطن القومي للشعب الفلسطيني، مع ارتباطه بالأردن، إلا أن تلك التصريحات أغضب بيغن (Begin) وهاجمها بشدة ورفض وبشكل قاطع الاستجابة للموقف الأمريكي⁽⁴⁾.

نتيجة الممارسات الإسرائيلية السابقة، لم يجد كارتر (Carter) مفرا من الاستمرار في القيام بدور الوسيط، فدعا السادات لزيارة واشنطن في أوائل فبراير/شباط 1978م⁽⁵⁾، وعقد الطرفان اجتماعاً، اختتم ببيان صحفي تمحور حول الاهتمام المتبادل لاستمرار المباحثات بينهم، فيما تعلق بعملية التسوية، ومضاعفة الجهود، واتفاقا على عودة مساعد وزير الخارجية الأمريكي ألفريد أثرتون (Alfred Atherton) إلى المنطقة العربية، لاستكمال السعي نحو التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ⁽⁶⁾.

ورد بيغن (Begin) على الجهود الأمريكية المصرية، بأن أرسل في 16 مارس/ آذار 1978م، نحو ثلاثين ألف جندي إسرائيلي لاحتلال جنوب لبنان⁽⁷⁾، على إثر قيام مجموعة فلسطينية مكونة من عشرة أفراد في 11 مارس/ آذار 1978م، بعملية جريئة، داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، حيث تمكنت المجموعة من الوصول إلى شاطئ حيفا، والاستيلاء على حافلة، توجهوا بها إلى تل أبيب، حيث تصدت لهم القوات الإسرائيلية، ودارت معركة، قُتل فيها

(1) محارب، عبد الحفيظ: إسرائيل السياسة والحكم، مجلة شؤون فلسطينية، ع80، يوليو/ تموز، 1978م، ص60.

(2) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص 209.

(3) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص 155.

(4) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص252؛ كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد، ص 155.

(5) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص250.

(6) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص 155.

(7) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص566؛ حسين، عدنان، السيد: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، دار النفائس، بيروت، ط1، 1989، ص93.

الفدائيون، وخمسة وثلاثون إسرائيلياً⁽¹⁾، وبعد تلك العملية دخلت القوات الإسرائيلية الأراضي اللبنانية، حيث قصفت تسعين قرية لبنانية ونزح مائة ألف عن بيوتهم⁽²⁾. وحتى لا يؤثر الاجتياح الإسرائيلي على سير المفاوضات أرسل بيجن (Begin) برقية عاجلة إلى السادات، قال: فيها "بدأت قواتنا عملية محدودة على الحدود اللبنانية لإزالة قواعد الإرهابيين في المنطقة، وأتعثم أن هذه العملية المحدودة لن تعطل المحادثات بين بلدينا"⁽³⁾.

ويتضح أن الأهداف الإسرائيلية من تلك العملية تمثلت في: تهرب (إسرائيل) من عملية التسوية أمام السادات، كذلك العمل على إضعاف موقف كارتر (Carter) دولياً، وعربياً، والعمل على تأمين المستعمرات الإسرائيلية، من خلال القضاء على قواعد المقاومة الفلسطينية في لبنان.

اجتمع مجلس الأمن الدولي، للنظر في العدوان الإسرائيلي على لبنان، فأصدر قراراً بانسحاب (إسرائيل) من الأراضي اللبنانية، على أن تقوم القوات الدولية التي شكلها المجلس، بحماية الأمن في جنوب لبنان، وكانت الولايات المتحدة حريصة على سرعة إصدار القرار⁽⁴⁾، إلا أنها فشلت في إقناع (إسرائيل) بالانسحاب الفوري، والسماح للقوات الدولية بالوصول إلى الحدود اللبنانية، ولم تنسحب القوات الإسرائيلية إلا في 13 يونيو/ تموز 1978م، بعد قيامها بإنشاء قوات لبنانية تابعة لها في الجنوب اللبناني بقيادة الرائد المنشق سعد حداد، وأرغمت القوات الدولية (إسرائيل) على التوقف شمال نهر الليطاني⁽⁵⁾.

سبب العدوان الإسرائيلي على لبنان إخراجاً لمصر، التي أجرت مفاوضات منفردة مع (إسرائيل)، أمام الرأي العام العربي، إذا رأت الجيش الإسرائيلي ينتهك سيادة دولة عربية بالاعتداء على أراضيها، والتعدي على قراها، ومارس عملية إبادة جماعية ضد الفلسطينيين، دون أن تحرك مصر ساكناً، لكن الأمر المستغرب أن السادات كان يعلم بتلك العملية، مباركاً قبل البدء في

(1) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص 214؛ دايان، موشي: على تاريخ السلام، مرجع سابق، ص 77؛ كارتر، جيمي: فلسطين سلام لا تفرقة، مرجع سابق، ص 53.

(2) الوثائقية: قناة الجزيرة: برنامج السلام المر، الأحد 29 مارس/ آذار 2009م.

(3) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص 217؛ الوثائقية: قناة الجزيرة: برنامج السلام المر، الأحد 29 مارس/ آذار 2009م.

(4) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص 252؛ كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص 214 - 215.

(5) المرجع سابق، ص 253.

تتفيذها⁽¹⁾، حيث أرسلت الحكومة الإسرائيلية برقية تضمنت أن الهجوم على لبنان سيكون محدوداً⁽²⁾، ونتيجة لذلك العدوان الإسرائيلي، فقدت العواصم العربية ثقتها في دور الرئيس الأمريكي كارتر (Carter) كوسيط لعملية التسوية التي تبنتها الولايات المتحدة⁽³⁾.

لم تؤد تلك العملية الإسرائيلية إلى عرقلة المفاوضات، لو لفترة قصيرة، إذ وافق السادات على حضور وزير "الدفاع" الإسرائيلي عيزرا وايزمن (Ezer Weizman) إلى مصر، في ظل وجود وزراء الخارجية العرب، لحضور اجتماعات الجامعة العربية في القاهرة في 17 مارس/ آذار 1978م، مع استمرار القوات الإسرائيلية في احتلال لبنان، مما أدهش كبار الساسة في (إسرائيل) من تصرفات السادات حيث اعتبروا ذلك تحدياً لمشاعر العرب⁽⁴⁾.

وفي 21 مارس/ آذار 1978م، سافر بيغن (Begin) إلى واشنطن، وكانت قواته لا تزال تحتل الأراضي اللبنانية، وفي واشنطن عرض الرئيس الأمريكي عليه اقتراح لإجراء تسوية على الانسحاب من الأراضي العربية، إلا أنه رفض الاستجابة لاقتراح كارتر (Carter)، بل وجه اللوم إلى السادات، واعتبره مسئولاً عن انهيار المفاوضات التي تمت في القدس في شهر يناير/ كانون الثاني 1978م؛ بسبب مطالبة مصر بالانسحاب (إسرائيل) من كل الأراضي المحتلة، وذكر أن (إسرائيل) لا تعارض فقط الانسحاب من الضفة الغربية، بل أنها غير ملزمة بالانسحاب من أي أراضي بما فيها سيناء، إلا أنه على استعداد لسحب القوات الإسرائيلية من سيناء، على مرحلتين مع ضرورة بقاء المستوطنات فيها، ووضع كتيبة عسكرية إسرائيلية لحماية تلك المستوطنات، وهو ما سبق ذكره للسادات في الإسماعيلية⁽⁵⁾.

في ذلك الوقت استطاع بيغن (Begin) أن يوجه كل القوى الصهيونية في الولايات المتحدة لمهاجمة كارتر (Carter) والضغط عليه بشكل لم يسبق له مثيل، مما أدى إلى تراجع كارتر (Carter) عن مواقفه السابقة، فقد عبر في إحدى تصريحاته في أبريل/ نيسان 1978م أن تسوية لمشكلة الشرق الأوسط لن تتحقق إلا بضمان أمن (إسرائيل) بالدرجة الأولى، وعدم قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية⁽⁶⁾، لأنها ستكون دولة متطرفة⁽⁷⁾.

(1) للمزيد انظر: كامل، محمد: السلام الضائع، مرجع سابق، ص 216.

(2) فوزي، محمد: أسرار المعاهدة المصرية، مرجع سابق، ص 79.

(3) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص 566.

(4) كامل، محمد: السلام الضائع، ص 229-235؛ الجمسي: حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص 545-546.

(5) فوزي، محمد: أسرار المعاهدة المصرية، مرجع سابق، ص 118؛ رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص 253.

(6) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص 258.

(7) طويلة، عبد الستار: السادات في القدس، مرجع سابق، ص 91.

ونتيجة لفشل كارتر (Carter) في إقناع بيغن (Begin) في تعديل موقفه، اتجهت الإدارة الأمريكية نحو السادات، لإجباره على تقديم مقترحات تيسر عليها مهمتها في الوساطة، وذلك بالقبول بمزيد من التنازلات⁽¹⁾.

رغم أن الولايات المتحدة بصفتها وسيطاً في المفاوضات المصرية الإسرائيلية، كانت قد وضعت صعوبات في وجه السادات، من أجل التوافق مع مواقف بيغن (Begin) المتصلبة⁽²⁾. لذلك وفي شهر مايو/ أيار 1978م، قدمت مصر مشروعاً حول الضفة الغربية وغزة، يقضي بانسحاب (إسرائيل)، وتسليم إدارة الضفة الغربية للإشراف الأردني، وإدارة قطاع غزة لإشراف المصري⁽³⁾، إلا إن حكومة بيغن (Begin) رفضت ذلك، مما أوصل التسوية إلى طريق مسدود، خاصة مع الردود الإسرائيلية المتصلبة حول مستقبل الضفة الغربية، وقطاع غزة، لذلك حرصت الولايات المتحدة على إنقاذ الموقف من خلال الترتيب لعقد مؤتمر ليدز (Leeds)⁽⁴⁾.

خامساً: مؤتمر ليدز:

عقد الجانب المصري والإسرائيلي سلسلة من الاجتماعات في قلعة ليدز (Leeds) في بريطانيا⁽⁵⁾، إلا تلك التحركات السياسية لم ينتج عنها أي تقدم ملموس، لكنها شكلت تمهيداً، لعقد ذلك المؤتمر، فقد زار وزير الخارجية الأمريكي فانس (Vance) المنطقة العربية، والتقى السادات، وزعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك شمعون بيرس، كذلك اجتمع السادات مع وزير "الدفاع" الإسرائيلي عيزرا وايزمن (Ezer Weizman)، في النمسا بمدينة سالزبورغ (Salzburg) في 19 يوليو/حزيران 1978م⁽⁶⁾، وقد حاولت الإدارة الأمريكية زج أطراف عربية أخرى في المفاوضات، حيث وجه وزير الخارجية الأمريكي دعوة إلى ملك الأردن الحسين بن طلال إلا أنه رفض ذلك⁽⁷⁾.

(1) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص254.

(2) Cleveland, William L& Bunton, Martin: A History of the Modern Middle East, op. cit, p380.

(3) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص258.

(4) Patrick, Tyler: A world of trouble he White House and the Middle East from the Cold War to the War on Terror, Farrar, Straus and Giroux, First edition, 2009, p201.

(5) Ibid, p201.

(6) شوفاني: طريق بيغن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص79؛ الجسمي: حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص553.

(7) Coker, Nancy: U N the scene of battle over conditionalities policy, Executive Intelligence Review, New Solidarity International Press Service, New York October, 1979, p32.

ومن ناحية أخرى اتفق كارتر (Carter) والسادات في بأن تتقدم الولايات المتحدة بمشروعها في حالة استمرار الخلاف بين مصر و(إسرائيل) إلا أن كارتر (Carter) بدلا تنفيذ وعده، سعى لعقد اجتماع ثلاثي ضم وزراء خارجية أمريكا، ومصر، و(إسرائيل) في بريطانيا في قلعة ليدز (Leeds)⁽¹⁾، لمناقشة المشروع الإسرائيلي، والمشروع المصري، وقد خرجت الأطراف بضرورة إيجاد تسوية في أسرع وقت ممكن⁽²⁾، وكانت المحادثات قد تركزت حول مسألة الحكم الذاتي في الضفة الغربية، وقطاع غزة بعد انقضاء فترة الخمس سنوات من الحكم الذاتي، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني⁽³⁾، بين أحد كبار طاقم فانس (Vance) إن المحادثات أدت إلى موافقة إسرائيلية مصرية على ستة مواضيع تعلقت بأمن (إسرائيل)، منها منع (الإرهاب) في الضفة الغربية وقطاع غزة⁽⁴⁾، حيث قدم السادات مجموعة من التنازلات -حسب ما صرح به مجموعة من المسؤولين الإسرائيليين- إلى حد أنه وافق على عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة، كذلك موافقته على تواجد عسكري إسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد التوصل إلى اتفاقية بشأنهما، وتجريدهما من السلاح، وإعطاء (إسرائيل) حق القرار في مسألة عودة اللاجئين⁽⁵⁾. وبعد انتهاء المفاوضات، دعا الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Carter) السادات، وبيغن (Begin) إلى منتجع كامب ديفيد (Camp David)، لاستثمار ما تم التوصل إليه في مباحثات قلعة ليدز (Leeds)، ودفع عليه التسوية إلى الأمام⁽⁶⁾.

سادساً: مؤتمر كامب ديفيد:

كانت الضروريات الاستراتيجية الأمريكية بالنسبة لكارتر (Carter)، ومستشاره لشؤون الأمن القومي بريجنسكي (Brzezinski)، بقيت كما هي التي كانت في عهد نيكسون، وكيسنجر وفورد، وهي الوصول إلى المورد الاستراتيجي الضخم في منطقة الخليج، وقد رجع ذلك الهدف على جميع

(1) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص258؛ قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص200.

(2) شوفاني، إلياس: طريق بيغن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص79-80

(3) بيلي، سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة الياس فرحات، دار الحرف العربي للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1992م، ص363.

(4) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص192.

(5) المرجع سابق، ص206-297.

(6) المجذوب، طه: حرب أكتوبر طريق السلام، الهيئة المصرية للاستعلامات، القاهرة، 1993م، ص165.

المصالح الأمريكية الأخرى⁽¹⁾، كذلك التخلص من حركات التحرر العربية، تحت ستار تقليص النفوذ السوفيتي في المنطقة، حسب ما صرح به كبار الساسة الأمريكيين⁽²⁾، لذلك بعد محادثات السادات مع بيغن (Begin)، في القدس، وليدز (Leeds)، التي لم تأت بحلول نهائية؛ بسبب التشدد الإسرائيلي، حتمت الظروف الدولية والإقليمية في المنطقة على كارتر (Carter)، دعوة كلاً من بيغن (Begin) والسادات لعقد اجتماعاتهما في واشنطن، في محاولة للوصول إلى اتفاق بين الطرفين، ضماناً للمصالح الأمريكية⁽³⁾.

وتلخصت أهداف الإدارة الأمريكية من عقد مؤتمر كامب ديفيد (Camp David) في عدة نقاط أهمها:

1. تخوفها من أن يؤدي قطع الرئيس المصري للمفاوضات إلى استئناف مؤتمر جنيف، وإلى تدخل الاتحاد السوفيتي في مجرى المفاوضات.
2. أن فشل المفاوضات سيؤدي إلى صراع في المنطقة، وأي صراع في المنطقة العربية يعرض المصالح الأمريكية للخطر، حيث أكد كارتر (Carter) أنه لا تستطيع الولايات المتحدة أن تكون وسيطاً عديم المصلحة، فالأمن القومي الأمريكي متوقف بشكل كبير على المحافظة على التسوية في المنطقة العربية، وقد عبر عن ذلك عند افتتاحه مؤتمر كامب ديفيد (Camp David)⁽⁴⁾.
3. ظهور الانتفاضات الشعبية، على الساحة الإيرانية وتركيا، التي مثلت تهديداً للمصالح الولايات المتحدة في المنطقة⁽⁵⁾.
4. العمل على جر أطراف عربية أخرى إلى مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي⁽⁶⁾.

(1) عاروري، نصير: التناقض الظاهري لدبلوماسية كارتر، مرجع سابق، ص 9.

(2) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص 212-213.

(3) Cleveland, William L & Bunton, Martin: A History of the Modern Middle East, Published by Westview Press, 2009, p379;

كارتر، جيمي: تأملات متبصرة في أحوال الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 157.

(4) شوفاني، إلياس: طريق بيغن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص 81؛ عبد الحكيم، طاهر، سلام كامب ديفيد، مرجع، ص 66.

(5) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص 223.

(6) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص 200.

وتتفيداً لذلك أرسل كارتر (Carter)، وزير خارجيته سايروس فانس (Cyrus Vance)، في أوائل أغسطس/ آب عام 1978م، إلى المنطقة العربية بهدف تسليم دعوة لكلا من بيغن (Begin) والسادات، للحضور إلى كامب ديفيد (Camp David)⁽¹⁾، مكتوبة بخط يده⁽²⁾، وبدوره قام سايروس فانس (Cyrus Vance) بزيارة عدة عواصم العربية، بهدف حشد أكبر قدر من التأييد لمؤتمر كامب ديفيد (Camp David)، وحصلت الإدارة الأمريكية على تأييد من المملكة العربية السعودية، بعد تأكيد كارتر (Carter) للأمير سعود بعدم اعترافه بحق (إسرائيل) في إقامة المستعمرات في الأراضي المحتلة⁽³⁾.

في 31 أغسطس/ آب 1978م أعلن بيغن (Begin) قبوله الدعوة، لحضور مؤتمر كامب ديفيد (Camp David)، إلا أنه صرح بأن (إسرائيل) لن تتسحب إلى حدود 1967م، وأنها متمسكة بالسيطرة العسكرية على الضفة الغربية، وقطاع غزة، وأن القدس أمر لا يتم التفاوض عليه، وتوجه بيغن (Begin) إلى كامب ديفيد هو يدرك ماهية الأهداف الصهيونية في الاحتفاظ بجميع الأراضي الفلسطينية، إلا أن الشيء ذاته لم يكن لدى السادات، فلم يحدد الخطوط التي لا يقبل التنازل عنها⁽⁴⁾.

ضم الوفد الإسرائيلي الذي رافق بيغن (Begin) إلى كامب ديفيد (Camp David) وزير الخارجية موشيه دايان (Moshe Dayan)، وعيزرا وايزمن (Ezer...Weizman) وزير "الدفاع"، والجنرال أهارون باراك (Aharon Barak)، وعدداً من المستشارين⁽⁵⁾.

كذلك حضر السادات إلى كامب ديفيد (Camp David)، رغم إدراكه متأخراً، أن الولايات المتحدة لا تمتلك الضغط على (إسرائيل) وأنها لم تقدم أي جديد على عملية المفاوضات السابقة⁽⁶⁾.

ترأس الوفد المصري مع السادات وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل، الذي كلفه السادات بإعداد ورقة عمل حددت موقف مصر في أي اتفاق سلام، وأكد السادات للوفد المصري

(1) المجدوب، طه: حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص 174.

(2) انظر الملاحق، ملحق (9)، (10) دعوة مكتوبة بخط اليد موقعة من الرئيس الأمريكي كارتر احدها لبيغن والأخرى للسادات، ص 298، ص 303؛ للمزيد، الوثائقية: قناة الجزيرة: برنامج السلام المر، الأحد 29 مارس/ آذار 2009م.

(3) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص 259.

(4) المرجع سابق، ص 260 - 261.

(5) كارتر، جيمي: تأملات متبصرة في أحوال الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 51.

(6) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص 201.

أنه سينسحب من المفاوضات إذا واجه حلاً منفرداً مع (إسرائيل)، بينما كان الوفد المصري متجهاً إلى كامب ديفيد (Camp David) احتقلت (إسرائيل) بافتتاح مستوطنة جديدة في هضبة الجولان السوري⁽¹⁾.

عقد المؤتمر في كامب ديفيد (Camp David) في 5 سبتمبر/أيلول عام 1978م، وانتهت أعماله في 18 من الشهر نفسه⁽²⁾ أي استمر ثلاثة عشر يوماً، حاولت فيها الولايات المتحدة أن تجد حلاً وسطاً بين رغبات السادات وهي والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وبين تمسك بيغن (Begin) بعدم التنازل عن الضفة الغربية وقطاع غزة⁽³⁾، خلال تلك الفترة ترك الرئيس الأمريكي كارتر (Carter) مهامه الرئاسية إلى نائبه ولتر موندل (Walter Mondale)، واعتكف في كامب ديفيد (Camp David) ومعه كبار معاونيه سايروس فانس (Cyrus Vance) وزير الخارجية، ومستشاره لشؤون الأمن القومي بريجنسكي (Brzezinski)، وهارولد براون (Harold Brown) وزير الدفاع، وقد فرضت سرية تامة على الاجتماعات الدائرة في كامب ديفيد (Camp David)، فلم يسمح لأي صحفي بالوصول إلى ذلك المكان، وحظر على أي عضو من الوفدين الإدلاء بأي تصريح، ولا مغادرة المكان⁽⁴⁾.

في تلك الاجتماعات اتخذ من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 كي يكون أساساً للمفاوضات بكافة شروطه ومبادئه⁽⁵⁾.

في كامب ديفيد (Camp David) نصح وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل، بأن يقدم السادات المشروع المصري الذي أعده، ولا ينتظر ما سيعرضه عليه كارتر (Carter)، وكان

(1) الوثائقية: قناة الجزيرة: برنامج السلام المر، الأحد 29 مارس/ آذار 2009م.

(2) ويزان، عزرا: الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل، عمان، ط1، 1984م، ص249؛ سيلفر، أريك، بيغن سيرة حياته، مرجع سابق، ص229؛ شوفاني، إلياس: طريق بيغن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص82؛ بيلي، سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، مرجع سابق، ص364-366؛ المسحال، سعيد: ضياع أمة، مرجع سابق، ص95.

(3) Cleveland, William L& Bunton, Martin: A History of the Modern Middle East, op. cit, p380;

كارتر، جيمي: فلسطين سلام لا تفرقة عنصرية، مرجع سابق، ص54؛ الجمسي، محمد: حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص563.

(4) عبد الحكيم، طاهر، سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص65-66.

(5) شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص125؛ دايان، موشيه: على تاريخ السلام، مرجع سابق، ص94.

المشروع المصري يستند إلى قرار مجلس الأمن 242م، ومطالبة (إسرائيل) بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، وعودة الضفة الغربية إلى النظام الأردني، لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، كما طالب الانسحاب من القدس الشرقية. في المقابل تتعهد مصر بإنهاء المقاطعة العربية، وحرية مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس، على أن يتم عقد مؤتمر للسلام في جنيف يحضره ممثلو الشعب الفلسطيني، وطالب المشروع مجلس الأمن الدولي بضمان معاهدات التسوية، واحترام أحكامها، إلا أن بيغن (Begin) رفض المشروع رفضاً قاطعاً⁽¹⁾، كما رفض إعطاء سكان الضفة الغربية، وقطاع غزة أي إشراف على الشؤون الخاصة، وتمسك بالمستوطنات في سيناء، التي أصر السادات على إزالتها، وربط بيغن (Begin) موافقته على أي قضية تتعلق بالتسوية، بموافقة أعضاء الكنيست أولاً، كذلك مثلت قضية المستوطنات الإسرائيلية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، عقبة كبيرة في المحادثات⁽²⁾، حيث رفض بيغن (Begin) تجميد إنشائها، إلا أنه وبعد ضغوطات أمريكية، وافق على ذلك لفترة زمنية محدودة، وهي ثلاثة أشهر فقط، أي مدة المفاوضات حتى توقيع معاهدة التسوية بين الطرفين⁽³⁾، إلا أن السادات اعتقد بأن مدة التجميد اشتملت حتى الانتهاء من مفاوضات الحكم الذاتي⁽⁴⁾.

كما نظر بيغن (Begin) للأراضي التي احتلتها (إسرائيل) في عام 1967م، على أنها أراض مهمة لدى (إسرائيل) للأغراض الدفاعية، ولا يمكن التخلي عنها، ورأي بأن مفهوم "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي" - الوارد ذكره في قرار مجلس الأمن الدولي 242 - لا ينطبق على ما قامت به (إسرائيل) في عام 1967م، كما أن صيغة القرار لا تنطبق على الضفة الغربية، إنما تنطبق على سيناء فقط مما زاد المفاوضات تعقيداً⁽⁵⁾.

كما رفض بيغن (Begin) أن تطرح قضية القدس على مائدة التفاوض، فعندما اقترح الوفد الأمريكي إصدار رسالة منه تتضمن أن ضم القدس الشرقية غير شرعي، قال بيغن

(1) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص262؛

Cleveland, William L & Bunton, Martin: A History of the Modern Middle East, op. cit, p380.

(2) بيلي، سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، مرجع سابق، ص365.

(3) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص277

(4) Walker, Edward: Great Expectations and a Cold Peace, The Legacy of Camp David 1979-2009, The Middle East Institute, p11.

(5) وايزمن، عيزرا: الحرب من أجل السلام، مرجع سابق، ص337؛ غالي، بطرس، طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص142؛ شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص126.

(Begin): "إنه إذا كتبت الولايات المتحدة هذه الرسالة المقترحة - أي ما يتعلق بالقدس - فسوف نحزم حقائبنا، ونعود إلى الوطن دون أية كلمة"⁽¹⁾، وكاد موضوع القدس يفشل المفاوضات، قبل اختتامها بثلاث ساعات؛ بسبب إصرار الوفد الإسرائيلي على التمسك بضم القدس، وإبقاءها موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية، حيث صرح بيغن (Begin) أيضاً "لقد أوضحنا لأصدقائنا الأمريكيين أننا لم نذهب إلى كامب ديفيد (Camp David) لتقسيم القدس مرة ثانية، ولكن لإبرام السلام مع مصر...، ولن نسمح مطلقاً بأن يرفرف عليها علم عربي، وأن القدس ستظل إلى الأبد عاصمة (لإسرائيل)"⁽²⁾.

من الراجح أن بيغن (Begin) تمسك بموقفه كي تصبح أي اتفاقية منفردة مع مصر سارية المفعول وأمر واقعاً لا يمكن التراجع عنه، ومن خلال طول أمد الفترة الانتقالية في مشروع الحكم الذاتي، والمفاوضات يضعف تمسك مصر بالقضية الفلسطينية، مما يتيح (لإسرائيل) التحكم بال الضفة الغربية، وقطاع غزة دون معارضة مصر الموقعة لمعاهدة السلام مع (إسرائيل).

عقد كارتر (Carter) اجتماعاً مع بيغن (Begin) الذي وصف بأنه كان عاصفاً، حيث حذر فيه كارتر (Carter) بيغن (Begin) من التوصل إلى علاقات سيئة مع الولايات المتحدة؛ بسبب تعنته، وأضاف كارتر (Carter)، بأنه إذا استمر في مواقفه، فإنه سيجد صعوبة في إقرار مطالب (إسرائيل) للحصول على مساعدات عسكرية، واقتصادية، وسياسية. ووضع كارتر (Carter) بيغن (Begin) أما أحد خيارين: صداقة الولايات المتحدة، أو تحفظ أمريكي شديد إزاء (إسرائيل)⁽³⁾. وعرض كارتر (Carter) الوثيقة الأمريكية على بيغن (Begin) بخصوص الحكم الذاتي، والتي نصت على ضرورة البدء بمفاوضات حول الصفة النهائية للضفة الغربية، وقطاع غزة في فترة لا تتعدى ثلاث سنوات، وإقامة سلطة وليس مجلساً للحكم الذاتي، ولا يكون الحكم العسكري مصدراً للحكم الذاتي، ولا تقام مستوطنات جديدة، وتجميد الحالية، إلا أن بيغن (Begin) رفض ذلك المشروع، واعتبره نسخة عن المشروع المصري⁽⁴⁾، وكان هدف كارتر (Carter) الأساسي من تلك المفاوضات هو عدم إفشالها، مهما كلف الأمر⁽⁵⁾.

-
- (1) وايزمن، عيزرا: الحرب طريق السلام، مرجع سابق، ص346؛ بيلي، سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، مرجع سابق، ص366؛ رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص263.
 - (2) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص226-227.
 - (3) وايزمن، عيزرا: الحرب من أجل السلام، مرجع سابق، ص 346.
 - (4) المرجع السابق، ص336.
 - (5) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص263.

وأمام تلك الضغوطات وافق بيغن (Begin) على الانسحاب من سيناء، مقابل تنازلات مصرية، تمثلت في إقامة السلام الكامل مع (إسرائيل)، إلا أنها رفضت الحلول المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والقدس⁽¹⁾ كما ذكر سابقاً.

وفي تلك المحادثات أصر الوفد المصري، على أن أي حل للقضية المصرية، يجب أن يكون مرتبط بقضية الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة⁽²⁾.

إلا أن بيغن (Begin) رفض ذلك⁽³⁾، كما رفض أن تحل مصر محل الفلسطينيين، أو الأردن، في المفاوضات على مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة⁽⁴⁾.

من الواضح أن سياسة التشدد الإسرائيلية التي استخدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي، حول المفاوضات كانت متعمدة، مستغلاً بذلك أن السادات كان لا يستطيع التراجع عن ما بدأ به من محادثات مع (إسرائيل)، فاستخدمت أسلوب الابتزاز معه حتى النهاية⁽⁵⁾. لأن السادات بتقريبه من الولايات المتحدة، و(إسرائيل)، خسر معظم دول العالم العربي، والإسلامي، والاتحاد السوفيتي. والتي كانت تلك الأطراف تنتظر فشل السادات في محادثاته مع الجانب الإسرائيلي.

في تلك الظروف التي دخلت فيها المفاوضات مرحلة صعبة، بعث الرئيس الأمريكي كارتر برسالة بخط يده إلى رئيس الوزراء بيغن، والرئيس المصري السادات، حثهم فيها على إنهاء المفاوضات بنتائج إيجابية⁽⁶⁾.

أمام تشدد بيغن (Begin) وفي يوم الثلاثاء 15 سبتمبر/ أيلول 1978م، أبلغ السادات وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس (Cyrus Vance) أنه سيتترك كامب (Camp David) ديفيد قبل استكمال المفاوضات⁽⁷⁾؛ لأن بيغن (Begin) كان مصراً على مواقفه، وقد علم الرئيس

(1) وايزمن، عيزرا: الحرب من أجل السلام، مرجع سابق، ص252.

(2) غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص143.

(3) شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص127.

(4) شوفاني، إلياس: طريق بيغن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص80-81.

(5) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص208؛ رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص251؛ منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص72.

(6) انظر: الملاحق، ملحق رقم (11) رسالة بخط يد الرئيس كارتر إلى بيغن، والسادات، حثهم فيها على إنهاء المفاوضات بنتائج إيجابية، بعد الخلافات التي ظهرت بين الطرفين، ص308.

(7) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص264؛ كارتر، جيمي: فلسطين سلام لا تفرقة عنصرية،

مرجع سابق، ص55؛ سيلفر، أريك، بيغن سيرة حياته، مرجع سابق، ص232؛ غالي، بطرس: طريق مصر

إلى القدس، مرجع سابق، ص146؛ المسحال، سعيد: ضياع أمة، مرجع سابق، ص91.

الأمريكي كارتر (Carter) بذلك، فذهب إليه في غرفة السادات مسرعاً، فأصطحبه منفرداً، وقال: له "سمعت أنك ستغادر، رد السادات نعم، لأن بيغن (Begin) مصرّاً على رأيه، فقال له كارتر (Carter) هل أدركت النتائج، قال السادات: ماذا سيحدث، رد كارتر (Carter) بأن جميع العلاقات المصرية الأمريكية، ستقطع بالكامل، وسيترتب عليه أن الاتحاد السوفيتي سيزداد نفوذه في المنطقة، وينهي وجودك في مصر. فرد السادات عليه قائلاً: "أنا قاعد هنا وأي حاجة تقولها أنت... أنا سأمضي عليها فوراً"⁽¹⁾،

فقام الوفد الأمريكي بصياغة مشروع يتناسب مع المواقف الإسرائيلية، حيث اقتصر المشروع على حل منفرد بين مصر و (إسرائيل)، مع احتفاظ (إسرائيل) بالسيادة على الضفة الغربية، والقدس، وإغفال موضوع هضبة الجولان⁽²⁾، إلا أن وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل رفض المشروع، كما رفض أن يتحدث الوفد المصري باسم الشعب الفلسطيني في غياب ممثليه، وحث السادات على عدم التوقيع على المشروع الأمريكي، إلا أن السادات رفض ذلك، فقدم كامل استقالته للسادات⁽³⁾.

ونتيجة لتلك التنازلات المصرية الكبيرة تمخض عن محادثات كامب ديفيد (David Camp)، اتفاقيةتين ليس بينهما رابط قانوني أو زمني، وتم التوقيع عليهما في البيت الأبيض⁽⁴⁾، على النحو التالي:

(1) غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص 147؛ فوزي، محمود: كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مرجع سابق، ص 16؛ رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص 263-264؛ بيلى، سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، مرجع سابق، ص 364؛ رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص 264.

(2) رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص 266.

(3) الفرنواني، طه: الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994م، ص 115؛ فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 62؛ الجسمي، حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص 564.

(4) Cleveland, William L & Bunton, Martin: A History of the Modern Middle East, op cit, p379;

كارتر، جيمي: تأملات متبصرة في أحوال الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 157، العرموطي، إبراهيم: ملك السلام، مرجع سابق، ص 46.

الاتفاقية الأولى⁽¹⁾: حول إطار السلام، وشملت على مقدمة توضيحية، لتحقيق السلام على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 ورقم 338، ونظام إقرار مبدأ الحكم الذاتي في الضفة الغربية، وقطاع غزة، ووضع الترتيبات لفترة انتقالية. وتضمنت ثلاثة أقسام، هي:

القسم الأول: الضفة الغربية وقطاع غزة:

1- نصت على أن تشترك، مصر، و(إسرائيل)، والأردن، وممثلو الشعب الفلسطيني، في المفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية، وتلك المفاوضات تأخذ ثلاث مراحل:

- يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية، بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة؛ لضمان نقل منظم وسلمي، للسلطة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، وتلك الفترة تكون حكم ذاتي كامل للفلسطينيين، وإنهاء الحكم العسكري، ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار ويجب أن تعطى تلك الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم، لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.
- أن تتفق مصر و(إسرائيل) والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- تبدأ الفترة الانتقالية عندما تقوم سلطة حكم ذاتي " مجلس إداري " في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن دون تأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية. وتجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين (إسرائيل) والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية، وستتور هذه المفاوضات بين مصر و(إسرائيل) والأردن والممثلين لسكان الضفة الغربية وغزة.

2- اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن (إسرائيل) وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية.

3- يشكل ممثلو مصر و(إسرائيل) والأردن وسلطة الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في 1967 مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

(1) وزارة الخارجية المصرية: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة، 1979، ص 5 - 12.

4- ستعمل مصر و(إسرائيل) مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والشامل لحل مشكلة اللاجئين.

القسم الثاني: مصر و(إسرائيل):

1. تتعهد مصر و(إسرائيل) بعدم الالتجاء للتهديد أو لاستخدام القوة لتسوية المنازعات، ويتم تسوية أي نزاع بالطرق السلمية طبقاً لأحكام المادة 33 لميثاق الأمم المتحدة.
2. يوافق الطرفان على التفاوض بنية حسنة بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ توقيع هذا الإطار، ودعوة أطراف النزاع الأخرى إلى العمل للتفاوض للتوصل إلى معاهدة سلام مماثلة. ويتفق الطرفان على ترتيبات وجدول تنفيذ التزامهم وفقاً للمعاهدة.

القسم الثالث: المبادئ المرتبطة:

1. تعلن مصر و(إسرائيل) أن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغي أن تطبق على معاهدات السلام بين (إسرائيل) وبين كل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان.
2. إقامة علاقات طبيعية بين الدول المذكورة و(إسرائيل). لذلك ينبغي أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على: اعتراف كامل، وإلغاء المقاطعات الاقتصادية، وضمان أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء للقضاء.
3. يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفاً مشتركاً لهم.
4. يجب إقامة لجان للدعوى القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية.
5. يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف.
6. سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها، وسيطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوقيع على معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها، كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الإطار.

الاتفاقية الثانية:⁽¹⁾ تضمنت معاهدة سلام بين مصر، واتفق الجانبان على المسائل التالية:

- أ- ممارسة مصر سيادتها الكاملة على المنطقة التي تمتد إلى الحدود المعترف بها دوليًا بين مصر وفلسطين في فترة الانتداب.
- ب- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء.
- ت- استخدام المطارات الجوية التي يخلفها الإسرائيليون للأغراض المدنية فقط بما في ذلك الاستخدام التجاري المحتمل من جانب جميع الدول.
- ث- حرية مرور السفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 والتي تنطبق على جميع الدول.
- ج- اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة أمام جميع الدول لحرية الملاحة وحرية المرور البري والطيران فوقها.
- ح- إنشاء طريق سريع يربط بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع ضمان حرية المرور السلمي فيه لكل من مصر والأردن.
- خ- أن تتم مرابطة قوات عسكرية على النحو المبين فيما يلي:

مرابطة القوات:

- أ- تواجد فرقة واحدة ميكانيكية أو مشاة من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد بما يقرب من 50 كيلو متراً شرق خليج السويس وقناة السويس.
- ب- تزود قوات الأمم المتحدة والبوليس المدني بأسلحة خفيفة، لممارسة مهام البوليس العادية، وترابط في منطقة تقع غربي الحدود الدولية وخليج العقبة، يتراوح عمقها ما بين 20 و 4. كيلو متراً.
- ت- في المنطقة الممتدة على مسافة 3 كيلو مترات شرق الحدود الدولية تكون هناك قوات عسكرية وحدات حرس حدود لا تزيد على ثلاث كتائب تقوم بمعاونة البوليس المدني في صيانة النظام في المنطقة التي لم ترد عالية.
- وتعيين المناطق المذكورة عالية سوف يكون حسبما يتم الاتفاق عليه خلال مفاوضات السلام.
- ومحطات الإنذار المبكر قد توجد لضمان الالتزام ببنود الاتفاقية.
- وتتمركز قوات الأمم المتحدة في:**
- أ- في المنطقة في سيناء التي تبعد عن البحر المتوسط بعشرين كيلو متراً والقريبة من الحدود الدولية.

(1) المرجع السابق، ص 5-12

ب- في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران - ولن يتم سحب هذه القوات إلا في حالة موافقة مجلس الأمن على سحبها بالأغلبية المطلقة. وبعد أن يتم توقيع اتفاقية السلام وأثر إتمام الانسحاب المرحلي، تقام علاقات طبيعية بين مصر و(إسرائيل) بما في ذلك: الاعتراف الكامل - متضمناً علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية. وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والأشخاص. على أن يتمتع مواطنو كل من الدولتين بحماية القوانين المطبقة في دولتهم.

الانسحاب المرحلي:

أن تتسحب جميع القوات الإسرائيلية بعد فترة تتراوح بين 3 و 9 أشهر من توقيع الاتفاقية إلى شرق الخط الممتد من نقطة العريش حتى رأس محمد، وسيتم تعيين هذا الخط على وجه التحديد من الاتفاق بين الجانبين.

وتعهد السادات إلى الرئيس الأمريكي كارتر (Carter) ضمن الخطابات الملحقة باتفاقيتي كامب ديفيد (Camp David) من أجل المساعدة في ترتيب مجالس الحكم الذاتي في الضفة الغربية بالقيام بدور العرب في المفاوضات الخاصة بالضفة الغربية بعد انتهاء الفترة الانتقالية في حال رفض الأردن الالتحاق بتلك المفاوضات، وبذلك لا يكون للشعب الفلسطيني أي دور، إلا مجموعة اصطنتهم (إسرائيل) ⁽¹⁾.

وتمت الموافقة علي المشروع، خالياً من أي إشارة عن مدينة القدس، وتم التوقيع عليه في القاعة الشرقية في البيت الأبيض في 17 سبتمبر/ أيلول 1978م، ⁽²⁾. بغياب وزير الخارجية المصري، الذي استقال احتجاجاً على موافقة السادات على قبول المشروع المقترح لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David) ⁽³⁾.

إنه ومن خلال أسلوب المماثلة، والتسويق، الذي اتبعه بيغن (Begin) نقادى في كامب ديفيد (Camp David) تجنب الدخول في أي التزامات، حيث تهرب من مناقشة العديد من القضايا الحيوية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فلم تتطرق الاتفاقية إلى مستقبل القدس، والمستوطنات،

(1) عبد الحكيم، طاهر: سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 81.

(2) انظر الملاحق: ملحق رقم (12) الجدول الزمني، وسجلات حفل التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، ص 309؛ رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص 267؛ الفروناني، طه: الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 115؛ كارتر، جيمي: تأملات متبصرة في أحوال الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 157، العرموطي، إبراهيم، ملك السلام، مرجع سابق، ص 46؛

Cleveland, William L & Bunton, Martin: A History of the Modern Middle East, op cit, p379.

(3) بيلي، سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، مرجع سابق، ص 366.

ومصدر الصلاحيات الخاصة بالمجلس الإداري التابع للحكم الذاتي، ولم يستطع كارتر (Carter) أن يجبر بيغن (Begin) فعلياً على وقف النشاطات الاستيطانية، في الضفة الغربية، وقطاع غزة على المدى الطويل، إلا فترة المفاوضات هي ثلاثة أشهر، غير أن هناك مناطق لا تنطبق عليها شروط وقف الاستيطان⁽¹⁾.

يتضح مما سبق أن كارتر (Carter) أصر في كامب ديفيد (Camp David) على أن تصل الأطراف إلى حل مهما كلف الأمر، فكان لزاماً على أحد الطرفين التنازل للآخر، فبيغن (Begin) هو الطرف الأقوى في المفاوضات، وتصلبه وإصراره على مواقفه، كانت لا تعطي مؤشراً للتنازل، فقد وضع كارتر (Carter) كل ثقله على السادات من أجل تنفيذ التسوية من خلال التهديدات للتنازل، مقابل تلك التسوية، وهذا ما حدث بالفعل.

من الراجح أن كارتر (Carter) أراد ممارسة ضغوطات نفسية على كلاً من السادات وبيغن (Begin)، من خلال اختياره لمنتجع كامب ديفيد (Camp David) -الذي كان مركزاً للاعتقال- ليكون المحطة الأخيرة لسلسلة المفاوضات التي سبقت مؤتمر كامب ديفيد، حيث مكث السادات فترة في السجن، كذلك بيغن (Begin)، وأراد كارتر (Carter) أن يشعر الطرفان بجو الاعتقال، كي يخرج الطرفان بحل لقضية النزاع العربي الإسرائيلي، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة اشترطت عن أن تستمر المباحثات مدة أسبوعين على الأقل⁽²⁾.

يمكن القول بأن السادات وصل إلى كامب ديفيد (Camp David) وموقفه التفاوضي ضعيفاً لعدة أسباب:

1. أن مبادرته بالذهاب إلى القدس لم تكن مدعومة من أي طرف، بل عكس ذلك، واجهت معارضة شديدة من معظم العربية، على المستوى الشعبي والرسمي، ومعارضة الإتحاد السوفيتي، مما أدى إلى استفراد الإدارة الأمريكية والإسرائيلية به، والضغط عليه لتقديم أكبر قدر ممكن من التنازلات.
2. أدت دعوة السادات لبيغن (Begin) للحضور الإسماعيلية، رغم الفشل الذريع التي منيت به مبادرته إلى القدس - إلى تشدد وإصرار بيغن (Begin) على فرض شروطه مقابل تسوية مع مصر.

(1) وايزمن، عيرزا: الحرب من أجل السلام، مرجع سابق، ص252؛ شندلر، كولن، إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص125.

(2) فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص43.

3. استمرار السادات في مفاوضاته العلنية والسرية مع (إسرائيل)، رغم عدوانها على لبنان في مارس/ آذار 1978م، ودعوته لوزير "الدفاع" الإسرائيلي للقاهرة لاستكمال المفاوضات في ظل وجود وزراء الخارجية العرب في القاهرة، مما أثار ذلك غضبهم، وأعطى تصوراً للإسرائيليين بأن السادات متلهف لتحسين العلاقات معهم.
4. لم يقيم السادات باتخاذ أي إجراء للرد على النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية، أثناء فترة المفاوضات، بل واستمرار لقاءاته مع الجانب الإسرائيلي، مما أعطى للجانب الإسرائيلي الحرية بالاستمرار في إقامة المنشآت الاستيطانية.
5. كانت قراراته السياسية يتخذها وفق آراءه الشخصية، دون الرجوع للمستشارين، مما أدى إلى استقالة عدد من الوزراء نتيجة لتلك السياسة، فلم يستمع لوزير خارجيته إسماعيل فهمي، عندما نصحه بعدم المغامرة، والذهاب إلى القدس عام 1977م، كما تكرر الشيء ذاته عندما نصحه وزير خارجيته الآخر محمد إبراهيم كامل بعدم التوقيع على نص المشروع المقترح في كامب ديفيد (Camp David).
6. اعتماده الكبير على الأمريكان في الضغط على (إسرائيل)، لتنفيذ مطالبه، اعتقاداً منه أن الولايات المتحدة، قادرة على تلبية تطلعاته، متجاهلاً بذلك أن اللوبي الصهيوني هو المتحكم في قرار الإدارة الأمريكية، وكانت تلك الوسيلة التي استخدمها بيغن (Begin) لفرض شروطه على التسوية.
7. قبول السادات بالولايات المتحدة الأمريكية -الحليف الاستراتيجي (إسرائيل)- منفردة بواسطة المفاوضات، دون إشراك أي طرف دولي آخر.

رغم ذلك لبي السادات دعوة كارتر (Carter) بالذهاب إلى كامب ديفيد (Camp David)، دون الارتكاز على أي قوة تؤهله لفرض شروطه في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، ومن ثم التوقيع على المشروع الأمريكي، الذي لم يتلاءم مع صيغة قرار مجلس الأمن الدولي 242، والتي كانت معظم بنودها لصالح (إسرائيل).

رغم ما حصلت عليه (إسرائيل) من مميزات في اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، إلا أن وزير "الدفاع" الإسرائيلي في تلك الفترة عيزرا وايزمن (Ezer Weizman) عبر قائلاً: "لو أننا تصرفنا بحكمة وبسعة قلب، وأفق خلال الفترة الزمنية التي تحت تصرفنا، منذ زيارة السادات وحتى كامب ديفيد (Camp David)... فإنه بإمكاننا الحصول على الكثير، وتقديم القليل، ولقد وجدت لذلك أدلة في التصريحات المصرية التي صدرت منذ أول اتصال معهم"⁽¹⁾.

(1) وايزمن، عيزرا: الحرب من أجل السلام، مرجع سابق، ص 250.

كانت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) قد أعطت دوراً للأردن للمساعدة في تنفيذ بعض بنودها⁽¹⁾، إلا أن الأردن رفضت الاشتراك في تلك المحادثات، لذلك دعت الإدارة الأمريكية القيادة الأردنية مرة أخرى للمساهمة في تنفيذ البنود المتعلقة بالمهام الأردنية، إلا أن ملك الأردن الحسين بن طلال، طلب عدة تفسيرات تتعلق تفاصيل الاتفاقية، فأرسل كارتر (Carter) الإجابات على تلك التفسيرات، إلا أن تلك الإجابات أغضب (إسرائيل)⁽²⁾.

واستناداً إلى ما سبق يبدو واضحاً أن بيغن (Begin) استخدم سياسته التشددية بذكاء، فعندما كان يريد التنازل عن أي شيء، لا يهرول بالتنازل عنه بسرعة كما فعل السادات، لكنه استخدم أسلوب متصلب، حتى يُشعر السادات خصوصاً، والعرب والعالم عموماً بأنه قدم تنازلات ضخمة.

كذلك لم يكن دور كارتر (Carter) حيادياً، لأن المشروع الأمريكي الذي تمت الموافقة عليه، في كامب ديفيد (Camp David)، كان وفقاً للترغبات الإسرائيلية، ولم يمارس أي ضغوط على بيغن (Begin)، إنما مارسها وبسهولة على السادات فقط، عندما هددته بقطع العلاقات الشخصية معه، ففضل السادات صداقة كارتر (Carter)، عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وسيادة منقوصة في سيناء.

عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، أعلن السادات في 19 سبتمبر/ أيلول 1978م، أمام أعضاء الكونغرس الأمريكي بأنه في حال رفضت القيادة الأردنية الدخول في المفاوضات، فإنه سينوب عنها⁽³⁾، وفي اليوم نفسه أعلن بيغن (Begin) أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأمريكي، أن الحدود النهائية بين مصر و (إسرائيل) ستحدد في المفاوضات التي ستطرح، وأن (إسرائيل) لن تتنازل عن سيادتها على الضفة الغربية وغزة. كما صرح في اليوم التالي أمام حشد من زعماء اليهود الأمريكيين قائلاً: "إن يهودا والسامرة وقطاع غزة أجزاء لا تتجزأ من أرض (إسرائيل)"⁽⁴⁾.

وقد ظهرت خلافات بين بيغن (Begin)، و كارتر (Carter) حول التعهد الإسرائيلي بتجميد المستوطنات في الضفة الغربية، وجرى بحث ذلك الخلاف بين بيغن (Begin)، ومساعدة وزير

(1) جباي، موشيه: تصريحات وقرارات في الشأن الفلسطيني، 1950 - 1989، (عبري) إصدارات ياد توبنكين، تل أبيب، 1995، ص 114.

(2) أبو غزالة، حاتم، كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص 178 - 179؛ علي، كمال حسن: مشاوير العمر أسرار وخفايا 70 عاماً من عمر مصر، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1994م، ص 396.

(3) المرجع سابق، ص 184.

(4) المرجع سابق، ص 143.

الخارجية الأمريكي ألفريد أثرتون (Alfred Atherton) في 29 أيلول/ سبتمبر 1978م ولم يصل الطرفان إلى اتفاق حول تلك المسألة، وقد أعاق ذلك الخلاف تبادل رسائل كان من المتفق أن يجرى تبادلها بين كارتر (Carter) بيغن (Begin) لترفق في وثائق اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، ودار الخلاف حول تجميد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث رأت الولايات المتحدة، أنه يجب يتم تجميدها، خلال فترة المحادثات لإنشاء سلطة للحكم الذاتي، بينما رأت (إسرائيل) بأن التجميد فقط خلال فترة المفاوضات لحين توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية، ومدتها ثلاثة شهور⁽¹⁾.

رغم ذلك الخلاف وافقت الإدارة الأمريكية، من خلال خطاب موجه من وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون (Harold Brown) إلى نظيره الإسرائيلي عيزرا وايزمن (Ezer Weizman) في بداية أكتوبر/ تشرين الأول 1978م، على إنشاء قاعدتين جويتين في النقب، لأن (إسرائيل) لا تستطيع ترك القواعد الجوية في سيناء قبل العمل في قواعد جديدة تقدر بقيمة مليار دولار⁽²⁾.

سابعاً: محادثات بلير هاوس:

حسب ما جاء في الاتفاقية فإنه بسبب وجود مسائل خلافية، كان لابد من البحث في تفاصيلها والوصول بها إلى حل نهائي، لذلك عقدت عدة المحادثات من أجل الوصول إلى معاهدة سلام بين الطرفين، وكانت أول تلك اللقاءات في واشنطن في قصر بلير هاوس (Blair House). وفي وقت سابق كان السادات قد شكل الوفد المصري لمؤتمر البلير هاوس (Blair House) في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 1978م⁽³⁾، برئاسة كمال حسن علي، وعضوية بطرس غالي، وأسامة الباز، وعبد الله العريان، وأشرف غريال، بينما كان رئيس الوفد الإسرائيلي موشيه دايان (Dayan Moshe)، وعضوية عيزرا وايزمن، (Ezer Weizman) ومائير روزين (Meir Rosen)، أبراهام تامير (Abraham Tamir)، وانضم إلى الوفد السفير الإسرائيلي في واشنطن سيمحا دينتز (Simcha Dantz)، والمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أهارون باراك (Aharon Barak)⁽⁴⁾.

(1) المرجع سابق، ص174.

(2) انظر: الملاحق، ملحق رقم (13) رسالة من وزير الدفاع الأمريكي، إلى وزير الدفاع الإسرائيلي، ص313؛

عبد الحكيم، طاهر، سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 67-68.

(3) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص 184.

(4) علي، كمال: مشاوير العمر، مرجع سابق، ص390 - ص392.

بدأت مفاوضات بلير هاوس (Blair House) بواشنطن في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 1978م، والتي اعتبرت المرحلة الختامية، في مراحل التسوية الإسرائيلية المصرية⁽¹⁾.

كان الهدف من مؤتمر بلير هاوس (Blair House) إضفاء مضمون ملموس، على اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وحل الخلافات العالقة، وكانت المحادثات قد دارت بشكل خاص حول موعد تطبيق الحكم الذاتي، والصفة القانونية للمعاهدة المصرية الإسرائيلية، في ظل التزام مصر بمعاهدات دفاعية مع الدول العربية، والتي اعتبرتها (إسرائيل) موجهة ضدها⁽²⁾؛ والربط بين المعاهدة اتفاقية الحكم الذاتي، وتحديد القوات في خطوط الأمان المقترحة، وموضوع البترول، والمستوطنات في سيناء⁽³⁾. ووصفت تلك المحادثات بين الطرفين بالشاقة للغاية⁽⁴⁾.

وكانت المبادئ المصرية في تلك المحادثات قد قامت على النحو التالي⁽⁵⁾:

1. الوصول إلى تسوية شاملة، وليس حلاً جزئياً.
2. أن تقوم التسوية على أساس قراري 242، و338، والإطار الذي تم الاتفاق عليه في منتجع كامب ديفيد (Camp David).
3. كل شيء قابل للتفاوض، عدا المساس بالأرض، والسيادة.
4. مصر مستعدة لإقامة سلام، وعلاقات عادية مع (إسرائيل).
5. تقبل مصر أي إجراءات للأمن طالما تطبق على جانبي الحدود.
6. أن صيغة الاتفاق يجب أن تكون محددة وقاطعة، ولا تقبل التلاعب في الألفاظ.
7. أن توفي الولايات المتحدة، بتعهداتها بشكل كامل، وضامن لكل التعهدات مع الجانب الإسرائيلي.

(1) دايان، موشيه: على تاريخ السلام، مرجع سابق، ص133؛ قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص233؛ بيلي، سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، مرجع سابق، ص367؛ غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص166.

(2) وايزمن، عيزرا: الحرب من أجل السلام، مرجع سابق، ص354؛ دايان، موشيه: على تاريخ السلام، مرجع سابق، ص133.

(3) على، كمال: مشاوير العمر، مرجع سابق، ص397.

(4) ماروكوس، يوثال: من كامب ديفيد يبدأ السلام، مرجع سابق، ص291؛ على، كمال: مشاوير العمر، مرجع سابق، ص392.

(5) على، كمال: مشاوير العمر، مرجع سابق، ص392.

اقترحت مصر مع بداية المؤتمر ربط المعاهدة بتطبيق الحكم الذاتي في الضفة وغزة وفق جدول زمني⁽¹⁾، إلا أن الجانب الإسرائيلي رفض، فطرحَت الولايات المتحدة مشروعاً لمعاهدة التسوية ليكون أساساً للمفاوضات الذي تمت الموافقة عليه بعد إجراء التعديلات مع تحفظات على بعض بنوده⁽²⁾، حيث اقترحت الولايات المتحدة حلاً وسطاً فيما تعلق بمسألة الربط بين اتفاقيتي سيناء والضفة الغربية، إلا أن كل المقترحات جاءت غامضة ولم تشر صراحة لأي تلازم زمني في تطبيق اتفاق سيناء والحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة⁽³⁾.

أثناء تلك المحادثات من أجل لوصول إلى الحل النهائي، أعلن بيغن (Begin) في نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول 1978م، بأنه قرر توسيع المستوطنات في الضفة الغربية⁽⁴⁾، كما اقترح موشيه دايان (Moshe..Dayan) أن تستولي (إسرائيل) على مزيد من الأراضي بواسطة الحكم العسكري، وذلك لخلق واقع يناسب الإسرائيليين، الغرض منه المساومة⁽⁵⁾.

في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 1978م أعلن بيغن (Begin) في مهرجان خطابي، الخطوط العريضة للسياسة الإسرائيلية التي تمت في كامب ديفيد (Camp David)، والتي تمثلت في: أنه لن يكون هناك دولة فلسطينية، وعدم ظهورها مطلقاً، وأن القدس عاصمة موحدة (لإسرائيل)، وأن الجيش الإسرائيلي سيبقى في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأبد. أدت تلك التصريحات إلى انزعاج مصري، وبرز الخلافات بين الطرفين⁽⁶⁾.

(1) منشورات فلسطين المحتلة: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص 129-130.

(2) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص 234.

(3) انظر الملاحق: ملحق رقم (14) المشروع الأمريكي المقترح لمعاهدة السلام المعاهدة الإسرائيلية، ص 314؛ منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص 129-130؛ على، كمال: مشاوير العمر، مرجع سابق، ص 397.

(4) شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص 126.

(5) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 89؛ قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص 45؛ منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص 74.

(6) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص 143؛ قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص 62.

ومن أجل تقريب وجهات النظر بين الجانبين المصري والإسرائيلي، واستكمالاً للمحادثات، جرت اجتماعات في العاصمة البلجيكية بروكسل في 23 ديسمبر /كانون الأول 1978م،⁽¹⁾ بدعوة من وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس (Cyrus Vance)، للتوصل إلى معاهدة سلام بين الطرفين، ومثل الجانب المصري في تلك الاجتماعات رئيس الوزراء مصطفى خليل، وعن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية موشيه دايان (Moshe..Dayan)، والذي طلب منه بيغن (Begin) بعدم الإدلاء بأي مبادرة شخصية، دون الرجوع إليه، وعبر عدد من الوزراء الإسرائيليين عن تفاؤلهم من نتائج تلك المحادثات⁽²⁾، إلا أن تلك المفاوضات تعثرت بسبب التشدد الاسرائيلي، فأرسل الرئيس الأمريكي كارتر (Carter) في يناير/ كانون الثاني 1979م مستشار الحكومة الأمريكية هيربرت هنزل (Herbert Henczel) ومساعد وزير الخارجية الأمريكي ألفريد أثرتون (Alfred Atherton) إلى المنطقة العربية، من أجل استئناف المحادثات بعد انقطاعها مدة شهر تقريباً⁽³⁾.

وفي السادس من فبراير/شباط عام 1979م، وجه وزير الخارجية الأمريكي دعوة لكل من موشيه دايان (Moshe..Dayan) ومصطفى خليل؛ لاستئناف المباحثات على مستوى وزراء الخارجية في كامب ديفيد (Camp David) علماً بأن السادات عين مصطفى خليل وزيراً للخارجية في 17 فبراير/شباط، وذلك لبحث النقاط موضع الخلاف، والتي تمثلت في :

- مد (إسرائيل) بالبترول بعد انقطاعه عنها بعد الثورة الإيرانية.
- البحث في المادتين الرابعة والسادسة من معاهدة السلام المقترحة، والتي بحثت الإجراءات الأمنية بعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، والتزام مصر بتعهداتها السابقة مع الدول العربية.
- ربط المعاهدة المصرية الإسرائيلية بإقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تبادل السفراء، وتأجيل ذلك بعد إقامة الحكم الذاتي كما طلبت مصر.
- المساعدات العسكرية الأمريكية لإعادة ترتيب القوات الإسرائيلية بعد الانسحاب من سيناء⁽⁴⁾.

(1) دايان، موشيه: على تاريخ السلام، مرجع سابق، ص133؛ سويد، محمود: كامب ديفيد خلفية القرار الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بدون تاريخ ، ص21-23؛ بيلي، سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص367.

(2) دايان، موشيه: على تاريخ السلام، مرجع سابق، ص133؛ على، كمال: مشاوير العمر، مرجع سابق، ص393.

(3) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص223؛ سويد، محمود: كامب ديفيد خلفية القرار الإسرائيلي، مرجع سابق، ص25.

(4) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص226-227.

إلا أن التباطؤ الإسرائيلي في التقدم نحو التسوية أغضب السادات، فأرسل برسالة إلى كارتر (Carter) عبر فيها عن رغبته في زيارة الولايات المتحدة لعرض قضية الشرق الأوسط على الشعب الأمريكي والأمم المتحدة، إلا أن كارتر (Carter) حثه على تأجيل ذلك، وقرر كارتر (Carter) في اليوم التالي زيارة مصر و (إسرائيل)⁽¹⁾، رغم ذلك لم يغير بيغن (Begin) من موقفه شيء، وحتى بداية شهر مارس/ آذار 1979م -أي قبل توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية بعدة أيام- بقيت المسائل العالقة كما هي والتي تمحورت حول:

1. قضية تحديد الانتخابات للسلطة الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. رغبة السادات بحصول تقدم حول مسألة الحكم الذاتي في الضفة الغربية، وقطاع غزة.
3. الربط معاهدة التسوية بإطار العمل المتفق عليه في كامب ديفيد (Camp David).
4. المطلب الإسرائيلي المتعلق بشراء نفط سيناء بامتيازات خاصة⁽²⁾.

ثامناً: توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية عام 1979م:

استطاعت الإدارة الأمريكية بعد عدة مشاورات تخللتها زيارات ميدانية لعدد من كبار الساسة الأمريكيين لكل من مصر و (إسرائيل)، صياغة مشروع لمعاهدة التسوية بين مصر و (إسرائيل)، حيث نال المشروع المقترح موافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي، والرئيس المصري، والكونغرس الأمريكي⁽³⁾.

وفي 26 مارس/ آذار 1979 تم التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، بعد الظهر في الحديقة الشمالية من البيت الأبيض⁽⁴⁾.

وجاء في مقدمة المعاهدة على أن السلام الدائم، والعادل في الشرق الأوسط، يجب أن يتوافق مع القرارات 242 و 338، وميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، ونصت على⁽⁵⁾:

(1) كارتر، جيمي: تأملات متبصرة في أحوال الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 157، العرموطي، إبراهيم: ملك السلام، مرجع سابق، ص 46.

(2) ببلي، سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 368.

(3) Goldschmidt, Arthur and Davidson, Lawrence: A concise history of the Middle East, op cit, p365;

أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص 232 - 238؛ غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص 201 - 203.

(4) Goldschmidt, Arthur and Davidson, Lawrence: A concise history of the Middle East, op cit, p365;

انظر: الملاحق، ملحق رقم (15) جدول زمني حول ترتيب توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية في البيت الأبيض في يوم الاثنين 26 مارس/ آذار 1979م، ص 320.

(5) انظر: الملاحق، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ملحق رقم (16)، ص 325.

المادة الأولى: تنهي حالة الحرب ويبدأ السلم وتسحب (إسرائيل) قواتها المسلحة المدنية من سيناء إلى وراء الحدود الدولية، وتتشأ علاقات طيبة وودية بين الطرفين. وفي المادة الثانية، عدم انتهاك الحدود الدولية بين مصر و(إسرائيل)، كما أن هناك بروتوكول يتعلق بتفاصيل العلاقات بين الطرفين، وتبادل السفراء خلال شهر من انتهاء المرحلة الأولى من الانسحاب من سيناء. المادة الثالثة نصت تعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو التهديد بأي أسلوب أو طريقة ضد الآخر، ووقف المقاطعة الاقتصادية، والحوجز المميزة. ألحق بالمادة الرابعة بروتوكول يقضي بنشر قوات الأمم المتحدة في المناطق العازلة، وعدم سحب قوات الأمم المتحدة إلا بالتصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين، مراقبة جوية لتلك القوات بناء على طلب الطرفين، وفي حال رفض مجلس الأمن التصويت على ذلك تستبدل قوات بقوات متعددة الجنسيات، في المادة الخامسة تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات بحرية المرور في قناة السويس، وأن مضيق تيران وخليج العقبة مياه دولية.

أكدت المادة السادسة على عدم الدخول في التزامات تتناقض مع المعاهدة، في المادة السابعة يجب حل المسائل الخلافية عن طريق المفاوضات، المادة الثامنة الاتفاق على الأمور المالية، المادة التاسعة تعتبر تلك المعاهدة نافذة عند تبادل وثائق التصديق عليها على أن تحل المعاهدة محل اتفاقية سيناء عام 1975م، وتعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بها جزءاً لا يتجزأ منها.

كما تم الاتفاق على صيغة الخطابات المتبادلة والمتطابقة بشأن الحكم الذاتي، اعتبر كوثيقة ملحقة بمعاهدة التسوية، تضمنت الخطابات المتبادلة، والموقعة بين السادات، وبيغن (Begin)، والرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Carter).

في 26 مارس/آذار 1979م، وقبل توقيع المعاهدة بساعات قليلة أعد رئيس الوزراء المصري وزير الخارجية مصطفى خليل، مذكرة للاعتراض⁽¹⁾، على إعطاء الولايات المتحدة لنفسها دور الحكم في تقرير متى وما إذا كان هناك خرقاً للمعاهدة، وهذا يتعارض مع نصوص المعاهدة التي تحدد الإجراءات التي ينبغي إتباعها لحل أي خلاف قد ينشأ في التطبيق، وعندما قام مصطفى خليل بإبلاغ السادات بذلك الأمر، لم يأبه بتلك الورقة، فأرسل رئيس الوزراء المصري مصطفى خليل بيان اعتراض لوزير الخارجية الأمريكي على تلك المذكرة، إلا أن سايروس فانس (Cyrus Vance) ولاحقاً غضب الوفد المصري، أبلغ خليل بأن الولايات المتحدة مستعدة لعقد

(1) انظر الملاحق: ملحق رقم (17) مذكرة الاعتراض التي أرسلها رئيس الوزراء المصري مصطفى خليل إلى وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس (Cyrus Vance)، ص 352.

تفاهم آخر مع الحكومة المصرية، إلا أن خليل رفض بدعوة أن مصر لا يمكنها عقد اتفاقيات أمنية مع الدول العظمى⁽¹⁾.

إلا أن السادات وبيغن (Begin) وقعا على المعاهدة، والتي كان عنوانها الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم دعوة الأردن للاشتراك في المفاوضات لتنفيذ النصوص المتعلقة بدوره حسب الاتفاقية⁽²⁾، وفي حالة عدم اشتراك الفلسطينيين، والأردن فإن مصر ستتفاوض نيابة عنهم، وللفلسطينيين أن يقبلوا أو يرفضوا ما يتوصل إليه المفاوضون المصريون⁽³⁾.

إلا أن الأردن رفضت المشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي؛ لأنها لم تكن طرفاً باتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي منذ البداية⁽⁴⁾، لذلك تعهد السادات أن تباشر مصر المفاوضات وحدها مع (إسرائيل)، وأعلنت منظمة التحرير مرة أخرى عن رفضها أن يتحدث السادات باسم الشعب الفلسطيني⁽⁵⁾.

رغم ذلك تم تبادل وثائق المعاهدة في 25 أبريل/ نيسان 1979م، بعد تأجيل ذلك أكثر من مرة بناءً على الطلب المصري⁽⁶⁾، إلا أنه عندما تسلم الوفد المصري نسخة المعاهدة، تضمنت اتفاقية بين سايبروس فانس (Cyrus Vance)، وموشيه دايان (Moshe Dayan)، والتي نصت على إعطاء (إسرائيل) الضمانات الأمريكية في حال خرقت مصر المعاهدة⁽⁷⁾، إلا الحكومة المصرية رفضت تلك المذكرة التي ألحقت بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية وناشدت بإلغائها⁽⁸⁾.

(1) غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص 203-204؛ السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد 1967-1979م، دار عطوة للطباعة، 1987م، ص 206-207.

(2) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص 606؛ سويد، محمود: كامب ديفيد خلفية القرار الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 53؛

Walvoord, John: Armageddon, Oil, and the Middle East Crisis, p40؛ Goldschmidt, and Davidson: history of the Middle East, P365

(3) غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص 202.

(4) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص 606.

(5) Walker, Edward: Great Expectations and a Cold Peace, op cit, p11.

(6) سويد، محمود: كامب ديفيد خلفية القرار الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 60.

(7) غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص 203.

(8) الرفاعي، محمد: اتفاقيات السلم المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 45؛ يوسف، يوسف: إسرائيل البداية والنهاية، مرجع سابق، ص 257.

إلا أن ذلك لم يمنع من التوقيع على المعاهدة، علاوة على ذلك وافق السادات في اجتماعه مع بيغن (Begin) على إقامة احتفالات تبادل وتصديق الوثائق في القدس، إلا أن ذلك أثار اعتراض الوزراء في مصر، فقام مصطفى خليل بإقناع السادات للعدول عن فكرته، لأن ذلك يمثل اعترافاً ضمنياً من مصر بأن القدس عاصمة (لإسرائيل)، في ظل وجود دول عالمية، لم تعترف بالقدس عاصمة (لإسرائيل)⁽¹⁾.

(1) غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص210؛ فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية، مرجع سابق، ص109.

المبحث الثاني

تحليل اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية

أولاً: نقد الإطار العام للاتفاقية المصرية الإسرائيلية.

ثانياً: تحليل نصوص اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية.

ثالثاً: الالتزامات السرية في اتفاقية كامب ديفيد.

المبحث الثاني

تحليل اتفاقية كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية

تمهيد

لم يستثمر السادات ما قدمته الجيوش المصرية في حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973م، فبعد مفاوضات الكيلو 101 والتي انتهت بتوقيع اتفاق فك الاشتباك الأول، والثاني، مرت المحادثات المصرية الإسرائيلية بعدة مراحل، بدءاً من زيارة السادات إلى القدس، ومروراً بمؤتمر القاهرة التحضيري، والزيارات المكوكية للمبعوثين الأمريكان للمنطقة العربية، وزيارات السادات، وبيغن (Begin) إلى واشنطن، والجولات التي قام بها كارتر (Carter) للمنطقة العربية، وصولاً إلى محادثات قلعة ليدز في بريطانيا، وانتهاءً بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) التي أعطت طريقاً للوصول إلى معاهدة التسوية، بين مصر و(إسرائيل)، بعد محادثات البلير هاوس (Blair House) في واشنطن، والمحادثات في بروكسل.

انتهت تلك الجهود إلى إعلان اتفاقيتي إطار، وتوسع رسائل متبادلة، أحدهما الخطوط العريضة لحل النزاع في المنطقة، وسميت (إطار للسلام في الشرق الأوسط)، وتفصل الثانية التسوية المنفردة وسميت إطار المعاهدة سلام بين (إسرائيل) ومصر، وتم توقيع المعاهدة، في واشنطن، في حديقة البيت الأبيض، كي يتم انجاز الاتفاقية الأولى، وبعد توقيع الاتفاقية الثانية، تقام علاقات دبلوماسية بين مصر و(إسرائيل)، وتتعترف (إسرائيل) بسيادة مصر على سيناء كلها، على أن ينفذ ذلك خلال ثلاثة أعوام⁽¹⁾. ولما كانت تلك الاتفاقية أول اتفاقية رسمية بين أكبر دولة عربية، و(إسرائيل)، كان لا بد من تقييم، وتحديد النواقض، التي اعترت تلك الاتفاقية.

أولاً: نقد الإطار العام للاتفاقية المصرية الإسرائيلية:

كان الهدف من حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973م، هو الوصول إلى تسوية بين العرب و(إسرائيل)، ولم يقصد من تلك الحرب إزالة (إسرائيل) عن الوجود، إنما كانت حرباً تكتيكية لتحريك الصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة، ويمكن القول بأن تلك حرب نجحت في فتح أبواب الدبلوماسية بين مصر و(إسرائيل) للوصول إلى معاهدة تسوية، تنهي حالة النزاع الذي كانت قائمة، وذلك بفعل الجهود الأمريكية⁽²⁾، والتي أدت إلى توقيع أول اتفاق رسمي بين (إسرائيل) مع

(1) شوفاني، إلياس: طريق بيغن إلى القاهرة، مرجع سابق، ص82.

(2) شالوم، زاكي: مصر من أكتوبر/ تشرين الأول 1973م - تشرين الثاني/ نوفمبر 1977م (عبري)، مجلة

الاستخبارات والأمن، ع50، أكتوبر/ تشرين الأول 2007م، مركز ميموريال، رامات هشارون، 2007م،

ص15.

أكبر دولة عربية، في كامب ديفيد (Camp David)، إلا أن تلك الاتفاقية تضمنت عدة عيوب أهمها:

- اتخذ الطرفان المصري والإسرائيلي من القرار 242 أساساً لتسوية النزاع، رغم أن القرار لم يتم الاتفاق على صيغته المحددة بين الطرفين، حيث دعا القرار بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، في حين أن هناك تفسيرات إسرائيلية قالت بأن الأراضي التي احتلتها عام 1967م هي للأغراض الدفاعية وليس الهجومية⁽¹⁾

كذلك نص القرار "انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير" في نظر (إسرائيل) أن هذا البند احتوى على كلمة "أراضي" وليس الأراضي، أي الانسحاب من جزء من الأراضي التي احتلتها (إسرائيل) عام 1967م، كذلك لم تحدد الحدود الآمنة الواردة في القرار من الناحية الجغرافية وإنما تركت لإفساح المجال لتأويل القرار⁽²⁾.

فالقرار لا يلبي الحد الأدنى من الطموحات العربية، وكان الأجدر بالسادات أن يتفق مع الجانب الإسرائيلي على الصيغة الواضحة للقرار، ليس السير قدما حسب تفسيراتهم، فالقرار غير صالح كي يكون أساس لتك المفاوضات، كذلك إن القرار 338 غير صالح كأساس لعملية التسوية، لأن صيغة القرار عامة ولم يذكر أطراف النزاع بالاسم، أو مكان النزاع، ودون وجود مراقبين أو تحديد لحدود للقوى المتحاربة⁽³⁾.

- أدت توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) إلى خروج مصر عن الإجماع العربي، والإسلامي، وذلك وفقاً لمقررات الجامعة العربية الصادرة عام 1950م، التي جاء فيها "لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح، أو أي اتفاق سياسي، أو اقتصادي، أو عسكري مع (إسرائيل)، أو أن تعقد فعلاً مثل هذه الصلح أو الاتفاق، وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة 18 من ميثاقها، وأن على جميع الأعضاء أن تتخذ تجاهها الإجراءات التالية:

1. قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها.
2. إغلاق الحدود المشتركة معها، ووقف العلاقات الاقتصادية، والتجارية معها.
3. منع كل اتصال مالي أو تعامل تجاري، مباشر أو بالواسطة مع رعاياها

(1) غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص142.

(2) انظر: الملاحق، ملحق رقم (4) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، ص284

(3) انظر: الملاحق، ملحق رقم (3) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338، ص283.

كما يعتبر ذلك خروجاً عن مقررات قمة الخرطوم، والتي انعقدت بعد في آب/ أغسطس 1967م، والتي أكدت على أهمية الالتزام بالمبادئ الأساسية الثلاثة للمؤتمر: "لا للتفاوض مع (إسرائيل) ، لا للصلح معها، ولا للاعتراف بها، ودعم التمسك بحق الشعب الفلسطيني⁽¹⁾.

- ركزت الولايات المتحدة على دور مصر تحديداً أكثر من أي دول عربية أخرى في إقامة تسوية مع (إسرائيل)، مستغلةً بذلك الأوضاع الاقتصادية المتردية في مصر، كما لم يكتف السادات بعدم الالتزام بالإجماع العربي، بل أعطى لنفسه تمثيل الأطراف العربية الأخرى⁽²⁾.

من الملاحظ أن الولايات المتحدة هي الوسيط الوحيد في محادثات التسوية المصرية الإسرائيلية، والتي لم تقبل (إسرائيل) بغيرها وسيطاً، رغم أن الولايات المتحدة عرفت بانحيازها التام (لإسرائيل)، عسكرياً، سياسياً، واقتصادياً، لذلك يمكن القول أن النقد الأكبر لتلك الاتفاقية هو بقبول المفاوض المصري، بانفراد الولايات المتحدة بواسطة المفاوضات، في الأراضي الأمريكية، وهذا الأمر بعيد عن الموضوعية، فقد مثلت ذلك قمة في الانحياز، ومساعداً وداعماً (لإسرائيل) في كافة المجالات، ونستنتج أن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) كانت تحالف مشترك بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ضد السادات.

إن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، ومعاهدة السلام، صيغت بطريقة تتلاءم مع الخطط والأهداف المستقبلية للولايات المتحدة، و(إسرائيل)، ولتجنب الأخيرة أي التزام يمكن أن يؤثر عليها مستقبلاً فيما يتعلق بالقضاء على المقاومة في الأراضي الفلسطينية، وتثبيت أركانها في فلسطين بموافقة عربية.

نصوص المعاهدة غير الملزمة للطرفين، فقد صيغت بالدرجة الأولى من أجل مصلحة (إسرائيل)، والعمل على تقييد مصر وعزلها عن الجسد العربي، وكانت تلك الصيغة محكمة وواضحة فيما يختص بالالتزامات الواجب تنفيذها من قبل الإدارة المصرية، إلا أنها كانت مبهمة فيما يتعلق بالجانب الإسرائيلي.

حملت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) في طياتها تفسيرات كثيرة، شديدة الحساسية خاصة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فمصطلح الحكم الذاتي الذي اقترحه بيغن (Begin) الذي يعزز السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو الحل النهائي للقضية الفلسطينية بالنسبة له، إلا أن السادات نظر إليه على أنه الخطوة الأولى للوصول إلى الحل النهائي، والسيادة على الأراضي الفلسطينية⁽³⁾، كذلك كان هدف بيغن (Begin) من إنشاء الحكم الذاتي هو منح

(1) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية، مكتب الأمين العام- الأمانة العامة، 4م، 1988، ص51؛ دار طلاس للدراسات والترجمة: بدايات الحركة الصهيونية في مصر، مرجع سابق، ص130-131.

(2) الرفاعي، محمد: اتفاقيات السلم المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص82-83.

(3) بن أون، مردخاي: السلام الآن (عبري)، الكيبوس الموحد، تل أبيب، 1985م، ص33.

سكان الضفة الغربية، وقطاع غزة سلطة إدارية محدودة، عكس ما كان يتطلع إليه السادات من إنشاء دولة فلسطينية⁽¹⁾، فبعد عام من توقيع المعاهدة تقدم بيغن (Begin) بتفسيره بأن الضفة الغربية كانت أرضاً إسرائيلية منذ ظهور التوراة⁽²⁾.

إن الحل الذي وافق عليه المفاوض المصري، بالنسبة للقضية الفلسطينية هو حلاً إسرائيلياً، ولم ينم عن الحاجات والتطلعات الفلسطينية، أو العربية⁽³⁾، فمشروع الحكم الذاتي الذي طرحه بيغن (Begin) في عام 1977م، لا يتعدى سوى ممارسة السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لإدارتهم الداخلية، لكن السيطرة الكلية للاحتلال الإسرائيلي، كذلك إن الإدارة الذاتية غير مستقلة، فهي مستمدة من سلطة الاحتلال، وهذا اعتراف صريح وواضح من السادات بشرعية الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، التي احتلها، في الوقت الذي اعترف فيه وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس (Cyrus Vance) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 سبتمبر/ أيلول 1978م أن أي اتفاق لن يكون عادلاً، أو آمناً إذا لم يحل المشكلة الفلسطينية⁽⁴⁾.

ألزمت المعاهدة مصر بنقض التزاماتها مع الأقطار العربية، لأن تلك الالتزامات تعلقت بدور مصر في التصدي للمخططات الصهيونية⁽⁵⁾.

ربطت المعاهدة ربطاً وثيقاً، بين عملية الانسحاب، وبين التطبيع الكامل بين مصر و(إسرائيل)، سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، وبذلك كانت مسألة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، غير مرتبط بالقانون الدولي، المتمثل في عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة حسب ما جاء في قرار (242)⁽⁶⁾ وإنما كانت مكافأة (لإسرائيل) بالتطبيع الكامل معها؛ لانسحابها من سيناء، وذلك أوهم العالم بأن الحرب التي خاضتها (إسرائيل) عام 1967م كانت حرباً دفاعية وليس احتلالية⁽⁷⁾.

أجبرت الاتفاقية مصر على التطبيع السياسي، والثقافي، والتجاري مع (إسرائيل)، مما أعطى الإسرائيليين الحق في الدخول لغزو الأراضي المصرية ثقافياً، واقتصادياً من خلال دخول السلع

(1) Walker, Edward: Great Expectations and a Cold Peace, op. cit, p10.

(2) فهمي: إسماعيل التفاوض من أجل السلام، مرجع سابق، ص450.

(3) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص80.

(4) Sayegh, Fayez: Camp David and Palestine, Ministry of Foreign Affairs Kuwait, New York, 1978, p23.

(5) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، ص77.

(6) انظر، ملحق رقم (3) قرار مجلس الأمن رقم 242، ص283.

(7) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص73-74؛ دار طلاس للنشر: بدايات الحركة الصهيونية في مصر، مرجع سابق، ص154.

الإسرائيلية، أو رؤوس الأموال، أو دخول اليهود أنفسهم إلى مصر⁽¹⁾. ومن ثم تصبح مصر قاعدة صناعية إسرائيلية، وفي هذا الشأن أعدت شركة (كور) الإسرائيلية مشاريع صناعية في مصر، تعتمد على رخص الأيدي العاملة المصرية، والكوادر الفنية والإدارية الإسرائيلية، والتصدير إلى أفريقيا ودول منطقة الشرق الأقصى⁽²⁾.

لم يدرك النظام الحاكم في مصر العبرة من التاريخ عندما أعطت الدولة العثمانية الامتيازات للدول الأجنبية، والتي استغلت في التجسس، والتدخل في الشؤون الخاصة بالدولة، فالامتيازات الممنوحة للإسرائيليين في الاتفاقية تعطي لهم السيطرة على جميع مرافق الحياة في مصر، بل وتعمل على ضرب الاقتصاد المصري، من خلال المنافسة، وعدم قدرة الإنتاج المصري مواكبة جودة وسعر الإنتاج الإسرائيلي.

- إعطاء الولايات المتحدة مهمة الحارس والضامن الوحيد لقيام الأطراف بتنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدة حسب خطاب الالتزامات الأمريكية الموجه لكل من الرئيسين المصري السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن (Begin)⁽³⁾.

إن أكبر نقد يمكن توجيهه للاتفاقية المصرية مع (إسرائيل)، هو أن مدينة القدس أسقطت من إطار التسوية، والتسليم ضمناً بأنها عاصمة (إسرائيل)، من خلال عقد اللقاءات المصرية الإسرائيلية فيها⁽⁴⁾، وبرر السادات عدم ذكر مدينة القدس في الاتفاقية قائلاً: بأنها هي جزء من الضفة الغربية، ما ينطبق عليها ينطبق على بقية الأراضي المحتلة الأخرى، أي يتم التفاوض عليها في إطار الحكم الذاتي، إلا أنه تسربت أنباء عن أن السادات وافق على بقاء المدينة موحدة بيد الإسرائيليين، على أن يكون للمدينة مجلس إداري مشترك⁽⁵⁾، علماً بأن الموقف الإسرائيلي من القدس لم يتغير عن القرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية في 28 يوليو/ تموز 1967م، والذي أصرت فيه على أن القدس هي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم، كما رفضت الحكومة الإسرائيلية

(1) عبد الحكيم، طاهر، سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 47.

(2) المرجع سابق، ص 59.

(3) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 82؛ دار طلاس للنشر، بدايات الحركة الصهيونية في مصر، مرجع سابق، ص 166-167؛ الرفاعي، محمد: اتفاقيات السلم المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 37.

(4) حسن، محمد: مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام، مرجع سابق، ص 193؛ الموسوعة الفلسطينية، ق 2، ج 6، ص 29.

(5) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص 266؛ فهمي: إسماعيل التفاوض من أجل السلام، مرجع سابق، ص 452.

مجرد مناقشة أي موضوع يتعارض مع ذلك⁽¹⁾، كذلك رفض بيغن (Begin) في مؤتمر كامب ديفيد (Camp David) طرح قضية القدس على مائدة التفاوض، وقد هدد الانسحاب، إذا طُرح موضوع القدس في أي مشروع للتسوية.

إن السادات لم يستعيد، حين وقع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967م، وإنما استعاد الحدود الدولية بين فلسطين ومصر، وترك أربع عشرة نقطة عسكرية، كان متقدماً فيها عن الحدود المصرية، أي داخل فلسطين، وعندما وقع المعاهدة أخذ الحدود المصرية فقط ولم يستعيد الأراضي التي احتلت في العام 1967م⁽²⁾ مصدر السيادة على سيناء لم يعد للحكومة المصرية، إنما استند لشروط الاتفاقية السلام مع الجانب الإسرائيلي، فإذا أرادت القيادة المصرية إنهاء الاتفاقية والخروج منها، تستطيع (إسرائيل) إعادة احتلالها، بحجة أن انسحابها كان مشروطاً بالاعتراف بها والسلام، والتطبيع معها⁽³⁾ من الواضح أن هذا الجانب أحد المسائل الخطيرة في الاتفاقية، إذ يمكن العودة إلى الحرب بين مصر و(إسرائيل) مرة أخرى، تتذرع فيها (إسرائيل) بالمحافظة على أمنها. الاتفاقية لم تجعل مصر محايدة في قضية الصراع العربي، بل إن (إسرائيل) استثمرتها في التطبيع معها⁽⁴⁾. حيث سار السادات بجدية في تطبيع العلاقات مع (إسرائيل)، حتى تم افتتاح السفارة الإسرائيلية في القاهرة⁽⁵⁾.

- لم تنص المعاهدة على وقف التطبيع في حالة عدم تنفيذ (إسرائيل) لمشروع الحكم الذاتي⁽⁶⁾ كما وضعت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) أسس التعامل مع العقوبات التي تعترض المشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة، وذلك بغزو جنوب لبنان لضرب حركة المقاومة

(1) شاهين، حنة: مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية، شؤون فلسطينية، ع81 و 82، آب/أغسطس 1978م، ص65؛ بيلي، سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص366.

(2) عرسان، علي عقله: صمود وإنهاء مسارات التفاوض العربية الإسرائيلية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م، ص12.

(3) عبد الحكيم، طاهر: سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص45؛ دار طلاس للنشر: بدايات الحركة الصهيونية في مصر، مرجع سابق، ص156.

(4) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص77.

(5) فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص69.

(6) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص80.

الفلسطينية، وتسهيل الطريق أمام النظام الأردني للمشاركة في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي⁽¹⁾.

- أبدية إجراءات الاتفاقية، فلم تحدد صلاحيتها بفترة زمنية معينة، كباقي الاتفاقيات الدولية، وإنما أحكامها والتزاماتها يجب أن تكون نافذة للأبد.

- نصت الاتفاقية على بداية التطبيق قبل الانسحاب، بسنتين، وهذا ضربة في عقر دار الإدارة المصرية فكيف تقام علاقات ودية مع (إسرائيل)، في ظل وجود أرض مصرية محتلة.

- لم تحصل مصر على ضمانات إسرائيلية، أو أمريكية بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م، ولم تحصل من (إسرائيل) على ضمانات لتنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي، التي رفضت الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني⁽²⁾.

- تنازل السادات عن موقف بمطالبته بحق تقرير المصير، بعبارة أخرى، وهي "مشاركة الفلسطينيين في تحديد مستقبلهم"، حيث لم ترد عبارة حق تقرير المصير في اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)⁽³⁾. وتلك العبارة لا توحى بإعطاء الشعب الفلسطيني أيّاً من حقوقه.

- تجاوزت المعاهدة القضية الفلسطينية، كقضية محورية في الصراع العربي الإسرائيلي، واكتفى السادات بحل المشكلة المصرية، من خلال قبوله سيادة منقوصة في سيناء، مقابل التطبيق الكامل من الجانب الإسرائيلي.

- يبدو واضحاً أن المعاهدة تضمنت التزامات واجب تنفيذها من الجانب المصري في فترة زمنية قريبة، بعد توقيع المعاهدة، على سبيل المثال: "تنتهي مصر حالة الحرب بمجرد تبادل الوثائق، وإقامة العلاقات الودية، فتح قناة السويس، وفتح الحدود المصرية أمام السيارات الإسرائيلية...". أما المتعلقة (بإسرائيل) فالمدة طويلة، فقد أعطيت (إسرائيل) مدة ثلاث سنوات للانسحاب من سيناء، وخمس سنوات للفترة الانتقالية، وكان الهدف الإسرائيلي من طول المدة حتى تنشأ الولايات المتحدة لها مطارات في النقب⁽⁴⁾، وذلك حسب التعهدات الأمريكية من قبل وزير الدفاع براون (Brown) إلى وزير "الدفاع" الإسرائيلي عيرزا وايزمن (Ezer Weizman)⁽⁵⁾.

(1) عبد الحكيم، طاهر: سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص31.

(2) حسين، عدنان، السيد: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص86.

(3) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص227؛ الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج6،

ص29؛ فهمي: إسماعيل التفاوض من أجل السلام، مرجع سابق، ص451.

(4) السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد، مرجع سابق، ص198.

(5) عبد الحكيم، طاهر، سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص67-68.

- تركزت قضية الأمن في المعاهدة أساساً على توفيره (لإسرائيل) بالدرجة الأولى، حيث جاء في الاتفاقية أن تبقى قوات إسرائيلية في مواقع أمن معينة، لتنفيذ الإجراءات الأمنية الواجب اتخاذها من قبل الطرف المصري⁽¹⁾.

- إن السادات بتوقيعه لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David) قد نسف حقوق الشعب الفلسطيني المنصوص عليها في القوانين، والقرارات الدولية، حيث أنكرت الاتفاقية الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني⁽²⁾ فالحقوق الممنوحة في الاتفاقية للفلسطينيين، لا تتعدى ما أعلنه بيغن (Begin) في مشروعه للحكم الذاتي في ديسمبر/ كانون الأول عام 1977م، وهدفه تكريس الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعطاء شرعية للاحتلال⁽³⁾.

- بناءً على جاء في الاتفاقية فإن الحكم العسكري الإسرائيلي سيبقى مستمراً بعد الفترة الانتقالية، ولم يأت على ذكر إنهاء الوجود العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد خمس سنوات⁽⁴⁾

- من الملاحظ طول الفترة الانتقالية، فذلك يعطى الوقت الكافي (لإسرائيل) للتهرب من الاستحقاقات الواردة في المشروع، كما إن المعاهدة لم تتطرق لمصير المستوطنات في الضفة الغربية، وقطاع غزة⁽⁵⁾.

- لا يوجد في الاتفاقية جدول زمني لتنفيذ بنود الحكم الذاتي، لذلك اشترطت (إسرائيل) لتنفيذه اشتراك الأردن في الترتيبات الواردة في الاتفاقية، كما ذكرت لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست في نوفمبر/ تشرين الثاني 1978م، حيث اتخذت توجهاً يقضى بالموقف الإسرائيلي بمشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وهو يتم السيطرة على الضفة الغربية ريثما يتم التوصل إلى سلام مع الحكومة الأردنية؛ لأن هناك مليون دونم تعود للحكومة الأردنية⁽⁶⁾، ويتضح من ذلك القرار بأن (إسرائيل) أرادت أن تلعب دوراً في ضم الأردن إلى محادثات تسوية معها، كما أنه تهرب من (إسرائيل) لتنفيذ مشروع الحكم الذاتي الموقع عليه.

(1) السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد، مرجع سابق، ص198.

(2) Sayegh, Fayez: Camp David and Palestine, op.cit, p4;

مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره نصوص وردود فعل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1979م، ص152؛ منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص189.

(3) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص223.

(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، ص155.

(5) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج6، ص29؛

Sayegh, Fayez: Camp David and Palestine, op cit, p11.

(6) منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص147.

- تجاهلت الاتفاقية وجود الشعب الفلسطيني، فلم تأت الوثيقة في أي من عبارتها مصطلح الشعب الفلسطيني إلا في جملتين اثنتين، وهاتان الجملتان أفرغتا من أي معنى، إنما ركزت الوثيقة على مشروع الحكم الذاتي فقط.

- كذلك تجاهلت الاتفاقية الشعب الفلسطيني في الشتات، بل اختزلت الاتفاقية الشعب الفلسطيني بسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، في الوقت الذي كان السادات يستعد لمد النقب الفلسطيني بمياه النيل لتعميرها، وجلب حوالي مليون مستوطن صهيوني من الخارج إليها، فإنه يشطب بذلك حق العودة لحوالي ثلاث ملايين فلسطين مشردين في الشتات لأن يعودوا لحقولهم ومتاجرهم ومعاملهم ودورهم التي طردوا منها⁽¹⁾.

- إن حل مشكلة اللاجئين في الاتفاقية نص على تشكيل لجنة تضم ممثلين عن (إسرائيل)، والأردن ومصر، وتحدد تلك اللجنة شروط عودة اللاجئين، على أن يكون بأعداد معقولة⁽²⁾. وبذلك لا يعود أي لاجئ إلا وفق للشروط الإسرائيلية، وقد لا تنطبق الشروط على عدد كبير من اللاجئين.

- رغم التنازلات المصرية في تلك المعاهدة عن السيادة المصرية على سيناء، وتجاهل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أجبرت (إسرائيل) مصر بتقديم مزايا حيوية فيما يتعلق بدخول السفن الإسرائيلية إلى قناة السويس، وبيعها البترول بأسعار تفضيلية، وإرغامها على إقامة علاقات سياسية، واقتصادية، وثقافية، معها.

وقد أدى ذلك إلى منح (إسرائيل) حق التنقيب عن النفط في سيناء، وسد حاجاتها بنسبة 40-50%⁽³⁾.

استبعدت الاتفاقية قيادة الشعب الفلسطيني، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، رغم اعتراف غالبية دول العالم بها كقيادة للشعب الفلسطيني، بل سعى السادات إلى تصفية دور المنظمة سياسياً وعسكرياً وذلك من خلال مخططاته الرامية إلى تحقيق صلح منفرد مع (إسرائيل)، والدليل على ذلك:

1. نفذ السادات ما خططت له الولايات المتحدة من إدخال منظمة التحرير الحلبة الدولية من خلال إعطائها صفة مراقب في مجلس الأمن الدولي، لإجبارها على ترك العمل العسكري، وخولها المجال السياسي عام 1974م.

(1) عبد الحكيم، طاهر: سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص82؛ الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج6، ص29؛ الرفاعي، محمد: اتفاقيات السلم المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص39؛

Sayegh, Faye: Camp David and Palestine, op. cit, p4.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مرجع سابق، ص154.

(3) منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص206.

2. وافق السادات على استبعاد منظمة التحرير من مؤتمر جنيف كأحد الأسس لانعقاده، سواء عام 1973م أو عام 1977م.
3. كان السادات على علم، وبل وبموافقة منه، على عملية اجتياح جنوب لبنان في مارس/ آذار 1978م، والتي أدت إلى مقتل العديد من الشيوخ، والأطفال، النساء، من اللاجئين الفلسطينيين في تلك المنطقة، والدليل على ذلك ما تم ذكره سابقاً في حوار بين السادات وزير خارجيته محمد إبراهيم كامل⁽¹⁾.
4. استبعاد السادات لمنظمة التحرير الفلسطينية من التسويات مع (إسرائيل)، -رغم أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي- تحت شعار أنه يمثل كافة العرب، فكان يعلم يقيناً بأن (م.ت.ف) لن توافق على خطواته السلمية مع (إسرائيل) بدءاً من زيارته للقدس ومروراً بمؤتمر القاهرة التحضيري، والذي ادّعى فيه السادات أنه حرص على التمثيل العربي، بينما كانت الحوارات السرية تدور بعيداً عن وسائل الإعلام، وانتهاءً باتفاقية كامب ديفيد (Camp David) 1978م، ومعاهدة السلام 1979م.
5. أبدى السادات استعداده لإرسال قوات مصرية إلى الضفة الغربية، وإعطاء تلك القوات تصريح بقتل كل من يعتدي عليها من سكان الضفة الغربية، بل وارتكاب مجازر بهم. حيث قال: " سأرسل قوات مصرية إلى الضفة الغربية، وأنا أعلم أنه قد يُقتل عدد من أفرادها، ولكنهم سيقتلون عشرة أفراد مقابل قتيلى مصري واحد"⁽²⁾.
6. وافق السادات على وجود محميات إسرائيلية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، مع إعادة توزيع قوات الاحتلال لتترك مهمة الأمن الداخلي لمصر، والأردن وقوات الشرطة المحلية، والتي هدفها القضاء على الانتفاضات الداخلية⁽³⁾.

ثانياً: تحليل نصوص اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) والمعاهدة المصرية الإسرائيلية:

جاء في المادة الأولى في البند الأول من نصوص الاتفاقية: "تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة". من خلال هذا البند لا يسمح لمصر بالدفاع عن أي دولة عربية تقوم (إسرائيل) بالاعتداء عليها، وتم التوقيع على المعاهدة في ظل اعتداءات مستمرة من قبل (إسرائيل) على لبنان، واضطهاد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(1) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص 217.

(2) فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 63.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مرجع سابق، ص 155.

كما اشترطت المعاهدة إقامة علاقات ودية بين الطرفين حسب ما جاء في البند الثالث من المادة نفسها، وأفردت الاتفاقية للتطبيق مع (إسرائيل)، ملحقاً كاملاً مرفقاً بها هو الملحق رقم (3) من ملاحق الاتفاقية، وبذلك تكون المعاهدة أخرجت من دائرة الإجماع العربي.

إن قبول مصر إنهاء حالة الحرب بمجرد تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، دون الربط بين سريان مفعول إنهاء حالة الحرب والانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء، يعنى تنازل مصر عن حقها المعترف به، في الدفاع الشرعي عن سلامة أراضيها من عدوان عام 1967م، والانتظار مدة ثلاث سنوات حتى تقي (إسرائيل) بالانسحاب⁽¹⁾.

في المادة الثانية اعترفت مصر (لإسرائيل) بسيادتها على جميع الأراضي التي احتلتها عام 1948م، حيث جاء فيها: "إن الحدود بين مصر و(إسرائيل) هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني، وذلك دون المساس بالوضع الخاص بغزة، ويعتبر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة، لا تمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي⁽²⁾."

كان من أخطر ما تضمنته المعاهدة في المادة الثالثة حيث جعلت من الحكومة المصرية حارساً نشطاً لحدود (إسرائيل) وذلك حسب ما جاء في فقرة الثانية على أن: "يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية وأفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر، كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان، كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة".

ووفقاً لذلك البند فإن أي خطيب مسجد، أو أي مدرس جامعي يعطى درساً في ممارسات اليهود العنصرية، أو بيان المجازر التي ارتكبتها بحق العرب فإنه يعرض نفسه للمحاكمة، وبذلك يجب على الحكومة المصرية أن تمنع الخطباء، والوعاظ، والمدرسون من الدفاع، ولو بالكلمة عن المظلومين، الذين يتعرضون للانتهاكات، والمجازر الصهيونية، وهذا مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي هي مصدر التشريع في الدستور المصري، والتي نصت صراحة على الدفاع عن

(1) سيف الدولة، عصمت: هذه المعاهدة: دار المسيرة، بيروت، 1980م، ص71.

(2) انظر: الملاحق، نصوص معاهدة السلام المادة الثانية، ملحق رقم (16)، ص325.

المضطهدين حيث يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ⁽¹⁾ وقال أيضاً: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ⁽²⁾، وقال: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا⁽³⁾﴾.

إذن هي مخالفة صريحة للنصوص الإسلامية، وللقانون الدولي، ودستور هيئة الأمم المتحدة. لذلك أمر السادات فور عودته من كامب ديفيد (Camp David) بتعديل المناهج الدراسية، وحذف أية أفكار معادية للصهيونية، و(إسرائيل)، كذلك قامت وسائل الإعلام المصرية بإعطاء محاضرات عن مزايا اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وصدرت تعليمات للمدارس بدفع التلاميذ لإرسال ما يسمى رسائل صداقة، وسلام إلى تلاميذ المدارس الإسرائيلية⁽⁴⁾، لكن لم يقم بيغن (Begin) بفعل في ذلك في (إسرائيل).

في المادة الرابعة الفقرة الأولى نصت: "بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبون من الأمم المتحدة. وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان." وهي الترتيبات التي انتهت إلى نزع سلاح ثلثي سيناء المجاور لفلسطين، وتقييد عدد القوات المصرية في الثلث الباقي، ومنع إنشاء أي مطارات أو موانئ عسكرية مصرية فيها، مما أدى إلى حرمان مصر من الدفاع عن أراضيها في سيناء، في حال قررت (إسرائيل) السيطرة عليها مرة أخرى، ويعتبر ذلك تحديد للسيادة المصرية العسكرية على أراضيها.

في الفقرة الثانية: "يتفق الطرفان على تركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول من الاتفاقية، ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب أولئك الأفراد، وعلى أن سحب

(1) سورة الممتحنة: آية 8-9 .

(2) سورة البقرة: آية 191.

(3) سورة النساء: آية 75.

(4) عبد الحكيم، طاهر: سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 49.

هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك".

وهو ما يعني أن ليس لمصر الحق في المطالبة بسحب تلك القوات، إلا بعد موافقة أعضاء مجلس الأمن الدائمين مجتمعين، وهو ما يعني أنه ليس لمصر السيادة على قرار في ظل وجود تلك القوات على الأرض المصرية، رغم أن تلك القوات لم تعد قوات للأمم المتحدة، وإنما قوات متعددة الجنسية تحت إدارة أمريكية وبأغلبية تشكيل أمريكية⁽¹⁾.

إن وجود تلك القوات غير مرتبط بتوقيت معين، ولا يجوز للقوات المصرية الدخول إلى تلك المناطق منفردة، إلا بصحبة القوات الدولية، وبذلك جعلت المعاهدة، تلك المناطق، مناطق احتلال دائم من قبل القوات الأجنبية⁽²⁾.

والواضح في هذا البند أن الولايات المتحدة، و(إسرائيل) حققنا مكاسب مهمة لديها، سواء قبلت أو رفضت الأمم المتحدة على تشكيل القوات، ففي حال قبولها فعليها أن تقوم بتلك المهمة المتفق في المعاهدة، وفي حالة الرفض يكون الأمر أفضل بالنسبة للولايات المتحدة، فتشكل قوات متعددة الجنسيات وفقاً للمعايير التي تراها مناسبة، رغم أن الولايات المتحدة كانت تعلم يقيناً بأن القرار سيقابل باعتراض من الأمم المتحدة خاصة من الاتحاد السوفيتي، لذلك اقترحت تشكيل تلك القوات من جنسيات متعددة. وقد تكون الولايات المتحدة استغلت ذلك الجانب وأوعزت تلك المهمة للجيش الإسرائيلي تحت شعار أنها قوات متعددة الجنسيات، فلم يرد نصاً في الاتفاقية مطالبة مصر بالتحقيق من هوية أولئك الجنود، حتى لو طلب الجانب المصري ذلك فإن الجيش الإسرائيلي يتشكل من جنسيات متعددة، وهو ما نصت عليه الاتفاقية.

حققت المادة الخامسة من المعاهدة مكسباً حيوياً (لإسرائيل) بإلزام مصر بالسماح لسفنها بالمرور في قناة السويس، وذلك من خلال الفقرة الأولى والتي نصت على: "تتمتع السفن الإسرائيلية، والشحنات المتجهة من (إسرائيل) وإليها، بحق المرور الحر في قناة السويس، ومداخلها في كل من خليج السويس، والبحر المتوسط، وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888م المطبق على جميع الدول، كما يعامل رعايا (إسرائيل)، وسفنها وشحناتها، المتجهة منها وإليها، معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة"

وبذلك فكت مصر الطوق عن (إسرائيل) من الناحية الجنوبية، وأعطتها الانفتاح على مناطق وسط وجنوب أفريقيا وآسيا، كما لم تحدد نوعية السفن، وبذلك يكون الحق للسفن الحربية الدخول إلى القناة، وليست التجارية فقط.

(1) دار طلاس للنشر: بدايات الحركة الصهيونية في مصر، مرجع سابق، ص 157.

(2) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 74، ص 82.

تتازلت مصر بموجب الفقرة الثانية من المادة الخامسة عن ممر حيوي وهو مضيق تيران ليكون مفتوحاً لجميع دول العالم، كما نصت الفقرة على حرية الملاحة الجوية فوق خليج العقبة ومضيق تيران.

من الواضح ذلك الهدف من الأهداف التي حققتها (إسرائيل) من تلك الاتفاقية، فهي لطالما كانت تتطلع للدخول إلى قناة السويس بشكل آمن، عبر المضائق المصرية. في المادة السادسة الفقرة الرابعة، والخامسة، نصت على "يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة." "مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة، يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافاذة."⁽¹⁾ وقد وضع هذا النص في الاتفاقية خصيصاً لمواجهة العلاقات المصرية العربية خاصة اتفاقية الدفاع العربي المشترك⁽²⁾.

فلم يتوقف حد خروج مصر من الإجماع العربي بالتوقيع منفردة على صلح مع (إسرائيل) لكن ترتب عليها تحطيم التزامات مصر العربية من خلال التركيز الإسرائيلي على عدم ترك مصر لتتحلل من التزاماته بدعوى التزامات سابقة مع أطراف أخرى، فأكدت المعاهدة صراحة على أنه في حالة تعارض الالتزامات السابقة لأي طرف مع الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة فإن الالتزامات الناشئة عن هذه هي التي تكون ملزمة ونافاذة⁽³⁾، فقد قدمت مصر معاهدتها الجديدة عن المعاهدات العربية. وبذلك تلزم المعاهدة مصر بنقض التزاماتها مع الأقطار العربية، لأن كل تلك الالتزامات تعلق بدور مصر في التصدي للمخططات الصهيونية⁽⁴⁾.

وحتى لا تتحاييل مصر مستقبلاً فتوقع اتفاقيات جديدة مع الدول العربية، يكون لها أحقية التنفيذ، حسب ميثاق الأمم المتحدة، صاغت الولايات المتحدة بنداً، وهو الفقرة الرابعة من المادة السادسة من اتفاقية التسوية نصت على: "يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة"، وبذلك قيدت مصر في الدخول في اتفاقيات جديدة مع الدول العربية. ولإجبار مصر على عدم استخدام قواتها العسكرية ضد (إسرائيل)، تم صياغة الفقرة الثانية من المادة السادسة والتي نصت على: "يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه

(1) الأمم المتحدة: ميثاق الأمم المتحدة، الناشر هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، ص37. (نسخة الكترونية)

(2) انظر: جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية، مطابع

دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1965م، ص18-35.

(3) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص75.

(4) المرجع سابق، ص77.

المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل، أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة "

أي أن العلاقات المصرية الإسرائيلية مستقلة تماما عن أي أطراف أخرى، أو أي صراعات أخرى، وبمعنى آخر عدم تدخل المصريين فيما تفعله، أو ما ستفعله (إسرائيل) بالعرب والفلسطينيون. ولهذا يتضح أن الاتفاقية ليست اتفاقية سلام، وإنما هي اتفاقية غرضها الأساسي هو وضع قيود على ممارسة مصر لحقوق السيادة على أراضيها وفي علاقاتها العربية.

جاء في خاتمة إطار المعاهدة أن الولايات المتحدة الحليف -الاستراتيجي (إسرائيل)- هي صاحبة النفوذ في حل الخلاف حيث جاء فيها: "حررت في 26 مارس/آذار 1979م، من ثلاث نسخ باللغات العربية والانجليزية والعبرية، وتعتبر جميعها متساوية الحجية، وفي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الانجليزي هو الذي يعتد به"⁽¹⁾

جاء في المادة الأولى من البرتوكول الخاص بالانسحاب، وترتيبات الأمن أن (إسرائيل) ستكمل انسحاب كل قواتها المسلحة، والمدنيين من سيناء، بحد أقصى خلال ثلاثة سنوات من تاريخ تبادل التصديق على هذه المعاهدة، والواضح أن (إسرائيل) أرادت بذلك اختبار الجانب المصري في التعهدات الواردة في إطار المعاهدة، ففي حال حدث خرق من الجانب تقوم (إسرائيل) بتأجيل الانسحاب⁽²⁾.

جاء في المادة الثانية في البرتوكول نفسه⁽³⁾: تحت ذريعة توفير الأمن للطرفين تحدد المعاهدة عدد القوات المصرية ونوعيتها التي ستواجد في سيناء بعد الانسحاب الإسرائيلي، وكان على هذا النحو: المنطقة (أ) :

الحد الشرقي للمنطقة هو الخط الأحمر ، والحد الغربي لها هو قناة السويس والشاطئ الشرقي لخليج السويس كما هو موضح بالخريطة رقم (1) المرفقة بملاحق المعاهدة. ويتواجد في تلك المنطقة فرقة مشاة ميكانيكي بتجهيزاتها، وتحصيناتها وتتكون من ثلاث لواءات مشاة ميكانيكي، ولواء مدرعات ، وسبعة كتائب مدفعية ميدان بعدد إجمالي 126 قطعة مدفعية ، وسبعة كتائب مدفعية مضادة للطيران تشمل صواريخ أفراد أرض جو وبنادق 37 مم . كما يتواجد بالمنطقة دبابات بحد أقصى 230 دبابة ، وعربات أفراد مدرعة بحد أقصى 480 عربة .. ولا يزيد عدد الأفراد بالمنطقة عن 22 ألف شخص.

(1) انظر: الملاحق، نصوص معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ملحق رقم (16)، ص329.

(2) انظر: نصوص المعاهدة المصرية الإسرائيلية، ملحق رقم (16)، ص331.

(3) انظر: ملحق رقم (16)، ص332-335.

المنطقة (ب)

الحد الشرقي للمنطقة هو الخط الأخضر والغربي هو الخط الأحمر كما هو موضح بالخريطة المرفقة.

ويتواجد بالمنطقة أربع كتائب حدود مسلحين بأسلحة خفيفة وعربات على عجل لمساعدة الشرطة على حفظ النظام بالمنطقة ، ولا يزيد عدد أفراد تلك الكتائب عن أربعة آلاف شخص . كما يُسمح بإنشاء نقط إنذار على حدود المنطقة .

المنطقة (ج)

الحد الغربي للمنطقة هو الخط الأخضر ، وحدها الشرقي هو الحدود الدولية مع (إسرائيل) وخليج العقبة كما هو موضح بالخريطة المرفقة .

يتواجد بتلك المنطقة قوات الأمم المتحدة وأفراد الشرطة المدنية المصرية ، ويقوم أفراد الشرطة بمهام الشرطة العادية في تلك المنطقة بتسليح شخصي خفيف ، وتنتشر قوات الأمم المتحدة بالمنطقة وعلى طول الخط الأحمر والأخضر بسيناء ، وتقوم بمهامها كما هو موضح بالمادة السادسة من هذا الملحق . وتشغل مركزين للإدارة والسيطرة في مكانين بالمنطقة (ج) على طول الحدود.

المنطقة (د)

الحد الشرقي لتلك المنطقة هو الخط الأزرق ، والحد الغربي هو الحدود الدولية (أى تقع تلك المنطقة بالأرض الإسرائيلية) كما هو موضح بالخريطة المرفقة .

يلاحظ أن المنطقة (د) عبارة عن شريط ضيق طول الحدود الدولية البرية، يتواجد في تلك المنطقة قوات إسرائيلية محدودة بأربعة كتائب مشاة بعدد يصل إلى 4000 فرد بتجهيزاتهم وتحصيناتهم مزودين بعدد 180 عربة مدرعة⁽¹⁾.

ويمكن القول أن الاتفاقية لم تُلزم (إسرائيل) بأي تحديد أو نزع للسلاح على طول الحدود الدولية معها، كما أن عدد القوات الإسرائيلية المجهزة بالعتاد العسكري في ذلك الشريط الضيق تعدل عدد القوات المصرية المنزوعة السلاح مع وجود مراقبين من الأمم المتحدة، وبذلك نستنتج بأن (إسرائيل) تستطيع أن تعيد احتلال سيناء خلال فترة زمنية قصيرة.

وفقاً للمادة الثالثة في الفقرة الأولى في بروتوكول الانسحاب، فقد حرمت الطائرات العسكرية المصرية من التحليق من فوق أكثر من ثلثي سيناء، حيث نصت الفقرة على أن " تكون طلعات طائرات القتال، وطلعات الاستطلاع لمصر و (إسرائيل)، فوق المنطقتين (أ)، و (د)، كما

(1) انظر ملحق رقم (16) خريطة رقم (1) المرفقة بنصوص المعاهدة، ص 330.

حرمت القطع البحرية من الإبحار في المياه الإقليمية لسيناء إلا في منطقة محدودة وهي المنطقة.
(أ) طبقاً للمادة الرابعة⁽¹⁾.

أما المادة الأولى من بروتوكول بشأن العلاقات فقد نصت على بداية عمل التطبيع قبل الانسحاب قبول تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء مع (إسرائيل) قبل عامين من الانسحاب وهو ذلك يمثل ضربة كبرى وجهتها (إسرائيل) لمصر وتمت الموافقة عليها⁽²⁾، فقد يرفض الاحتلال الإسرائيلي الانسحاب ويطلب فترة أخرى؛ لإجبار الحكومة المصرية على المزيد من التنازلات⁽³⁾، في ظل وجود السفير الإسرائيلي في القاهرة.

إلزام مصر بأن تعقد مع (إسرائيل) اتفاقاً تجارياً بهدف إنماء العلاقات الاقتصادية، المادة الثانية فقرة 2 من بروتوكول بشأن العلاقات، وأن تعقد مصر مع (إسرائيل) اتفاقية ثقافية المادة الثالثة فقرة 2 من البروتوكول نفسه⁽⁴⁾.

وأن تفتح مصر حدودها للإسرائيليين وسياراتهم، وتسمح لهم بحرية التنقل داخلها من بروتوكول بشأن العلاقات، ومن خلال ذلك نستنتج بأنه يستطيع اليهود الدخول إلى سيناء بدون بحراسة مصرية في أي وقت شاءوا، وليس سيناء فحسب بل داخل مصر.

كذلك نصت المادة الخامسة من البروتوكول بشأن علاقات الطرفين، على أن يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح، تمنع كل طرق الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر، وفقاً لذلك النص فإنه أي أستاذ أو خطيب أو كاتب أو فنان يندد باليهود أو يظهر الصهيونية كحركة عنصرية فإنه يعرض نفسه للمحاكمة⁽⁵⁾.

وفي المادة السابعة من تنظيم الانسحاب من سيناء والتي جاء فيها إن معاهدة كامب ديفيد (Camp David) أسندت العديد من المهام للولايات المتحدة دون غيرها لتنفيذ بعض بنود الاتفاقية تقوم الولايات المتحدة بعمليات الاستطلاع الجوي للإشراف على عملية الانسحاب⁽⁶⁾.

(1) انظر: نصوص المعاهدة المصرية الإسرائيلية، ملحق رقم (16)، البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن، ص 331.

(2) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 74؛ دار طلاس للنشر: بدايات الحركة الصهيونية في مصر، مرجع سابق، ص 156؛ السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 204.

(3) عبد الحكيم، طاهر، سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 44.

(4) ملحق رقم (16) المعاهدة المصرية الإسرائيلية وملاحقها، بروتوكول بشأن علاقات الطرفين، ص 347.

(5) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 75.

(6) السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 204.

حسب ما جاء في تنظيم الانسحاب من سيناء يجب انتظار (إسرائيل) ثلاث سنوات لتنفيذ الانسحاب من سيناء وفقاً للاتفاقية، إذ إنه وخلال فترة الثلاث سنوات إذا عادت مصر إلى الحرب أو التهديد فإنها لن تكون حرب تحرير معترف بها دولياً⁽¹⁾، بل ستكون نزاع مسلح حول تنفيذ اتفاقية اقتصادية أو تجارية أو ثقافية أو سياسية وهذا النزاع يجب أن يعرض على التحكيم وبذلك تكون مصر قد فقدت أو خسرت حقها في تحرير سيناء بالقوة أي أن مصر فقدت حقها في الحرب الدفاعية وقبلت الاحتلال بإرادتها المنفردة ولو لمدة محدودة بثلاث سنوات⁽²⁾.

أجبرت مصر من المادة السادسة من بروتوكول بشأن العلاقات على إقامة اتفاق مع (إسرائيل) للطيران وأن تقيم معها اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس ومواصلات لاسلكية وخدمات نقل الإرسال التلفزيوني عن طريق الكابلات والراديو والأقمار الصناعية وتنشئ معها سكك حديدية أيضاً ويتضح ذلك في الفقرات (4، 5، 6)

وفي الفقرة الثالثة من المادة نفسها، لا يجوز لمصر من الناحية العسكرية أن تنشئ أي مطارات حربية في أي مكان من أرض سيناء لا يجوز لمصر استخدام المطارات التي ستخليها (إسرائيل) في سيناء لأغراض حربية⁽³⁾.

وبدلاً من أن تطلب الحكومة المصرية تعويضات من الجانب الإسرائيلي، عن استغلالها لبتترول سيناء على مدار فترة الاحتلال، ألزم الاتفاقية أن تبيع مصر بترولها (إسرائيل)، حيث ألزمت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) مصر بتزويد (إسرائيل) بمليون طن بترول سنوياً، أي بنفس الكمية التي كانت (إسرائيل) تستغلها من حقل "علما" في سيناء أثناء فترة احتلالها⁽⁴⁾.

ثالثاً: الالتزامات السرية في اتفاقية كامب ديفيد:

احتوت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) على بنود سرية، كونها أول اتفاقية تسوية، بين (إسرائيل) مع دولة عربية، من أجل المحافظة على فاعلية تلك الاتفاقية⁽⁵⁾، والدليل على ذلك أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية، قبيل، وأثناء عقد مؤتمر كامب ديفيد (Camp

(1) عبد الحكيم، طاهر، سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 45.

(2) سيف الدولة، عصمت: هذه المعاهدة، مرجع سابق، ص 71-72.

(3) ملحق رقم (16) المعاهدة المصرية الإسرائيلية وملحقاتها، المادة السادسة من بروتوكول بشأن العلاقات، ص 347.

(4) شفيق، على أحمد: في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 158.

(5) دايان، موشيه: تاريخ السلام، مرجع سابق، ص 94؛ قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص 218.

(David) والتي تمثلت في عدم السماح لأي صحفي بالوصول إلى المكان، بل منع الاقتراب من مكان اجتماع الطرفين، وحظر على أي عضو من الوفدين الإدلاء بأي تصريح، ولا مغادرة المكان - كما سبق ذكره- إن تلك الإجراءات لم تنته إلى ما تم الإعلان عنه أمام وسائل الإعلام.

فقد نقلت صحيفة القبس الكويتية عن مصادر أمريكية في 16 مارس/ آذار 1979م، أن المقترحات التي اتخذت أساساً لاستئناف المفاوضات، تضمنت خطأً هدفها إعداد مظلّيين مصريين، لمساعدة الولايات المتحدة في احتلال آبار النفط العربية في حالة الضرورة⁽¹⁾، وإقامة حلف أمريكي مصري إسرائيلي، مهمته الأساسية بسط الهيمنة الأمريكية على منابع النفط العربي، وعلى المفاصل الإستراتيجية للمنطقة العربية، وتصفية القضية الفلسطينية⁽²⁾، والتصدي لحركات التحرر في الوطن العربي، وإقامة الاستقرار وفق المصالح الأمريكية فقط، والحفاظ على الأمن الإسرائيلي⁽³⁾، ولمواجهة التغلغل السوفيتي في المنطقة العربية. ونظراً لأن الأمريكيان لا يفضلون التدخل العسكري المباشر في أفريقيا هناك، فإنهم بذلك أوكّلوا لمصر مهام الدفاع عن المصالح الأمريكية⁽⁴⁾، لذلك تم إعطاء الحرية للأسطول السادس الأمريكي في الموانئ المصرية والأساطيل المتحالفة مع الولايات المتحدة⁽⁵⁾، وكان ذلك مقابل إلغاء ديوان مصر، ومقدراها 7.1 بليون دولار، وهبات مالية تمنحها الإدارة الأمريكية للحكومة المصرية، والدليل على ذلك أن الحكومة المصرية كانت من أولى دول العالم شاركت التحالف الأمريكي إبان الغزو العراقي للكويت عام 1990م⁽⁶⁾.

كما وتضمنت الاتفاقيات السرية، أيضاً بين مصر و(إسرائيل)، عدة بنود أهمها:

1. يقام نظام للمشاورات العسكرية والسياسية بين الطرفين، لمواجهة أي نشاط تقوم به جبهة الصمود العربية⁽⁷⁾.

(1) منشورات فلسطين المحتلة: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص305، ص315.

(2) عبد الحكيم، طاهر، سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص90.

(3) قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص61، ص207.

(4) منشورات فلسطين المحتلة: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص314؛ عبد الحكيم، طاهر،

سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص69.

(5) عبد الحكيم، طاهر: سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص70.

(6) Quandt, William: The US and the Egypt-Israel Peace: Observations of a Participant Observer, The Legacy of Camp David 1979-2009, The Middle East Institute, Washington, Viewpoints Special Edition, p25; Skolnik, Fred: Encyclopedia, Judaica, vol 8, Second edition, Keter publishing house Ltd, Jerusalem, 2007, p131.

(7) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص89.

2. في حال حدوث صراع بين إسرائيل ودولة عربية، تلزم مصر بمساعدة (إسرائيل) في تجهيز قواعدها وأهدافها لضرب المنشآت العربية.
3. تقام علاقات تعاون بين وكالات المخابرات في البلدين، لتبادل المعلومات المتعلقة بأمن كل دولة، وسيتم تحديد ذلك من خلال اتصالات في دول عدة.
4. العمل على إجبار سوريا على الخروج من لبنان خلال فترة زمنية لا تتجاوز عام.
5. العمل على إعداد زيارات مطولة، بين ضباط إسرائيليين ومصريين، فور بدء عمل البعثات الدبلوماسية⁽¹⁾.
6. كما نفذ السادات مطلب إسرائيلي بخفض عدد أفراد الجيش المصري، بعد تحقيق التسوية، حيث جرت في محادثات فك الاشتباك بين اللواء الجمسي ووزير (الدفاع) الإسرائيلي وايزمن (Wiseman)، حيث جاء في الاتفاق "تقليص الجيش المصري وتسريح جزء من القوات النظامية عندما يحل السلام"⁽²⁾، وعقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) بدأ السادات بتسريح بعض من الجيش المصري، فأصدر أوامره بحل ثلاث وحدات من الجيش الثالث، وفتح باب الاستقالة أمام ضباط الجيش مع منحهم امتيازات لتشجيعهم على الاستقالة، للعمل في مشاريع التنمية في سيناء، وهي تلك المشاريع التي هدفت إلى مد النقب بمياه نهر النيل، حيث سيعمل الجيش المصري المسرح في الحفر، وهو بمثابة تسخير الجنود المقاتلون لخدمة (إسرائيل)، كما سرح وزير الدفاع السابق حسن كمال على⁽³⁾، كذلك غير السادات اسم وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع فكان الغرض منه أن يعطى السادات إشارة (لإسرائيل) بالاتجاه نحو السلام لأن وزارة الحربية تعنى الحرب⁽⁴⁾.
- مما سبق يمكن ملاحظة أن (إسرائيل) والولايات المتحدة لم تكتفيا بالمزايا التي اكتسبتها في الاتفاقية العلنية، بل رأت تكليف السادات مهام أكبر من ذلك، متمثلة في البنود السرية، والواضح أن تلك الشروط التي فرضتها اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) على السادات، لم يكن ليوافق عليها السادات إلا بعد أن أبدى مرونة، وتسهيلات في موقفه، فرأت الولايات المتحدة استغلاله لإبعاد مدى، والدليل على ذلك تدمير أعضاء الوفد المصري من تصرفات السادات مع الولايات المتحدة، و(إسرائيل)، استدعي ذلك استقالة وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل.

(1) المرجع سابق، ص 90.

(2) سويد، محمود: مبادرة السادات والصراع على أرض التسويات، شؤون فلسطينية، ع 76، مارس/ آذار، 1978م، ص 11.

(3) عبد الحكيم، طاهر: سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 72 - 73.

(4) فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 14.

- أما الاتفاق السري بين الولايات المتحدة و(إسرائيل)، فقد كان على النحو التالي:
1. أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية، تعهداً (لإسرائيل)، بالقيام بالإجراءات، اللازمة في حال خرقت مصر، أو حتى هددت بخرق تلك الاتفاقية⁽¹⁾.
 2. تقوم الطائرات الأمريكية بعملية دعم غطاء جوي (لإسرائيل) في حالة قيام حرب بينها وبين إحدى أو كل الدول العربية.
 3. في حالة وقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب تلك الدول المعارضة لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David) فإن الولايات المتحدة ستضع قواتها في حال تأهب، لمجابهة القوات السوفيتية.
 4. تمد الحكومة الأمريكية (إسرائيل) خلال الفترة الانتقالية -الخمس سنوات- المتعلقة بالصفة الغربية، وغزة، بقروض تصل إلى خمسة بلايين دولار، ومنح القوات الإسرائيلية أسلحة بالغة التطور تضم طائرات وصواريخ لم تحصل عليها معظم دول حلف الأطلسي.
 5. تبذل الولايات المتحدة جهوداً من أجل إقناع حلفائها بتأييد اتفاقية كامب ديفيد (Camp David).
 6. عقد معاهدة دفاع مشتركة بين الطرفين، لضمان أمن (إسرائيل)
 7. وضع الترتيبات بين الجانبين لتصفية العناصر الراديكالية في منظمة التحرير الفلسطينية، لجعلها منظمة مسالمة.⁽²⁾

الالتزامات السرية بين مصر والولايات المتحدة:

1. تدريب قوات من الجيش المصري على يد خبراء عسكريين أمريكيين.
2. تقدم الولايات المتحدة الحماية لمصر في حال دخولها في صراع من إحدى جاراتها.
3. ستتلقى مصر دعماً أمريكياً لإثارة صراعات إقليمية، في حال قيام تحالف عربي ضد السادات، من أجل تخفيف الضغط على السادات.
4. تزويد الجيش المصري بأسلحة حديثة جديدة لضمان قدرته الدفاعية وإتاحة الفرصة له للتدخل في دول العالم الثالث التي تتبع الاتحاد السوفيتي⁽³⁾.

(1) غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص 203 - 207.

(2) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص 90.

(3) المرجع السابق، ص 91.

يلاحظ أنه رغم الثمن الباهظ الذي دفعه السادات في كامب ديفيد (Camp David) إلا أن العبء الأكبر في الالتزامات السرية وقع على عاتقه، أما بالنسبة (لإسرائيل) فلم يرد أي التزام في تلك البنود، ويدل ذلك على مدى التحالف الأمريكي الإسرائيلي في المفاوضات ضد السادات.

من الواضح أن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، لم تعط السيادة المصرية الكاملة على صحراء سيناء، بل اقترنت تلك السيادة بقيود، كذلك لم تمنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في إقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس، عودة اللاجئين، والعيش بسلام في أرضه بأمان، ولكن الطامة الكبرى، كانت في الاتفاقيات السرية، وما ترتب عليها من نتائج فقد أصبحت مصر بموجبها، عبارة أكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة في المنطقة العربية، في تلك الفترة، هدفها ضرب المصالح الاشتراكية، وتحقيق المصالح الأمريكية، والمحافظة على أمن (إسرائيل) في المنطقة.

يمكن القول بأن (إسرائيل) قامت بصيغة الاتفاقية بما يتناسب من خططها وأهدافها المستقبلية، وتجنب أي التزام يمكن أن يؤثر عليها مستقبلاً فيما يتعلق بالقضاء على المقاومة الفلسطينية وتثبيت أركانها في فلسطين بالموافقة عربية، فكل نصوص الاتفاقية الملزمة للطرفين صيغت بالدرجة الأولى من أجل مصلحة (إسرائيل)، وتقيد مصر وعزلها عن واقعها العربي، ويتضح ذلك من الإجراءات العدوانية التي قامت بها (إسرائيل)، بعد إتمام الاتفاقية من ضم للجولان.

يبدو واضحاً أن (إسرائيل)، وبالتوافق مع الولايات المتحدة، أعدت تلك الصيغ لأنها علمت بالعداء الشعبي المصري (لإسرائيل)، فقد أرادت من خلال تلك النصوص أن تقيد حرية القوى المعارضة للاتفاقية، والمعادية (لإسرائيل)، لذلك من غير المنطق أن نقول أن مصر وقعت على اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، بل المسؤولية التاريخية والأخلاقية تقع على عاتق السادات وحده، الذي استسلم منفرداً للإرادة الأمريكية والإسرائيلية، رغم التحذيرات التي قدمها له بعض وزراءه، من خطورة نتائج الاتفاقية، الذي كان هدفه إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، دون الاكتراث بالثمن الذي دفعه مقابل ذلك، وعلى هذا الأساس استغل الرئيس الأمريكي كارتر (Carter) نفوذه لانجاز التسوية بممارسة الضغط على السادات، والتي عجز عن ممارستها مع بيغن (Begin).

الفصل الثاني

المواقف العربية والدولية من اتفاقية كامب ديفيد 1978م.

المبحث الأول: المواقف العربية.

المبحث الثاني: المواقف الدولية.

المبحث الأول

المواقف العربية من اتفاقية كامب ديفيد 1978م.

أولاً: الموقف المصري.

ثانياً: الأطراف العربية المعارضة لاتفاقية كامب ديفيد

- دول جبهة الصمود والتصدي.

- الموقف الفلسطيني.

- موقف جامعة الدول العربية.

- الموقف اللبناني.

- الموقف التونسي.

ثالثاً: الدول العربية التي تحفظت على اتفاقية كامب ديفيد

- موقف السعودية.

- موقف دول الخليج العربي.

- الموقف الأردني.

رابعاً: الدول المؤيدة لاتفاقية كامب ديفيد.

- موقف سلطنة عُمان.

- الموقف السوداني.

- الموقف المغربي.

المبحث الأول

مواقف الدول العربية من اتفاقية كامب ديفيد 1978م

أوصلت زيارة السادات في نوفمبر/ تشرين الثاني 1977م، مصر إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) مع (إسرائيل) في سبتمبر/ أيلول 1978م، والتي نصت على توقيع معاهدة سلام بعد الاتفاق على المسائل العالقة بين الطرفين، في فترة ثلاثة أشهر، ومن ثم البدء بمحادثات الحكم الذاتي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد واجهت خطوات السادات من بدايتها رفضاً عربياً رسمياً وشعبياً، خاصة الشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير، حيث أعطى السادات لنفسه حق الإنابة عنهما في المفاوضات بشأن الضفة الغربية، وقطاع غزة، عوضاً عن تناول تلك الاتفاقية التزامات كبلت مصر اتجاه الانتماء القومي للدول العربية، بل العمل ضد تلك الدول العربية.

رغم الرفض العربي لزيارته للقدس، إلا أن السادات واصل طريقه في المفاوضات مع (إسرائيل) حتى وقع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) في 17 سبتمبر/أيلول عام 1978م، ثم وقع اتفاقية معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في 26 من مارس عام 1979م. عندما أعلن السادات، أمام مجلس الشعب المصري في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977م، عن عزمه زيارة القدس، تأخرت ردود الفعل العربية، لعدة أسباب أهمها:

- 1- أن تلك الدول لم تأخذ إعلان السادات على محمل الجد، واعتبرت ذلك مناورة سياسية.
- 2- كان هناك اتصالات مسبقة بين الجانب الإسرائيلي والحكومة المصرية، ومع صدمة الإعلان فضلت تلك الدول الانتظار لمعرفة النتائج.
- 3- أن الأوضاع والتطورات السياسية في المنطقة كانت لا توحى بتنفيذ ما أعلنه السادات، وذلك لأن هناك لقاء مرتقب بين السادات والرئيس السوري حافظ الأسد، قبل إعلان السادات، وتنفيذ إجراء المصالحة بين ليبيا ومصر ووجود ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في مجلس الشعب أثناء إعلان السادات.
- 4- أن موقف الوفد المصري في اجتماعات تونس برئاسة إسماعيل فهمي وزير الخارجية كانت تهدف إلى كبح جماح ردود الفعل العربية، حيث عبر إسماعيل فهمي بأن الزيارة لن تتم وأنها حركة سياسية لتطويق وحصار التعنت الإسرائيلي⁽¹⁾.

(1) هيكمل، محمد: حديث المبادرة، مرجع سابق، مرجع سابق، ص93.

وبعد ذهابه للقدس اعتبرت معظم الدول العربية أن زيارة السادات حملت في طياتها مخاطر عديدة على صعيد القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، وعلى موقف مصر أمام العرب، كونها الدولة العربية الأكبر في الوطن العربي⁽¹⁾.

استاء العرب من السادات، لخروجه عن الصف العربي، إلا أنهم كانوا متفقين عموماً، على أن لمصر الحق في استعادة أراضيها، لكن الذي اعترض عليه العرب هو أن السادات سار منفرداً بالمفاوضات مع (إسرائيل)، وأعطى لنفسه الحق بالتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وبشكل فردي، وزعم أن له حق القيام بذلك الدور دون رضاهم، ولكنه لم يتوصل إلى صفقة مناسبة كي يؤيد العرب خطواته، فالتناقض الصريح في اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) كان واضحاً، بين ما حققه السادات لبلده، وبين صيغة الاتفاق المتعلق بمعالجة المطالب الفلسطينية، إضافة إلى أن كثير من العرب رأوا بأن السادات بالغ في استسلامه للضغوط الأمريكية والإسرائيلية⁽²⁾. وبذلك رأى العرب أن ما قام به السادات بمثابة (خيانة) للقضية الفلسطينية والعرب، كما واجه تحديات داخلية صعبة لإقناع الشعب المصري بالموافقة على المعاهدة⁽³⁾.

فقد عبرت غالبية الدول العربية عن رفضهما لخطوات السادات في إقامة صلح مع (إسرائيل)⁽⁴⁾.

وانقسمت الدول العربية بعد زيارة السادات للقدس إلى ثلاث مجموعات.

المجموعة الأولى: وهي جبهة الصمود والتصدي، والتي ضمت:

العراق، وسوريا، والجزائر، واليمن الجنوبية، وليبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية. والتي عبرت عن رفضها بشدة اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

أما المجموعة الثانية: تكونت من المملكة الأردنية، والسعودية، وباقي دول الخليج العربي عدا اليمن الجنوبي، ووصفت مواقفها بعدم القبول أو الرفض لمبادرة السادات، وانتظرت ما نتجت عنه الزيارة، واحتفظت بسفرائها في بداية الأمر⁽⁵⁾.

(1) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج5، مرجع سابق، ص812.

(2) كوانت، وليام: كامب ديفيد بعد عشر سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1989م، مرجع سابق، ص12-13.

(2) Adeed, Awisha: Arab Nationalism in the twentieth century From Triumph to Despair, Princeton university press, Princeton & Oxford, 2003, p268.

(4) دايان، موشي: على تاريخ السلام، مرجع سابق، ص93؛
Goldschmidt & Davidson: history of the Middle East op. cit, 2006, P365.

(5) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع مرجع سابق، ص62.

المجموعة الثالثة: فقد أظهرت التعاطف مع مساعي السادات السلمية مع (إسرائيل)، وضمت المغرب، وجمهورية السودان، وعمان⁽¹⁾.

أولاً: الموقف المصري:

1- الموقف الحزبي: تباينت المواقف الرسمية، والحزبية، والشعبية، في مصر اتجاه مبادرات السادات السلمية مع (إسرائيل)، حيث ظهر التأييد الكامل لزيارة السادات إلى القدس، واتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، من قبل أعضاء النظام الحاكم، ومن سار في فلكه في مصر⁽²⁾.

أما الاتجاه المعارض، فقد تمثل في القوى الداخلية التي رفضت نهج السادات في التعامل مع (إسرائيل)، وهي: جماعة الإخوان المسلمين والتي اعتبرت (إسرائيل) دولة محتلة للأراضي الإسلامية، كذلك الشيوعيون، والناصريون والذين سعوا إلى توحيد العرب والتحلل من الإمبريالية الغربية، ورأت تلك المجموعات في (إسرائيل) دولة معادية، يجب إزالتها⁽³⁾.

وكانت جماعة الإخوان المسلمون أكثر القوى السياسية معارضة، فقد انتقدت بشدة خطوات السادات السلمية مع (إسرائيل)، وظهر أولى انتقاداتها عند إعلان السادات عزمه زيارة القدس، فقد اعتبرت الجماعة تلك الخطوة أمراً لا يقره الإسلام، ومن شأنه إحداث الانقسامات في الصف العربي والإسلامي⁽⁴⁾.

كما عبر المرشد العام للجماعة الأستاذ عمر التلمساني، عن رفض جماعته لعملية التسوية مع الأعداء، المتمثلة في اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)؛ لأن (إسرائيل) وظفت تلك الاتفاقية في إثارة الفرقة والانقسام في العالم العربي، وما تضمنته تلك الاتفاقية من مخاطر على العرب والمسلمين والقضية الفلسطينية⁽⁵⁾.

(1) طويلة، عبد الستار، السادات في إسرائيل، مرجع سابق، ص 48-49.

(2) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، ص 101؛ سيف الدولة، عصمت، هذه المعاهدة، مرجع سابق، ص 10-21.

(3) غازيت، شلومو: ثلاثون عاماً مضت على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 65؛ خليل، عادل، الإعلام والرأي العام، مرجع سابق، ص 230.

(4) عبد الناصر، وليد: التيارات الإسلامية في مصر ومواقفها اتجاه الخارج من النكسة إلى المنصة (1967-1981م)، دار الشروق، ط 1، 2001م، ص 62؛ طويلة، عبد الستار: السادات في إسرائيل، مرجع سابق، ص 63-64.

(5) عبد الناصر، وليد: التيارات مرجع سابق، ص 62.

وبعد توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية، وجهت الجماعة انتقادات أخرى للنظام الحاكم، لأن المعاهدة منحت (لإسرائيل) عدة مزايا، كان على رأسها توفير الأمن لها على الحدود مع مصر، وسمح لها بحرية العبث بالأمن القومي العربي، والقيام بأعمال عدوانية ضد لبنان والهجوم على العراق وضم الجولان⁽¹⁾.

كما عارضت الجماعة، عملية التطبيع، ففي أعقاب مصادرة السلطة السياسية لمجلة الدعوة عام 1981م، أصدرت الجامعة كتاباً غير دوري بعنوان البشير عام 1986م، عبرت فيه عن استيائها من استمرار الصلح مع (إسرائيل)⁽²⁾.

ومن ناحية أخرى أصدر حزب التجمع التقدمي الاشتراكي عدة بيانات عبر فيها عن رفضه للنهج الذي سار عليه السادات في تعامله مع (إسرائيل)، وعبر الحزب أن زيارة السادات للقدس أدت إلى ضعف التضامن العربي، وتغنت (إسرائيل) ورفض بيغن (Begin) أي تنازل وكانت زيارته اعترافاً منه بأن القدس عاصمة (لإسرائيل)، وتشجيعاً لعدد من الدول لتحسين علاقاتها مع (إسرائيل)⁽³⁾.

وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني 1977م عقد النادي الدبلوماسي المصري اجتماعاً للنظر في زيارة السادات وخرج الاجتماع بقرار " أن الدبلوماسيين بوزارة الخارجية يؤكدون موقفهم التمسك بحقوق مصر والأمة العربية، وشعب فلسطين والسلام الدائم والعادل ... والذي يقوم على إنهاء الاحتلال بما في ذلك القدس ، وتحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره"⁽⁴⁾.

أما على المستوى الشعبي، فقد عقدت عدة اجتماعات في مصر اعتراضاً على زيارة السادات للقدس، كما نظمت مظاهرة في جامعة عين شمس، وأصدر الطلاب مجلة حائط نددوا فيها بالزيارة وكانت السلطة قد شنت حملة اعتقالات واسعة للحد من تلك الاحتجاجات⁽⁵⁾.

إن تلك المعارضات، أوجدت نوعاً من الإرباك لدى النظام الحاكم في مصر، لذلك قرر السادات زج جميع رموز وقيادات المعارضة في السجون⁽⁶⁾، بعد أن شكل لجان من الأجهزة الأمنية

(1) المرجع سابق ، ص 62-63.

(2) خليل، عادل: الإعلام والرأي العام مرجع سابق، ص 230.

(3) طويلة، عبد الستار: السادات في إسرائيل، مرجع سابق، ص 65-69؛ رمضان، عبد العظيم: مساعي السلام العربية الإسرائيلية (الأصول التاريخية) مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م، ص 178-179.

(4) الفروناني، طه: الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 113.

(5) أبو النمل، حسين: شعباً شؤون فلسطينية، ع 75/74، شباط 1978م، ص 270.

(6) منصور، أحمد: جيهان السادات شاهدة على عصر السادات، الدار العربية للعلوم و دار ابن حزم، بيروت، ط 1، 2002م، ص 393؛ دار طلاس: بدايات الحركة الصهيونية في مصر، مرجع سابق، ص 170.

المختلفة من أجل تحديد الأسماء، وكان منهم حوالي 1000 من أعضاء التنظيمات المعارضة للسادات، كذلك عدد من الدعاة والخطباء، الذين هاجموا سياسة السادات في المساجد⁽¹⁾.

الموقف الرسمي: وعلى المستوى الرسمي حذرت عدة هيئات مصرية، من مغبة تلك الخطوة، وما سيترتب عليها من نتائج. فقبل وصول السادات إلى مطار اللد في نوفمبر 1977م، استقال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية إسماعيل فهمي،⁽²⁾ وفي اليوم التالي تبعه محمد رياض وزير الدولة للشؤون الخارجية، وعدد من سفراء وزارة الخارجية من بينهم مراد غالب⁽³⁾، والسفير المصري في أسبانيا سعد الدين الشاذلي⁽⁴⁾.

وقبيل التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، تجسدت أولى ردود الفعل على المستوى الرسمي، في استقالة وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل، في منتجع كامب ديفيد (Camp David)، الذي رفض نهج السادات التفاوضي، ودرجة خضوعه للمطالب الإسرائيلية، والأمريكية⁽⁵⁾، ورأي بأن كامب ديفيد (Camp David) كانت خطأ فادحاً، أضرت بمصر والعالم العربي، فقد خسرت مصر التضامن، والتحالف العربي⁽⁶⁾، وأضاف كامل، قائلاً: "لو أنني وقعت كامب ديفيد (Camp David) فإنني لم أكن أجرو أن أنظر في المرأة صباح كل يوم لأخلق ذقني، لأنني كنت سأحتقر نفسي"⁽⁷⁾.

كما شعر أعضاء الوفد المصري الذي رافق السادات إلى كامب ديفيد (Camp David) بالصدمة إزاء المشروع الأمريكي التي وافق عليها السادات، في كامب ديفيد (Camp David) وما تضمنه من الشروط مهينة، وهذا ما عبر عنه بطرس غالي أحد أعضاء الوفد المفاوض⁽⁸⁾.

(1) المرجع سابق، ص401؛

Goldschmidt & Davidson: history of the Middle East, op. cit, p382.

(2) منصور، أحمد: جيهان السادات شاهدة على عصر السادات، الدار العربية للعلوم و دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2002م، ص429؛ في جنازة المقاطعة العربية، ص184.

(3) غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص47.

(4) حسن، محمد: مصر في المشروع الإسرائيلي، مرجع سابق، ص188.

(5) منصور، أحمد: جيهان السادات مرجع سابق، ص325؛ هيكل، المفاوضات عواصف الحرب وعواصف السلام، سابق، ص433؛ حسن، محمد: مصر في المشروع الإسرائيلي مرجع سابق، ص188-189.

(6) فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، ص68.

(7) المرجع سابق، ص99.

(8) غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص149.

وعبر محمد الزيات -وزير الخارجية المصري في فترة حرب أكتوبر- عن رفضه لتلك الاتفاقية ، ووصفها بأن لم تصل إلى علاج الداء الأساسي للمشكلة الفلسطينية، ولم تحقق للفلسطينيين الاستقرار، ولم تتضمن نصوصها حق تقرير المصير الذي نصت عليه المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾.

رغم تلك المعارضة الكبيرة وقع السادات على اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وأعلن في اليوم التالي من توقيع الاتفاقية في رسالة شديدة التفاؤل، وجهها للشعب المصري من واشنطن جاء فيها: أنه ما تم التوصل إليه في كامب ديفيد (Camp David) هو حل شامل يفتح الباب لجميع الأطراف ، وأنه بالنسبة للشعب الفلسطيني بأن الليل الطويل أوشك أن ينتهي إلى الفجر المشرق، وانتهاء الحكم العسكري والحكومة العسكرية والجلء عن الضفة الغربية وقطاع غزة إلا من نقاط خاصة بالأمن والفترة الانتقالية⁽²⁾.

وبعد عودته من كامب ديفيد (Camp David) إلى القاهرة تم ترتيب استقبال حار (مدبر) للسادات، حيث كان موقف الوزراء في مصر سلبياً اتجاه الاتفاقية⁽³⁾. ولكسب تأييد الوزراء قام بطرس غالي بتضليل أعضاء مجلس الشعب المصري من خلال إبلاغهم بالآتي:

- أن الاتفاقية لم تتضمن أي بنود سرية.
- أن مصر ستستعيد سيناء كاملة.
- وأنه تم تجميد الاستيطان طوال فترة المفاوضات (المقصود طول فترة مفاوضات الحكم الذاتي).
- أن القدس جزء من الضفة الغربية وما ينطبق على الضفة الغربية سوف ينطبق عليها⁽⁴⁾.

ولحشد أكبر تأييد لمواقفه السياسية قيد السادات التجربة الحزبية في مصر، فلم يسمح بقيام أحزاب ترفض برنامجه السياسي، ويشترط عند تأسيس أي حزب أن لا يكون أحد مؤسسيه ممن يعترضون على المعاهدة⁽⁵⁾، كذلك قام بتشكيل مجموعة من الأحزاب الموالية له، وعلى رأسها الحزب الوطني، ليعطي انطباعاً واهماً بأن الاتفاقية نالت موافقة الأحزاب السياسية المصرية⁽⁶⁾.

(1) فوزي، محمود: كامب ديفيد في عقل وزراء الخارجية مصر، مرجع سابق، ص282.

(2) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص590.

(3) غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص162.

(4) المرجع السابق، ص163.

(5) رمضان: مساعي السلام، مرجع سابق، ص113.

(6) عبد الحكيم، طاهر: سلام كامب ديفيد، مرجع سابق، ص27.

وقال: إسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصري الأسبق "من وجهة نظر مصر، وباقي العالم العربي، فإن معاهدة السلام تسببت في ضرر كبير لهما. كما ألحقت ضرراً كبيراً بالأمن القومي المصري.. حيث أنه ليس لدى مصر شيء تدافع به عن نفسها ضد أي تعدٍ إسرائيلي على أراضيها.. كما أن أمن العالم العربي بأسره قد أصبح ضعيفاً للغاية من جراء المعاهدة، فبدلاً من التقدم صوب تعزيز نظام أمنها أصبحت الدول العربية منقسمة فيما بينها أكثر من أي وقت مضى، وفي نفس الوقت تحاول الولايات المتحدة فرض نظام أمنها على المنطقة على أساس اتفاق استراتيجي مع (إسرائيل) وإنشاء قوة الانتشار السريع"⁽¹⁾.

في يوم الأربعاء 4 أبريل/ نيسان 1979م وافق مجلس الوزراء المصري، في جلسة واحدة على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في 26 مارس/ آذار من العام نفسه، بعدها ألقى أنور السادات خطاباً مطولاً أمام مجلس الشعب هاجم فيه ممن عارضوا الاتفاقية هجوماً قاسياً⁽²⁾.

وفي 10 أبريل/ نيسان 1979م، صادق مجلس الشعب المصري على المعاهدة، وجاء في نص الموافقة "وفق معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية، ودولة (إسرائيل)، وملحقاتها، وعلى الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة، الموقع عليها في واشنطن في 26 مارس/ آذار 1979م مع التحفظ بشرط التصديق"⁽³⁾. وتمت الموافقة على المعاهدة بأغلبية 329 عضواً، وامتنع صوت واحد عن التصويت، بينما عارضها 15 عضواً⁽⁴⁾.

لكن لم تعرض اتفاقية تصدير النفط المصري إلى (إسرائيل)، على مجلس الشعب، وحينما أثار النائب ممتاز نصار تلك القضية مطالباً مناقشة الاتفاق في مجلس الشعب اعترضت الحكومة على أساس أن الاتفاقية تعتبر مكملّة لمعاهدة السلام التي سبق للمجلس الموافقة عليها⁽⁵⁾.

(1) فهمي، إسماعيل: التفاوض من أجل السلام، مرجع سابق، ص446.

(2) سيف الدولة، عصمت، هذه المعاهدة، مرجع سابق، ص9؛ عبد السميع، عمرو: أحاديث السلام مرجع سابق، ص146.

(3) انظر ملحق رقم (19) نص قرار موافقة مجلس الشعب المصري على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ص356؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص56.

(4) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي مرجع سابق، ص90.

(5) رمضان، عبد العظيم: مساعي السلام العربية الإسرائيلية مرجع سابق، ص117-188.

وكي تصبح المعاهدة نافذة قانونياً، اتخذ السادات عدة إجراءات دستورية، فلم يكتف بعرض الاتفاقية على البرلمان للمصادقة عليها، لكنه، قرر طرح ذلك للاستفتاء الشعبي على الاتفاقية في 19 أبريل/ نيسان 1979م، وكان نتيجته، الموافقة بنسبة 99.95%⁽¹⁾.

إنه من الواضح أن نسبة الموافقة على الاستفتاء غير دقيقة، وذلك لأن عدداً من الأحزاب، والهيئات المصرية رفضت تلك المعاهدة، حتى أن أعضاء الوفد المرافق للسادات إلى كامب ديفيد (Camp David) أبدى تحفظه على بعض بنود الاتفاقية، فكيف نالت المعاهدة تلك النسبة العالية من التأييد؟

من المثير للاستغراب أن السادات بعد موافقة مجلس الشعب على المعاهدة أصدر قراراً بحل مجلس الشعب في 21 أبريل/ نيسان 1979م، كما أعطى أوامره لوزير الداخلية النبوي إسماعيل بتنظيم آداب الانتخاب، ويحرم، ويجرم أي مساس بالمعاهدة، أو التشكيك فيها، إعمالاً بالقانون 33 لسنة 1978م⁽²⁾، وذلك للحيلولة دون نجاح الأعضاء الذين رفضوا المعاهدة⁽³⁾.

يلاحظ أن البرلمان المصري صادق على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، في ذكرى أليمة على الشعب الفلسطيني، ففي ذلك التاريخ من العام 1948م استباححت العصابات الصهيونية والتي قادها بيغن (Begin)، قرية دير ياسين بالقتل والذبح والتدمير، وهذا دليل على عدم اهتمام السادات بمشاعر الشعب الفلسطيني.

من الواضح أيضاً أن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) لم تتل الحد الأدنى من التأييد المصري، واقتصرت قبولها على الطبقة الحاكمة، ومن المرجح أن البعض من تلك الطبقة أخفى اعتراضه على سياسة السادات، إما خوفاً من بطشه، أو الحرمان من المزايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

جاءت مصادقة مجلس الوزراء، ومجلس الشعب المصري، وإجراء الاستفتاء على المعاهدة، بعد توقيعها في واشنطن بعدة أيام، لكن السؤال المطروح هنا، ماذا لو رفض مجلس الشعب،

(1) انظر الملاحق، ملحق رقم (20) النتائج الرسمية للاستفتاء الشعبي حول معاهدة السلام المعاهدة وملحقاتها، ص357؛ فوزي، محمود: كامب ديفيد في عقول وزراء الخارجية، مرجع سابق، ص333؛ حسن، محمد: مصر في المشروع الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 187؛ رمضان، عبد العظيم: مساعي السلام، مرجع سابق، ص113.

(2) فوزي، محمود: كامب ديفيد، في عقول وزراء خارجية مصر، مرجع سابق، ص334.

(3) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي مرجع سابق، ص90.

والوزراء المصادقة على تلك الاتفاقية؟ وما الذي سيفعله السادات؟ هل سيطلب من (إسرائيل) والولايات المتحدة إعادة النظر فيها؟

واضح أن السادات كان يهزأ بالعقلية المصرية، وإن تلك التصرفات تدل بوضوح على أن السادات كان يتصرف بشكل فردي، أن الهيئات الدستورية والسياسية في بلاده، هي مؤسسات شكلية فقط.

وبعد توقيع المعاهدة مع (إسرائيل) في مارس/ آذار عام 1979م بدأت الحكومة المصرية باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ما جاء فيها، ومنها إلغاء المقاطعة الاقتصادية (لإسرائيل) وإنشاء سفارة في تل أبيب وقنصلية في إيلات (أم الرشراش) وإنشاء اللجنة العامة لتطبيع العلاقات مع (إسرائيل)، وتشكيل لجان فرعية في مجالات السياحة، والنقل البري، والبحري، والطيران المدني، والعلاقات الثقافية والعلمية والاقتصادية، والاتصالات السلكية واللاسلكية والتعاون الزراعي والطاقة، وعقد العديد من الاتفاقية ومذكرات التفاهم في مجال التجارة والخدمات البريدية وترددات الإذاعة والتلفزيون⁽¹⁾.

ثانياً: الأطراف العربية المعارضة لاتفاقية كامب ديفيد:

- موقف جبهة الصمود والتصدي:

تكونت جبهة الصمود والتصدي من عدة دول عربية، هي: (سوريا، والعراق، والجزائر، وليبيا، واليمن الجنوبية، و منظمة التحرير الفلسطينية)، وعقدت مؤتمرها الأول في طرابلس الليبية⁽²⁾. حيث اتخذت تلك الدول موقفاً متشديداً من مبادرة السادات واعتبرتها (خيانة) للقضايا العربية، من خلال سعيه لإقامة سلام منفرد مع (إسرائيل)، فقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع النظام المصري⁽³⁾.

فبعد زيارة السادات للقدس، والتي عبرت عن اعتراف مصري بوجود (إسرائيل)، ظهرت عدة انتفاضات شعبية في مختلف الدول العربية، طالبت باتخاذ إجراءات فورية ضد نهج السادات، وعلى إثر ذلك عُقد في طرابلس الليبية في يناير/ كانون الأول 1977م، مؤتمر الصمود والتحدي

(1) شاش، طاهر: المواجهة والسلام، مرجع سابق، ص120-121.

(2) عبد المجيد، وحيد: إسرائيل والتوازنات العربية الراهنة، مجلة السياسة الدولية، ع65، 1981م، السنة 17، ص73؛ رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص247.

(3) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص62؛ الفرنواني، طه: الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص113؛ جيلمور، ديفيد: المطرودون، مرجع سابق، ص218.

الأول للنظر في الخطوات العملية ضد السادات⁽¹⁾، والتي عبرت عن رفضها سياسته السلمية اتجاه (إسرائيل)⁽²⁾.

وبعد أيام من إعلانها، أعلنت دول الجبهة عن رفضها، لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وعملت على قطع العلاقات السياسية، والاقتصادية مع مصر، والدعوة إلى عقد مؤتمر عربي لإصدار موقف عربي جماعي⁽³⁾.

وفي مؤتمرها الثاني في العاصمة السورية دمشق في شباط/فبراير 1978م، سعت دول الجبهة إلى تطوير الجبهة سياسياً، وتنفيذياً، من خلال اتخاذ عدة قرارات، كان من أبرزها: تقديم دعم اقتصادي وعسكري لسوريا، ومنظمة التحرير تحت شعار "السعي لتمكين سورية من أن تصل إلى مرحلة امتلاك التوازن الاستراتيجي مع (إسرائيل)"، وأكدت الجبهة على ثلاث قضايا أساسية وهي:

1. التأكيد على رفض خطوات السادات السلمية مع (إسرائيل)، وتوضيح أن تلك الخطوات تهدف إلى ضرب التضامن العربي، وإلحاق المنطقة بالامبريالية العالمية.
2. توضيح بأن خطوات السادات ليست منفصلة عن الأخطار المحيطة بالمنطقة، من حيث التهديدات الإيرانية لمنطقة الخليج والقرن الأفريقي.
3. دعم منظمة التحرير الفلسطينية في تحركها السياسية؛ لمواجهة السادات -الذي اعتبر نفسه ممثلاً عنها-، وتأكيد على حق المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني، ومساعدة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة بتوجيه رسائل إلى الأمم المتحدة والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وتوضيح عدم أحقية أي طرف بتمثيل الشعب الفلسطيني في أي مفاوضات⁽⁴⁾.

وفي الفترة ما بين 20-23 سبتمبر/أيلول 1978م عقد رؤساء الدول العربية ليبيا، وسوريا، الجزائر، واليمن، ومنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً آخر في دمشق، وأصدروا بياناً مشتركاً، تضمن عدة نقاط أهمها:

- 1- قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام المصري، بما في ذلك المؤسسات والشركات التي تتعامل مع (إسرائيل).
- 2- العمل على نقل مقر جامعة الدول العربية ومنظماتها المختلفة من القاهرة.

(1) منشورات فلسطين المحتلة، مرجع سابق، ص 207

(2) Skolnik, Fred: Judaica, encyclopedia, V12, op. cit, p795;

رياض، محمود: أمريكا والعرب، مرجع سابق، ص 247.

(3) يوسف، يوسف: إسرائيل البداية والنهاية، مرجع سابق، ص 258.

(4) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية ق2، ج5، مرجع سابق، ص 821-822.

3- دعم نضال الشعب المصري في مواجهة التآمر ضد القضايا العربية المصرية.
4- تكليف الرئيس السوري حافظ الأسد القيام بجولة في الأقطار العربية، لتوفير الدعم العربي السياسي المادي لقرارات قمة الصمود، والعمل على عقد قمة عربية بمعزل عن مصر.

5- تكليف حافظ الأسد أيضاً، بالاتصال مع الرئيس السوفيتي، لتوثيق العلاقات العربية السوفيتية، والعمل على توفير الدعم السياسي والعسكري⁽¹⁾.
في أوائل أبريل/ نيسان عام 1979م وصل الدكتور عبد المحسن زلزلة الأمين المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية إلى سوريا، وأجرى لقاءً مع وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، وكان الهدف من اللقاء، البحث عن السبل الكفيلة لتنفيذ قرارات العربية التي صاغتها قمة بغداد فيما تعلق بالمقاطعة الاقتصادية لمصر⁽²⁾.
يمكن القول بأن زيارة السادات للقدس أفرزت صراعات مصرية مع عدد من الدول العربية، مثل إقدام تلك الدول على تكوين جبهة لرفض الأسلوب المصري، واتخاذ قرارات بتقليص التعاون مع الحكومة المصرية، وتجميد العلاقات، والتلويح باستخدام عقوبات⁽³⁾، كما حدث كذلك في قمة بغداد في نوفمبر/ تشرين الثاني 1978م، وهو ما قاد الدول العربية إلى قرارات مقاطعة الحكومة المصرية⁽⁴⁾.

- الموقف الفلسطيني.

عارضت منظمة التحرير الفلسطينية خطوات السادات المنفردة الرامية لحل النزاع العربي الإسرائيلي بدء من زيارته للقدس في نوفمبر 1977م⁽⁵⁾، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) في 1978م، وانتهاءً بتوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية في واشنطن 1979م⁽⁶⁾.

(1) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص590؛ منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص242.

(2) مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1985م، ص97.

(3) أبو طالب، حسن: علاقات مصر العربية 1970-1981م، (مرحلة السادات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998م، ص345-346؛ شاش، طاهر: المواجهة والسلام، مرجع سابق، ص108.

(4) Goldschmidt & Davidson: history of the Middle East, op. cit, P364.

(5) ملحق رقم (21) بيان المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية حول زيارة السادات للقدس، ص358.

(6) أبو غربية، بهجت: من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية من النكبة إلى الانتفاضة 1949-2000م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2004م، ص485؛ غازيت، شلومو: فخ الخديعة ثلاثون عاماً على سياسيات إسرائيل في المناطق المحتلة، (عبري)، زامورا بيان، تل أبيب، 1999م، ص90.

ففي تلك الفترة شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة تحركاً سياسياً، من خلال الاتحادات والقوى الجماهيرية، تعبيراً عن رفضها لزيارة السادات للقدس، واعتبرت ذلك تصفية للقضية الفلسطينية، كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بنشاط سياسي من خلال التنقل بين عواصم الدول العربية، لإسقاط التحرك المصري نحو عقد اتفاقية سلام مع (إسرائيل) على حساب القضية الفلسطينية⁽¹⁾.

وفي الإطار ذاته عقد عدد من رؤساء البلديات المؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، اجتماعاً في بيرزيت شمال مدينة رام الله، في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977م هاجموا فيه مبادرة السادات، وقد عبر رؤساء البلديات عن مواقفهم أمام مئات من الطلبة في جامعة بيرزيت، ومن بينهم بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس، وكريم خلف رئيس بلدية رام الله، وعبد العزيز السويطي رئيس بلدية أريحا، ورئيس بلدية البيرة سليمان الطويل، ورئيس بلدية حلحول محمد ملحم. وأكدوا أن السادات لا يمتلك حق تعيين مندوبي فلسطين وفق رؤيته، وشجبوا الدعوات التي أرسلت لوجهاء المناطق لزيارة القاهرة⁽²⁾، كما بادرت فصائل المقاومة الفلسطينية إلى عقد اجتماع لها في طرابلس الليبية في الرابع ديسمبر/ كانون الأول 1977م، حيث وقع المؤتمر على وثيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بجميع فصائلها تعلن ما يلي:

1. النضال من أجل إقامة جبهة تقدمية عربية مناهضة لجميع الحلول السلمية.
2. رفض قرار مجلس الأمن الدولي 242، 338 .
3. رفض كل المؤتمرات الدولية القائمة على أساس هذين القرارين.
4. إدانة أي طرف يرفض أو يعرقل قيام الجبهة العربية التقدمية⁽³⁾.

ولإيجاد قبول داخلي لمبادرة السادات، في الضفة الغربية وقطاع غزة، قدم ابراهيم أوري (Abraham Uri) منسق الأعمال في الضفة الغربية في الجيش الإسرائيلي في 28 ديسمبر/ كانون الأول 1977م عدة مقترحات إلى وزير (الدفاع) لتشجيع السكان العرب للقبول بمبادرة السادات وهي:

- 1- العمل على تشجيع الجهات المؤيدة لخطوة السادات، بكافة الوسائل المتاحة.
- 2- تنظيم مجموعات فلسطينية للمشاركة في مؤتمر القاهرة التحضيري، أو ما عرف بمؤتمر المينا هاوس (Mina House).

(1) المدهون، ماجد: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية، مرجع سابق ص 219.

(2) شوفاني، الياس: زيارة السادات لإسرائيل، ص 135-136، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 1، 1978م، ص 43.

(3) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق 2، ج 5، مرجع سابق، ص 820.

3- قمع، واستئصال الجهات المعارضة لسياسات الحكم العسكري الإسرائيلي والرافضة لزيارة السادات.

4- عدم منع الزعامات الفلسطينية من الخروج للمشاركة في الاجتماعات المصرية والتي هدفت لإقامة تسوية مع (إسرائيل) بالتنسيق مع منظمة التحرير⁽¹⁾.

إلا أن تلك السياسة فشلت نتيجة لرفض منظمة التحرير والشعب الفلسطيني التعامل مع السادات كما هددت منظمة التحرير الفلسطينية أي مشاركة من الضفة الغربية وقطاع غزة في مؤتمر القاهرة.

ونتيجة لفشل تلك السياسية الإسرائيلية واصلت (إسرائيل) سياساتها الرامية لإحكام قبضتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، لاستخدام تلك المناطق كورق ضغط رابحة لفرض شروطها على السادات⁽²⁾.

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وخروج أقوى دولة عربية، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن رفضها لتلك الاتفاقية، واعتبرتها إنكاراً للحقوق الوطنية الفلسطينية، وأن مشروع الحكم الذاتي المقترح فيها يكرس أهداف (إسرائيل) الاستعمارية في المنطقة⁽³⁾، واعتبرت نهج السادات وكامب ديفيد (Camp David) بمثابة استسلام (لإسرائيل) وضربة قاصمة للتضامن العربي والنضال الفلسطيني⁽⁴⁾، وما نجم عنها هو (خيانة) استهدف تصفية الثورة الفلسطينية، كما تعهدت المنظمة باغتيال السادات⁽⁵⁾، وقد أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بياناً أدانت فيه كافة الاتفاقية المعقودة بين مصر و (إسرائيل) وجاء في البيان " أن منظمة التحرير ترفض رفضاً حازماً نتائج مؤتمر كامب ديفيد (Camp David)، واعتبرت نتائجها استمراراً لسياسة التآمر التي شارك فيها السادات، كذلك إن المجتمعين في كامب ديفيد (Camp David) لا يحق لهم المساومة على حقوق الشعب الفلسطيني⁽⁶⁾، وأعلنت إضراباً عاماً يوم 20 سبتمبر/ أيلول 1978م، احتجاجاً على توقيع الاتفاقية، وأعلن بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس أن اتفاق السلام بين (إسرائيل) ومصر تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، وإنه سيؤدي في النهاية إلى ازدياد التوتر

(1) غازيت، شلومو: فخ الخديعة، مرجع سابق، ص 91.

(2) المرجع السابق، ص 90.

(3) فرج، عماد الدين: منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1993)، مركز المحروسة للبحوث التدريب والنشر، المعادي، ط 1، 1988م، ص 207.

(4) أبو غريبة، بهجت: من مذكرات بهجت أبو غريبة، مرجع سابق، ص 485.

(5) كاتز: صموئيل: إسرائيل في مواجهة جبريل حرب الثلاثين عاماً ضد أخطر قائد فلسطيني، ترجمة تحسين الحلي، بيسان للنشر والتوزيع، ط 1 بيروت، 1997م، ص 112؛

Goldschmidt & Davidson: history of the Middle East, op. cit, P365

(6) منشورات فلسطين المحتلة: فلسطين أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص 85 - 86.

في المنطقة⁽¹⁾. فعمت المظاهرات مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، شاركت فيها جميع شرائح المجتمع الفلسطيني⁽²⁾.

استجابة إلى النداء الذي وجهته منظمة التحرير لإعلان الإضراب العام⁽³⁾، عبر الشعب الفلسطيني عن رفضه لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David) واعتبرها مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية مؤكدة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن الحكم الذاتي يكرس الاحتلال ويطمس الحق الشرعي الفلسطيني⁽⁴⁾.

ومجرد الإعلان عن الوصول إلى اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) قامت الجماهير الفلسطينية بردود عنيفة، كما عقدت المؤتمرات الشعبية لإدانة تلك الاتفاقية، حيث عقد المؤتمر الأول في أكتوبر/ تشرين الأول 1978م في مجمع النقابات المهنية في بيت حنينا، والذي أطلق عليه اسم مؤتمر القدس، وقد حضره ما يزيد عن مائة من رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية والقروية والجمعيات الخيرية، والنوادي والنقابات العمالية المهنية، وخلص المؤتمر بعدة قرارات أهمها:

1. أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.
 2. رفض وثيقتي كامب ديفيد (Camp David) نصاً، وروحاً، وكل ما ينتج عنها، والتأكيد على مواصلة النضال للحيلولة دون تنفيذها.
 3. رفض مبدأ الحكم الذاتي لأنه شكلاً من أشكال تكريس الاحتلال، إضافة صفة الشرعية عليه.
 4. إقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه، دون ارتباط أو وصاية.
 5. أن كافة الأصوات الداعية والمروجة للحكم الذاتي هم أعداء⁽⁵⁾.
- كما عبر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشر المنعقدة في دمشق 15 يناير/ كانون الثاني 1979م عن رفضه لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، والسعي لمقاومة مشروع الحكم

(1) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص590.

(2) مركز الدراسات السياسية، مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق، ص46-47.

(3) المرجع السابق، ص46-47.

(4) منشورات فلسطين المحتلة: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص251.

(5) شاش، طاهر: المواجهة والسلام، مرجع سابق، ص108؛ أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص185-187.

الذاتي والتمسك بفلسطين وطناً وتاريخاً، ومقاومة كافة مشاريع التوطين ومناهضة سياسة الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة⁽¹⁾.

في 14 يناير/ كانون الثاني 1979م عقد لقاء سوري عراقي فلسطيني مشترك في دمشق بحضور عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري، ونائب رئيس الوزراء، وطارق عزيز عضو مجلس الثورة العراقي، وفاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وتم خلال اللقاء بحث قضايا الاهتمام المشترك لمواجهة اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)⁽²⁾.

وعند قدوم كارتر (Carter) للمنطقة، لوضع الخطوط النهائية لمعاهدة التسوية المصرية الإسرائيلية، أصدر رؤساء البلديات والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية وهيئات شعبية أخرى في الضفة الغربية بياناً ندد فيه بزيارة كارتر (Carter) إلى المنطقة ووصف البيان بأن هناك مؤامرة تحاك ضد الشعب الفلسطيني وجاء في البيان " أن الزيارة وأهدافها تعبران عن حلقة جديدة من المؤامرة الأمريكية ضد الشعب العربي والشعب الفلسطيني" ورفض البيان اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) ، وهاجم الولايات المتحدة التي هدفت إلى الهيمنة على مقدرات الوطن العربي ، كما أكد البيان أن السلام لن يتحقق دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية، وفي قطاع غزة وقع عدد كبير من رؤساء البلديات والشخصيات السياسية بعد توقيع المعاهدة على بيان استتبعوا فيه معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وتأييداً لمنظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني⁽³⁾.

وفي الضفة الغربية، وقطاع غزة أعلن يوم توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية، في 26 مارس/ آذار 1979 حداد، شارك فيه أغلب الشخصيات السياسية والتجارية والطلبة والعمال⁽⁴⁾. وقد عبر رئيس بلدية حلحول محمد ملحم من الولايات المتحدة في مايو/ أيار 1979م، بأن الفلسطينيين لن ينضموا إلى محادثات الحكم الذاتي، ما لم توافق (إسرائيل) على حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، فلا معنى للحكم الذاتي الذي تسيطر فيه (إسرائيل) على الأرض والماء والمرافق الحيوية⁽⁵⁾.

(1) أبو غريبة، بهجت: من مذكرات بهجت أبو غريبة، مرجع سابق، ص485.

(2) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979م، ص39.

(3) شؤون فلسطينية: شهريات، ع90، مايو/ أيار 1979، ص136-137.

(4) إسماعيل، محمد حافظ: أمن مصر القومي، مرجع سابق، ص463.

(5) مجلة فلسطين الثورة: الوطن المحتل يشتعل ثورة في وجه الخيانة التآمر، ع272، اللجنة المركزية لمنظمة

التحرير الفلسطينية، دمشق وبيروت، 21 مارس/ آذار 1979م، ص18؛ عبد الوهاب، علاء: الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص487.

وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع وجهاء الضفة الغربية وقطاع غزة لانضمامهم إلى محادثات الحكم الذاتي الخاص بالأراضي الفلسطينية، فقد زار كلاً من أثرثون (Atherton) وساوندرز (Saunders) الضفة الغربية وقطاع غزة، لكسب التأييد الفلسطيني، واستقطاب البعض في عملية تنفيذ اتفاق كامب ديفيد (Camp David)، إلا أن الزعامات الفلسطينية عبرت بأن تلك الاتفاقية لم تلبي الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني⁽¹⁾.

ونتيجة للرفض الفلسطيني الداخلي لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، قامت (إسرائيل) بترحيل مجموعة من الوجهاء في مايو 1980م منهم، فهد القواسمي رئيس بلدية الخليل، وقاضي القضاة في المدينة رجب التميمي، ومحمد ملحم رئيس بلدية حلحول وذلك في مايو/ أيار من العام نفسه وأدى ذلك إلى نشوب مظاهرات بدأت من الضفة الغربية، وأندرت بانتفاضة شعبية عامة⁽²⁾.

- موقف جامعة الدول العربية

إن الإستراتيجية الإسرائيلية ثابتة بشأن علاقاتها مع العرب، وقد تمثلت في فرض الاستسلام عليهم، من خلال عقد تسويات منفردة، وتحسباً لذلك أقرت الجامعة العربية قرار عام 1950م نص على أنه "لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي، أو اقتصادي، أو عسكري مع (إسرائيل)، أو تعقد فعلاً مثل هذا الصلح، أو الاتفاق، وأن الدول التي تقدم على ذلك تعتبر منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة (18) من ميثاقها، وأن على جميع الأعضاء أن تتخذ تجاهها الإجراءات التالية:

1. قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها.
 2. إغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية معها.
 3. منع كل اتصال مالي أو تعامل تجاري، مباشر أو بالواسطة مع رعاياها"⁽³⁾
- من خلال ذلك القانون تكون مصر قد خرجت عن الصف العربي، بعد انتهاج السادات الطريق السلمي مع (إسرائيل)، وعلى هذا الأساس كان خروج مصر من الإجماع العربي تلقائياً بعد الاتفاقية التي وقعت مع (إسرائيل).

(1) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص 188.

(2) غازيت، شلومو: فخ الخديعة، مرجع سابق، ص 105.

(3) جامعة الدول العربية: قرارات مجلس جامعة الدول العربية، م 1، مكتب الأمين العام مركز التوثيق والمعلومات، 1988م، ص 253؛ دار طلاس: بدايات الحركة الصهيونية في مصر، مرجع سابق، ص 130-131؛ نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 21.

فعلى إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) بين النظام المصري و(إسرائيل)، توجهت الحكومة العراقية بمبادرة لتوحيد الصف العربي الرسمي وعقد قمة عربية في بغداد لاتخاذ موقف عربي مشترك من اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) ⁽¹⁾، فقام الرئيس العراقي أحمد البكر بإرسال دعوات إلى الرؤساء العرب، متجاوزاً بذلك جامعة الدول العربية في القاهرة حيث نص ميثاق الجامعة العربية على أنه في حال عقد أي قمة عربية يقوم الأمين العام للجامعة العربية بتوجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء، وحضور الاجتماع، حيث أراد البكر انعقاد المؤتمر دون حضور السادات، وقد لبي الزعماء العرب تلك الدعوة، وذلك بمثابة إشارة أكيدة تمثل جدية العالم العربي في رفض اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) ⁽²⁾.

تم عقد المؤتمر في بغداد 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978م، وبدأ بكلمة للرئيس العراقي أحمد البكر، الذي تناول فيه خطورة اتفاقيتي كامب ديفيد (Camp David)، حيث وضح أن تلك الاتفاقية بعيدة كل البعد عن الإجماع العربي، وأنها لا تلبي الحد الأدنى من طموحات الشعوب العربية، والتي تمت بقرار فردي من جانب الرئيس المصري ⁽³⁾، كما عبر الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض ⁽⁴⁾ أن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) بعيدة كل البعد عن الأهداف العربية، ولا تعبر عن السلام الحقيقي، الذي يلبي طموحات الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة ⁽⁵⁾.

(1) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص592؛ منشورات فلسطين المحتلة: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص244؛ قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص234؛ ربيع، محمد: الوجه الآخر للهزيمة العربية، مرجع سابق، ص66.

(2) انظر: ميثاق جامعة الدول العربية، مادة (15)، جامعة الدول العربية: مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص13؛ رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص592-593.

(3) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص593.

(4) كان عضو الوفد المصري في مفاوضات رودس في فبراير/ شباط 1949م، كما كان رئيس الوفد المصري في جنة الهدنة المشتركة، ومسئول عن كافة جوانب القضية في القيادة العامة للقوات المسلحة، ومدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية عام 1954، شغل سفير مصر في دمشق عام 1955م، واشترك مع الوفد المصري في توقيع الوحدة مع سوريا 1958، كان مستشاراً سياسياً لجمال عبد الناصر 1958-1962م، عمل كمندوب دائم لمصر في الأمم المتحدة في عام 1964-1972م، عينه السادات مستشاراً له للشؤون السياسية عام 1972م، أصبح أميناً عاماً للجامعة العربية في يونيو/ تموز 1972م، واستقال في مارس/ آذار 1979م. رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص7.

(5) المرجع السابق، ص595.

وفي المؤتمر طالبت دول جبهة الصمود والتصدي اتخاذ إجراءات متشددة ضد النظام المصري، تمثلت في مقاطعة النظام المصري، مقاطعة تامة سياسياً، ودبلوماسياً، واقتصادياً، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة⁽¹⁾.

وفي ختام القمة صدرت مجموعة من القرارات، منها: الرفض المطلق لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وعدم التعامل معها بأي شكل من الأشكال، ورفض أيضاً، كل ما ترتب عليها من آثار سياسية، واقتصادية، وقانونية، وغيرها، وقرر المجتمعون إرسال وفداً إلى القاهرة لبحث الرئيس المصري عن التراجع عن مواقفه اتجاه التسوية مع (إسرائيل)؛ لأنها تتعارض مع القرارات العربية، والاقتراح على السادات، بالعدول عن توقيع معاهدة سلام مع (إسرائيل)، وكلف سليم الحص رئيس وزراء لبنان ليكون رئيساً للوفد⁽²⁾ وحملت الدول العربية معه عرضاً يقضى بتقديم خمسة مليارات دولار سنوياً لمصر في حال تخليها على اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، إلا أن السادات رفض استقبال الوفد الذي كان يحمل هذا العرض، وتبين فيما بعد أن مصر حصلت على عشرة مليارات سنوياً من الولايات المتحدة، كنتيجة للتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)⁽³⁾.

في اليوم التالي لتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، اجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد، للنظر في الإجراءات التي ستتخذ اتجاه مصر⁽⁴⁾، وجاءت على النحو التالي:

- 1- سحب السفراء العرب من مصر فوراً، وقطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الحكومة المصرية خلال شهر.
- 2- تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقرها إلى تونس بصفة مؤقتة.

(1) منشورات فلسطين المحتلة: كامب أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص 243-244؛ قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية، مرجع سابق، ص 234.

(2) يوسف، يوسف: إسرائيل البداية النهاية، مرجع سابق، ص 258-259؛ خضر، بشارة: أوروبا والوطن العربي، ص 88.

(3) على، كمال: مشاوير العمر، مرجع سابق، ص 394؛ يوسف: يوسف: إسرائيل البداية والنهاية، مرجع سابق، ص 258؛ مباشر، عبده: حوار مع أبو عمار، دار المعارف، القاهرة، 1985م، ص 127؛ عرسان، علي: صمود وانهايار مسارات التفاوض العربية الإسرائيلية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2003م، ص 65.

(4) مجلة فلسطين الثورة: الموقف الفلسطيني أمام مؤتمر وزراء الخارجية العرب يحدد ع 274، 2 أبريل/ نيسان 1979م، ص 10-11.

3- وقف القروض والمساعدات الاقتصادية وتطبيق المقاطعة على الشركات المصرية المتعاملة مع (إسرائيل) ⁽¹⁾.

وفي اليوم التالي لصدور تلك القرارات بدأت الدول العربية في وضع تلك القرارات موضع التنفيذ، بسحب السفراء من القاهرة، وبدأت تلك الخطوة من تونس والمملكة العربية السعودية، إلا أن الأردن عدلت عنها، ولم تقطع علاقاتها كاملة مع مصر، وتم ذلك عشية زيارة بيغن (Begin) إلى القاهرة في أوائل أبريل/ نيسان 1979م، حيث تم سحب باقي السفراء العرب من القاهرة ⁽²⁾. فقطعت 17 دولة عربية إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية علاقاتها مع مصر، عدا السودان، والصومال، وعمان، حيث استمر تلك الدول في المحافظة على علاقاتها مع مصر، لأنها رأت بأن مصر تشكل أهمية بالنسبة لأمنها ⁽³⁾.

كما استبعدت مصر من عضوية المنظمة العربية لمصدري النفط في منتصف أبريل/ نيسان 1979م، كذلك انسحبت المملكة العربية السعودية من تمويل مصر بخمسين طائرة حربية ⁽⁴⁾، وأن جميع المساعدات القطرية لمصر قد توقفت، بعد موافقة قطر على مقررات مؤتمر بغداد ⁽⁵⁾.

وقد وجهت لمصر ضربة اقتصادية مؤلمة نتيجة للمقاطعة العربية، من خلال تجميد عضويتها في المؤسسات المالية العربية، وهى: الصندوق العربي، صندوق النقد العربي، البنك العربي-الأفريقي، وشركة الاستثمارات العربية، ومؤسسة البنوك العربية، كذلك تم طرد مصر من هيئة التنمية الزراعية والصناعية في السودان ⁽⁶⁾.

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: وثائق فلسطين "ماتتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987م" دائرة الثقافة- منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م، ص 427-430؛ على، كمال: مشاوير العمر، مرجع سابق، ص 449؛ رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص 608؛ بيلي، سيدني: مرجع سابق، ص 367؛ كارتر، جيمي: فلسطين سلام لا تفرقة عنصرية، مرجع سابق، ص 59؛ إسماعيل، حافظ محمد: أمن مصر القومي، مرجع سابق، ص 463-464.

(2) القطرية، وكالة الأنباء: وثائق قضية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 313.

(3) عبد الوهاب، علاء: الشرق الأوسط الجديد سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، سينا للنشر، ط1، القاهرة، 1995م، ص 497-498.

(4) إسماعيل، محمد حافظ: أمن مصر القومي، مرجع سابق، ص 464.

(5) عبد الوهاب، علاء: الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص 494.

(6) المرجع السابق، ص 483.

فوجئ المسؤولون المصريون بتلك العقوبات، أما السادات الذي كظم غيظه بناءً لنصيحة مستشاريه، فقد عمد إلى التهجم على السعوديين في الأول من مايو/ أيار 1979م، بطريقة قصد من خلالها دفع السعوديين إلى أحضان المتشددين من دول جبهة الصمود والتصدي⁽¹⁾. وقد عبرت الحكومة المصرية اتجاه المواقف العربية، بأن اجتماع بغداد "اجتماع باطل وغير قانوني لأنه عقد خارج إطار الجامعة العربية، وتمت الدعوة إليه بطريقة تخالف ميثاق الجامعة"، كما نسب إلى المسؤول قوله أن القرارات والتوصيات التي صدرت عن ذلك المؤتمر افتقدت أية شرعية وتعتبر خرقاً صارخاً، وصريحاً لميثاق الجامعة، وأهدافها ومبادئها، والتي منها التضامن العربي، واحترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأن مصر لا تعترف بتلك القرارات، وأنها لن تسمح بالتأثير على مسيرتها للتوصل إلى تسوية شاملة، وعادلة في المنطقة العربية⁽²⁾.

– الموقف اللبناني:

أعرب مجلس الوزراء اللبناني عن قلقه البالغ إزاء نتائج كامب ديفيد (Camp David)، وبالذات آثارها على التضامن العربي، وإغفال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومستقبله وحقه في وطنه على أرضه، وأكد المجلس أن الاتفاقية قد طرحت بشكل عملي مسألة توطين الفلسطينيين خارج أراضيهم، وأكد رئيس الوزراء سليم الحص بأن الاتفاقية لم تتعرض لقضية الأرض والشعب الفلسطيني⁽³⁾، وأنها ستزيد من معاناة الشعب الفلسطيني فوق معاناته⁽⁴⁾.

– الموقف التونسي:

أيّدت الحكومة التونسية زيارة السادات للقدس، إلا أنها لم تتخذ إجراءات عملية لتدعيم ذلك⁽⁵⁾، لكنها وحفاظاً على علاقاتها مع ليبيا – التي كانت إحدى الدول المتشددة ضد التسوية المصرية الإسرائيلية – لذلك عبرت الحكومة التونسية أن النتائج التي أفرزها مؤتمر كامب ديفيد (David Camp) غير كافية بضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته

(1) المرجع السابق، ص 499.

(2) القطرية، وكالة الأنباء: وثائق قضية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 313-314.

(3) مركز الدراسات الاستراتيجية: مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 52.

(4) منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص 95.

(5) طويلة، عبد الستار: السادات في إسرائيل، مرجع سابق، ص 49.

المستقلة كما أن الاتفاقية لم تستجب لمطالب الشعوب الإسلامية بصفة عامة والشعب الفلسطيني بصفة خاصة فيما يتعلق بالقدس⁽¹⁾.

وفي سياق الموقف العربية ضد اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، صدر بيان مشترك عن ليبيا وموريتانيا في أبريل/ نيسان 1981م، عند زيارة رئيس الوزراء الموريتاني إلى طرابلس، حيث أكد فيه الجانبان على ضرورة استمرار الكفاح من أجل إحباط اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)⁽²⁾.

ومن ناحية أخرى أبدى السادات غضبه اتجاه مواقف العرب من كامب ديفيد (Camp David)، فأعلن أثناء زيارته لحيفا أن البلدان العربية تحتاج لمصر أكثر ما تحتاج مصر للعرب، إلا أن مصر أبدت استعدادها للعودة إلى الحظيرة العربية مقابل وضع حدود للصدقة مع (إسرائيل)⁽³⁾.

في ضوء التهديدات الإسرائيلية لسوريا في مايو/ أيار 1981م صرح الرئيس المصري أنور السادات بعد اجتماعه في الإسكندرية بمساعد وزير الخارجية الأمريكي، قائلاً "مهما حدث بين سوريا و (إسرائيل) فإن كامب ديفيد (Camp David) حقيقة ثابتة" واعتبر أن مصر ستتخذ موقفاً محايداً في حال اندلاع حرب بين الطرفين، كذلك قال كمال حسن على وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية الذي حضر الاجتماع أن بلاده ستستمر في إجراءات السلام مع (إسرائيل)، فقال "أننا بدأنا المفاوضات مع (إسرائيل) حول القضية الفلسطينية، ولا بد أن نستمر من أجل هذه القضية"⁽⁴⁾.

ثالثاً: الدول العربية التي تحفظت على اتفاقية كامب ديفيد (Camp David):

وهي السعودية، والأردن، ودول الخليج، فقد اتخذت تلك الدول موقف المتحفظ بعيداً عن التشدد، وكانت على النحو التالي:

- موقف السعودية:

لم تعارض المملكة العربية السعودية التفاوض المصري مع (إسرائيل)، كما أنها لم ترفض إجراء مفاوضات مصرية إسرائيلية مباشرة بدلاً عن مؤتمر جينيف، إلا أن السعودية إزاء حملة

(1) مركز الدراسات الاستراتيجية: مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 50.

(2) مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية، لعام 1981م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، ص 141.

(3) دافيد، كميحي: الخيار الأخير، مرجع سابق، ص 52.

(4) مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981م، مرجع سابق، ص 182.

الانتقادات من بلاد عربية أخرى، فضلت اتخاذ موقف أقرب إلى الصمت، مع نقد خفيف يتركز على فكرة "ضرورة الاستشارة أولاً"، كما ظهر في بيان الديوان الملكي السعودي الذي أصدره عشية زيارة السادات للقدس، وجاء فيه: "تمر القضية العربية في الوقت الحاضر بمرحلة صعبة، ويزيد من صعوبتها ما تتسم به هذه المرحلة من جهود، وشكوك، ومن تصرفات غير متأكدة من نتائجها... لقد فوجئت المملكة العربية السعودية بعزم فخامة رئيس جمهورية مصر العربية على زيارة (إسرائيل)"⁽¹⁾.

وبعد اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) صدر بيان عن المملكة العربية السعودية حدد فيه موقف المملكة إزاء نتائج تلك الاتفاقية، حيث أشاد البيان بجهود الرئيس الأمريكي كارتر (Carter)، قبل وبعد المؤتمر، ورأت السعودية أن صيغة الاتفاق غير مقبولة لديها، لأن الاتفاق لم يحدد بوضوح استعداد (إسرائيل) للانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م، والقدس، كذلك تجاهله لحقوق الشعب الفلسطيني في تقريره مصيره وإنشاء دولته المستقلة، ورأت المملكة العربية بأن الاتفاق استبعد منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني وفقاً لما نصت عليه القرارات العربية⁽²⁾، كما أظهر البيان أنه رغم تلك التحفظات إلا أن السعودية لا ترى من حقها التدخل في الشؤون الداخلية لبلد عربي ولا تتكر حقه في استعادة أرضه بالكفاح المسلح أو التسوية طالما لا يضر والمصلحة العربية العليا⁽³⁾.

كما عبر الأمير عبد الله بن عبد العزيز قائلاً: "إن اتفاقيتي كامب ديفيد (Camp David) المصرية الإسرائيلية لا تحقق أبداً عودة القدس الشريف، ولا عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وحقهم في تقرير مصيرهم"⁽⁴⁾.

رغم ذلك تمسكت السعودية بزمam الموقف لمنع تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، إلا أن تهجم السادات الشديد على سياسة السعودية في مايو/ أيار 1979م اتجاه الزعماء السعوديين دفع أولئك إلى التصلب والتصويت ضد مصر حيث اعتقد المصريون بأن السعودية تعمل ضدهم، وصلت المعلومات إلى السادات بأن السعودية أشارت بالضغط على جامعة الدول العربية لتعليق عضوية مصر⁽⁵⁾.

(1) طويلة، عبد الستار: السادات في إسرائيل مرجع سابق، ص51.

(2) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص184.

(3) مركز الدراسات الإستراتيجية: مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق، ص51-52.

(4) مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979م، مرجع سابق، ص97.

(5) عبد الوهاب، علاء: الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص490-491.

من الملاحظ أن المملكة العربية السعودية حاولت تجنب نقد الاتفاقية أو تأييدها، حفاظاً على علاقاتها مع جميع الأطراف، لما تمثله السعودية من مركز رئيس في العالم العربي.

- موقف دول الخليج العربي:

أعلنت دولة الكويت رفضها لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وذلك في اجتماع طارئ لمجلس الوزراء الكويتي، عقب الإعلان عن نتائج المؤتمر وأبدى المجلس دعمه والتزامه بقرارات القمة العربية في الرباط 1974م، وضرورة الحل الشامل على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس ومنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، كما رفضت الكويت أن تنوب مصر عن الدول العربية في مفاوضاتها مع (إسرائيل)⁽¹⁾.

ومن جانبها أصدرت كل من دولة الإمارات، وقطر بيانات رأت فيه بأن نتائج مؤتمر كامب ديفيد (Camp David) لا تشكل إطاراً صالحاً لتسوية سلمية عادلة ودائمة، وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط، وأكدت تلك البيانات أن الحل الشامل ينبغي أن يتركز على قرار الأمم المتحدة رقم 242، الذي نص على انسحاب (إسرائيل) الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م بما فيها مدينة القدس العربية، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني⁽²⁾.

- الموقف الأردني:

كان الموقف الأردني متحفظاً، وغير واضح⁽³⁾، فقد أعلن الملك الحسين بأنه لن يقبل أو يرفض هذه الاتفاقية، فبعد الاطلاع الأردني على وثائق كامب ديفيد (Camp David)⁽⁴⁾ أصدرت المملكة الأردنية بياناً في 19 سبتمبر/ أيلول 1978م، أكد فيه أنه لم يكن طرفاً في مؤتمر كامب ديفيد (Camp David)، ونتيجة لإعطاء الأردن دوراً في تنفيذ الاتفاقية، فإنه لا يترتب عليه أي التزامات قانونية أو معنوية، وأكد البيان أن الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، يجب

(1) مركز الدراسات السياسية: مؤتمر كامب ديفيد مرجع سابق، ص 52.

(2) المرجع السابق، ص 53؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م، م 14، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 1، 1993م، ص 436-439.

(3) فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 27.

(4) العرموطي، خالد إبراهيم: ملك السلام محاولة لصياغة تاريخ، مطبعة الألوان، 1994م، ص 46.

أن يكون أساس التسوية، والأخذ بعين الاعتبار الدور الفلسطيني كطرف رئيس في حل القضية الفلسطينية⁽¹⁾.

وفي 20 سبتمبر/ أيلول 1978 استقبل الملك حسين وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس (Cyrus Vance)، من أجل إقناع حسين بالقبول باتفاقية كامب ديفيد (Camp David) على أساس أنها هي الطريق الوحيد لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي حينها طلب الحسين تفسيرات حول بعض المسائل التي تضمنتها الاتفاقية⁽²⁾ فقدم كارتر (Carter) ردود خطية على تلك التفسيرات، ونقلت نسخة منها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن بيغن (Begin) رفض تلك التفسيرات مما قلل من إشراك الأردن و منظمة التحرير في محادثات الحكم الذاتي⁽³⁾، كما رفض الملك حسين ملك الأردن الانضمام إلى جبهة الصمود والتحدي بالرغم من السعي الليبي والفلسطيني لذلك⁽⁴⁾.

وتمحورت المطالب الأردنية حول:

1. تطبيق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 والقرار 338 التي تحقق الانسحاب من الأراضي التي سيطرت عليها (إسرائيل) في عام 1967م.
2. عدم الدخول في مفاوضات مباشرة ومنفردة مع (إسرائيل)، حيث يجب أن تتم التسوية مع جميع الأطراف العربية⁽⁵⁾.

وفي السادس من يونيو/ حزيران 1979م أنهى ملك الأردن الحسين بن طلال زيارة رسمية للجزائر، بعد إصدار بيان أردني جزائري مشترك شدد فيه الطرفان على وجوب الالتزام بقرارات قمة بغداد لإحباط اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)⁽⁶⁾.

(1) مركز الدراسات السياسية: مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق، ص51؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مرجع سابق، ص115.

(2) أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مرجع سابق، ص177-178.

(3) كوانت، وليام: كامب ديفيد بعد عشر سنوات، مرجع سابق، ص507.

(4) مركز الدراسات السياسية، مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق، ص51.

(5) العرموطي، خالد: ملك حسين ملك السلام، مرجع سابق، ص43.

(6) مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979م، مرجع سابق، ص121.

وفي 17 يناير/ كانون الثاني 1981م أكد رئيس الوزراء الأردني مضر بدران أن بلاده لن تخضع لأي ضغوط تثبيها عن موقفها الرافض لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وأضاف أن بلاده لن تتبع النموذج المصري بتوقيع معاهدة سلام منفردة مع (إسرائيل) ⁽¹⁾.

رابعاً: الدول المؤيدة لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David):

أظهرت المملكة المغربية، وعمان، والسودان تأييدها للرئيس المصري، وخطواته باتجاه التسوية مع (إسرائيل) إلا أن السودان تحفظت على بعض النقاط الواردة في اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) ⁽²⁾.

- موقف سلطنة عُمان:

أيدت سلطنة عمان وثيقتي كامب ديفيد (Camp David) وأشارت بعض الصحف العربية بأن سلطنة عمان هي الدولة الوحيدة التي أيدت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) ⁽³⁾، حيث كان قابوس سلطان عمان مدين للنظام المصري بالاعتراف به كدولة لها دور في الخليج، بعد أن كانت ثورة ظفار ⁽⁴⁾ تلقى ظلالاً على نظام السلطنة كنظام متخلف ضالع مع الاستعمار، وقد حاول السلطان قابوس وحلفاؤه اجتذاب مصر إلى صفوفهم إزاء المشكلات التي تواجهها عمان من خلال اعترافه باتفاقية كامب ديفيد (Camp David) ⁽⁵⁾

والواضح أن ذلك كان أبرز الأهداف الإسرائيلية من وراء عقد تسوية كامب ديفيد (Camp David)، وهو انسلاخ مصر عن الأمة العربية، وما تمثله مصر من دور بارز بين الدول العربية، فهي بمثابة توحيد لكلمة العرب، لذلك ركزت الولايات المتحدة و(إسرائيل) أهدافها صوب إخراج مصر عن نطاق المجتمع العربي، ولاحظنا في الفصل الأول بأن كارتر (Carter) قد أصر في

(1) مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981م، مرجع سابق، ص 49-50.

(2) فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 27.

(3) مركز الدراسات السياسية، مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق ص 50

(4) هي حركة انقلابية على حكومة سلطنة عمان، وظفار إقليم جنوب عمان، ظهرت الثورة في الستينات في فترة حكم السلطان سعيد بن تيمور، وامتدت إلى نهاية 1975م وتم إخمادها كلياً، وكانت تلك الثورة حملت إيديولوجية اشتراكية، تحكم فيها الإتحاد السوفييتي عن طريق اليمن الجنوبي الاشتراكي فكان يتم تعليم وتمويل ثوار ظفار من الإتحاد السوفييتي عن طريق اليمن الجنوبي البلد المجاور، وليبيا بقيادة معمر القذافي الذي كان يساعد الثوار في ظفار على حكومة عمان هو وبعض الاشتراكيين من الدول العربية، وبعد فترة من هذه الثورة قام أهل المنطقة بتسليم سلاحهم لحكومة مسقط وتم إخماد الثورة الداخلية، وبقيت المناوشات مع بعض المدن على حدود اليمن الجنوب

ar.wikipedia.org/wiki

(5) طويلة، عبد الستار: السادات في إسرائيل، مرجع سابق، ص 49.

كامب ديفيد (Camp David) على أن يوقع السادات على الاتفاقية مهما كلف الأمر، بأسلوب الترغيب والتهديد.

- الموقف السوداني

كان جعفر النميري أول المؤيدين من القادة العرب لزيارة السادات للقدس، بل واتخذ إجراءً عملياً سريعاً، حيث ذهب إلى القاهرة، وهنا السادات بتلك المبادرة ثم غادر القاهرة بعد ساعات معلناً أنه سيتخذ إجراءات عملية لمحاولة رأب الصدع العربي، وكان يعني بالدرجة الأولى السعودية ودول الخليج، وأصدر مجلس الوزراء السوداني بياناً حول المبادرة⁽¹⁾، عبر فيه عن تأييده الكامل للسادات⁽²⁾.

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) صدر بيان عن رئاسة الجمهورية السودانية، أيد فيه الرئيس السوداني تلك الاتفاقية، مشروطة بتطبيق قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338⁽³⁾، إلا أن مؤسساته الدستورية، والشعبية، والأحزاب السياسية في السودان رفضت تلك الاتفاقية، وأكد حسن الترابي النائب العام وعضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني أن بلاده تعارض اتفاق كامب ديفيد (Camp David)؛ لأنها بعيدة عن الطموحات العربية، إلا أنه طالب بإعادة قرار التضامن العربي مع مصر⁽⁴⁾.

وفي 29 يناير/ كانون الثاني 1981م، رأى النميري بأن الاتفاقية بشأن القضية الفلسطينية والقدس يشوبها الغموض⁽⁵⁾.

ومن الجدير بالذكر أن النميري أيدت خطوات السادات بسبب ارتباطه بمصالح سياسية، واقتصادية، وإستراتيجية مشتركة مع مصر، من ثم فإن أي إضعاف للنظام المصري سيؤدي إلى انعكاسات سلبية على الوضع في السودان، والعكس⁽⁶⁾.

(1) المرجع السابق، ص 48.

(2) المرجع السابق، ص 129.

(3) انظر الملاحق، ملحق رقم (22) بيان رئاسة الجمهورية السودانية حول اتفاقية كامب ديفيد، ص 360؛ أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، ص 123.

(4) مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية، لعام 1979م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 147.

(5) مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية، لعام 1981م، مرجع سابق، ص 60.

(6) طويلة، عبد الستار، السادات في إسرائيل، مرجع سابق، ص 48.

– الموقف المغربي:

أيد ملك المغرب الحسن الثاني، مبادرة السادات عندما ذهب إلى القدس⁽¹⁾، ويعتبر ملك المغرب من أنصار التفاهم المباشر مع (إسرائيل)، وقد صرح أنه دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى إجراء مفاوضات مباشرة معها، وقد اتخذ ملك المغرب إجراءات عملية لمحاولة جمع التأييد لمبادرة السادات، فرفض حضور مؤتمر طرابلس، ورد على الرئيس الليبي رداً حاسماً، ووجه رسائل، ومبعوثين للعواصم العربية داعياً إلى تأييد السادات، وأدلى بأحاديث صحفية دعا فيها إلى التريث، والصبر حتى تظهر نتائج الزيارة⁽²⁾.

وحدد العاهل المغربي موقفه من وثيقتي كامب ديفيد (Camp David) في ضوء التصريح الذي أدلى به السيد محمد بو ستة وزير الدولة للشئون الخارجية، والذي عبر فيه أن زيارة السادات للمغرب بعد عودته كامب ديفيد (Camp David) تأتي في إطار العلاقات التاريخية وليست قبول المغرب بمقررات كامب ديفيد (Camp David)، وتلخص الموقف المغربي في عدة نقاط هي:

- التزام المغرب في الساحة العربية والدولية بتنفيذ قرارات قمة الرباط 1974م، والتي أكدت على أنه لا حل في الشرق الأوسط دون انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، عام 1967م، كاملة بما في ذلك القدس، وأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع ولا يمكن حل النزاع دون فلسطين.
- التأكيد على الحل الشامل للقضية الفلسطينية.
- القيام باتصالات لتوحيد الصف العربي⁽³⁾.

إلا أن السادات صرح في يونيو/ حزيران 1981م أن عبد اللطيف العراقي سفير المغرب السابق في القاهرة وصل إليها، حاملاً رسالة من العاهل المغربي يعرب فيها عن استعداد بلاده لإعادة العلاقات مع مصر فوراً بمجرد أن تعلن مصر قطع علاقاتها مع (إسرائيل) والتخلي عن كامب ديفيد (David Camp)، إلا أنه رفض⁽⁴⁾.

ومما سبق يمكن القول بأن اتفاقية السادات مع (إسرائيل) لم تحظ بأي تأييد كامل من أي دولة عربية، حتى التي أيدت مبادرة السادات في الذهاب إلى القدس اعترضت على بعض بنود تلك

(1) انظر ملحق رقم (23)، برقية ملك المغرب الحسن الثاني إلى سيد محمود رياض، الأمين العام لجامعة الدول العربية، حول تأييده زيارة الرئيس أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية للقدس، ص 362.

(2) المرجع السابق، ص 48-49.

(3) مركز الدراسات السياسية: مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 50؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، ص 167.

(4) مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية، لعام 1981، مرجع سابق، ص 236.

الاتفاقية، وذلك لأن الاتفاقية لم تقدم حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية⁽¹⁾، وأن ما قام به السادات، يعطي الإسرائيليون مزيداً من البطش تجاه القضية الفلسطينية.

وعلى المستوى الشعبي كانت ردة فعل الشعوب العربية عنيفة تجاه مبادرة السادات، فقد شهدت عدة عواصم، ومدن عربية حملة استنكارات واسعة، وسلسلة إضرابات وتظاهرات، تمثلت في اقتحام عدد من السفارات، والممثلات، والبعثات الدبلوماسية المصرية، والتي أدت إلى مقتل وجرح عشرات الأشخاص، كما شهدت مكاتب جامعة الدول العربية حركات اعتصام، كما أصدرت أحزاب وقوى سياسية عربية، وعدة منظمات، واتحادات عمالية، وثقافية بيانات نددت بخطوة السادات، ودعت تلك البيانات إلى تعبئة الطاقات العربية وحشدها لمواجهة نهج السادات، ونتائج زيارته القدس⁽²⁾.

وفي مصر نظمت مظاهرة في جامعة عين شمس، وأصدر الطلاب مجلة حائط نددوا فيها بذهاب السادات إلى القدس، ورداً على ذلك قامت الشرطة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الطلاب، كما أصدرت الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا قراراً بأن يكون يوم السبت الذي صادف زيارة السادات للقدس، يوم حداد وطني في الجمهورية العربية السورية، تعبيراً عن الغضب الشعبي السوري ضد تلك الزيارة، والتي اعتبرت خروجاً على إرادة الأمة العربية، وإساءة إلى كرامتها وشرفها ومستقبلها حسب ما جاء في بيان الجبهة، وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) خرجت الجماهير السورية من المسجد الأموي الكبير تعبيراً عن رفضها المطلق للاتفاقية المصرية الإسرائيلية، وفي العاصمة الموريتانية نواكشوط، تظاهر نحو مئة شخص في الشوارع، وهتفوا بسقوط الرئيس المصري إلا أن الشرطة تدخلت لتفريق التظاهرة، واعتقلت عدد من المتظاهرين⁽³⁾.

كما اعتصم الطلبة المصريون في مقر شركة مصر للطيران في بغداد، في حين انطلقت مظاهرات احتجاج على الزيارة في جميع أنحاء العراق. وفي الجزائر طافت مظاهرات جماهيرية واسعة في العاصمة الجزائرية، استنكرت زيارة السادات ونددت بها، وحذرت من نتائجها الخطيرة، واتجهت إلى مقر السفارة المصرية بالجزائر، إلا أن حراس السفارة المصريون أطلقوا النار على المتظاهرين. وفي عدن قامت مسيرة شاركت فيها مئات المواطنين من الجالية الفلسطينية، انطلقت من مقر منظمة التحرير الفلسطينية، وتوجهت إلى السفارة المصرية، كما عمت الإضرابات والتظاهرات كافة المدن اللبنانية⁽⁴⁾.

(1) Skolnik, Fred: Juaica encyclopedia, V12, op.cit, p350.

(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية ق2، ج5، مرجع سابق، ص813.

(3) أبو النمل، حسين: شعباً شؤون فلسطينية، ع75/74، مرجع سابق، ص270-275.

(4) المرجع السابق، ص274.

ويمكن القول بأن مصر دفعت ثمناً باهظاً، بسبب توقيع المعاهدة مع (إسرائيل)، إذ طُردت من الجامعة العربية، ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية باستثناء سلطنة عمان، والسودان، وإلغاء الإعانات العربية، مما يجعل مصر تعتمد اقتصادياً على الغرب، وخاصة الولايات المتحدة⁽¹⁾.

إلا أن السادات ضرب بعرض الحائط كل المعارضات العربية، والدولية لخطواته ضد الصلح مع إسرائيل، ولم تكمن الخطورة في انفصال زعيم عربي عن الإرادة العربية فقط، بل أنه بذلك أعطى إذنًا بالغزو الأمريكي للمنطقة⁽²⁾، وتعزيز السياسة الإسرائيلية في البقاء في الأراضي المحتلة، وليس كما اعتقد أنه يمكن تغيير تلك السياسة الإسرائيلية⁽³⁾.

من الجدير بالذكر أن الانعزال المصري عن الأمة العربية أدى إلى محاولات عربية من أجل قيادة الأمة العربية، ذلك الدور الريادي الذي قامت به مصر قبل توقيع اتفاقية كامب ديفيد (David Camp)، وتركزت تلك المحاولات في كل من العراق وسوريا، والذي أدى بدوره إلى نشوب خلافات بين الطرفين⁽⁴⁾.

ومما سبق، يمكن القول أن:

- اتفاقية كامب ديفيد لم تتل التأييد المصري الداخلي على المستويين الرسمي والشعبي، أن تصويت أعضاء مجلس الشعب على تلك الاتفاقية بالأغلبية كان تجنباً من بطش السادات، كذلك عدم اطلاع أولئك الأعضاء على تلك الاتفاقية كاملة سواء السرية أو العلنية.
- استخدام السادات عدة سياسات لجلب التأييد الداخلي من خلال زج المعارضين في السجون، وعدم السماح بالتعددية السياسية إلا وفق شروط توافق نهجه، وبناء نظام سياسي يتناسب مع أفكاره، وخططه السلمية مع (إسرائيل).
- من الملاحظ أن تصويت مجلس الشعب على المعاهدة المصرية جاء بعد أسبوعين من التوقيع على المعاهدة، أي أن المعاهدة وقعت في 26 مارس/ آذار 1979م، بينما صادق عليها مجلس الشعب المصري في 9 أبريل/ نيسان. ولكن ماذا لو لم يتم

(1) Cleveland& Bunton: A History of the Modern Middle East, op. cit, p380.

(2) منشورات فلسطين المحتلة: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص205.

(3) هاروين، ألون: إسرائيل وجيرانها العرب، مرجع سابق، ص162.

(4) مطر، جميل؛ وهلال، علي الدين: النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقة السياسية العربية، الناشر المستقبل العربي، القاهرة، ط4، 1983م، ص156.

موافقة مجلس الشعب على تلك المعاهدة؟

مما دلل ذلك على مدى تجاهل السادات لمجلس الشعب، أي أن التصويت على المعاهدة كان صورياً لا يعطي أي فائدة، وهذا دليل على أن السادات انفرد برأيه في التوقيع على المعاهدة. بينما الجانب الإسرائيلي لم يوقع على المعاهدة إلا بعد مناقشتها وتداولها في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) واستمرت تلك المداولات عدة ساعات فتمت الموافقة على المعاهدة قبل التوقيع عليها بأربعة أيام.

- كما لم يتم طرح كافة الاتفاقية على مجلس الشعب، كاتفاقية النفط فلم يتم التصويت عليها، وإنما عقدت تلك الاتفاقية بقرار فردي.
- حاولت الدول العربية إعادة السادات إلى حظيرة العالم العربي، وثنى عن توقيع معاهدة سلام مع (إسرائيل)، إلا أنه رفض تلك المطالب رغم الميزات التي قدمتها القمة العربية لمصر، فمن الواضح أن السادات كان لديه تمسك بعقد سلام مع إسرائيل مهما كلف الأمر، وذلك وفق خطة وضعتها له الإدارة الأمريكية من خلال الإغراءات المادية تارة، والتهديد تارة أخرى.
- اتبعت الأردن والسعودية، ودول الخليج سياسة وسطية في الحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، فلم تشدد في انتقاد تلك الاتفاقية، بحيث لا توضع محل انتقادات سواء من المؤيدين أو من المعارضين.
- إن الدول العربية التي أيدت الاتفاق المصري الإسرائيلي، كانت قد ربطتها مصالح مشتركة مع مصر، فالسودان تربطه مصالح حيوية، كذلك عمان اعتبرت تأييدها نوعاً من رد الجميل الذي قدمته مصر للسلطنة.
- على الرغم من تأييد بعض الدول العربية -السودان، والمغرب وعمان-، للاتفاق المصري الإسرائيلي إلا أنها لم تغفل أن من حق الشعب الفلسطيني تأسيس دولته، وحقه في تقرير المصير هو الأساس لأي حل في الشرق الأوسط، وبدونه تكن تلك الحلول مؤقتة، فيبدو واضحاً من أن تلك الدول عملت بأن الاتفاقية المنفردة بين مصر و(إسرائيل) لم تحقق الحل العادل والشامل في المنطقة، إلا أن مصالحها المشتركة مع جمهورية مصر العربية أدى إلى عدم اعتراضها على الاتفاقية.
- رغم المساعي التي بذلها العاهل المغربي الحسن الثاني قبل اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) بين الجانب المصري والإسرائيلي إلا أن ما تمخضت عنه تلك الاتفاقية لم تكن تلبي الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني حسب رأيه.
- مثلت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) منعطفاً تاريخياً في المنطقة العربية على جميع المستويات، حيث أدت إلى ظهور الخلافات والنزاعات بين مصر والدول

العربية من جهة، ودول العالم العربي مع بعضها البعض من جهة أخرى، لما أفرزت تلك الاتفاقية من نتائج على الوطن العربي فيما بعد، وظهر الخلاف جلياً على الفراغ الذي أوجدته مصر بعد خروجها عن الصف العربي.

المبحث الثاني

المواقف الدولية من اتفاقية كامب ديفيد 1978م

أولاً: الموقف الإسرائيلي.

ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: الموقف الأوروبي.

رابعاً: موقف الإتحاد السوفيتي.

خامساً: موقف الأمم المتحدة.

المبحث الثاني

المواقف الدولية من اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م

أولاً: الموقف الإسرائيلي:

رحبت القيادة الإسرائيلية بالمبادرة التي أعلنها الرئيس المصري، أنور السادات، أمام مجلس الشعب في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1977م، والتي أبدى فيها استعداداه لزيارة القدس، إلا أن ذلك الشيء لم يصدقه الإسرائيليون، فقد صرح أحد مساعدي بيغن (Begin)، بأنه في حال قيام السادات بتلك الزيارة، سيستقبل استقبالاً لائقاً، ويلقى الترحيب الكامل، كما عبر بيغن (Begin) عن الشيء ذاته، إلا أنه رغم ذلك، لم يتوقعوا أن تترجم تلك الزيارة من الناحية العملية، واعتبروها مناورة من السادات، لاكتساب مواقف سياسية، وعند وصوله إلى مطار اللد، اصطف جنرالات، وزعماء (إسرائيل)، لاستقبال السادات⁽¹⁾.

1- تصويت الكنيست على اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م:

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي من اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، فقد بدأت المناقشات الرسمية في (إسرائيل) للموافقة عليها في 20 سبتمبر/ أيلول 1978م بعد عودة الوفد الإسرائيلي من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جرى النقاش الرسمي للتصويت عليها بعد طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن (Meacham Begin) تلك الاتفاقية على أعضاء الكنيست، وقد سبق ذلك، جلسة لمجلس الوزراء دار نقاشات حول البنود التي حملتها الاتفاقية، واستمر الجلسة مدة سبع ساعات، حيث شن بيغن (Begin) هجوماً قاسياً على الوزراء الذين شككوا بها، أو عارضوها، وفي نهاية الجلسة طرح بيغن (Begin) مشروع الاتفاقية للتصويت، حيث صوت لصالحها أحد عشر وزيراً، بينما صوت اثنان ضدها، وامتنع واحد عن التصويت، ودعم أعضاء الحكومة الإسرائيلية بيغن (Begin)⁽²⁾.

وفي الكنيست فُتح النقاش للتصويت على الاتفاقية، في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1978م، حيث شهدت تلك الجلسة نقاشات امتدت قرابة عشر ساعات، قدم فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن (Begin) مشروعه الخاص بالتسوية اتجاه سيناء، والضفة الغربية، وقطاع غزة، فحظي المشروع بأكثرية أعضاء الكنيست الذين يحق لهم التصويت، فقد صوت للمشروع 84

(1) دافيد، كميحي: الخيار الأخير مذكرات، مكتبة بيسان، بيروت، ط1، 1992م، ص211-212.

(2) دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، مرجع سابق، ص191-192.

عضواً، وعارضه 19، وامتنع عنه 17 عضواً⁽¹⁾، وتم اعتماده كما عرضه بيغن (Begin) في بيانه على المبادئ التالية:

- تجريد الجيش المصري من السلاح في ممرى المتيلا والجدي.
- يبقى خفض القوات المصرية من المنطقة الواقعة من ممرى المتيلا والجدي وقناة السويس.
- بناء المستوطنات الإسرائيلية في أماكنها، وستكون هذه المستوطنات مرتبطة بالإدارة والقضاء الإسرائيلي لفترة انتقالية لعدة سنوات.
- حرية الملاحة في مضائق تيران⁽²⁾.

2- المعارضة الإسرائيلية للاتفاقية:

رغم المزايا التي حققتها الاتفاقية لصالح (إسرائيل)، واجه بيغن (Begin) معارضة شديدة من الأحزاب اليمينية خاصة حزب حيروت - الذي كان ينتمي إليه - ضد اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وقد تفاقت تلك الاعتراضات، حيث رفض بعض أعضاء الكنيست التصويت على الاتفاقية، وكانت مبرراتهم في ذلك تخوفهم من أن يحول الاتفاق إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، تهدد الوجود الإسرائيلي، كما شعر آخرون بأن كامب ديفيد (Camp David) شكلت قاعدة لإزالة الوجود الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة⁽³⁾.

علماً بأن بعض أعضاء الكنيست أشهروا معارضتهم للاتفاقية قبل البدء في مناقشتها داخل الكنيست، فقد فذكرت الإذاعة الإسرائيلية في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978م، أن ثلاثة من أعضاء الكنيست الإسرائيلي وهم غيثولا كوهين (Gaiola Cohen)، وموشى شامير (Moshe Shamir)، والحاخام بروكمان (Brockmann) قد وضعوا أمام قاعة الكنيست لافتة كبيرة، كتب عليها "حكومة (إسرائيل) على شفا الهاوية" وذلك تعبيراً عن رفضهم للمحادثات المصرية الإسرائيلية⁽⁴⁾.

وتركزت المعارضة في الأعضاء المتطرفين من كتلة الليكود، خاصة أعضاء حزب حيروت، وأعضاء حركة أرض (إسرائيل) الكاملة، وكتلة لاعام، والحزب الديني القومي (المفدال)،

(1) Lorch, Netanel : Major Knesset Debates, 1948-1981, Vol6 (Ninth Knesset, 1977-1981), Jerusalem Center for Public Affairs & University Press of America, 1993, p2231- 2275; http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/camp_david.htm;

دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، مرجع سابق، ص192.

(2) شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص127؛ محارب، عبد الحفيظ: إسرائيل السياسة والحكم، مجلة شؤون فلسطينية، مرجع سابق، ص58.

(3) ديفيد، كميحي: الخيار الأخير، مرجع سابق، ص153.

(4) منشورات فلسطين المحتلة: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص147.

ووصفت النائبة غيئولا كوهين (Gaiola Cohen) من حزب حيروت، اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) كارثة، أنها حرب وليست سلام⁽¹⁾، وطالبت بسحب الثقة عن رئيس الوزراء بيغن (Begin)⁽²⁾، كما اتهمته بخيانة قضية حزبه⁽³⁾

كما عبر رئيس حركة "من أجل أرض (إسرائيل) الكاملة" عن أن الاتفاقية مثلت خيانة لليهود، ووصف يوم تولي بيغن (Begin) السلطة باليوم الأسود، كما أبدى رئيس جناح لاعم داخل الليكود ميخائيل هورفيتز (Michael Horwitz) اعتراضه الشديد، بسبب التنازلات التي يتطلب القيام بها من جانب (إسرائيل)⁽⁴⁾.

كما عبرت كتلة غوش أيمونيم عن رفضها لتلك الاتفاقية مبررةً بأنها ستؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية، من شأنها تهديد أمن إسرائيل، وأوا بضرورة إفشالها بكل الوسائل عن طريق من الاحتكاك، وزيادة التوتر مع العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإجبارهم على الهجرة إلى الأردن⁽⁵⁾.

وأعرب إسحاق شامير (Yitzhak Shamir) رئيس الكنيست عن تحفظه إزاء الموافقة على وثائق كامب ديفيد (Camp David)، بينما رأى أحد زعماء المفدال، وعلى رأسهم يهودا مئير (Yehuda Meir)، عن مخاوفهم من الاتفاقية، لأن هناك ثمناً باهظاً ستدفعه (إسرائيل) جراء تلك الاتفاقية حسب وجهة نظرهم⁽⁶⁾.

ورأى موشيه أرنس (Moshe Arens) من حزب حيروت، ورئيس لجنة الأمن والعلاقات الخارجية بالكنيست أنه شعر بالقلق، إزاء فشل بيغن (Begin) في فصل مفاوضات السلام مع

(1) كيبفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الزر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، ص219.

(2) دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، مرجع سابق، ص191-193؛ مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مرجع سابق، ص39.

(3) منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص120، 126.

(4) سيلفر، أريك: بيغن سيرة حياته، ص245؛ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق، ص39.

(5) غازيت، شلومو: فخ الخديعة، مرجع سابق، ص102.

(6) سيلفر، أريك: بيغن سيرة حياته، مرجع سابق، ص245؛ مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية: مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق، ص39.

مصر بشأن سيناء عن المتعلقة بالضفة الغربية، وقطاع غزة⁽¹⁾. كما عبر وزير الزراعة أرئيل شارون عن معارضة إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية⁽²⁾.

بينما ركز حزب العمل المعارض انتقاداته الشديدة للقرارات الشرطية القاضية بالانسحاب لكامل للقوات الإسرائيلية من سيناء، والتخلي عن المواقع الإستراتيجية فيها، وعبر عن ذلك زعيم حزب العمل شمعون بيريس، قائلاً: " حكومة الليكود تنازلت عن حدود قابلة للدفاع عنها في الجنوب، وتخلت عن موقع إسرائيل في شرم الشيخ، والامتداد الإقليمي إلى إيلات، وتنازلت عن مداخل رفح، ووافقت على إزالة المستوطنات، وتخلت عن الاستخدام الأمني للمطارات الجوية في سيناء⁽³⁾.

وقد برر معظم المعارضين بأن (إسرائيل) نتيجة لإعادة سيناء للمصريين، ستفقد (إسرائيل) البعد الأمني، والمزايا الاقتصادية⁽⁴⁾.

3- الجهات الإسرائيلية المؤيدة للاتفاقية:

ومن جهة أخرى، رأت بعض الأوساط الإسرائيلية أن كامب ديفيد (Camp David) حققت نجاحات كبيرة (لإسرائيل) كان من أهمها: إزالة خطر المواجهة على الجبهة المصرية، وبذلك تحررت أجهزتها العسكرية من رعب الاستعداد الدائم لحالة نشوب حرب، كما أن كامب ديفيد (David Camp) عززت العلاقات بين (إسرائيل) والولايات المتحدة، حيث شهدت العلاقات بين الطرفين تطور لم يسبق له مثيل في المجالات السياسية والإستراتيجية، والاقتصادية، وفي إطار آخر صرح بيغن (Begin) قبل مغادرته واشنطن بأنه لم يلتزم بوقف الاستيطان، إلا مدة ثلاثة أشهر فقط، وهى المدة المقررة للتوصل إلى معاهدة السلام، وتأكيداً لتلك السياسة أعلنت الحكومة الإسرائيلية في أكتوبر/ تشرين الأول 1978م، مضاعفة عدد سكان المستعمرات في الضفة الغربية، وغزة، كما أعلن بيغن (Begin) عن نقل مكتبه ومكتب وزير الخارجية إلى القدس العربية، وهدف بيغن (Begin) من ذلك، توصيل رسالة مفادها أن ما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد (Camp David) هو صلح منفرد مع مصر⁽⁵⁾.

(1) كيبفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 219-220.

(2) بنزيمان، عوزي: شارون بلدوز الإرهاب الصهيوني ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط 1، 1986م، ص 172.

(3) كيبفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 220.

(4) شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص 127.

(5) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص 591.

ويمكن القول بأن الاتفاقية حازت على أغلبية إسرائيلية ساحقة، وذلك للإنجازات الجمة التي نالتها، ومن أهمها:

1- تطبيع العلاقات بينها وبين أكبر دولة عربية، وهذا من شأنه أن يجزّ دولاً عربية أخرى للمعاهدة.

2- التقليل من النفوذ الأوربي في إفريقيا، بعد دخول (إسرائيل) والولايات المتحدة إلى المنطقة بشكل فعال⁽¹⁾.

3- تأكيد الولايات المتحدة في مذكرة التفاهم على التعهدات التي قطعتها على نفسها اتجاه إسرائيل عقب اتفاق فصل القوات بتزويد (إسرائيل) بالبترول⁽²⁾.

وصف بيغن (Begin) عملية السلام بأنها منعطفاً مهماً في تاريخ (إسرائيل) حيث قال " إنني أتوقع حدوث نمو، وتدفق على نطاق، واسع من السياح، وازدهار للسياحة، وأننا سوف نعيش أياماً عظيمة" وأضاف أيضاً، بأن القوات الإسرائيلية ستبقى في الضفة الغربية، وغزة بعد انتهاء الفترة الانتقالية. أما القدس فسوف تبقى عاصمة لإسرائيل وإلى الأبد⁽³⁾.

كما اعتبر عيزرا وايزمن (Ezer Weizman) أنه ما تم التوصل إليه في كامب ديفيد (Camp David) هو إنجاز ضخم من شأنه أن ينعكس بشكل إيجابي على اليهود في فلسطين وقال: " سمعت البعض يقول دعونا نلقى نظرة على سيناء ، وهؤلاء أغبياء ينسون أن بإمكانهم العودة إلى سيناء ومشاهدتها متى شاؤوا...، لكن الفرد الإسرائيلي لا يثق مطلقاً بجيرانه لأنه اعتاد هذا النمط من الحياة وهو يتوقع أن يقتل في أي وقت⁽⁴⁾، كما عبر دايان قائلاً: إن (إسرائيل) ستكون في وضع أفضل بعد اتفاقية السلام مع مصر⁽⁵⁾.

وصرح الياهو من اليسار مدير مكتب بيغن (Begin) في لقاء مع الجيروزاليم بوست في تحليله لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، قائلاً: " إن تعنتنا الذي أدى إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) جاء رداً تاريخياً على ما يردده العرب في عدم تنازلهم عن أي شبر من الأرض العربية ونستطيع أن نغير مفاهيم التاريخ العربي حول أهمية العرب في هذه المنطقة وفي فلسطين بالذات⁽⁶⁾.

(1) محارب، عبد الحفيظ: السلام على الطريقة الإسرائيلية - إسرائيليات - شؤون فلسطينية - ع90، أيار/ مايو 1979م، ص155.

(2) سويد: محمود: كامب ديفيد خلفية القرار الإسرائيلي، مرجع سابق، ص54.

(3) منشورات فلسطين المحتلة، مرجع سابق، ص127.

(4) المرجع سابق، ص127.

(5) دايان: على تاريخ السلام، مرجع سابق، ص45.

(6) منشورات فلسطين المحتلة: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص128.

وبعد جولات الحوار، والمفاوضات التي امتدت ستة أشهر، والتي تم التوصل من خلالها إلى الاتفاق على الأمور التفصيلية لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، شرع الكنيست الإسرائيلي في 20 مارس/ آذار 1979م بمناقشة معاهدة التسوية مع مصر، واعتبرت تلك الجلسة الأطول من نوعها في تاريخ الكنيست حيث استمرت المناقشات فيها 28 ساعة، وكانت كالجلسة التي صادق فيها الكنيست على اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) حيث ألقى رئيس الحكومة الإسرائيلية بيغن (Begin)، كلمة استغرقت ساعتين، ركز فيها على اللآت الثلاثة التي وضعها لسياسة حكومته وهي لا للدولة الفلسطينية، لا لتقسيم القدس، لا للانسحاب من حدود 1967م، وحذر بيغن (Begin) سوريا و منظمة التحرير الفلسطينية من أي أعمال تضر (بإسرائيل) ⁽¹⁾، في وقت كانت سوريا تنشر بطاريات صواريخ على الحدود السورية اللبنانية ⁽²⁾.

وبعد تلك المناقشات العاصفة، انتهت جلسة الكنيست بإقرار الاقتراح الذي تقدمت به كتل الائتلاف الذي نص على أن الكنيست يقر اتفاق السلام بين مصر و (إسرائيل) بجميع ملاحقه والرسائل المرفقة به ⁽³⁾، وعلى ذلك صوت لصالح الاقتراح 95 نائباً، ومعارضة 18 وامتناع عضوين وتغيب خمسة أعضاء ⁽⁴⁾.

اعتمدت المعاهدة من قبل التكتلات الحزبية والكنيست، ثم توجه بيغن (Begin) إلى واشنطن للتوقيع عليها ⁽⁵⁾.

وعلقت صحيفة معاريف في عددها الصادر بتاريخ 22 آذار/ مارس 1979م على التأييد الواسع التي لقيته المعاهدة في الكنيست، فقالت: " لم يسبق في تاريخ البرلمانية الإسرائيلية أن حظي قرار سياسي في موضوع يدور على تفاصيله خلاف كبير جداً، بمثل ذلك الكثرة من الأصوات" ⁽⁶⁾.

(1) دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، مرجع سابق، ص227؛ محارب، عبد الحفيظ: السلام على الطريقة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص151-152؛ منشورات فلسطين المحتلة، مرجع سابق، ص300.

(2) المرجع سابق، ص227؛ بيغن سيره حياته، ص259.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص56.

(4) Lorch, Netanel : Major Knesset Debates, op. cit, p2318- 2387;

موقع الكنيست الإلكتروني: http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/camp_david.htm؛ شندلر، كولن، إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، ص127؛ بيلي، سيدني: مرجع سابق، ص367؛ شوفاني، إلياس: طريق بيجين إلى القاهرة، ص2.

(5) دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، مرجع سابق، ص227؛ محارب، عبد الحفيظ: السلام على الطريقة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص153.

(6) شوفاني، إلياس: طريق بيجين إلى القاهرة، مرجع سابق، ص2.

وبعد اغتيال السادات حدث رفض إسرائيلي للانسحاب من سيناء وكان الهدف منه قياس وجه نظر الرئيس المصري الجديد، حسنى مبارك لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، الذي كان مرافقاً للسادات عدة سنوات، إلا أن مبارك أعلن استمرار مصر للسلام مع (إسرائيل) وجعله خياراً استراتيجياً، وخلال مقابلة صحفية صرح مبارك احترامه للاتفاقية الموقعة مع (إسرائيل) والاستمرار في عملية السلام وبذل الجهود لإحلال السلام في المنطقة⁽¹⁾.

إنه وعلى كل حال، مثلت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، خروج مصر من دائرة المواجهة المباشرة مع (إسرائيل)، كما قلصت إلى حد كبير من احتمالات قيام الجبهة الشرقية (سوريا، والأردن، والعراق، وقوات عربية أخرى) بعمليات حربية من تلقاء نفسها، خاصة بعد حصول (إسرائيل) على كميات ضخمة من الأسلحة الأمريكية، فتحول ميزان القوى لمصلحتها؛ وأصبح بإمكانها التغلب على جميع الدول العربية، لذلك كان من الأهداف الإسرائيلية من عملية السلام مع مصر، كما عبر عنه قادة (إسرائيل) هو تحييد مصر بالذات عن ساحة الصراع معها، وكان ذلك أكثر من نصر عسكري بالنسبة (لإسرائيل)، حيث فتحت أمامها سبل الغزو الفكري، والثقافي، والاقتصادي لأكثر من قطر عربي، وأفريقي على حد سواء⁽²⁾.

يمكن القول بأن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) فتحت آفاقاً وخططاً إسرائيلية جديدة، خاصة بعد تحقيق نظرية الأمن الإسرائيلي على الحدود المصرية، لذلك أمعنت (إسرائيل) في تحقيق تلك المخططات، والأهداف التوسعية في المنطقة، وتقليص القدرات العسكرية للدول المعادية لها، من خلال العمل العسكري ضدها، ومثال ذلك: ضرب المفاعل النووي العراقي، وتأمين الحدود من كافة الجهات بعد ضم الجولان، وغزو لبنان، كما سيأتي على ذكره في الفصل القادم..

يلاحظ أن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) حملت في طياتها تأييد واسع في الأوساط الإسرائيلية، وذلك بسبب الإنجازات الكبيرة التي حققها تلك الاتفاقية (لإسرائيل)، على كافة المستويات، فلم تقتصر تلك الإنجازات على صعيد بناء علاقات سلمية رسمية مع مصر، وإنهاء حالة الحرب على الجبهة الجنوبية، إنما تخطى ذلك المستوى، حيث خططت (إسرائيل) لإقامة علاقات سلمية مع الدول العربية منفردة، كل منها على حدة، أما الإنجاز الذي حققته (إسرائيل)

(1) ساسون، موشيه: سبع سنوات في أرض المصريين (عبري)، منشورات باعام، تل أبيب، 1992م، ص 89.

(2) القطشان، محمد حسن: اتفاقية كامب ديفيد وأثرها على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة 2010م، ص 46.

على المستوى الدولي، فمن الواضح أن قادة (إسرائيل) أرادوا تطهير تاريخهم الإجرامي من خلال الظهور أمام العالم بأن (إسرائيل) دولة محبة للسلام، مما ترتب على ذلك توسيع علاقاتها الدولية. يبدو واضحاً أيضاً أن المعارضة الإسرائيلية لم تكن تدرك تلك المزايا الواسعة التي حققتها الاتفاقية، واكتفت بالتركيز فقط على مسألة الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، وما سيحمله من أخطار على الأمن الإسرائيلي، وقضية مسألة الحكم الذاتي.

ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

أدى استخدام الدول العربية للنفط في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973م كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية ⁽¹⁾ إلى تكثيف سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاز تسوية سياسية بين مصر و (إسرائيل)، تقوم على تغيير الأوضاع في الشرق الأوسط. وبذل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) قصار جهده لتحقيق ذلك من خلال الضغط على الطرفين المصري والإسرائيلي بكافة الوسائل، واستمرت تلك الجهود الأمريكية حتى تتوجت بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) عام 1978م، وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في واشنطن عام 1978م ⁽²⁾. وكان الهدف الأمريكي من تلك التسوية يتمحور في ضمان تدفق النفط من دول الخليج ⁽³⁾، حيث كانت الولايات المتحدة أكبر مستهلك للبترول، باستخدام ثلث إجمالي إنتاج النفط في العالم. فكان لابد من إجراءات حاسمة في مواجهة التهديدات العربية، خاصة بعد فقدانها إيران التي كانت أكبر حليف الاستراتيجي في الشرق الأوسط ⁽⁴⁾. وعبر جورج بول (George Paul) نائب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، أنه بعد أن هرم حكم الشاة والقضاء عليه، في إيران باعتبارها دولة حامية للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج، كان لابد من إيجاد بديل مناسب ليقوم بتلك المهمة، فتركزت الأنظار على مصر والمملكة العربية السعودية ⁽⁵⁾.

(1) Walvoord, John: Armageddon, oil and the middle east crisis, Zondervan Publishing House, Michigan, 1990, p11.

(2) Ibid, P40

(3) Ibid, P12.

(4) Ibid, P49.

(5) العاروري، نصير حسن: أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ 1967م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص68.

فعند إعلان السادات عن نيته لزيارة القدس لم تصدر الولايات المتحدة الأمريكية أي تصريح يفيد بأنها فوجئت بقرار السادات⁽¹⁾. وهذا دليل على أن هناك ترتيب أمريكي مسبق لتلك الزيارة.

ويمكن تلخيص الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة العربية في عدة نقاط أهمها:

- إخراج الاتحاد السوفيتي من المنطقة العربية.
 - تعميق التناقضات الإقليمية في العالم العربي، وذلك من خلال تخفيض فرص عدم الاستقرار
 - إرهاب القوى المعادية للولايات المتحدة، والتحكم بالأموال العربية.
 - الإمساك بموارد الطاقة في المنطقة، وذلك من خلال ضمان استمرار تدفق النفط الخام من الخليج العربي.
 - ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي؛ للمحافظة على أمنها في السلم والحرب.
 - بقاء الأسواق العربية مفتوحة أمام المنتجات الأمريكية⁽²⁾.
- أعطت الولايات المتحدة لنفسها موقف الوسيط المتحيز (لإسرائيل) في عملية التسوية بين مصر و (إسرائيل)، وذلك لضمان مصالحها، وللحفاظ على أمن (إسرائيل)، وكان هدفها من إنجاح التسوية في المنطقة العربية؛ استمرار تدفق النفط إليها وإلى حلفائها الأوروبيين، واليابانيين⁽³⁾
- سعت الولايات المتحدة لإنجاح مؤتمر كامب ديفيد (Camp David) بكل الوسائل الممكنة، وذلك من خلال إرسال المبعوثين إلى الشرق الأوسط، فقد أوفد جيمي كارتر (Jimmy Carter) وزير خارجيته إلى السعودية لإقناعها بتأييد انعقاد المؤتمر⁽⁴⁾.

وقد اتخذت الولايات المتحدة عدة وسائل من أجل إنجاح المؤتمر، وهى:

- 1- إحاطة المؤتمر بجو من السرية الشديدة كي لا تتأثر أعماله بأي إثارة إعلامية.
- 2- الحرص على تحديد الدور الأمريكي في المفاوضات بما يخدم هذا الدور ويعطى له فرصة النجاح حيث أبرز الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) بلاده لها دور

(1) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص24-241.

(2) هيك، محمد: حرب أكتوبر عند مفترق طرق، مرجع سابق، ص 25-31؛ هيئة الموسوعة الفلسطينية:

الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج6، مرجع سابق، ص35.

(3) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص65.

(4) Sayegh, Fayez: Camp David and Palestine, op. cit ,p19.

الشريك الكامل الذي لا يفرض حل ولكنه أخذ زمام المبادرة في السعي لإيجاد أساس مشترك وتسويات مشجعة.

3- العمل على تضيق الفجوة بين المواقف المصرية والإسرائيلية في الاجتماعات المكثفة أثناء فترة المفاوضات⁽¹⁾.

4- اتبع جيمي كارتر (Jimmy Carter) سياسة مضللة للضغط على السادات، من أجل إبرام تسوية بين الطرفين، فقد ساهم في إقناع السادات في الذهاب إلى القدس، وساعدت وساطته إلى إنهاء المفاوضات بتوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية⁽²⁾.

5- لم يكتف الدور الأمريكي بالضغط السياسي على الطرف الإسرائيلي والمصري، بل تجاوز ذلك المستوي بتقديم مساعدات مالية لإنجاز الاتفاق، فقد ساهمت بدفع ثلاثة مليارات دولار سنوياً، من أجل تنفيذ الانسحاب وتطبيق الاتفاقية الموقعة، عوضاً عن المساعدات المالية لمصر، والمعونات الاقتصادية والعسكرية، (إسرائيل)⁽³⁾.

6- أسهمت الإدارة الأمريكية قبل وبعد انعقاد مؤتمر كامب ديفيد (Camp David) بتهيئة الأجواء الكفيلة لإقناع الطرفين للوصول إلى تسوية ترضي الطرفين، من خلال عقد الاجتماعات المكثفة مع الوفد المصري والإسرائيلي، لأن أي تدهور في تلك المفاوضات سيؤدي إلى كارثة في المنطقة حسب ما رأت الولايات المتحدة⁽⁴⁾.

وبينما كانت الدول العربية تبلور موقف يقود في اتجاه جماعي لرفض اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) كانت الولايات المتحدة توفد مبعوثها إلى الدول العربية لنشر التفاوض وتخفيف حدة النقد الموجه لها⁽⁵⁾.

فقد نشطت الدبلوماسية الأمريكية في فترة انعقاد مؤتمر كامب ديفيد (Camp David)، بالعمل على استثمار النتائج التي ستسفر عنها تلك القمة، والتفاوض على تسوية شاملة في المنطقة، وتجنب ردود فعل سلبية تعوق قوة الدعم التي تحققت في المؤتمر، ومحاولة استخدام نفوذها للتأثير على الحكومات العربية، التي تحفظت تجاه مؤتمر كامب ديفيد (Camp David)،

(1) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 131-32.

(2) Bard, Mitchell: Myth & Fact Guide to the Arab-Israeli Conflict, American Israeli Cooperative Enterprise (AICE), 2006, p273.

(3) Cleveland & Bunton: A History of the Modern Middle East, op. cit, p380.

(4) Patrick, Tyler: A world of trouble he White House and the Middle East from the Cold War to the War on Terror, Farrar, Straus and Giroux, First edition, 2009, p205.

(5) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص 592.

خاصة في جولة وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس (Cyrus Vance) إلى الأردن، والسعودية وسوريا، في 20 سبتمبر/ أيلول 1978م، وزيارة ألفريد أثرتون (Alfred Atherton) سفير الولايات المتحدة في القاهرة إلى الكويت، في 24 من الشهر نفسه، حيث كان القلق يسود الإدارة الأمريكية من تأثير السعودية السلبي على عملية التسوية⁽¹⁾.

كما أوفد كارتر هارولد ساندروز (Harold Sanders)، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى إلى المنطقة آملاً في إقناع الدول العربية بتأييد الاتفاقية لكنه فشل في مهمة⁽²⁾.

ولتنفيذ إطار المعاهدة أرسلت الولايات المتحدة في مارس/ آذار عام 1980م، مساعدات عسكرية لمصر في إطار معاهدة الدفاع المشترك الموقعة ضمن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، لتقوية مصر أمام التهديدات الليبية⁽³⁾، وفي أواخر النصف الأول من العام 1982م، أرسلت مساعدات عسكرية لمصر للمحافظة على أمن الخليج العربي⁽⁴⁾.

أدت رعاية الولايات المتحدة لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David) واحدة من أكبر الخدمات (لإسرائيل) التي مكنتها من شق الجبهة العربية، وزعزعة استقرارها، كما حققت لنفسها هدفاً رسمت له منذ أمد بعيد، وهو نسف فكرة الوحدة العربية، وقد قصدت الولايات المتحدة من اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) جعلها نموذج يُتحدى به لعقد تسويات منفردة مع العرب⁽⁵⁾.

كما وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد (Camp David) مخططاً للشرق الأوسط تحت عنوان: "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط" وكانت الوكالة الأمريكية قد كلفت ثماني عشرة مؤسسة أمريكية حكومية وغير حكومية لوضع هذا المخطط، وتمخض عن التقرير الذي أعلنته الوكالة الأفكار التالية:

- سيكون الدور الأمريكي حاسماً في مجال التعاون الإقليمي، وعلى الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط.
- تقوم فكرة التعاون الإقليمي على أساس شرق أوسطي وليس على أساس عربي.

(1) المجذوب، طه: حرب أكتوبر طريق السلام، هيئة الاستعلام المصرية، القاهرة، 1993م، ص175.

(2) شاش، طاهر: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة - أريحا، دار الشروق للنشر، ط1، القاهرة، 1995م، ص109.

(3) صحيفة الأهرام 20 مارس/ آذار 1980.

(4) صحيفة الأهرام 2 مايو/ أيار 1982.

(5) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج6، مرجع سابق، ص30.

- إيجاد مؤسسات جديدة تتجاوز الجامعة العربية، لكي تسمح باستيعاب "(إسرائيل)" وانخراطها في النظام الإقليمي الجديد⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك نجحت الإدارة الأمريكية في تحجيم الدور الأوروبي في حل النزاع في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مجموعة من الأحداث التي أعقبت توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية، حيث ساهمت في تقليص الاهتمام الأوروبي في إعادة حل الصراع في الشرق الأوسط ومن هذه الأحداث التأكيد على دور الولايات المتحدة كشريك وحيد في المفاوضات، وتراجع الإتحاد السوفيتي في المنطقة والانقسامات العربية حول منهج مصر للسلام الذي رفضته الدول العربية وقطع العلاقات مع مصر، ثم التغييرات في الولايات المتحدة الأمريكية والفرنسية والبريطانية ولم تساهم تلك التطورات في إعادة النشاط الأوروبي في المنطقة العربية⁽²⁾.

يتضح مما سبق بأن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت المأزق الكبير الذي وقعت فيه أثناء حرب أكتوبر، بعد استخدام الدول العربية نفطها كأداة ضغط على الولايات المتحدة، لذا انصبت الجهود الأمريكية في عدم تكرار تلك المأزق، من خلال مد نفوذها إلى تلك المناطق، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إذا استطاعت الولايات المتحدة السيطرة على النفط العربي الخام، فإنها ستتحكم بسياسيات الدول الأوروبية، والرضوخ مطالبها. كذلك لم تقبل الولايات المتحدة شريك آخر معها في واسطة المفاوضات بين الجانب الإسرائيلي، والمصري، لضمان نتائج المفاوضات حسب السياسة التي رسمت لها.

ثالثاً: الموقف الأوروبي:

كان الموقف الأوروبي في تلك المرحلة قد انتهج أسلوب خليط من السياسات على جوانب مرضية لكافة الأطراف دون إرضاء طرف بشكل كامل على حساب الآخر، فقد قامت الدول الأوروبية بتدعيم علاقاتها الاقتصادية مع (إسرائيل)، وتعاملت بصورة فردية، وإقليمية مع الدول العربية دون أن يصاحب ذلك تحريك عملي يترجم المواقف بشكل يساهم في حل النزاع العربي

(1) حسين، غازي: الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005م، ص 29-30.

(2) الرشدان، عبد الفتاح: العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع12، أبو ظبي، 1998م، ص 35-36.

الإسرائيلي⁽¹⁾. فخلال حرب أكتوبر 1973م ظهر تنامي المصالح الأوروبية، وأهميتها في المنطقة العربية، وقد أظهرت المواقف الأوروبية من حرب أكتوبر عدة حقائق منها⁽²⁾:

- 1- تهديد الحدود الجنوبية لأوروبا.
 - 2- استخدام سلاح النفط من قبل الدول العربية النفطية، وانعكاسه على أوروبا.
 - 3- إمداد الولايات المتحدة (إسرائيل) بالسلاح عن طريق قواعدها في أوروبا الغربية.
 - 4- إعلان الولايات المتحدة حالة التعبئة القصوى في قواعدها في أوروبا الغربية كرد فعل على تهديد الاتحاد السوفيتي بإرسال قوات للشرق الأوسط.
- وقد أعلنت الدول الأوروبية موقف جماعي مستقل عن الإدارة الأمريكية في 13 أكتوبر/تشرين الأول 1973م دعت فيه إلى وقف إطلاق النار، وإجراء مفاوضات لتسوية النزاع مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني.

1- الموقف البريطاني:

رحبت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها ديفيد أوين (David Owen) بقرار السادات بزيارة القدس، ووصفها بمبادرة جريئة⁽³⁾، وأعرب عن أمله أن تمهد تلك الزيارة الطريق أمام استئناف مؤتمر جنيف، إنهاء حالة الصراع في الشرق الأوسط، والتزمت بريطانيا بالموقف الأمريكي حتى موعد انعقاد مؤتمر القاهرة التحضيري إلا أن الصحافة البريطانية أجمعت على أن زيارة السادات للقدس أفرزت مخاطر هائلة بالنسبة لمصر، حيث قالت صحيفة الديلي تلغراف (Daily Telegraph) "إذ عاد السادات مذلولاً بالمعنى السياسي فإن ذلك سيعنى سقوطه في صورة شبه مؤكدة، كذلك احتمال نشوب حرب جديدة"، كذلك عبرت صحيفة الجارديان (Guardian)⁽⁴⁾.

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) أرسل رئيس الوزراء البريطاني جميس كالاها (James Callahan)، رسالة إلى جيمي كارتر (Jimmy Carter)، يعبر فيها عن تقديره للنتائج التي توصل إليها مع الجانب المصري والإسرائيلي برعاية أمريكية في كامب ديفيد

(1) Aymat, Esra Bulut: European Involvement In the Arab Israeli Conflict, Published by the EU Institute for Security Studies, Paris, 2010, p66;

الرشدان، عبد الفتاح: العرب والجماعة الأوروبية، مرجع سابق، ص36.

(2) المرجع السابق، ص30-31.

(3) عثمان، كمال: مواقف دول السوق الأوروبية من الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1987م (دراسة تاريخية)

، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص164.

(4) كرم، سمير: دولياً، شؤون فلسطينية، ع74، 75، شباط 1978، مرجع سابق، ص258.

(David Camp)، كما طلب من كارتر (Carter) أن تشارك دول السوق الأوروبية المشتركة في استعداد بلاده للمساهمة في إنجاح تلك الاتفاقية⁽¹⁾.

يمكن القول بأن التأييد البريطاني نبع من المصالح الحيوية التي ربطتها بالولايات المتحدة و(إسرائيل)، لذلك لعبت دوراً مهماً في انجاز اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وذلك من خلال استضافتها لجولات من المفاوضات الإسرائيلية - المصرية في قلعة ليدز في يوليو/ تموز 1978م.

2- الموقف الفرنسي:

فضلت الحكومة الفرنسية الصمت في البداية حيال زيارة السادات للقدس، تحاشياً لإحراج السادات أثناء محادثاته مع الإسرائيليين، عبر عن ذلك وزير الخارجية الفرنسي دو غيرنغو (De Garengw)⁽²⁾، في الوقت ذاته أرادت الحكومة الفرنسية المحافظة على علاقاتها مع الدول العربية الصديقة من خلال إشعارها بأنها غير متفائلة من تلك المبادرة⁽³⁾، ظهر ذلك من خلال تصريح رئيس الوزراء الفرنسي ريمون بار (Raymond Barre) قائلاً: بأن زيارة السادات للقدس، ما هي إلا بادرة لم يستشر أحد بصدها، ومن ثم فهي في ضوء ما أثارته في ردود فعل عربية سيكون لها عواقب عدة، ولن يكون هناك سلام دائم وحقيقي إلا إذا تم تسوية المشاكل الجوهرية⁽⁴⁾ في الوقت نفسه لم ينكر رئيس الوزراء الفرنسي أن الاعتراف (بإسرائيل) إحدى القواعد الأساسية التي تمسكت بها فرنسا، كأساس لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي⁽⁵⁾.

كما عبر الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان (Giscard Distan) عن رفض بلاده إصدار إعلان مشترك للدول التسع يؤيد فيه بشكل علني مبادرة السادات، بدعوى أن ذلك لن يكون متسرعاً فحسب، بل إذا تم تبنيه فانه سيعني أن الدول الغربية وحدها قد تدخلت في هذه المرحلة من أجل دعم المبادرة المصرية⁽⁶⁾.

رغم ذلك التحفظ من قبل الموقف الرسمي الفرنسي على مبادرة السادات، إلا أن الحزب الاشتراكي الفرنسي كان موقفه مختلف عن حكومته فقد صفق الحزب لمبادرة السادات بزيارة القدس

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1978م، ص222.

(2) كرم، سمير: دولياً، شؤون فلسطينية، ع74، 75، شباط 1978م، مرجع سابق، ص259.

(3) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص165.

(4) مصطفى، نادية: أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1986م، ص106.

(5) المرجع السابق، ص107.

(6) خضر، بشارة: أوروبا فلسطين من الحروب الصليبية، مرجع سابق، ص443.

وامتدح زعيم الاشتراكيين الفرنسيين الرئيس المصري السادات، واصفاً إياه العبقري والكريم، كما ساند اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) حيث سجل عنه ما يلي " يعتبر الإتحاد الاشتراكي أن النتائج التي انتهت إليها مؤتمر كامب ديفيد (Camp David) يمكن أن يساهم في خلق الظروف والشروط الملائمة من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط " كما عبر الحروب أن لن يقوم سلام إلا إذا تحققت التطلعات القومية لكل الشعوب خاصة الشعب الفلسطيني عن طريق المفاوضات⁽¹⁾.

أما عن موقفها من اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، فقد تحفظت فرنسا على تلك الاتفاقية⁽²⁾، حيث أيد وزير الخارجية الفرنسي فرانسوا بونسو (Francow Ponceh) موقف الملك حسين الداعي إلى أنه لا جدوى من الاتفاقية دون حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية⁽³⁾، كما أدلى رئيس الحكومة الفرنسية جيسكار ديستان (Giscard Distan) بتصريح خلال جلسة مجلس الوزراء الفرنسي في 20 سبتمبر/ أيلول 1978م، عبر فيها عن شكره لجهود الرئيس الأمريكي كارتر (Carter) بنتائج كامب ديفيد (Camp David)، إلا أنه أشار إلى أن التسوية لا تتحقق في ظل استبعاد الدول العربية من تلك التسوية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، ومن وجهة نظره بأن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) عملت على إيجاد حل لسيناء فقط، وأن المشكلة الأساسية لا زالت قائمة وهي القضية الفلسطينية⁽⁴⁾.

وفي سياق منفصل، نصح سكرتير عام الرئاسة الفرنسية الوفد المصري أثناء استعداده للذهاب من فرنسا إلى واشنطن بعدم تحويل إطار كامب ديفيد (Camp David) إلى معاهدة سلام قائلاً " إذا لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الفلسطينيين قبل المعاهدة فكن على ثقة من أنك لن تحصل على شيء"⁽⁵⁾.

وقبيل توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية، أعلنت الحكومة الفرنسية في 18 مارس/ آذار 1979م، أن التسوية الشاملة هي وحدها القادرة على فض النزاع في المنطقة العربية، كما أعربت الحكومة عن قلقها إزاء تصريحات بيغن (Begin) أمام الكنيست، والتي صرح فيها بأن لا للعودة لحدود عام 1967م، لا لتقسيم القدس، والجلء عن شطرها العربي، لا للدولة الفلسطينية، رغم ذلك

(1) الحسان، بوقنطار: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967م، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت، 1987م، ص78-79.

(2) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص590.

(3) International: IMF will be dumped France, Executive Intelligence Review International, New Solidarity International Press Service, New York, October, 1979, p31.

(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، ص222-223.

(5) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مرجع سابق، ص222؛ غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص164.

كانت فرنسا لا تعارض المعاهدة المصرية الإسرائيلية، لكنها رأت بأن أي تسوية عادلة لا يمكنها استبعاد حل للقضية الفلسطينية، التي هي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي⁽¹⁾.

وفي 11 أبريل/ نيسان 1979م نقلت مصادر إعلامية عن وزير الخارجية الفرنسي فرانسوا بونسيه (Francow Ponceh) قوله " أن فرنسا لا تعارض معاهدة السلام. وإنها تقيم تحليلها على أساس الواقع، وأنه لن يكون هناك سلام دائم إلا إذا كان شاملاً. ومن الواضح أن مشكلة مصير الشعب الفلسطيني هي مشكلة مركزية، وأن السؤال المطروح هو معرفة ما إذا كان من طبيعة المعاهدة المصرية الإسرائيلية أن تحل باقي المشكلة. وعندما نفتتح بأن ذلك الأمر ممكن فسوف نعلن رأينا في ذلك"⁽²⁾.

كما أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية تصريحاً في باريس 3 مايو/ أيار 1979م، على لسان وزير خارجيتها أمام الهيئة الوطنية الفلسطينية جاء فيه "أن دور فرنسا لا يكمن في توزيع التعظيم أو اللوم، أو إدانة معاهدة السلام أو تأييدها ، وإنما يكون السعي نحو تحقيق الهدف وحده هو المهم، والهدف هو السلام الذي يسمح للدول العربية بأن تستعيد أراضيها المحتلة، ويسمح (لإسرائيل) بأن ترى أمنها مضموناً كما يسمح للشعب الفلسطيني بأن ينال الوطن الذي هو حقه"⁽³⁾. ونتيجة لتحفظ فرنسا على معاهدة السلام تحاشى السادات في عودته من واشنطن أن يمر بباريس للاجتماع بالرئيس الفرنسي ديستان (Distan) رغم ذلك استمر الأخير بعلاقاته الشخصية مع السادات⁽⁴⁾.

رأت الحكومة الفرنسية ضرورة شمول تسوية كامب ديفيد (Camp David) حلولاً عادلة للشعب الفلسطيني، مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي حل، وقد ترجمت تلك الآراء من الناحية العملية، من خلال مواقف الفرنسية من اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) ومطالبتها في اجتماعات البندقية عام 1980م على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مما أدى إلى حدوث توتر في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية⁽⁵⁾.

(1) إسماعيل، محمد حافظ: أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1987م، ص462.

(2) المرجع سابق، ص462-463.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية الإسرائيلية مرجع سابق، ص159.

(4) إسماعيل، محمد حافظ: أمن مصر، مرجع سابق، ص464.

(5) Skolnik, Fred: Judaica, encyclopedia, Vol12, Keter publishing house Ltd, Second Edition, Jerusalem, 2007, p169

يمكن القول بأن فرنسا تلمست لها دوراً بمعارضة اتخاذ موقف أوروبي موحد حول اتجاه معاهدة التسوية، لأن ذلك قد يسفر عن نتائج غير مرغوب فيها من جانب الدول العربية المعارضة، والتي حرصت فرنسا، وأوروبا الغربية عموماً، على استمرار العلاقات الاقتصادية معها خاصة العراق وليبيا⁽¹⁾، فقد شعرت فرنسا أن تأييدها لخطوات السادات يمثل تهديداً للمصالح الفرنسية في المنطقة العربية، وتقليص نفوذها، وبسط الهيمنة الأمريكية عليها، حيث أن فرنسا بحاجة إلى الطاقة التي يمتلكها العرب، والعرب بحاجة للمعدات والتكنولوجيا والأسلحة الأوروبية⁽²⁾، لذلك كان موقف الحكومة الفرنسية، مختلف عن الدول الأوروبية، وذلك من أجل المحافظة على علاقاتها من الدول العربية⁽³⁾.

3- الموقف الألماني:

ففي 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977م، كانت ألمانيا من أوائل الدول الأوروبية التي رحبت بشدة بزيارة للقدس السادات، فقد أعلن الناطق بلسان حكومتها أن بلاده ترحب بخطوات السادات نحو التسوية، وضرورة اشتمال القضية الفلسطينية في تلك التسوية⁽⁴⁾، كما أعلن أن حكومته " تحيي كل ما يمكن أن يساهم في خلق ظروف ملائمة لاستئناف مؤتمر جنيف"⁽⁵⁾. وقد نبع الترحيب الألماني بتلك المبادرة، رغبة من الحكومة الألمانية لأخذ دوراً لها في المنطقة في ظل حكومة المستشار السابق فيلي برانت (Vilely Brandt)، لذلك فضل المستشار هيلموت شميدت (Helmut Schmidt) تقوية علاقات بلاده الخارجية، وتكوين تحالفات دولية⁽⁶⁾، خاصة مع الولايات المتحدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أرادت ألمانيا تعزيز علاقاتها التجارية مع مصر، فضلاً عن تأييدها الكامل (لإسرائيل). واستعدت ألمانيا لتقديم المساعدات لمصر، كي تستمر في تطبيق خطة التسوية مع (إسرائيل)⁽⁷⁾. وفي حديث له عبر المستشار الألماني هيلموت شميدت (Schmidt Helmut) أن السلام الذي ينشده السادات يحظى بتأييد

(1) كرم، سمير: دولياً، شؤون فلسطينية، ع74، 75، شباط 1978، مرجع سابق، ص259.

(2) إسماعيل، محمد حافظ: أمن مصر القومي، مرجع سابق، ص465.

(3) Katz, Shmmuel: Battlettruth: The World and Israel, Publisher DVIR, 1983, p337.

(4) عثمان، كمال: مواقف دول السوق الأوروبية من الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص164-169.

(5) كرم، سمير: دولياً، شؤون فلسطينية، ع74، 75، شباط 1978م، مرجع سابق، ص258.

(6) Katz, Shmmuel: Battlettruth: The World and Israel, op. cit, p337.

(7) مصطفى، نادية: أوروبا والوطن العربي، مرجع سابق، ص109-110.

الرأي العام العالمي⁽¹⁾، لذلك شارك في اجتماع قمة أسوان بين السادات وكارتر (Carter) في الرابع من يناير/ كانون الثاني 1978م كما ذكر في الفصل الأول.

إلا أنه رغم ذلك عبر قائلاً: "نحن الألمان نشعر بأن للشعب الفلسطيني حقاً في تقرير مصيره، بقدر ما لأي شعب آخر في العالم ... لا بد من توفير وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا سنين وسنين عديدة"، وقال أيضاً: " لا بد حل للمشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها، المشكلة تتمثل في ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"⁽²⁾.

5- موقف دول السوق الأوروبية المشتركة:

جاءت زيارة السادات للقدس بعد أيام قليلة من انتهاء الاجتماع الثالث للجنة العامة للحوار العربي الأوروبي في بروكسل في أكتوبر/ تشرين الأول 1977م، ونتيجة لعملية السلام التي بدأت بهذه الزيارة، تم تعطيل مسيرة الحوار بعد ديسمبر/ كانون الأول 1978م، حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 1980م، وترجع أسباب تعثر الحوار إلى ما تلا مبادرة السادات من انقسامات في مواقف الدول العربية⁽³⁾، إلا أنه يمكن القول بأن معظم الدول الأوروبية أيدوا مبادرة الرئيس المصري، ولكنهم تحفظوا على أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الحكم الرئيس في محادثات التسوية بين الطرف الإسرائيلي، والمصري، حيث طالبت تلك الدول بأن تكون الحلول التي ساقتها الولايات المتحدة أكثر شمولية⁽⁴⁾.

وقد لعبت الولايات المتحدة لعبت دوراً في إقناع الدول الأوروبية في حشد التأييد لمبادرة السادات من خلال إصدار بيان أوروبي موحد بهذا الشأن⁽⁵⁾، إلا أنه في اليوم الذي وصل فيه

(1) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع، مرجع سابق، ص 169.

(2) جيلمور، ديفيد: المطرودون محنة فلسطين، ترجمة شاكر إبراهيم، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993م، ص 269-272.

(3) خضر، بشارة: أوروبا فلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة منصور القاضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2003م، ص 102.

(4) Hill, Christopher and ; Smith, Karen European Foreign Policy Key documents, published by Routledge, London & New York, In association with the Secretariat of the European Parliament, 2000, p298

(5) مصطفى، نادية: أوروبا والوطن العربي، مرجع سابق، ص 107.

السادات إلى القدس ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية بأن دول السوق الأوروبية المشتركة التسعة⁽¹⁾، لم تنجح في التوصل إلى إصدار بيان يعبر عن ارتياحها لزيارة الرئيس المصري للقدس؛ بسبب المعارضة الفرنسية، رغم الجهود الأمريكية التي بذلتها لـدي بلجيكا، التي ترأست دول السوق الأوروبية في تلك الفترة، وبالرغم من ذلك فقد توالى الترحيبات الفردية من دول أوروبا الغربية: هولندا، وإيطاليا، وبلجيكا والفاتيكان بتلك الزيارة⁽²⁾.

وبعد تلك المعوقات أصدر وزراء خارجية الدول الأوروبية من بروكسل بياناً في نوفمبر/ تشرين الثاني 1977م رحبوا بزيارة السادات إلى القدس، راجين أن تفتح باب المفاوضات إلى تسوية عادلة، ودائمة تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأطراف المعنية، بما في ذلك الشعب الفلسطيني⁽³⁾، كما أكدت دول السوق الأوروبية المشتركة في تصريح لها في يونيو/ حزيران 1978م بأن أي تسوية لم يحصل فيها الشعب الفلسطيني على حق تقرير المصير، وتكون على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242، 338، فهي تسوية غير مؤهلة للاستمرار⁽⁴⁾.

وبعد يومين من توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، أصدر وزراء خارجية الأسرة الأوروبية في بياناً أشادوا بالدور الذي قام به رئيس الولايات المتحدة كارتر (Carter)، إلا أنها رأت بأن التسوية العادلة، يجب أن تتركز على قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338، كما رحبت تلك الدول فيما سبقت بالخطوات التي قام بها السادات والتي كانت زيارة القدس بدايتها⁽⁵⁾. وقد جاء في البيان الأوروبي أنها تابعت باهتمام سير المفاوضات التي أسفرت عنها توقيع الاتفاقية بين

(1) السوق الأوروبية مشتركة هو مشروع اقتصادي سياسي، ظهر في أعقاب الاجتماع التمهيدي الذي عقده وزراء خارجية ست دول من الدول الأوروبية في إيطاليا في يونيو/ حزيران 1951م، لإنشاء وحدة اقتصادية بين دولهم، وهذه الدول هي: فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ. وتلا ذلك وضع المبادئ الأساسية لهذه السوق، إذ وقعت عليها الدول المشار إليها فيما سمي معاهدة روما لتتأسس رسمياً في 25 مارس/ آذار 1957م، الذي يعد التاريخ الفعلي لقيام السوق الأوروبية المشتركة. عثمان، كمال: مواقف دول السوق الأوروبية من الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 17-19.

(2) كرم، سمير: دولياً، شؤون فلسطينية، ع 74، 75، شباط 1978، مرجع سابق، ص 258-259.

(3) الحسان، بوقنطار: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي، مرجع سابق، ص 68-69.

(4) Hill, Christopher & Smith, Karen: European Foreign Policy Key documents, op. cit, p302;

مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 157-158؛ إسماعيل، محمد حافظ: أمن مصر القومي، مرجع سابق، ص 462.

(5) ملحق رقم (24) بيان وزراء خارجية الدول الأوروبية التسعة حول معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، ص 363؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: كامب ديفيد وأخطاره، ص 221؛ إسماعيل، محمد حافظ: أمن مصر القومي، مرجع سابق، ص 462؛ خضر، بشارة: أوروبا والوطن العربي، ص 102.

مصر و(إسرائيل)، إلا أنها رأت بأنه لا يزال هناك طريق صعب ينبغي اجتيازه قبل أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بجميع أوجهه، وعلى جميع الجبهات⁽¹⁾، وطالبت بضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات الحكم الذاتي، التي تمخضت عن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، إلا أن (إسرائيل) اعتبرت ذلك يشكل خطر على كيانه، ورفضت تلك المطالبات⁽²⁾. وبعد توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية في 26 مارس/آذار 1979م اعتبرت الدول الأوروبية التسع المعاهدة خطوة اتجاه تسوية شاملة تهدف إلى إنهاء العداء في المنطقة العربية⁽³⁾. ويمكن القول بأن الدول الأوروبية تبنت جهود السلام التي تمت في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها وجدت فيها حلاً للصراع الدائر في المنطقة، وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) في الفترة الواقعة ما بين 1978-1979م، أعلنت تأييدها لتلك الاتفاقية، إلا أن تلك الدول استهجنّت تهمة القضيّة الفلسطينية في سياسة الولايات المتحدة⁽⁴⁾. ولإعطاء موقف مشترك، عقد الأوروبيون قمة في باريس في آذار/مارس 1979م بشأن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، إلا أنه لم يتم إصدار بيان جديد وذلك بسبب التناقض الذي ظهر بين الموقف الفرنسي والهولندي من جهة، والموقف البريطاني من جهة أخرى، حيث أن بريطانيا قدمت اقتراحاً بإصدار بيان يدعو إلى اشتغال الفلسطينيين في أية مفاوضات تخص مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة في حين اعترضت هولندا على ذلك بسبب تأييدها الشديد (لإسرائيل)، كما طالبت فرنسا التي كانت ترأس مجلس دول السوق آنذاك الانتظار لما سيتمخض عن مفاوضات الحكم الذاتي من نتائج قبل أن تتبنى دول السوق موقفاً جديداً⁽⁵⁾.

إلا أنه على الرغم من ذلك، تم التوافق على إصدار بيان مشترك من باريس 18 حزيران/يونيو 1979م، رأت فيه الدول التسع، بأن سلاماً عادلاً، ودائماً لا يمكنه أن يستمر إلا على أساس تسوية شاملة، مبنية على قاعدة قرار مجلس الأمن 242، والقرار 338، وتضمن إعلان باريس أيضاً:

(1) الحسان، بوقنطار: السياسة الخارجية الفرنسية، مرجع سابق، ص 68-69.

(2) Katz, Shmmuel: Battletruth: The World and Israel , op. cit, P266.

(3) Hill, Christopher & Smith, Karen: European Foreign Policy Key documents, op. cit, p302;

مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 157-158؛ إسماعيل، محمد حافظ: أمن مصر القومي، مرجع سابق، ص 462.

(4) Aymat, Esra Bulut: European Involvement In the Arab Israeli Conflict, op. cit, p66

(5) مصطفى، نادية: أوروبا والوطن العربي، مرجع سابق، ص 115.

- عدم جوار استملاك الأراضي بالقوة، وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي التي احتلتها عام 1967م.

- احترام سيادة كل دولة في المنطقة، وسلامة أراضيها.
- أن إحلال التسوية العادلة والدائمة، يجب أن تأخذ بالحسبان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

- تعبر الدول التسع عن استيائها من التصريحات الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية، المتعلقة بمطالبة (إسرائيل) بفرض سيادتها على الأراضي المحتلة، وإقامة المستوطنات، والتي شكلت عقبة أمام السعي إلى التسوية المنشودة⁽¹⁾.

وقد عكس الموقف الفرنسي الذي سبق كل الدول الأوروبية في الاعتراف بأهمية حل القضية الفلسطينية كأساس لأية تسوية، وفي دعوة فرنسا لاشتراك الفلسطينيين في المحادثات التي تتعلق بمستقبلهم، إضافة إلى التعرف على آراء القيادات الفلسطينية، من الجدير بالذكر أن فرنسا أكدت بعد اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المحادثات وقد جاء ذلك على لسان فرنسوا بونسيه (Francow Ponceh) في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ أيلول/ سبتمبر 1979م⁽²⁾، حيث تمحور خطابه في ضرورة تحقيق الحل الشامل وفقاً للقرار 242 وبإشراك كافة الأطراف، وأضاف أن الحل يجب أن يشمل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها عام 1967م، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، مع ضمانات سلام لكافة الأطراف، ولم يكن وزير الخارجية الفرنسي يعبر عن رأي بلاده فحسب، بل عن موقف أوروبي عام في أن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) بعيدة عن تحقيق الحل الشامل⁽³⁾.

وقد ظهر الموقف الأوروبي بشكل واضح تجاه القضية الفلسطينية في إعلان المجلس الأوروبي في البندقية 1980م، الذي أعلنت فيه تبني موقفاً صريحاً من الصراع العربي الإسرائيلي، وأن على أوروبا القيام بدور خاص وملمس من أجل عملية السلام، استناداً إلى قرار الأمم المتحدة 338، 242 وأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين، وأن الشعب الفلسطيني له حق ممارسة تقرير المصير في نطاق تسوية سياسية شاملة للسلام، وأن الاتحاد الأوروبي لا يقبل أي مبادرة أحادية الجانب هدفها تغيير وضع القدس، وأن أي اتفاق حول هذه المدينة يجب أن يشمل

(1) Hill, Christopher & Smith, Karen: European Foreign Policy op. cit, p141;

عثمان، كمال: مواقف السوق الأوروبية، مرجع سابق، ص 176.

(2) خضر، بشارة: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سابق، ص 446.

(3) رياض، محمود: البحث عن السلام مرجع سابق، 590.

حرية الوصول للأماكن المقدسة، وأن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية، وتشكل عقبة في وجه السلام في المنطقة⁽¹⁾.

الواضح أن التنسيق الأوروبي بالنسبة للقضية الفلسطينية، كان ضعيفاً، إلا أنه كان أمراً هيناً إذا ما قورن بالانقسامات العربية، فقد وجد الجانب الأوروبي الفرصة المناسبة في مسلك السلام المصري للموائمة بين الحوار العربي الأوروبي من جهة، و بين الاحتفاظ بعلاقات وطيدة مع (إسرائيل) من جهة أخرى، وبمعني آخر، كان ذلك المسلك فرصة لتحاشي الالتزام الأوروبي باتخاذ مواقف أكثر ترابطاً إزاء القضية الفلسطينية⁽²⁾.

يستنتج من المواقف السابقة بأن الدول الأوروبية، اتخذت موقفاً بعيداً عن التشدد سواء بالرفض، أو بالقبول حيال اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وذلك للحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة، سواء المرتبطة بالعرب، أو مع الولايات المتحدة، و (إسرائيل)، فبريطانيا، ربطتها مصالح وعلاقات قوية مع (إسرائيل)، منذ فترة طويلة، لذلك بذلت جهوداً لانجاز تلك التسوية، في المقابل رأت بضرورة وجود حل عادل للقضية الفلسطينية، أما فرنسا فقد اتخذت موقفاً يكتنفه نوعاً من الغموض، فلم تظهر بمظهر المعارض للاتفاقية، حفاظاً على علاقاتها مع (إسرائيل)، والولايات المتحدة، كذلك لم تعط تأييداً واضحاً لها، وذلك لكسب ود الدول العربية، أما ألمانيا فقد سعت لاسترضاء الولايات المتحدة و (إسرائيل)، من خلال التأييد الواضح، فأرادت الحكومة الألمانية أن تبني ما دمرته حروبها السابقة في أوروبا، من خلال النهوض الاقتصادي، عن طريق ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية.

بالرغم من تباين تلك المواقف إلا أنه من الواضح أن الدول الأوروبية اتخذت موقفاً موحداً تمثل في ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وظهرت تلك المواقف بقوة بعد اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، ويرجح بأن يكون السبب هو العمل على إسترضاء العرب أولاً، كذلك حتى لا تزيد حدة الصراع في المنطقة، وقيام المنظمات الفلسطينية بعمليات ضد المصالح الإسرائيلية والغربية، في العالم.

أما بالنسبة لدول أوروبا الغربية الاشتراكية، والقوى القومية، فقد عبرت عن استنكارها الشديد للاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، واعتبرتها تكريساً للاحتلال الصهيوني للأراضي

(1) Hill, Christopher & Smith, Karen: European Foreign Policy op. cit, p142- 143;

خضر، بشارة: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سابق، ص 542-544.

(2) مصطفى، نادية: أوروبا والوطن العربي، مرجع سابق، ص 112-113.

العربية ومؤشراً على مزيد من التغلغل الاستعماري الأمريكي في المنطقة العربية والهيمنة على مقدراتها⁽¹⁾.

رابعاً: موقف الإتحاد السوفيتي:

كان الإتحاد السوفيتي المنافس الأقوى في المنطقة العربية أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تهدف للاستحواذ على العالم العربي، لاسيما على مصر التي تتمتع بنفوذ قوى بين دول الوطن العربي، لذلك مثل اتفاق كامب ديفيد (Camp David)، وإجراءات السادات التي سبقت الاتفاق صفقة قوية للإتحاد السوفيتي.

لقد شكلت زيارة السادات للقدس حلقة من سلسلة المفاجآت غير السارة للدبلوماسية السوفيتية في الشرق الأوسط، والتي تمثلت في طرد الخبراء والفنيين السوفيت عام 1972م، والهجوم المصري السياسي على الإتحاد السوفيتي بعد حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973م، وتوقيع اتفاق فصل القوات الأول 1974م، والثاني 1975م، وما تضمنته تلك الاتفاقية من امتيازات إستراتيجية للولايات المتحدة، وإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية والسوفيتية 1976م، إلا أن زيارة السادات للقدس كانت مفاجئة من نوع خاص، حيث وضعت الإتحاد السوفيتي أمام صعوبات جمة في المنطقة العربية⁽²⁾.

لذلك عبر الاتحاد السوفيتي عن رفضه لزيارة السادات للقدس⁽³⁾، وكان أول رد عنيف وصريح من الإتحاد السوفيتي على تلك المبادرة في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 1977م، حيث نظمت صحيفة (برافدا) الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفيتي حملة احتجاجات ضد مبادرة السادات وما أسفرت عنها من انقسامات في العالم العربي، وأظهرت الصحيفة موقف سوريا بشكل خاص ودعوتها للعرب لاتخاذ إجراءات تحبط النتائج الخطيرة للقرارات المصرية⁽⁴⁾.

كما رفض الإتحاد السوفيتي الدعوة لحضور مؤتمر القاهرة التحضيري الذي دعا له السادات بعد عودته من القدس⁽⁵⁾، وفي ديسمبر/كانون أول 1977م زار وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام موسكو؛ ليؤكد على الرفض السوري لمبادرة السادات، وبعد مباحثاته مع خدام، أعلن وزير الخارجية السوفيتي أندريه جروميكو (Andre Gromyko) أن الإتحاد السوفيتي لا

(1) منشورات فلسطين المحتلة: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص104.

(2) كرم، سمير: دولياً، شؤون فلسطينية، ع74، 75، شباط 1978، مرجع سابق، ص249-250.

(3) طويلة، عبد الستار: السادات في إسرائيل، مرجع سابق، ص95.

(4) كرم، سمير: دولياً، شؤون فلسطينية، ع74، 75، شباط 1978، مرجع سابق، ص250.

(5) المرجع السابق، ص252.

يستطيع تأييد مبادرة السادات، لكن مع ذلك ليس ضد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، لكنه يقف ضد محاولات شق العالم العربي، والاتصالات المنفردة مع (إسرائيل) ⁽¹⁾.

كما رأي الاتحاد السوفيتي أنه لا يمكن أن يقوم سلام دائم في المنطقة مع انتهاك المصالح الحيوية لأية دولة أو شعب، ووضع السوفيت شروطاً اعتبروها ضرورية لإقامة سلام عادل في الشرق الأوسط، وتركز في:

1. انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967م.
 2. إرجاع كل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة.
 3. ضمان حقوق كل دول وشعوب المنطقة في وجود مستقل وتنمية في ظل السلام والأمن.
 4. إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلام ابتداء من لحظة انسحاب القوات الإسرائيلية ⁽²⁾.
- وقبيل انعقاد مؤتمر كامب ديفيد (Camp David) في سبتمبر/ أيلول عام 1978م، ظهرت ردود فعل سوفيتية، تمثلت في رفض الاتحاد للانفراد الأمريكي بإدارة المحادثات بين مصر و(إسرائيل)، وتلخصت ملامح تلك الردود في:

1. التشكيك في نتائج مؤتمر كامب ديفيد (Camp David).
 2. أن القرارات التي ستصدر عن المباحثات لن تعكس القرارات التي اتفق عليها فعلاً.
 3. تحذير الولايات المتحدة من خطورة الدور الذي تحاول القيام به من خلال مؤتمر كامب ديفيد (Camp David) بعد تحولها لشريك كامل في المباحثات ⁽³⁾.
 4. تحذير (إسرائيل) من القيام بأي عدوان على سوريا، وقد أبلغ الاتحاد السوفيتي عدداً من الدول الأوروبية بأنه لن يتوانى في التدخل في حال حدوث ذلك العدوان ⁽⁴⁾.
- وبعد إعلان التوصل إلى وثيقتي كامب ديفيد (Camp David)، تصاعدت الانتقادات السوفيتية الموجهة للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية، لأنها سببت دفع السادات لتقديم التنازلات في المفاوضات، وأن الإدارة الأمريكية حافظت على (إسرائيل) كقوة ضاربة في المنطقة ⁽⁵⁾.
- كما وجهت وسائل الإعلام السوفيتية انتقاداتها لتلك الاتفاقية ووصفتها بأنها "مؤامرة كاملة" ضد شعوب المنطقة، وأن وثيقتي المؤتمر جاءتا امتلاءً مباشراً على السادات، لإبرام اتفاقية منفردة

(1) المرجع السابق، ص 253.

(2) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق ص 55-56.

(3) المرجع السابق، ص 56.

(4) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص 592.

(5) المجذوب، طه: حرب أكتوبر مرجع سابق، ص 176.

خلال ثلاثة أشهر، وفقاً للشروط الإسرائيلية، وأكدت أن الوثيقتين تجنبنا ذكر القضايا الأساسية⁽¹⁾، فقد هاجمت وكالة تاس السوفيتية اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) بشدة، واعتبرتها تخلي من السادات عن المطالب العامة للعرب، وخيانة للقضية الفلسطينية، والاستسلام أمام مطالب تل أبيب وواشنطن⁽²⁾. كما عبرت الوكالة بأن أعمال الرئيس المصري هي من صنع الولايات المتحدة وبعض الدول البرجوازية، التي حثت القاهرة بكل الوسائل على إجراء مفاوضات منفصلة من وراء ظهر العرب⁽³⁾، وتوقع الإتحاد السوفيتي انهيار نظام السادات في مصر على غرار ما حدث في إيران⁽⁴⁾. كما أصدر حلف وارسو⁽⁵⁾ الذي يتزعمه الإتحاد السوفيتي بياناً في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978م، عبر فيه عن إدانته للاتفاقية المصرية - الإسرائيلية، والتي رأوا أنها لا تؤدي إلا إلى خلق المزيد من التعقيدات الخطيرة في المنطقة، لأنها تتناقض مع التسوية الشاملة في المنطقة وفقاً لمصالح الشعوب، كما دعم البيان القمة العربية في بغداد، التي عارضت بشكل عملي تلك الاتفاقية⁽⁶⁾.

وفي خطاب لجروميكو في الأمم المتحدة وصف اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) بأنها خطوة جديدة ضد العرب تعرقل تحقيق السلام العادل، مؤكداً أن السلام الدائم لا يمكن بلوغه ما لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقه في إقامة دولته المستقلة، وأشار أن مؤتمر جنيف يمكن أن ينعقد إذا توقفت المحاولات لمنعه من الانعقاد، وأشار أن موقف الإتحاد السوفيتي لم يكن مجرد تعبير غاضب لإحساسه، وإنما هو من موقف سياسي صادر عن تصوره للحل الشامل الذي لا يمكن أن يتحقق بدون سوريا ومنظمة التحرير، وهو موقف لم يكن يتغيب عن الإدارة الأمريكية⁽⁷⁾.

وكانت والإدارة الأمريكية قد تجاهلت الإتحاد السوفيتي في اشتراكه في المحادثات، وكانت تهدف من ذلك هو إنهاء الوجود السوفيتي في المنطقة، إلا أنه حدث العكس، فإن الدول التي

(1) المرجع السابق، ص 176.

(2) منشورات فلسطين المحتلة: كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر، مرجع سابق، ص 108.

(3) كرم، سمير: دولياً، شؤون فلسطينية، ع 74، 75، شباط 1978، مرجع سابق، ص 252.

(4) إسماعيل، محمد حافظ: أمن مصر القومي، مرجع سابق، ص 463.

(5) نشأ حلف وارسو أو معاهدة وارسو للضمان الجماعي العسكري بين دول أوروبا الشرقية، بزعامة الإتحاد السوفيتي في مدينة وارسو عاصمة بولندا، ومنها اكتسبت الاسم، أسست هذه المنظمة عام 1955م، وضمت عدة دولة هي: الإتحاد السوفيتي، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، ورومانيا، وبلغاريا، وألبانيا، ويوغسلافيا وكان من أبرز المحفزات لإنشائها هو انضمام ألمانيا الغربية لحلف الناتو بعد إقرار اتفاقات باريس. الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج 7، ص 248.

(6) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مرجع سابق، ص 220.

(7) رياض، محمود: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص 589.

رفضت الاتفاقية وفي مقدمتها سوريا اتجهت نحو موسكو في طلب مزيد من الدعم مما رفع من درجة المواجهة الأمريكية السوفيتية في المنطقة كلها⁽¹⁾.

كانت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) صدمة كبيرة للإتحاد السوفيتي، لكنها أخف وطأة عليها من العرب، فالولايات المتحدة أعلنت نواياها بكل وضوح في الشرق الأوسط وحاولت استمالة الدول العربية إلى معسكرها بواسطة حملة من الترحيب والترغيب والإقناع، إلا أن تلك الحملة لم يكتب لها النجاح السريع؛ وذلك لأن الإتحاد السوفيتي كان حاسماً في مواجهة تلك الأطماع الأمريكية كمنافس رئيس في المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية، إلا إن خيارات الإتحاد السوفيتي المتاحة كانت محدودة، لم تكن على استعداد للدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة بصورة علنية لذلك انتهج الإتحاد السوفيتي سياسة مبنية على عاملين أساسيين:

1- وجه انتقادات عنيفة ضد كامب ديفيد (Camp David)، ومعاهدة السلام، ودور الولايات المتحدة في المنطقة، وركز على المزايا التي حصلت عليها الولايات المتحدة، والحرية التي اكتسبتها (إسرائيل) في مواجهة الفلسطينيين.

2- دعم السوفييت الخطوات العربية لخلق جبهة معارضة ضد دول محور كامب ديفيد (David Camp)⁽²⁾.

وفي إطار المواقف المشتركة مع الدول العربية المعارضة لاتفاقية كامب ديفيد (David Camp) شارك الاتحاد السوفيتي بصفة مراقب في مؤتمر دول جبهة الصمود والتصدي الذي انعقد في دمشق في 20 سبتمبر/ أيلول 1978م⁽³⁾.

ودعمت موسكو الأصوات العربية المناهضة بإسقاط اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) من دول جبهة الصمود والتحدي، وعلى وجه التحديد سوريا، ومنظمة التحرير؛ وذلك لاقتربها من خط المواجهة مع (إسرائيل). وفي قمة دمشق اقترح الرئيس الجزائري هواري بومدين في سبتمبر/أيلول 1978م، بعقد تحالف استراتيجي في المنطقة لمواجهة التحالف المصري الإسرائيلي في المنطقة، وأيد الاقتراح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وعدداً من القيادات الفلسطينية، إلا أن الرئيس الليبي معمر القذافي عبر عن تحفظه من الاقتراح، وأصر على أن تحافظ كل دولة عربية على استقلالها⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق، ص 591.

(2) الخالدي، رشيد: الاتحاد السوفيتي وكامب ديفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980م، ص 5-6.

(3) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: مؤتمر كامب ديفيد، مرجع سابق، ص 56.

(4) الخالدي، رشيد: الاتحاد السوفيتي وكامب ديفيد، مرجع سابق، ص 25-26.

إن الاتحاد السوفيتي رأى بأن صفقة كامب ديفيد (David Camp) المناهضة للعرب، قد أسفرت عن تزايد التوتر في الشرق الأوسط، وأضررت بالمصالح العربية، وبالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وترمي تلك الصفقة إلى الاستجابة لمطالب (إسرائيل) التوسعية، وإقامة وجود عسكري أمريكي في الشرق الأوسط، لذلك سعى الاتحاد السوفيتي إلى إفشال الاتفاقية، بهدف الوصول إلى اتفاق دولي حول تسوية الصراع في المنطقة العربية من خلال توافق الدولتين الكبيرين، وقد تركز السياسة السوفيتية على معارضة ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

وفي نهاية أبريل/ نيسان 1979م قام بزيارة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان (Giscard Distan) للاتحاد السوفيتي وصدر بيان مشترك، جاء فيه: " أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لا يستتب إلا من خلال تسوية شاملة باشتراك جميع الأطراف المعنية وكان ذلك قبول ضمنى فرنسي للرأي السوفيتي واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، وانتقاداً مبطناً لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)⁽²⁾.

من الواضح أن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) مثلت ضربة قاصمة للاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية، ومن الملاحظ أن السوفيت حرصوا على عرقلة انعقاد مؤتمر كامب ديفيد (Camp David)؛ لأنها أدت إلى تقليص الدور السوفيتي في المنطقة، وبسط للهيمنة الأمريكية عليها، فقد وضع السوفيت كل ثقلهم للحيلولة دون الوصول إلى ذلك الاتفاق.

خامساً: موقف الأمم المتحدة:

في عام 1977م صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات مؤيدة للقضية الفلسطينية، طالبت فيها بعقد مؤتمر للسلام في المنطقة العربية تحت رعاية الأمم المتحدة، وضرورة اشتراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك (م،ت،ف)، حيث صوتت الجمعية العامة بأكثر من 100 صوت على القرارات المؤيدة للقضية الفلسطينية، إلا أن الولايات المتحدة لعبت دوراً، في شل حركة المنظمة الدولية ومنعها من تنفيذ قراراتها⁽³⁾.

(1) الدجاني، أحمد صدقي: مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي الإسرائيلي في الثمانيات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1980، ص37-38.

(2) الخالدي، الاتحاد السوفيتي وكامب ديفيد، مرجع سابق، ص21.

(3) عبد المجيد: أحمد عصمت: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1975-1981م، م2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، بيروت، 1994م، ص66-69، هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية ق2، ج5، مرجع سابق، ص269.

من الأهمية بمكان ذكر هنا أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة هي مجرد توصيات غير ملزمة، وتلجأ إليه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، تجنباً لبعض الإحراجات التي تقع فيها، فتتخذ تلك القرارات بالتوصية غير الملزمة، لمنع تحقيقه وتنفيذه⁽¹⁾.

لكن لم يبدِ مجلس الأمن الدولي اهتماماً بمؤتمر السلام في جنيف، الذي سعت الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي إلى تحضيره، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم ارتياح الدول الغربية من النتائج التي سيتمخض عنها المؤتمر، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لأن المؤتمر سيشارك فيه الاتحاد السوفيتي، المنافس الأقوى للولايات المتحدة في رئاسته، وكان نفور مجلس الأمن من المؤتمر، أو التهرب منه قد اشتد عندما بدأت الجمعية العامة تلح على وجوب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فيه على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى⁽²⁾.

وبعد زيارة السادات للقدس شاركت الأمم المتحدة في مؤتمر القاهرة التحضيري، الذي دعا إليه السادات بعد عودته من القدس، حيث انتدبت الأمم المتحدة الجنرال سيلازفو (Salaszewo) قائد قوات حفظ السلام في الشرق الأوسط بصفة مراقب، إلا أنه تم استبعاده من المحادثات التي لم تستمر طويلاً⁽³⁾، وذلك بسبب رفضه بأن يمثل السادات الدول العربية في المفاوضات، مستهجنًا كيف يمكن أن تناقش قضايا تتعلق بسوريا والأردن، دون وجودهم في الاجتماع، في الوقت نفسه لا يحمل الوفد المصري تفويضاً رسمياً عنهم⁽⁴⁾.

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) سعت الجمعية العامة لإدانتها، لكنها فشلت في بداية الأمر في الحصول على قرار يجسد رفض الجمعية للاتفاقية، لكنها أكدت على حق الفلسطينيين في العودة، والاستقلال، إلا أنها استطاعت إصدار قرار في 12 ديسمبر/ كانون الأول 1979م، ويحمل رقم (65/34) يدين فيه اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، واعتبرها

(1) البطاينة، فؤاد: الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003م، ص65.

(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ج2، ق6، ص206.

(3) فالدهايم، كورت: مذكرات أربعون عاماً في مسرح السياسة الدولية، ترجمة عيسى بشارة، دار الكرمل للنشر، عمان، ط1، 1987م، ص100.

(4) هيكل، محمد: حديث المبادرة، مرجع سابق، ص111.

اتفاقية باطلية⁽¹⁾ وتبنى القرار بأغلبية 75 صوت مقابل 33 ضده وامتناع 37 دولة عن التصويت⁽²⁾.

وقد أعرب فالدهايم (Waldheim) عن إعجابه للتوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، حيث رأي فيها خطوة مهمة للتوفيق بين الخصمين الكبيرين في الشرق الأوسط، لكن ذلك الاتفاق أثار القلق في الوقت نفسه، ذلك لما ترتب عليه من عزلة مصر عن العالم العربي العديد من السنوات⁽³⁾.

كما تحفظ السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم (Kurt Waldheim) على تلك الاتفاقية، لأنها تتعارض مع عدة قرارات صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة كيانه الوطني المستقل⁽⁴⁾.

وبعد توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية في مارس/آذار 1979م، أعيد طرح فكرة الرجوع للأمم المتحدة، رغم أن الجمعية اتخذت قرارها بشكل واضح، لكن مقرراتها غير ملزمة فليس لها أي قدرة تنفيذية، كذلك كان موقف السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم (Kurt Waldheim) واضحاً.

وحسب ما جاء في المعاهدة فقد أسندت بعض المهمات للأمم المتحدة، إلا أن الأمم المتحدة رفضت التصديق على تلك المهام نظراً للموقف السوفيتي المعارض لها⁽⁵⁾.

وفي خطابه أمام مؤتمر منظمة عدم الانحياز في الرابع من سبتمبر/أيلول 1979م اقترح كورت فالدهايم (Kurt Waldheim) عقد مؤتمر لجميع الفرقاء تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف إيجاد تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط، وأبلغ فالدهايم (Waldheim) مؤتمر قمة عدم الانحياز أن إيجاد حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط هو أمر ملح، ويجب أن يشمل جميع نواحي القضية، بما في ذلك حقوق الشعب الفلسطيني، وأن الأمور تستحق الدراسة لعقد مؤتمر دولي، وهو

(1) انظر الملاحق، ملحق رقم (25) قرارات الجمعية العربية للأمم المتحدة حول بطلان اتفاقية كامب ديفيد، ص 364.

(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية ق 2، ج 5، مرجع سابق، ص 270.

(3) فالدهايم، كورت: مذكرات أربعين عاماً في مسرح السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 100.

(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد أخطاره، 156-157.

(5) شاش، طاهر: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 121.

مؤتمر يمكن عقده في حالة الإعداد له، وتأييد جميع الفرقاء، وأن يوفر طريقاً للخروج من الوضع المتأزم⁽¹⁾.

كما عبر فالدهايم (Waldheim) أنه بصرف النظر عن جميع المساعي والجهود التي بذلت فإن السلام الشامل بعيد عن التحقيق، والحل الوحيدة لذلك هو الدعوة لانعقاد مؤتمر جنيف لإحياء الحوار بين الأطراف المتصارعة⁽²⁾.

ومما سبق يمكن ملاحظة الآتي:

- لم تتل اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) الحد الأدنى من التأييد الدولي، إذ غلبت المعارضة الدولية على التأييد المرتبط بمصالح الدول.
- يذكر أن الدول التي أيدت الاتفاقية كانت تربطها مصالح مشتركة مع الولايات المتحدة، و(إسرائيل)، لذلك لم يكن تأييدها لتلك الاتفاقية نابع من قناعتها التامة بأن الاتفاقية سوف تنهي حالة الصراع في المنطقة العربية، وأن الدول التي رفضتها، خشيت على مصالحها في الوطن العربي، من خلال الهيمنة الأمريكية، والتحكم بموارد النفط الخام.
- ومن الواضح أن مواقف الدول المعارضة والمؤيدة أيضاً، والتي تحفظت على اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) رأت بأن الحل الشامل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، في السيادة والاستقلال، وأن أي حل يستبعد القضية الفلسطينية فهو حل مؤقت قابل للانتهاء في أي وقت.
- تزعم الاتحاد السوفيتي مسار المعارضة لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، لأنها هددت نفوذ موسكو في المنطقة العربية، وأدى ذلك إلى تعزيز العلاقات السوفيتية مع الدول العربية، خاصة تلك التي اتخذت موقفاً متشدداً من اتفاقية كامب ديفيد (Camp David).
- لم تتبن فرنسا موقفاً حازماً سواء بالرفض، أو بقبول اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)؛ وذلك من أجل المحافظة على مصالحها مع كلا الطرفين، فلم تشدد في الرفض خوفاً على مصالحها مع الولايات المتحدة، كذلك اعترضت على تلك الاتفاقية تجنباً لتهديد مصالحها مع الدول العربية من ناحية، والتي تمثلت في استيراد النفط، وتسويق البضائع الفرنسية في الوطن العربي، والمشاريع الاقتصادية المتبادلة، ومن ناحية أخرى عدم السماح للولايات المتحدة بالاستفراد بخيرات الوطن العربي.

(1) القطرية، وكالة الأنباء: وثائق قضية السلام في الشرق الأوسط، ج3، مطابع الدوحة الحديثة، ص328-329.

(2) فالدهايم، كورت: مذكرات أربعين عاماً في مسرح السياسة الدولية، مرجع سابق، ص102.

الفصل الثالث

النتائج السياسية والعسكرية لاتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية
(1978 - 1993م)

المبحث الأول: النتائج السياسية:

المبحث الثاني: النتائج العسكرية:

المبحث الأول: النتائج السياسية:

أولاً: محادثات ومشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد

1978م حتى توقيع اتفاقية أوسلو 1993م:

1. محادثات الحكم الذاتي المصرية الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية.
 2. مشروع خالد الحسن مايو/أيار 1982م.
 3. مبادرة ريغان (Reagan) سبتمبر/ أيلول 1982م.
 4. مشروع بريجنيف للسلام سبتمبر/ أيلول 1982م.
 5. مشروع قمة فاس العربي سبتمبر/ أيلول 1982م.
 6. خطة جيمس بيكر (James Baker) أكتوبر/ تشرين الأول 1989م.
 7. مؤتمر مدريد أكتوبر/ تشرين الأول 1991م.
 8. اتفاق أوسلو سبتمبر/أيلول 1993م.
- ثانياً: أثر اتفاقية كامب ديفيد على العلاقات المصرية الفلسطينية: (1978-1993م).

المبحث الأول: النتائج السياسية

وضعت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) حداً لحقبة من الصراع العربي الإسرائيلي، وفتحت آمالاً، وآفاقاً واسعة أمام (إسرائيل) للحفاظ على أمنها كيانها، من خلال تنفيذ مجموعة من الخطط والأهداف التي رسمتها، والتي تمثلت في الاعتداءات على الدول العربية، والتي كان أبرزها: ضرب المفاعل النووي العراقي، غزو لبنان، وتنفيذ سياسية ضم الأراضي في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وضم هضبة الجولان رغم تلك الممارسات الإسرائيلية لم تقم مصر بأي إجراء من شأنه الإخلال بالاتفاقية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، بل حافظت على التعهدات التي ألزمتها إياها تلك الاتفاقية⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن (إسرائيل) شعرت بنوع من التطمينات اتجاه الجانب المصري، ولم يكن هناك حاجة لتعزيز القوات الإسرائيلية على الحدود مع مصر، بل استغلت تلك القوات في اجتياح لبنان وممارسة السياسات القمعية ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي كان تهدف بالدرجة الأولى، تصفية القضية الفلسطينية.

فقد مرت القضية الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) وحتى توقيع اتفاقية أوسلو في سبتمبر/ أيلول 1993م بسلسلة من المتغيرات السياسية، والتي أدت إلى تحجيم القضية الفلسطينية، والحد من طموحات الشعب الفلسطيني، فقد طُرحت العديد من مشاريع التسوية لحل القضية الفلسطينية، وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أولاً: محادثات ومشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد

1978م حتى توقيع اتفاقية أوسلو 1993م:

1- محادثات الحكم الذاتي المصرية - الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية:

ارتكزت السياسة الإسرائيلية بعد حرب عام 1967م، حتى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، على إيجاد صيغة تتجنب الرجوع إلى خطوط ما قبل الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967م، لهذا السبب لم تفرق (إسرائيل) الضفة الغربية، وقطاع غزة في أي اتفاق سياسي يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية⁽²⁾.

(1) عليم، يهود: الجهات التي تؤذي استقرار اتفاق السلام مع مصر (عبري)، مركز بيجن السادات-جيسا للأبحاث الإستراتيجية، جامعة بار إيلان، رامات جان، فبراير/ شباط، 2009م، ص2.

(2) يعلون، موشيه: الاحتياجات الأمنية لإسرائيل نحو تسوية سياسية مع الفلسطينيين (عبري)، مركز القدس للشؤون العامة، القدس، 2010م، ص18.

وبعد حرب عام 1967م، طرح وزير (الدفاع) الإسرائيلي موشيه دايان (Moshe Dayan)، فكرة الحكم الذاتي للأراضي المحتلة، ففي 21 يونيو/ حزيران 1968م، زار مدينة جنين، واطلع على الأحوال المدنية فيها، وصرح بأنه مستعد لتسليم الوظائف الإدارية للسكان، عدا القضايا المتعلقة بالأمن، وأجرت السلطات الإسرائيلية مفاوضات مع شخصيات محلية بهذا الخصوص، إلا أن المحادثات فشلت في نهاية العام المذكور، نتيجة لعدم توافق الآراء بين الزعماء المحليين والسلطات الإسرائيلية⁽¹⁾.

ويتضح من ذلك، أن مسألة الحكم الذاتي في الضفة الغربية، قطاع غزة لم تكن وليد الفترة التي سبقت التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، بين مصر و(إسرائيل)، وقد وجدت (إسرائيل) في السادات فرصة سانحة من أجل تنفيذ ما رفضه الفلسطينيون، بما يتوافق مع الرؤية الإسرائيلية.

فكان موضوع الضفة الغربية وقطاع غزة، أمراً لا يقبل النقاش فيه لدى بيغن (Begin)، واعتبر تلك الأراضي بأنها جزء من أرض (إسرائيل)، ولا سيادة لأحد عليها، وأقصى ما يمكن تقديمه بشأنها هو أن يتمتع سكانها بقسط محدود من الإدارة الذاتية تحت سيادة (إسرائيل)⁽²⁾. فقد نص مشروع الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد (Camp David) والمستوحي من مشروع بيغن (Begin) على عدة نقاط أهمها:

1. الحكم الذاتي المشار إليه هو للسكان تحديداً، حيث جرى فصل الأرض عن السكان وقضية السيادة.
2. إنشاء مجلس إداري منتخب تحت اسم سلطة الحكم الذاتي.
3. الترتيبات الانتقالية، ومدتها خمس سنوات، تبدأ عندما تقوم سلطة الحكم الذاتي، كما نصت على أن تتفق مصر والأردن بالتفاوض على النقاط التالية: وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي، وتحديد صلاحياته في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإجراء مفاوضات للوضع النهائي، والتوصل إلى معاهدة سلام بين الأردن و(إسرائيل)، والممثلين المنتخبين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة⁽³⁾.

(1) شيلو، أرئنه: خط الدفاع في الضفة الغربية (عبري) جامعة تل أبيب، إصدارات الكيبوتس الموحد، 1982م، ص10؛ كولن، شندلر: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص116.

(2) شاش، طاهر: التطرف الإسرائيلي، حذوره وحصاده، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1997م، ص99.

(3) المرجع سابق، ص107؛ عبد الرحمن: أسعد، والزر، نواف: الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة، دار الشروق، ط1، بيروت، 1990م، ص28-29.

لم تُشر الاتفاقية إلى أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإلى مصير اللاجئين، خارج الضفة الغربية، وقطاع غزة، كما لم تتضمن مصير القدس، أو مسألة المستوطنات، لذلك رفض الفلسطينيون المشاركة في مباحثات الحكم الذاتي، كما رفض الأردنيون أيضاً، وأصبح اتفاق كامب ديفيد (Camp David) واضحاً أنه صلح بين دولتين، وليس شاملاً كما زعم السادات⁽¹⁾. بعد رفض منظمة التحرير والأردن المشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي، شكلت الحكومة المصرية وفداً للنيابة عنهم في تلك المحادثات، وقد واجهت تلك المحادثات صعوبات، لأن بيغن (Begin) واجه معارضة داخلية من جناح اليمين المتطرف، حيث نظروا على أن الحكم الذاتي خطر يهدد الوجود الإسرائيلي، لذلك اتبع بيغن (Begin) أسلوب المراوغة للتهرب من الاتفاقية⁽²⁾.

وفي 25 مايو/ أيار 1979م، التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن (Menachem Begin) مع الرئيس المصري أنور السادات في مدينة بئر السبع، لبدء المفاوضات المتعلقة بالحكم الذاتي، واعتبرت حكومة بيغن (Begin) الاتفاق على الحكم الذاتي بمثابة حل عملي للوضع الراهن للعرب الفلسطينيين، ومن شأنه تلبية احتياجات (إسرائيل) الأمنية، حيث كانت نظرة (إسرائيل) إلى الحكم الذاتي تتمثل في إدارة السكان الفلسطينيين لأنفسهم، بينما تحتفظ (إسرائيل) بالسيادة على تلك المناطق، ورفضت المقترحات المصرية التي من شأنها المساعدة في قيام دولة فلسطينية⁽³⁾ فلم يكن السادات شديد الاهتمام، أو العناية بالتفاصيل والصياغات اللغوية، المتعلقة باتفاق الحكم الذاتي، وتركزت أهدافه على إعداد الفلسطينيين لحكم أنفسهم على مراحل فقط⁽⁴⁾.

وقد واصل السادات محادثاته مع الجانب الإسرائيلي، على المسائل الخلافية المرتبطة بترتيبات الحكم الذاتي، مثل شكلية انتخاب المجلس الإداري المقترح، ومشاكل مركزية بقيت بدون حل، الأمر الذي أدى إلى قطع المحادثات ومواصلتها بعد 26 مايو/ أيار 1979م، وهو اليوم المحدد لاختتام المحادثات، وكانت الخلافات دارت حول:

1. طبيعة الحكم الذاتي: تريد مصر أن يشمل السكان، والأرض، بينما تصر (إسرائيل) على أن يقتصر على السكان، وليس على الأراضي.

(1) نافع، بشير: الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، دار الشروق، بيروت، ط1، 1999م، ص100

(2) كيمحي، دافيد: الخيار الأخير، مرجع سابق ص153-154

(3) كيغال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل، مرجع سابق، ص239.

(4) كوانت، وليام: عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967م، مركز الأهرام

للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1994م ص308؛ كيمحي، دافيد: الخيار الأخير، مرجع سابق، ص153.

2. طبيعة سلطة الحكم الذاتي وصلاحياتها: موقف (إسرائيل) يقوم على وجوب إقامة مجلس إداري يستمد سلطته من الحكومة العسكرية الإسرائيلية، بينما رأت مصر أن يكون المجلس سلطة مستقلة، ذات مسؤولية تشريعية، وتنفيذية كاملة تملك كافة الصلاحيات.

3. الأمن: رأت (إسرائيل) بوجوب تحمل المسؤوليات الأمنية الداخلية والخارجية، وتساعده في ذلك سلطة الحكم الذاتي، بينما كان رغبة مصر أن تتحمل سلطة الحكم الذاتي كافة المسؤوليات الأمنية⁽¹⁾.

ونتيجة إلى عدم التوصل إلى حل بشأن تلك القضايا، تعاظمت التوترات السياسية داخل الائتلاف الحاكم في (إسرائيل)، وقدم (Moshe Dayan) استقالته من منصب وزير الخارجية في أكتوبر/ تشرين الأول 1979م، وبعد سبعة أشهر، من استقالة دايان (Dayan)، قدم وزير (الدفاع) عيزرا وايزمن (Ezer Weizman) استقالته هو الآخر لأسباب مماثلة، وفي 31 يوليو/ تموز 1981م، استقال شموئيل تامير (Shamuel Tamir) من منصب وزير العدل⁽²⁾.

وفي الجانب الآخر احتدمت الخلافات بين الطرف المصري والإسرائيلي، بسبب إصرار مصر على أن يكون الحكم الذاتي كاملاً للسكان، ويخول لهم سلطات حقيقية تشريعية، وتنفيذية وقضائية، وخطوة مرحلية نحو تقرير مصيرهم، بعيداً عن الإدارة السكانية المحددة، والإشراف الإسرائيلي عليه⁽³⁾.

في تلك الفترة لم تعط الإدارة الأمريكية اهتماماً بمحادثات المصرية الإسرائيلية⁽⁴⁾، لكن كارتر (Carter)، ووزير خارجيته سايروس فانس (Vance Cyrus) وصلوا إلى قناعة بأن التفسير المصري لمفهوم الحكم الذاتي الوارد في اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، هو الصحيح، حيث تمحورت أراء كارتر (Carter) في تأييده لحق الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية بالمشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتي، وتجميد الاستيطان، وكان تفسيره لقرار مجلس الأمن 242 يقوم على إلزام (إسرائيل) بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م في نهاية

(1) كيبفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل، مرجع سابق، ص240.

(2) المرجع السابق، ص241-244.

(3) شاس، ظاهر: التطرف الإسرائيلي، مرجع سابق مرجع سابق، ص107.

(4) لش، آن: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996م، ص248.

الفترة الانتقالية، مقابل اعتراف الفلسطيني بحق (إسرائيل) في العيش بسلام، داخل حدود آمنة ومُعترف بها⁽¹⁾.

رغم ذلك يلاحظ أن كارتر (Carter) لم يمارس ضغطاً على الجانب الإسرائيلي، باتجاه أفكاره، وذلك لقرب الانتخابات الأمريكية، وحرصاً منه على استرضاء (إسرائيل) لضمان فوزه في تلك الانتخابات.

ويحلول خريف عام 1979م ظهرت التوقعات بصعوبة نجاح كارتر (Carter) في فترة رئاسية جديدة، بسبب قضية احتجاز إيران لرهائن أمريكيان في سفارة الولايات المتحدة في طهران، في الرابع نوفمبر/ تشرين الثاني 1979م، إذ عجز كارتر (Carter) عن إطلاق سراحهم بالطرق الدبلوماسية، وقد شكلت تلك المشكلة، عبئاً كبيراً على كارتر (Carter)، وبسببها مني بهزيمة ساحقة في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1980م⁽²⁾، كما لعب الضغط اليهودي في الولايات المتحدة باتجاه هزيمة كارتر (Carter)؛ لاعتقادهم الجازم بأن المرحلة الثانية من رئاسته، ستشهد ضغطاً أمريكياً ضد (إسرائيل)، لإجبارها على تسوية القضية الفلسطينية، وفقاً لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وأظهرت نتائج الانتخاب فوز رونالد ريغان (Ronald Reagan)⁽³⁾. حاكم ولاية كاليفورنيا، وقد صرح ريغان (Reagan) في نوفمبر/ تشرين الثاني 1980م، أن إدارته سوف تلتزم باتفاق كامب ديفيد (Camp David)، والبحث عن سبل السلام في الشرق الأوسط، على الرغم من العقبات الكبيرة التي واجهت تلك العملية⁽⁴⁾.

مثلت هزيمة كارتر (Carter) في الانتخابات الرئاسية صدمة كبيرة لدى السادات، الذي وضع آمالاً كبيرة عليه، للتوصل إلى نهاية ناجحة لمحادثات الحكم الذاتي، حيث اعتقد بأن الولاية الثانية للرئيس كارتر (Carter) ستشهد ضغطاً على (إسرائيل)، لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر كامب ديفيد (Camp David)⁽⁵⁾.

(1) كوانت، وليام: عملية السلام والدبلوماسية الأمريكية، مرجع سابق، ص308؛ كيمحي، دايفيد: الخيار الأخير، مرجع سابق، ص309.

(2) المرجع السابق، ص310-311.

(3) كيمحي، دايفيد: الخيار الأخير، مرجع سابق، ص153-155.

(4) Geddes, Charles: A Documentary History of the Arab-Israeli conflict, Publisher: Praeger, New York, 1991, p403.

(5) كيمحي، دايفيد: الخيار الأخير، مرجع سابق، ص155.

وفي السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 1981م، اغتيل السادات، الأمر الذي أدى إلى توقف محادثات الحكم الذاتي، وإثارة تساؤلات عديدة في عقول الإسرائيليين حول مستقبل عملية السلام، ولكن (إسرائيل) تلقت تأكيدات من خلفه حسنى مبارك، باستمرار عملية السلام⁽¹⁾. وبعد فشل محادثات الحكم الذاتي مع الجانب المصري انصبت الجهود الإسرائيلية، في البحث عن قيادة محلية، من أجل تطبيق خطة الحكم الذاتي الموقعة في كامب ديفيد (Camp David)، لكنها لم تصل إلى نتيجة، بسبب رفض سكان الأراضي المحتلة ذلك الأمر⁽²⁾. وفي غضون أسبوع من تولية شارون (Sharon) منصب وزير (الدفاع) في أغسطس/ آب 1981م، استهل ولايته بمعاملة الأهالي في الضفة الغربية، وقطاع غزة بطريقة استرضائية من أجل إحلال سلطة مدنية مسئولة أمام وزير (الدفاع) محل الإدارة العسكرية⁽³⁾.

وبذل شارون (Sharon) عدة محاولات لخلق صلات مع زعامات الأرض المحتلة، للبدء في تنفيذ مشروع الحكم الذاتي، وطرح شارون (Sharon) مفهوم " إعادة تنظيم الحكم العسكري في الأراضي المحتلة " الذي صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية بالإجماع الرابع من أكتوبر/ تشرين الأول 1981م، والتي يقضي باستبدال الضباط الذين كانوا يترأسون الدوائر المختصة بالشؤون العامة غير الأمنية بمدنيين إسرائيليين، وتم تعيين مناحيم ميلسون (Menachem Milson) رئاسة ما سمي بالإدارة المدنية في نوفمبر/ تشرين الثاني 1981م، وأعلن يوم الأول من ديسمبر/ كانون الأول سنة 1981م، كبدية لتطبيق الإدارة المدنية في الضفة والقطاع⁽⁴⁾.

إلا أن أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة تمسكوا بموقفهم الرفض لمشروع الحكم الذاتي، وأعلنت قيادات البلديات -التي كانت تعتبر من أبرز المؤسسات السياسية الفلسطينية تحت الاحتلال- أن المشروع الإسرائيلي غير قابل للتطبيق في الأرض المحتلة⁽⁵⁾.

ونتيجة للرفض الشعبي للسياسة الإسرائيلية، استغلت سلطات الاحتلال هجوما على لبنان عام 1982م، وقامت بهجوم موازن على الزعامات الوطنية الداخلية، من خلال استهداف رموز

(1) عيلم، يهود: الجهات التي تؤدي استقرار اتفاق السلام مع مصر، مرجع سابق، ص5؛ ساسون، موشيه: سبع سنوات في أرض المصريين، مرجع سابق، ص89.

(2) دايان، موشيه: تاريخ السلام ومستقبل إسرائيل، مرجع سابق، ص249؛ الأزعر، محمد خالد: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1991م، ص27.

(3) كيبفال، جيرشون: السياسات الحزبية، مرجع سابق، ص261.

(4) الأزعر، محمد خالد: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مرجع سابق، ص27-28.

(5) المرجع السابق، ص28.

منظمة التحرير في الجامعات والمجالس البلدية، كما عززت ما يسمى بروابط القرى كبديل سياسي عن منظمة التحرير⁽¹⁾.

أيقنت سلطات الاحتلال فشلها في تطبيق الحكم الذاتي بالاتفاق مع الزعامات الداخلية لارتباطها بمنظمة التحرير، لذلك توصلت القيادة الإسرائيلية إلى أنه يجب التخلص من (م.ت.ف) لإجبار الزعامات الفلسطينية إلى الانصياع لأوامر الاحتلال⁽²⁾.

2- مشروع خالد الحسن مايو/ أيار 1982م:

في 14 مايو/أيار 1982م، حدث تحول في منظور منظمة التحرير الفلسطينية اتجاه الحل السلمي مع (إسرائيل)، فقد طرح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني خالد الحسن مشروعاً من خلال الحوار العربي الأوروبي، الذي شاركت فيه (م.ت.ف) بالدعوة إلى ما يلي:

1. عدم جواز ضم الأراضي بالقوة.
 2. الدعوة لانسحاب (إسرائيل) من الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967م، بما فيها القدس.
 3. وضع الأراضي التي تقرر (إسرائيل) الانسحاب منها في عهدة الأمم المتحدة، لمدة تتراوح بين 12 شهراً وتشرف الأمم المتحدة على تقرير المصير.
 4. عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدولتان الكبريان، وأطراف أوروبية، و(م.ت.ف)، وتؤكد المنظمة على تجنب تفسير القرار 242 على نحو يسيء التفسير⁽³⁾.
- والحسن بطرحه هذا يقترب كثيراً من المشروعات العربية - التي رفضتها (م.ت.ف) دائماً وبإصرار - التي تعترف ضمناً بوجود (إسرائيل)، إلا أن مشروع الحسن، كان بمثابة مبادرة شخصية، ولم يكن يعكس حالة النقاش الدائرة في صفوف القيادة الفلسطينية⁽⁴⁾.

3- مبادرة ريغان (Reagan) سبتمبر/ أيلول 1982م:

تولى رونالد ريغان (Ronald Reagan) الرئاسة الأمريكية في ظل مجموعة من الأحداث، والمتغيرات الدولية، التي فرضت على الولايات المتحدة وضع تلك الأحداث في سلم

(1) كيمحي، دافيد: الخيار الأخير، مرجع سابق، ص 169

(2) الأزرع، محمد خالد: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مرجع سابق ص 29

(3) عرار، عبد العزيز أمين: حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية 1948 - 1982م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001م، ص 276 - 277.

(4) <http://www.palestine-info.com/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm>

أولوياتها من الاهتمام، والتي تمثلت في الحرب الإيرانية العراقية، والغزو السوفييتي لأفغانستان، إلا أنها لم تعط اهتماماً كبيراً بعملية التسوية في الشرق الأوسط.⁽¹⁾

إلا أن قيام الجيش الإسرائيلي بغزو بيروت 1982م، وما تبعه من مجازر، أجبرت الولايات المتحدة على وضع قضية الشرق الأوسط على قائمة الاهتمامات الأمريكية، ففي أثناء حصار بيروت، اضطرت إدارة ريغان (Reagan) إلى أن تطلق مبادرتها للتسوية⁽²⁾، في الأول من سبتمبر/أيلول 1982م⁽³⁾، والتي أطلق عليها اسم (البداية الجديدة)⁽⁴⁾. وتضمنت مبادرة ريغان (Reagan) عدة نقاط هي:

1. أن السلام لا يمكن تحقيقه بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعليه فالولايات المتحدة الأمريكية لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية.
2. لا يحق (لإسرائيل) ضم الأراضي المحتلة، وأن السلام لا يتحقق بسيادة (إسرائيل) أو سيطرتها الدائمة على الضفة الغربية، وغزة، وعليه فإن الولايات المتحدة لا تؤيد ضم (إسرائيل) أو سيطرتها على تلك المناطق.
3. تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الأردن يجب أن يتوصل إليه عن طريق الأخذ والعطاء في المفاوضات، لكن وجهة النظر الأمريكية الحازمة، هي أن ممارسة الحكم الذاتي من قبل فلسطيني الضفة الغربية وغزة، بالاشتراك مع الأردن، توفر أفضل فرصة لإقرار سلام راسخ وعادل ودائم .
4. التجميد المباشر للمستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي العربية المحتلة، فالولايات المتحدة الأمريكية لن تؤيد استخدام أي أراضي إضافية، لغرض إنشاء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية، وتعمل (إسرائيل) على تجميد إنشاء المستوطنات، والذي من شأنه بناء الثقة اللازمة لاشتراك أوسع في المفاوضات، فالنشاط الاستيطاني يؤدي إلى تقليص ثقة العرب.
5. عدم تقسيم مدينة القدس، على أن يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات،
6. التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية أمن (إسرائيل)، فالولايات المتحدة تعارض أي اقتراح يقدم من شأنه تعريض أمن (إسرائيل) للخطر، فالتزام أمريكا بأمن

(1) كوانت، وليام: عملية السلام والدبلوماسية الأمريكية، مرجع سابق، ص 317-318.

(2) العاروري، نصير حسن: أمريكا الخصم والحكم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 2007، ص115؛ كوانت، وليام: عملية السلام والدبلوماسية الأمريكية، ص 325-326.

(3) Geddes, Charles: A Documentary History of the Arab-Israeli conflict, op. cit, p403.

(4) شولتز، جورج: مذكرات اضطراب ونصر، ترجمة محمد محمود دبور وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ط1، 1994م، ص183.

(إسرائيل) راسخ لا يتزعزع⁽¹⁾.

يُستنتج من خلال مبادرة ريغان (Reagan) أنها أرادت استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن قيادة الشعب الفلسطيني كممثل شرعي ووحيد، عندما شدد ريغان (Reagan) على أن ممارسة الحكم الذاتي يكون بتنفيذ من زعامات الضفة الغربية وقطاع غزة. كان هدف ريغان (Reagan) من ذلك المشروع هو الخوض في حرب باردة جديدة مع الاتحاد السوفيتي، ومع حركات التحرير الثورية، حيث انتهز الظروف الملائمة في تلك الفترة لإعادة ترتيب الواقع الاستراتيجي للشرق الأوسط، حسب التوجهات الأمريكية، غير أن خطته واجهت معارضة سريعة من (إسرائيل)⁽²⁾.

4- مشروع بريجنيف للسلام / أيلول 1982م:

ورداً على مبادرة ريغان (Reagan)، طرح ليونيد بريجنيف، رئيس مجلس السوفيات الأعلى، في الإتحاد السوفيتي، في 15 سبتمبر / أيلول 1982م، مبادرة لمبادئ السلام، أثناء اجتماعه برئيس جمهورية اليمن الديمقراطية، علي ناصر محمد، وجاءت تلك المبادرة خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان، وبعد أسبوعين من مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (Reagan Ronald)، وقد ركز فيها على حق شعب فلسطين في تقرير مصيره، وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، بما فيها القدس الشرقية، وأكد على حق جميع دول المنطقة في الوجود، وإنهاء حالة الحرب، وإحلال السلام بين الدول العربية و(إسرائيل)، وعلى إيجاد ضمانات دولية للتسوية. رحبت (م.ت.ف) والدول العربية بهذا المشروع، فيما رفضته (إسرائيل)⁽³⁾.

5- مشروع قمة فاس العربي سبتمبر / أيلول 1982م:

بعد قمة بغداد عام 1978م، والتي اتخذت موقفاً متشدداً إزاء النظام المصري، عقب اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وفشل محادثات الحكم الذاتي، الذي أقره السادات في تلك الاتفاقية، شكل ذلك أساساً لتحرك عربي، ودولي لحل القضية الفلسطينية⁽⁴⁾.

(1) الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان، ط7، 2004، ص480.

(2) العاروري، نصير: أمريكا الخصم والحكم، مرجع سابق، ص50-51.

(3) الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص481-482؛ الأزعر، محمد: المقاومة الفلسطينية، مرجع سابق، ص32.

(4) نافع، بشير: الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص155؛ الطاهري، حمدي: الموسوعة العربية مشكلات العالم العربي، ج2، بدون دار نشر، القاهرة، 1995م، ص11.

فقد التّم مؤتمر القمة العربي في مدينة فاس بالمغرب في السادس من سبتمبر/ أيلول 1982م، من أجل وضع صيغة عربية موحدة للتعامل مع (إسرائيل)، في ظل الظروف التي سادت في تلك الفترة، وقد صدر عن المؤتمر قرارات، أهمها:

1. وضع إستراتيجية عربية شاملة تهدف إلى منع العدوان الإسرائيلي على لبنان، وتضمنت تلك الإستراتيجية عدة تدابير وإجراءات منها:

- ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية، والاقتصادية على جميع الدول التي تساند (إسرائيل)، أو تؤثر عليها، خاصة الولايات المتحدة.
- ممارسة جميع الضغوط لحمل مجلس الأمن الدولي على تنفيذ قرار 425⁽¹⁾، وملحقاته تنفيذاً شاملاً، بما في ذلك انسحاب (إسرائيل) التام حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً.

2. تأييد جهود الحكومة اللبنانية لتمكينها من نشر الجيش اللبناني في الجنوب⁽²⁾.

يمكن القول بأن قرارات تلك القمة لم تأتِ بالهدف الذي انعقدت من أجله، فصيغة القرارات ضعيفة، وغير حازمة، وذلك لعدة أسباب

- لم تفرض تلك القمة على الدول العربية إجراءات حازمة ضد (إسرائيل)، بل اكتفت بإلقاء تلك الأعباء الولايات المتحدة، ومجلس الأمن، دون أن تمارس الدول العربية أي نوع من الجهود.
 - كما أنها لم تشر إلى الممارسات الإسرائيلية ضد الدول العربية، والتي تمثلت في ضرب المفاعل النووي العراقي، وضم الجولان، والممارسات القمعية ضد الأهالي والسكان في الضفة الغربية، وقطاع غزة.
 - بل إن الأمر أخطر من ذلك، فذكر كلمة (إسرائيل) في البيان الختامي للمؤتمر، كان بمثابة اعتراف غير مباشر من الدول العربية (بإسرائيل).
 - كذلك تأييد القمة العربية، للحكومة اللبنانية في نشر قواتها في الجنوب، حيث كان ذلك مطلباً إسرائيلياً، لمنع المقاومة الفلسطينية من شن هجماتها على شمال فلسطين.
- وقد شكلت تلك المواقف بطبيعة الحال تربة خصبة بالنسبة (لإسرائيل)، كي تنفذ مخططاتها في المنطقة، دون مقاومة.

(1) للمزيد نظر ملحق رقم (26) قرار مجلس الأمن الدولي 425، ص 367.

(2) جامعة الدول العربية: قرارات مشروعات مبادرات، جامعة الدول العربية مكتب الأمين العام، 1988م، ص 236-237؛ منظمة التحرير الفلسطينية: وثائق فلسطين "ماتان وثمانون وثيقة مختارة، مرجع سابق ص 437-439.

وفي مؤتمر قمة فاس طرح ولي العهد السعودي حينها الأمير فهد بن عبد العزيز، مشروعاً لتسوية النزاع مع (إسرائيل)، والذي كان قد أعلنه 18 أغسطس/ آب 1981م⁽¹⁾، وقد تضمن المشروع:

1. انسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي المحتلة عام 1967م، بما في ذلك القدس العربية.

2. إزالة المستعمرات التي أقامتها (إسرائيل) في الأراضي العربية.

3. حرية العبادة، وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وممارسة حقوقه الوطنية بقيادة (م.ت.ف) وتعويض من لا يرغب في العودة.

5. تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة تحت إشراف الأمم المتحدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

6. قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

7. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات للسلام بين جميع دول المنطقة، فيما ذلك الدولة الفلسطينية.

8. يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ⁽²⁾.

إلا أن منظمة التحرير رفضت خطة الأمير فهد في البداية، إلا أنها أقرتها في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، المنعقدة في الجزائر في الفترة ما بين 14-22 فبراير/ شباط 1983⁽³⁾.

لكن (إسرائيل)، والولايات المتحدة رفضتا المشروع⁽⁴⁾، وركزت (إسرائيل) اهتمامها بعد فشل محادثات الحكم الذاتي مع المصريين، على إيجاد بديل سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، يمارس السلطة الذاتية، إلا أنه دخل عقد الثمانينات دون أن تتجح السلطات الإسرائيلية في العثور على

(1) Teitelbaum, Joshua: The Arab Peace Initiative, Jerusalem Center for Public Affairs, Jerusalem, 2009, p8; Geddes, Charles: A Documentary History of the Arab-Israeli Conflict, Praeger, New York, 1991, p389.

(2) السيد، مصطفى كامل: البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر، الإبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1983م، ص108-109؛ الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص481؛ نافع، بشير: الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص100؛ الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية: قضية القدس بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية، القدس، 2004، ص10.

(3) انظر: ملحق رقم (27) قرارات المجلس الوطني الدورة السادسة عشر، الجزائر، 22 فبراير/ شباط 1983م، ص368؛ نافع، بشير: الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص155-156.

(4) السيد، مصطفى كامل: البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية، مرجع سابق، ص109.

متحدثين ذوى شأن يشتركون في تنفيذ المخطط الإسرائيلي، وذلك بسبب مقاومة السكان الشديدة في الأراضي المحتلة⁽¹⁾.

لذلك سعت (إسرائيل)، والولايات المتحدة إلى إقحام الأردن في محادثات الحكم الذاتي، إلا إن تلك الجهود لم تتجح، بسبب رفض الملك حسين حتى لا ينقلب العالم العربي عليه إذا ما تعامل مع (إسرائيل)⁽²⁾، جاء رد الملك على ذلك في 10 أبريل/ نيسان 1983م، عندما اتصل هاتفياً بالرئيس الأمريكي قائلاً: " لن أتصرف بصورة منفصلة، ولا بالنيابة عن أي شخص في مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الأوسط"⁽³⁾.

يبدو واضحاً أنه ما طرحه العرب في قمة فاس من قرارات مثل بداية للتراجع العربي عن مواقفهم من (إسرائيل)، وبداية انتهاجهم للحلول السلمية، فقد أعطت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) المصرية الإسرائيلية الحق (لإسرائيل) في تثبيت أركانها في المنطقة العربية، من خلال رفض أي مبادرة تهدد أمنها.

في تلك الفترة ناور الملك حسين لإنشاء سياق مناسب لتحسين علاقاته الدبلوماسية العربية، حيث أعاد علاقاته مع مصر في سبتمبر/أيلول 1984م، واستضاف المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، ووقع اتفاقاً مع عرفات في 11 شباط/ فبراير 1985م، نص على:

1. الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967م، من أجل سلام شامل، حسب ما جاء في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

2. التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في سياق تشكيل اتحاد فدرالي بين الأردن وفلسطين.

3. إجراء مفاوضات السلام تحت رعاية مؤتمر دولي يشترك فيه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وأطراف الصراع كلهم ومن ضمنهم منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن وفد مشترك (أردني - فلسطيني)⁽⁴⁾.

وجاء ذلك الاتفاق من أجل الانتعاف على تدهور الوضع السياسي الفلسطيني، وهجوم النظام العربي المستمر، بيد أن الحكومة الأردنية سعت إلى التفرد بالورقة الفلسطينية، وحاولت الولايات

(1) الأزعر، محمد: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مرجع سابق، ص 27.

(2) شولتز، جورج: مذكرات اضطراب والنصر، مرجع سابق، 183.

(3) كوانت، وليام: عملية السلام والدبلوماسية الأمريكية، مرجع سابق، ص 328 - 329.

(4) انظر: الملاحق ملحق رقم (28) قرارات المجلس الوطني الدورة السابعة عشر، الأردن، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 1984م، ص 369؛ لشن، أن: إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين، مرجع سابق، ص 254 - 255.

المتحدة استغلال ذلك من خلال إمكانية تحقيق تسوية مع الأردن، واستبعاد منظمة التحرير عن الواجهة السياسية، وأمام تلك التحديات ألغت منظمة التحرير الاتفاق الأردني الفلسطيني في فبراير/شباط 1986م⁽¹⁾.

وصلت القضية الفلسطينية أقصى مراحلها حرجاً، عندما جعلت القضية الفلسطينية في مرتبة ثانوية في جدول أولويات العرب، وتجلي ذلك في القمة العربية التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان في فبراير/شباط 1987م، والتي لم تأتِ على ذكر منظمة التحرير في مؤتمر القمة، حيث سيطر على جدول أعمالها الحرب الإيرانية-العراقية التي فرضت نفسها على تلك الأحداث⁽²⁾.

يبدو واضحاً أن القمم العربية سابقة الذكر، قد أعطت إشارة إلى أن الحروب العسكرية العربية مع (إسرائيل) وضعت أوزارها، وأن الخيارات العربية انحصرت في مجابهة (إسرائيل) عبر خنادق الدبلوماسية، والمشاريع السلمية، ويستنتج من ذلك أن تلك الإشارات أعطت (إسرائيل) الحرية في تصفية القضية الفلسطينية، وحصرها في مفهوم الحكم الذاتي فقط.

وفي محاولة منها لتوجيه الأنظار إلى القضية الفلسطينية، لإعادة الزخم للقضية الفلسطينية، أعلنت منظمة التحرير في يونيو/حزيران 1987م عن استمرار رفضها لقرار مجلس الأمن الدولي 242، واتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، ومشروع ريغان (Reagan)، والحكم الذاتي⁽³⁾، وجاءت الانتفاضة لتشكل مخرجاً حيوياً لمنظمة التحرير، في إعادة القضية الفلسطينية إلى قلب الاهتمامات العربية، وفتحت إمكانات جديدة، بعد اقتناع الملك حسين بصعوبة بناء دور مستقل عن منظمة التحرير، فسارع إلى فك الارتباط الإداري مع الضفة الغربية في تموز 1988⁽⁴⁾.

أعادت الانتفاضة عام 1987م القضية الفلسطينية إلى دائرة الاهتمام العربي، والدولي في الوصول إلى حل سياسي، ودبلوماسي⁽⁵⁾، ففي ظل تلك الظروف حاولت (إسرائيل) محاصرة الانتفاضة، والقضاء عليها، من خلال طرح عدة مشاريع لتسوية القضية الفلسطينية⁽⁶⁾، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل.

(1) نافع، بشير: الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق ص 156.

(2) المرجع السابق، ص 157.

(3) انظر: الملاحق ملحق رقم (29) قرارات المجلس الوطني الدورة الثامنة عشر، الجزائر، يونيو/حزيران 1987م، ص 370.

(4) ملحق رقم (30) فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية، يوليو/تموز 1988م، ص 371.

(5) كوانت، وليام: كامب ديفيد بعد عشر سنوات، مرجع سابق، ص 226.

(6) عبد الرحمن؛ والزورو: الفكر السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 53.

وفي مارس/آذار عام 1988م، طرح جورج شولتز (George Shultz) وزير الخارجية الأمريكي، خطة لبناء مشروع للتسوية⁽¹⁾، تضمنت عدة محاور أهمها: التأكيد على دور الولايات المتحدة في المنطقة، واتخاذها دور الحاكم في الشرق الأوسط، وتعطيل كافة مشاريع التسوية الجديدة المطروحة، وتحسين صورة (إسرائيل) بعد أن شوهدتها أساليب القمع، والاضطهاد التي مارستها ضد السكان في الضفة الغربية، وقطاع غزة، لإنهاء الانتفاضة، كما دعا شولتز (Shultz) الفلسطينيين إلى التمعن في حل يركز على خطة ريغان (Reagan)، واتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، والتي نصت على استقلال ذاتي مرحلي، وانتخابات سلطة الحكم الذاتي، مع وجود ترتيبات مع الأردن، إلا أن تلك المبادرة واجهت اعتراضاً إسرائيلياً⁽²⁾، وجاء الرد الإسرائيلي من رئيس الوزراء الإسرائيلي إيتسحاق شامير (Yitzhak Shamir) قائلاً: "لا أهلاً ولا سهلاً بها"⁽³⁾.

في الوقت ذاته أبدت قيادة منظمة التحرير استعدادها للدخول في حوار مع (إسرائيل)، وفقاً للشروط الأمريكية⁽⁴⁾، وقد صرح ياسر عرفات أن منظمة التحرير ستقبل العديد من القرارات الدولية، التي تعترف بحق (إسرائيل) في الوجود، والتوصل من الأعمال العسكرية، ونبذ كل طريقة للوصول إليه⁽⁵⁾، جاءت موافقة عرفات على تلك المطالب، أثناء لقاءه مع أعضاء المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط اليهودية الأمريكية في ستوكهولم، وكان الهدف من الاجتماع إيجاد صيغة تعطي الولايات المتحدة دوراً لبدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد يومين من المحادثات، صدر بيان من وزير الخارجية السويدي ستينان اندرسون (Stian Andersen)، أعلن فيه موافقة عرفات على عدة قضايا رئيسية، وهي موافقته على مبدأ حل الدولتين، وإجراء مفاوضات تحت رعاية مؤتمر دولية على أساس القرارين 242 و 338، ورفض الإرهاب⁽⁶⁾

(1) شولتز، جورج: مذكرات جورج شولتز اضطراب ونصر، مرجع سابق، ص 442؛ لش، أن فلسطين والسياسة الأمريكية، مرجع سابق، ص 243.

(2) العاروري، نصير: أمريكا الخصم والحكم، مرجع سابق، ص 115-116.

(3) المرجع السابق، ص 50-51.

(4) شولتز، جورج: مذكرات جورج شولتز اضطراب ونصر، مرجع سابق، ص 460.

(5) كارتر، جيمي: فلسطين سلام لا فصل عنصري، مرجع سابق، ص 123.

(6) شولتز، جورج: مذكرات اضطراب ونصر، مرجع سابق، ص 465-466؛ عباس، محمود: طريق إلى أوصلو، شركة المطبوعات للتوزيع النشر، بيروت، ط 1، 1994م، ص 44؛ انظر ملحق رقم (31) صورة الخطاب الرسمي الذي بعث به ياسر عرفات إلى وزير خارجية السويد يبلغه قبوله للشروط الأمريكية لبدء الحوار مع منظمة التحرير، ص 373.

مع ذلك لم تكن واشنطن مستعدة لتقديم وعد بتأييد المطامح الفلسطينية الأساسية الخاصة بتقرير المصير، وإقامة دولة فلسطينية، وبالضغط على (إسرائيل) لفتح حوار مع منظمة التحرير، وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز (George Shultz) في مؤتمر صحفي في 14 ديسمبر/ كانون الأول 1988م، قائلاً: "ما من شيء في هذا يؤخذ على أنه يعني قبول الولايات المتحدة بدولة فلسطينية مستقلة أو اعترافها بها". ورأى شولتز (Shultz) أن المفاوضات هي الوسيلة المناسبة لتقرير مركز الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا تريد الولايات المتحدة الموافقة على دعوات (إسرائيل) بضم الأرض، ولا على مطالب الفلسطينيين بإقامة دولة لهم⁽¹⁾. وحث شولتز (Shultz) (إسرائيل) على الموافقة على بدء الحوار لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي⁽²⁾.

وفي يناير/ كانون الثاني 1989م، تولى جورج بوش (George Bush) رئاسة البيت الأبيض، والذي عمل نائباً للرئيس الأمريكي مدة ثماني سنوات في عهد ريغان (Reagan)، مع اضطراره بمسؤولية خاصة عن إدارة الأزمات في مجلس الأمن القومي، واختار بوش لمنصب وزير الخارجية صديقاً حميماً، وحليفاً سياسياً له، هو جيمس بيكر (James Baker) الذي عمل رئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض، ووزيراً للمالية، والذي عمل جاهداً لإيجاد تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي⁽³⁾.

في تلك الفترة سعى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيتسحاق شامير (Yitzhak Shamir) لوقف الانتفاضة من خلال الأساليب القمعية، مستغلاً المتغيرات الدولية، والتي تمثلت بسقوط الاتحاد السوفييتي، الحليف الاستراتيجي للقضية الفلسطينية، وحالة اليأس في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنه لم يستطع، لذلك رأى شامير (Shamir) أن على (إسرائيل) البحث عن طريق آخر، للتعايش مع الشعب الفلسطيني، من خلال البحث عن الحلول السلمية بعد فشل حلوله العسكرية⁽⁴⁾.

وطرح مشروعه للتسوية مع العرب في مايو/ أيار 1989م، الذي ارتكز على عدة نقاط، أهمها:

1. إعادة الالتزام بشأن السلام، وفق اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) التي وقعتها (إسرائيل) ومصر بواسطة الولايات المتحدة.

2. أن تعمل مصر والولايات المتحدة على دعوة الدول العربية للانتقال من العداء لإسرائيل، والمقاطعة، إلى المفاوضات والتعاون، ودعوة الدول العربية إلى وضع حد

(1) لشن، آن: فلسطين والسياسة الأمريكية، ص 245.

(2) نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ط 1، 1993، ص 165م.

(3) كوانت، وليام: عملية السلام، مرجع سابق، ص 361-362.

(4) نوفل، ممدوح: الانقلاب أسرار المفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان، ط 1، 1996، ص 39.

للعداء التاريخي والانضمام إلى محادثات ثنائية تهدف إلى التطبيع.

3. حل مشكلة اللاجئين بجهود دولية تقودها الولايات المتحدة، بمشاركة (إسرائيل)، على اعتبارها مشكلة إنسانية.

4. تنفيذ انتخابات حرة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، من أجل إيجاد عملية تفاوض سياسية، تكون بعيدة عن منظمة التحرير⁽¹⁾.

ورأت (إسرائيل) بأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الوسيط الوحيد في العملية السلمية، لأن الأوروبيين باعوا أنفسهم للعرب، منذ انطلاق الحوار العربي الأوروبي بعد صدور إعلان البندقية، وتجميد البرلمان الأوروبي الاتفاقية الاقتصادية مع (إسرائيل) (1988-1989م)، وأنها لا تستحق أن يكون لها أي دور فاعل في أية تسوية سلمية مقبلة⁽²⁾.

تلقت الولايات المتحدة مبادرة شامير (Shamir)، وبدأت جهوداً مكثفة، وجدية، لإنهاء الصراع الفلسطيني مستغلة تسارع الأحداث، والتطورات⁽³⁾.

إلا أن منظمة التحرير رفضت خطة شامير (Shamir)⁽⁴⁾، وردت عليه بطرح مبادرة جديدة في الوقت نفسه، تقوم على أساس انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، للتحضير للانتخابات، ووضع جدول زمني للانسحاب الشامل من الضفة الغربية، وغزة خلال 27 شهراً على مراحل، وأن تجرى الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، مع عودة اللاجئين إلى ديارهم وتحديد موعد لاستقلال الدولة الفلسطينية⁽⁵⁾.

6- خطة جيمس بيكر (James Baker) أكتوبر/ تشرين الأول 1989م:

أجبرت حدة الانتفاضة الفلسطينية، الإدارة الأمريكية على استئناف تحركها السياسية لإيجاد تسوية في المنطقة، الأمر الذي بلور مشروع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر (James Baker)⁽⁶⁾، في أكتوبر/ تشرين الأول 1989م، والذي تضمن خمس نقاط، وهي:

1. ترى الولايات المتحدة بعدم وجوب إنابة مصر عن الفلسطينيين في الحوار، والعمل

(1) عبد الرحمن؛ والزرو: الفكر السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 85-86.

(2) خضر، بشارة: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق، ص 483-484.

(3) محي الدين، صابر: حق العودة في المواقف الرسمية الفلسطينية (1998-2003م)، اللاجئين الفلسطينيون جوهر الصراع وعقد التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق، مركز دراسات الغد العربي، ط 1، 2003م، ص 25-26.

(4) انظر: ملحق (32) بيان رفض منظمة التحرير الفلسطينية مقترحات شامير، ص 375.

(5) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec09.doc_cvt.htm

(6) نافع، بشير: الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 160.

- على تشكيل كيان تفاوضي فلسطيني مستقل، وضرورة تبادل المشاورات بين الجانب المصري، كذلك التشاور مع الولايات المتحدة، و(إسرائيل).
2. الولايات المتحدة مقتنعة بأن مصر و(إسرائيل) تسعى بعمل دؤوب من محادثات التسوية.
3. أن الولايات المتحدة تدرك أن (إسرائيل) ستحضر إلى الحوار بالشروط الإسرائيلية، على قائمة المفاوضين.
4. تشارك الحكومة الإسرائيلية، في الحوار على أساس مبادرتها المعلنة في 14 مايو/ أيار 1989م.
5. أن الانتخابات والمفاوضات ستكون بما يتمشى مع المبادرة الإسرائيلية، وأن الفلسطينيين لهم الحرية في إثارة قضايا متصلة في كيفية نجاح الانتخابات، والمفاوضات⁽¹⁾.

أوضح المصريون أن عرفات قبل النقاط الخمس التي اقترحها بيكر (Baker)، وكانت أهم نقطة فيها بأنه باستطاعة الفلسطينيين أن يطرحوا في المفاوضات أي موقف يتصل بعملية السلام⁽²⁾.

إلا أن المشاريع السلمية توقفت، بسبب الظروف الدولية، ففي الثاني من أغسطس/ آب 1990م، غزت القوات العراقية الكويت، وأصدر مجلس الأمن الدولي سلسلة من القرارات التي تدين ذلك الغزو، في الوقت ذاته وقف رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات إلى جانب العراق⁽³⁾، واجتمعت الولايات المتحدة بحلفائها في منطقة الخليج، لإجبار الرئيس العراقي صدام حسين على الانسحاب من الكويت، وأعلن رئيس هيئة الأركان الأمريكية كولن باول (Colin Powell) في حال انسحاب القوات العراقية من الكويت، فإن القوات الأمريكية ستوقف عملياتها العسكرية ضد العراق، في تلك الظروف الصعبة التي ألمت بالعراق، استجاب صدام حسين للمطالب الأمريكية⁽⁴⁾.

(1) انظر: الملاحق ملحق رقم (33) مشروع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في أكتوبر/ تشرين الأول 1989م، ص376؛ نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، مرجع سابق، ص174.

(2) كوانت، عملية السلام، مرجع سابق، ص368؛ كارتر، جيمي: فلسطين سلام لا فصل عنصر، ص125.

(3) Geddes, Charles: A Documentary History of the Arab-Israeli conflict, op. cit , p44.

(4) نافع، إبراهيم: الفتنة الكبرى عاصفة الخليج، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط2، القاهرة، 1993، ص297-299.

وانتهت حرب الخليج في 28 فبراير/ شباط 1991م، بعد إرغام الولايات المتحدة، القوات العراقية على الانسحاب من الكويت⁽¹⁾.

ويمكن القول بأن تلك الحرب أعطت للولايات المتحدة نصراً عسكرياً، وآخر سياسياً، فبعد هزيمة العراق، هيمنت الولايات المتحدة على العالم العربي، و على منبع النفط فيه، كذلك أعطت لها الحرية في صياغة المنطقة وفق رؤيتها الاستعمارية، تحت مسمى تسوية النزاع العربي الإسرائيلي المنطقة.

7- مؤتمر مدريد أكتوبر/ تشرين الأول 1991م:

كان تأثير الانتفاضة الفلسطينية على المجتمع الإسرائيلي واضحاً، في ظل هيمنة الولايات المتحدة التي شكلت أكبر قوة في العالم في تلك الفترة، وهزيمة العراق -أكبر حليف للقضية الفلسطينية- في حرب الخليج، كان ذلك جزء من سلسلة مترابطة من التطورات التي ساهمت في انفراج في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، في أعقاب حرب الخليج، حيث شرعت الإدارة الأمريكية ببذل جهود مكثفة للتوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي، وكانت واشنطن وعدت العرب بذلك أثناء حرب الخليج⁽²⁾

أدت تلك الأحداث الدولية، والإقليمية، إلى وجود تربة خصبة لدى الإدارة الأمريكية في فرض التسوية لقضية النزاع العربي الإسرائيلي، وفقاً لما رسمته من خطط، وإعطاء جورج بوش (Bush George) الأب الفرصة السانحة لإعادة صياغة الشرق الأوسط، والقضاء على النظام العربي القائم، والخروج من المأزق بما يضمن مصلحة واشنطن⁽³⁾، وقد نجح وزير الخارجية جيمس بيكر (James Baker) في إعداد الإجراءات العملية لعقد مؤتمر دولي للسلام، لكن التمهيدات، والأعمال التحضيرية لذلك المؤتمر تمت في عهد من سبقوه في منصبه⁽⁴⁾، وانتهت تلك الجهود بالدعوة⁽⁵⁾ إلى مؤتمر مدريد، والتي استجابت فيه منظمة التحرير الفلسطينية لكافة الشروط التي

(1) Cleveland, William L& Bunton, Martin: A History of the Modern Middle East, op. cit, p500;

الدجاني، أحمد صدقي: الانتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج، دار المستقبل العربي، مصر الجديدة، ط1، 1991، ص325.

(2) نافع، إبراهيم: الفتنة الكبرى عاصفة الخليج، مرجع سابق، ص332.

(3) العاروري، نصير: أمريكا الخصم والحكم، مرجع سابق، ص52.

(4) نوفل، ممدوح: الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني- الإسرائيلي، مرجع سابق، ص79.

(5) انظر الملاحق ملحق رقم (34) نص الدعوة إلى التي أرسلها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، ووزير الخارجية السوفيتي بوريس دمتريفيتش بانكين، إلى الأطراف المعنية لحضور مؤتمر مدريد في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1991م، ص377.

وضعها شامير (Shamir) لانعقاده⁽¹⁾، والتي كان أبرزها عدم تشكيل الجانب الفلسطيني وفداً مستقلاً، بل يشارك في المؤتمر ضمن الوفد الأردني⁽²⁾.

من الواضح أن المميزات التي حصلت عليها (إسرائيل) قبل بداية المؤتمر، أعطت لها الحرية في فرض شروطها على العرب في أي تسوية مقترحة، خاصة على منظمة التحرير، فبعد الخروج من لبنان، وتشنت القوات الفلسطينية، مروراً بتخلي المنظمة عن العمل العسكري، والضعف الذي أصابها بعد حرب الخليج، بعد مناصرة عرفات للموقف العراقي في حرب الخليج، كذلك قبولها المشاركة في مؤتمر مدريد ضمن الوفد الأردني، مما أفقدها كيانه العسكري والسياسي.

ويستنتج أيضاً أن شامير (Yitzhak Shamir) رفض مشاركة منظمة التحرير في وفد مستقل، حتى لا يعطي ذلك ولو بطريقة غير مباشرة، اعتراف (إسرائيل) بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

الظروف والأسباب التي أدت إلى انطلاق عملية السلام في مدريد:

ترجع أسباب انطلاق عملية السلام في مدريد لعدة عوامل، وظروف مهمة، أهمها:

1. التراجع العربي الاستراتيجي، بعد خروج مصر من ساحة الصراع مع (إسرائيل) عام 1979م، وخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان عام 1982م⁽³⁾.
2. حرب الخليج الثانية (1990-1991م)، والتي أدت إلى هزيمة العراق أمام الولايات المتحدة، وتحجيم القوة العسكرية العراقية⁽⁴⁾، والتي كانت تشكل ثقلًا مهمًا في مجال التوازن الاستراتيجي مع (إسرائيل)، عوضاً عن الانقسامات العربية، مما كان له كبير الأثر في إضعاف القضية الفلسطينية، والتي كانت بأمس الحاجة للالتفاف العربي⁽⁵⁾، ومثل ذلك ضربة موجعة للفلسطينيين، وأشد وطأة من اجتياح لبنان 1982م⁽⁶⁾.
3. الظروف الدولية، والتي تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي أدى إلى فقدان الدول

(1) Skolnik, Fred: Encyclopedia, Judaica, vol 10, Second edition, Keter publishing house Ltd, Jerusalem, 2007, p242;

شاش، طاهر: مفاوضات التسوية النهائية، مرجع سابق ص26.

(2) النشاش، عبد الهادي: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، دار الينايب للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1994م، ص190؛ لومارشان، فيليب؛ وراضي، لميا: إسرائيل - فلسطين غدا، مرجع سابق، ص176.

(3) جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق ص489.

(4) Patrick, Tyler: A world of trouble he White House and the Middle East, op. cit, p16.

(5) جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص489.

(6) العاروري، نصير: أمريكا الخصم والحكم، مرجع سابق، ص51-52.

العربية لحليف أساسي كانت اعتمدت عليه في المحافل الدولية⁽¹⁾، وخلق نوعاً من التوازن في التحالفات الدولية، كما كانت بعض الدول العربية تعتمد على السلاح السوفيتي في مواجهة أعدائها⁽²⁾.

4. رأت الإدارة الأمريكية بضرورة إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، لأن السلام المصري الإسرائيلي ذو الطابع الفاتر كان لابد من تدعيمه، من خلال تفعيل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، لضمان استقرار المنطقة، لأن الجمود في عملية التسوية إذا طال مداه يمكن إضفاء طابع راديكالي على الرأي العام الديني بين اليهود والمسلمين، وينسف احتمالات أي تسوية⁽³⁾.

وثمة عوامل دفعت (إسرائيل) نحو التفاوض مع منظمة التحرير في تلك الفترة، تمثلت في نقاط أهمها:

- أن الانتفاضة الفلسطينية أنهكت (إسرائيل)، وتوسع نضج الشعب الفلسطيني، وتويع لأساليب الكفاح، حيث ارتقت المقاومة الفلسطينية إلى مرحلة النمو الذاتي، وحقت قطاعات من الشعب الفلسطيني مستويات تعليمية، وثقافية مرتفعة، رغم الظروف الشاقة التي مر بها.
- أدى سقوط الاتحاد السوفيتي إلى التقليل من قيمة (إسرائيل) كعنصر فعال ضمن الإستراتيجية الأمريكية، كما أن هناك أطراف عربية أصبحت حلفاء الولايات المتحدة ذات فاعلية.
- رغبة الحكومة الإسرائيلية فتح الأسواق العربية أمام اقتصادها، فكانت القضية الفلسطينية حجر عثرة أمام تنفيذ ذلك⁽⁴⁾.
- أثرت الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي بسبب عدم انتظام تدفق العمالة العربية الفلسطينية للعمل في داخلها، وقدرت خسائر (إسرائيل) حسب ما ذكره وزير الاقتصاد الإسرائيلي عام 1988 بـ (900) مليون دولار من جراء الانتفاضة أي 2% من الدخل القومي الإسرائيلي بسبب عدم انتظام العمالة وتدهور الأوضاع الأمنية.
- خوف (إسرائيل) من بروز تيارات راديكالية ترفض الوجود الإسرائيلي كاملاً، ولاسيما أن الانتفاضة برزت قيادات وتنظيمات إسلامية، مثل: حركة حماس والجهاد الإسلامي، وهي

(1) المرجع السابق، ص 49

(2) جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 490.

(3) خليل، عادل، الإعلام والرأي العام، مرجع سابق، ص 167.

(4) المرجع السابق، ص 166.

تتظر إلى تحرير فلسطين كاملة وليس الضفة الغربية، وقطاع غزة فقط، المحتل عام 1967⁽¹⁾.

أما عن دوافع منظمة التحرير للمشاركة في مدريد فهي:

1. كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أعلنت الدولة الفلسطينية في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1988م، ومثل ذلك خطوة نحو المفاوضات الأمريكية الفلسطينية، واللقاء الأمريكي الفلسطيني في أواخر عهد الرئيس ريغان (Reagan)، إلا أن المفاوضات توقفت حتى جاءت أزمة الكويت والعراق⁽²⁾.

2. في تلك الفترة أصدرت الولايات المتحدة تعليماتها إلى حلفائها العرب بقطع المساعدات عن منظمة التحرير الفلسطينية، وبهذا تكون المنظمة قد دفعت ثمناً باهظاً نتيجة لفقدان تأييد دول الخليج ومصر، مما أدى إلى تسريح عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الكويت دون قدرة المنظمة على تقديم أي شيء لهم⁽³⁾، وفرض الحصار عليها نتيجة لتأييدها للغزو العراقي للكويت، وقد أدى ذلك إلى تهميش المنظمة وإضعافها، وفقدانها الدعم المالي والسياسي وخاصة من الكويت والسعودية، وكانت معظم المشاريع الخيرية في الضفة الغربية وغزة تتلقى دعماً من دول الخليج على المستوى الشعبي، والرسمي⁽⁴⁾.

ويبدو واضحاً أن الولايات المتحدة استخدمت تلك الأساليب للضغط على منظمة التحرير، للقبول بالشروط الأمريكية والحل الذي فرضته.

3. العمل على إعادة تحسين العلاقات مع الدول العربية الأخرى، بعد تبني منظمة التحرير الفلسطينية، والتنظيمات الفدائية موقفاً منحازاً للموقف العراقي في حرب الخليج⁽⁵⁾.

(1) الشريعة، على؛ وآخرون: عملية السلام في الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات 1991-2001م، مجلة التقرير العددان 18، 19، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2002م، ص20.

(2) المرجع السابق، ص30؛ انظر الملاحق: ملحق رقم (35) قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الدورة التاسعة عشرة، الجزائر، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1988م، ص379.

(3) برهم، عبد الله أحمد: إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية الهيكلية والبرنامج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2007، ص74.

(4) الشريعة، على؛ وآخرون: عملية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص31.

(5) برهم، عبد الله: إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص74.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 1991م، اجتمعت في مدريد الأطراف العربية الرئيسة: مصر وسوريا، ووفد أردني فلسطيني مشترك ولبنان، فضلاً مراقب من مجلس التعاون الخليجي، و(إسرائيل)، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي⁽¹⁾، وكان ذلك حسب الشروط التي فرضتها الإدارة الأمريكية على قيادة منظمة التحرير، عندما منعت تشكيل وفداً مستقلاً من أعضائها أو من سكان القدس الشرقية أو اللاجئين الفلسطينيين، بل يجب أن يكون الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني⁽²⁾.

اعتمدت صيغة مؤتمر مدريد على خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش (George Bush) الأب أمام الكونغرس 6 آذار/ مارس 1991م، والتي اعتمد فيه مبدأ السلام مقابل الأرض، إلا أن خطابه لم يوضح ما إذا كان ذلك يشمل قطاع غزة والضفة الغربية، أم يقتصر على مرتفعات الجولان السورية⁽³⁾.

رغم ذلك تبنى الفلسطينيون، والعرب السلام خياراً استراتيجياً، بعد أن سقط الخيار العسكري تماماً بعد اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) 1978م، وكان شعار مدريد "الأرض مقابل السلام" على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي 242، 338⁽⁴⁾.

وأدى المؤتمر إلى تكوين مسارين للمفاوضات، وهي مفاوضات ثنائية بين (إسرائيل)، والدول العربية، وهي سوريا، ولبنان، والوفد الأردني الفلسطيني المشترك، والمسار آخر هو مفاوضات متعددة الأطراف، شاركت فيه دول إقليمية ودولية، ماعدا سوريا ولبنان، وكان الهدف من المفاوضات المتعددة الأطراف إعلان مبادئ حول المفاوضات⁽⁵⁾.

(1) نافع، إبراهيم: الفتنة الكبرى عاصفة الخليج، مرجع سابق، ص232؛ كارتر، جيمي، فلسطين سلام لا فصل عنصري، مرجع سابق، ص125؛ لومارشان، فيليب؛ وراضي، لميا: إسرائيل - فلسطين غدا، مرجع سابق، ص184.

(2) Baker, Alan; & others: Israel's Rights as a Nation-State in International Diplomacy, Jerusalem Center for Public Affairs & World Jewish Congress, Jerusalem, 2001, p59;

الشرعة، على؛ وآخرون: عملية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص34.

(3) العاروري، نصير: أمريكا الخصم والحكم، مرجع سابق، ص51-52؛ برهم، عبد الله: إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص74.

(4) عبد الرحمن، أسعد، والزرور، نواف: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية 2000 مقدمات وقائع تداعيات استخلاصات، بدون دار نشر، عمان، 2001، ص36

(5) خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سابق، ص 485-486

لم يسفر المؤتمر عن أي نتائج تذكر⁽¹⁾، بسبب سياسة (إسرائيل) وهي المضي في عنادها اتجه بناء المستوطنات، محبطة بذلك أي أمل في تسوية حول الأرض، ورفض (إسرائيل) أي استقلال فلسطيني، واعتبرت الحكم الذاتي مجرد اسم ألطف للاحتلال⁽²⁾. وكان واضحاً أن الهدف الحقيقي من وراء تلك المحادثات بالنسبة (لإسرائيل)، والولايات المتحدة هو جر الدول العربية عملية تطبيع رسمي مع إسرائيل. أدى قبول منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر مدريد إلى هبوط في سقف المطالب الفلسطينية إلى أدنى مستوياته، وذلك بسبب قبولها بالشروط الأمريكية، وقد عبر البعض عن انتقاداته للمنظمة، التي قبلت باستثناء نفسها من محادثات مدريد، مما أفقدها عنصر القوة، وجعل الوفد الفلسطيني عاجزاً عن التوصل إلى شيء يمكن أن يقبل به الشعب الفلسطيني⁽³⁾.

8 - اتفاق أوسلو سبتمبر/أيلول 1993:

بعد تولية إيتسحاق رابين (Yitzhak Rabin) رئاسة الوزراء في (إسرائيل)، كانت العقبات لا تزال موجودة أمام إنجاز تسوية مع منظمة التحرير، حيث تولى منصبه في ظروف ما بعد حرب الخليج الثانية، وانحياز الاتحاد، السوفييتي، وكان رابين (Rabin) على استعداد لمراجعة أفكاره، بعد أن ألحت عليه عدة شخصيات أمريكية، ومصرية لإقناعه بالتمشي مع الحل السلمي، لصياغة وترتيب المنطقة وفق المصالح الأمريكية⁽⁴⁾.

فقد زار وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر (James Baker) (إسرائيل) بعد تولي رابين (Rabin) منصبه مباشرة، واتفق معه على مواصلة المفاوضات الثنائية، والمتعددة بين (إسرائيل) ونظرائها العرب على النحو المتفق عليه في مؤتمر مدريد، لذلك استؤنفت محادثات بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير في واشنطن في 24 أغسطس/ آب 1992م، والتي تسفر عن أي نتائج تذكر⁽⁵⁾. وهناك أسباب دعت رابين (Rabin) لمواصلة المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية، أهمها:

1. أن (إسرائيل) فشلت في خلق قيادات بديلة في الأراضي المحتلة.
2. أن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية نجح في وضع الوفد الفلسطيني من سكان المناطق في التفاوض في مدريد، وفي واشنطن تحت جناحه.

(1) كارتر، جيمي، فلسطين سلام لا فصل عنصرى مرجع سابق، ص125.

(2) العاروري، نصير: أمريكا الخصم والحكم، مرجع سابق، ص131.

(3) جاد الله، محمد: عام من محادثات مدريد، نظرة نقدية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع12، 1992م، ص22.

(4) هيك، محمد حسنين: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، سلام الأوهام - ما قبلها وما بعدها، ط3، دار الشروق، القاهرة، 1996م، ص255.

(5) Skolnik, Fred: Encyclopedia, Judaica, vol 10, op. cit, p245;

3. أن أجهزة المخابرات، ومراكز الدراسات الإسرائيلية أفادت في ذلك الوقت بأن العالم تكتسحه موجة إسلامية عارمة، وذلك يهدد أمن (إسرائيل).

4. الخوف من بروز التيار الإسلامي في مصر.

5. الاستنتاج من خلال الواقع على الأرض بأن (م.ت.ف) أصبحت جاهزة، نفسياً، وعملياً لإعطاء كل شي مقابل الاعتراف بها، كممثل للشعب الفلسطيني⁽¹⁾.

6. أدت الانتفاضة الفلسطينية التي انفجرت في ديسمبر/كانون الأول 1987م، إلى إبراز القضية الفلسطينية، كقضية شعب يريز تحت الاحتلال، وعجزت (إسرائيل) بكافة الوسائل عن إيقاف أو تخفيف حدة تلك الانتفاضة، رأت في المحادثات فرصة ذهبية للقضاء على الانتفاضة.

7. كلفت الانتفاضة الجانب الإسرائيلي خسائر مادية جسيمة، وقدرت تلك الخسائر بحوالي عشرة بلايين دولار في الثلاث سنوات الأولى من الانتفاضة، ووصلت الخسائر حتى عام 1993م، إلى 17 بليون دولار، عوضاً عن ارتفاع معدلات الانتحار والجرائم بين الجيش الإسرائيلي⁽²⁾.

فبعد تعثر مفاوضات مدريد، أدى ذلك إلى دخول (إسرائيل) في مفاوضات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية، في النرويج، والتي بدأت بصفة لقاءات أكاديمية علمية، ثم تطورت إلى لقاءات بين المسؤولين السياسيين، ووجدت (إسرائيل) في محادثاتها السرية فرصة لتحقيق أهدافها السياسية، وخاصة إيجاد سلطة فلسطينية في الضفة والقطاع، تستطيع أن تتحمل مسؤولية الأمن في ظل سيطرة إسرائيلية كاملة على الحدود، والشؤون الخارجية، ولم تتطرق المحادثات بشكل رئيس حول قضايا مهمة، مثل: القدس، واللجئين، والمستوطنات، وتركت لمراحل لاحقة⁽³⁾.

وقد بررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مفاوضاتها السرية مع (إسرائيل)، على أنها نوعاً من صراع البقاء على المسرح السياسي، في ظل ظروف اقتصادية صعبة، أما (إسرائيل) فقد اعتبرت أن التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أقل خطراً من المفاوضات مع الجماعات الإسلامية مثل حماس، والجهاد الإسلامي، التي ترفض (إسرائيل) عقائدياً، كما أن المفاوضات مع منظمة التحرير قد تفتح لها أبواب الدول العربية الأخرى⁽⁴⁾.

(1) هيكل، محمد حسنين: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل سلام الأوهام، مرجع سابق، ص255.

(2) خليفة، محمد: السلام الفتاك سلام أشد هولاً من الحروب، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، الجيزة، ط1، 1995، ص15-17.

(3) الشرعة، على؛ وآخرون: عملية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص33.

(4) المرجع السابق، ص35.

في منتصف العام 1992م، تسارعت وتيرة العملية السياسية، وتمثل ذلك التطور في الكشف عن التوصل إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي، اثر المباحثات السرية التي جرت في عدة عواصم أهمها النرويج⁽¹⁾، والتي ترأسها عن الجانب الإسرائيلي أوري سافير، وقد ترأس فريق منظمة التحرير الفلسطينية أحمد قريع، والمعروف باسم "أبو العلاء" جنباً إلى جنب مع محمود عباس، "أبو مازن"⁽²⁾.

وكانت المرتكزات الأساسية في المفاوضات بالنسبة للجانب الإسرائيلي، قد قامت على رغبة القيادة الإسرائيلية في التوصل إلى حل يقتنع فيه الفلسطينيون بالتخلي عن الكفاح المسلح، وغيره من أشكال المقاومة، والاعتراف (بإسرائيل) في العيش بسلام⁽³⁾.

فبعد عام ونصف من تلك المفاوضات، تم التوصل إلى اتفاق عُرف باتفاق أوسلو أو (غزة - أريحا)، الذي تم في العاصمة النرويجية أوسلو، وتم التوقيع عليه في واشنطن 13 أيلول/سبتمبر 1993م⁽⁴⁾، والذي من خلاله اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق (إسرائيل) في الوجود، وتعهدت بنبد العنف، وإلغاء الفقرات المعادية (لإسرائيل) من الميثاق الوطني الفلسطيني، مقابل اعتراف (إسرائيل) بمنظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات معها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط⁽⁵⁾.

جاء التفسير الفلسطيني الرسمي لاتفاق أوسلو على أساس أنه يتكون من مرحلتين، الأولى أو الانتقالية: يتم فيها تطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تستمر هذه المرحلة مدة خمس سنوات، تسلم (إسرائيل) في إطارها معظم الأراضي المحتلة إلى السلطة الفلسطينية التي يجب أن تصل نسبتها إلى نحو 90% من المساحة الإجمالية.

والمرحلة الثانية: تبدأ المفاوضات قبل خمس سنوات حول القضايا الفلسطينية الجوهرية المؤجلة، وهي: القدس، واللاجئين، والحدود، والمياه، لتنتهي المرحلة بإقامة الدولة الفلسطينية

(1) جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 492.

(2) Patrick, Tyler: A world of trouble he White House and the Middle East, op. cit, p408- 409.

(3) يعلون، موشيه: الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، مرجع سابق، ص 16.

(4) Gold, Dore & Morrison, Diane: Averting Palestinian Unilateralism, Jerusalem Center for Public Affairs, Jerusalem, 2010, p7; Baker, Alan; & others: Israel's Rights as a Nation-State in International Diplomacy, op. cit, P204- 208.

وانظر: ملحق رقم (36) نص اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي عرف باتفاق "أوسلو" أو اتفاق "غزة - أريحا للحكم الذاتي الفلسطيني" 13 سبتمبر/أيلول 1993م، ص 381.

(5) المصري، جورج: غزة أريحا تسوية مستحيلة، مرجع سابق، ص 21؛ جواد الحمد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 492.

المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، في الرابع من أيار/ مايو 1999م، أما التفسير الإسرائيلي فمختلف تماماً حيث تحدث عن حكم ذاتي للفلسطينيين، في الضفة والقطاع، في المرحلة الانتقالية وعن تسوية دائمة للقضايا المؤجلة في المرحلة الثانية⁽¹⁾.

من الواضح أن (إسرائيل) اعتمدت في مفاوضاتها مع منظمة التحرير على سياسة التلاعب بالألفاظ، والتي استخدمتها في السابق في عدد مواقف، خاصة في قرار مجلس الأمن 242، واتفاقية كامب ديفيد (Camp David) مع الرئيس المصري، فيما تعلق بتطبيق اتفاقية الحكم الذاتي، فقد تجنبت التوقيع على اتفاقية ذات صياغة محددة، ودقيقة، حتى تتهرب من الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية، ويلاحظ أن الوفد الفلسطيني لم يدرك ذلك، رغم أن تلك المسألة كان سبباً في فشل محادثات الحكم الذاتي مع السادات.

كان اتفاق أوسلو وليد مسار ثنائي (فلسطيني - إسرائيلي)، مما عزل التسوية نهائياً عن محيطها العربي، مما أضعف بشكل كبير من القدرة التفاوضية للمفاوض الفلسطيني، مما أتاح للمفاوض الإسرائيلي التلاعب والمراوغة في الاتفاق، وقد حرم المسار الثنائي من أي رقابة مؤسسية، أو شعبية فلسطينية، قبل إعلان التوصل إلى الاتفاق، بسبب انعقاده في أجواء سرية كاملة، إلا أن الطرف الإسرائيلي كان حريصاً على إخضاع كل خطواته التفاوضية لرقابة المؤسسات المعنية وصولاً إلى التصديق عليه من جانب الكنيسة⁽²⁾.

رغم ذلك، أقر المجلس المركزي الفلسطيني في جلسته التي عقدت في تونس في أكتوبر/ تشرين الأول 1993م، قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم من اعتباره السلطة الفلسطينية امتداداً للمنظمة في الداخل، وأن المنظمة هي المرجعية التنظيمية، والسياسية للسلطة، فقد عارضته معظم الفصائل المنطوية تحت لواء المنظمة، بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إلا أن هذه المعارضة لم تمنع قيام تلك السلطة واستمرارها في طريق التسوية، مما أدى إلى حدوث انقسام عميق داخل بنية منظمة التحرير الفلسطينية، رافقه تراجع لدور وقاعدة القوى اليسارية فيها⁽³⁾.

ومن الواضح أن (إسرائيل) أحيطت علماً، بأن منظمة التحرير وصلت في تلك الفترة إلى أخرج أوقاتها، وليس بمقدورها أن تطلب سوى المحافظة على كيانها السياسي في ظل الظروف التي ألمت بها، وبذلك استطاعت (إسرائيل) فرض شروطها على قيادة منظمة التحرير على أي حل

(1) انظر: ملحق رقم (36) نص اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ص 381؛ عبد

الرحمن، والزور: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية، مرجع سابق، ص 36؛

(2) الشريعة، علي: أثر التغيير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية، 1990-2005م، مجلة

المنارة، م 14، ع 2، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2008، ص 277.

(3) برهم، عبد الله: منظمة التحرير، مرجع سابق، ص 94.

سلمي تظهر فيه (إسرائيل) أمام الرأي العام الدولي، بأنها أرجعت الحقوق المسلوبة من الشعب الفلسطيني، والتخلص من أكبر عقبة هددت أمنها في تلك الفترة، وهي الانتفاضة.

ويمكن تلخيص الأسباب التي دفعت المنظمة لعقد اتفاق أوسلو بما يلي:

- 1- الأزمة المالية التي تعرضت لها منظمة التحرير.
 - 2- العزلة السياسية بعد أزمة الكويت.
 - 3- الخوف من دخول (إسرائيل) في مفاوضات مع قيادة حماس، ويترتب على ذلك إلغاء منظمة التحرير عن الواجهة السياسية للشعب الفلسطيني.
 - 4- تقبل بعض قطاعات الرأي العام الفلسطيني لحل سياسي بعد طردهم من دول الخليج العربي.
 - 5- خوف منظمة التحرير الفلسطينية من أن تفقر بعض الدول العربية لعقد اتفاقية سلام مع (إسرائيل) وتبقى هي وحيدة على الساحة⁽¹⁾.
 - 6- سهلت شبكة الاتصالات التي أقامتها منظمة التحرير الفلسطينية مع القوى الإسرائيلية والمحلية واليهودية العالمية في تحويل الرأي العام الإسرائيلي ونظرته لإمكانية إحلال السلام في المنطقة⁽²⁾.
- يلاحظ أن الفترة الواقعة ما بين عام 1978م حتى 1993م، قد شهدت تراجعاً في الأهداف الفلسطينية، فيما يتعلق بالسيادة على أرض فلسطين، فكانت الطموحات الفلسطينية عند توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) تمثلت في الحصول على فلسطين كاملة من نهر الأردن، حتى البحر المتوسط، ومن شمالها إلى جنوبها، وعودة اللاجئين، وأن تلك الطموحات تبددت شيئاً فشيئاً بقبول قرار مجلس الأمن الدولي 242، من ثم التدرج بقبول سلطة محدودة في أراضٍ من الضفة الغربية، وقطاع غزة.

وبإيجاز يمكن تحديد سمات الفترة ما بين توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) عام 1978م حتى الوصول إلى اتفاق أوسلو عام 1993م بالنقاط التالية:

1. تشتت الحال العربي قبل وبعد اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، بعد خروج مصر من دائرة الإجماع العربي بعد السير على سياسة السلام المنفرد مع (إسرائيل).

(1) الشرعة، على؛ وآخرون: عملية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص34-35؛ الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص493.

(2) عباس، محمود: طريق إلى أوسلو، مرجع سابق، ص34.

2. غياب الخيار العسكري عربياً وفلسطينياً ضد (إسرائيل)، والدعم الأمريكي المباشر لها. كذلك وصل الطرف الفلسطيني إلى قناعة بعدم القدرة على هزيمة (إسرائيل)، وأن الكفاح المسلح لن يزيل (إسرائيل) عن فلسطين.
 3. ضياع الإجماع العربي حول طبيعة الحل، والصراع مع (إسرائيل)، فلم يكن هناك إجماع فلسطيني، أو عربي حول طبيعة الصراع مع (إسرائيل).
 4. تراجع المشروعين القومي، والعربي، بعد توقيع اتفاق أوسلو 1993. واللذين هدفا في البداية تحقيق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية،
 5. ثبات الموقف الإسرائيلي في قضايا شكلت جوهر الصراع، خاصة فيما يتعلق بالاستيلاء على الأراضي والاستيطان، والقدس، واللاجئين.
 6. عجز الموقف الدولي في تلك الفترة عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي⁽¹⁾.
- ويلاحظ أن التباين كان واضحاً في مواقف منظمة التحرير من عملية التسوية في الفترة ما بين عام 1978م - 1993م، فقد قبلت المنظمة في مدريد عام 1991م، واتفاق أوسلو 1993م، ما رفضته في اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) عام 1978م، وقبلت بأقل من طرح فيها.

ثانياً: أثر اتفاقية كامب ديفيد على العلاقات المصرية الفلسطينية:

مثلت حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973 تحولاً مهماً في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية؛ بسبب الأجواء التي أفرزتها الحرب، وتجلت روح التعاون بين الدول العربية فيها⁽²⁾. وبعد دخول مصر في محادثات مع الجانب الإسرائيلي، زادت (إسرائيل) من سياستها القمعية ضد الشعب الفلسطيني، فطلبت مصر في سبتمبر/أيلول 1977م من الجمعية العامة للأمم المتحدة دراسة بند عاجل يتعلق بالإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة، والتي استهدفت تغيير الوضع القانوني، والديموغرافي لتلك الأراضي، مخالفة بذلك المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة⁽³⁾.

وعندما أعلن السادات في خطابه أمام مجلس الشعب، عن نيته زيارة القدس، فوجئ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، الذي كان جالساً في منصة الشرف في مجلس الشعب،

(1) ياسين السيد: الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية، ميريت للنشر والمعلومات، ط، 2003، ص 105-107.

(2) فرج، عصام الدين: منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993م، مرجع سابق، ص 203.

(3) زرد، أحمد أبو الحسن: مصر والقضية الفلسطينية، وزارة الاعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، 2009م، ص 18.

فقد عبرت القيادة الفلسطينية عن رفضها لتلك الزيارة⁽¹⁾، كما عبر القوى وال جماهير الفلسطينية عن رفضها لتلك زيارة، ولأي مشروع يتم من خلاله تصفية القضية الفلسطينية⁽²⁾.

من جهة أخرى شددت (إسرائيل) من تدابيرها الأمنية، خوفاً من قيام عرفات بإشعال النار في المنطقة، وجر مصر إليها، وعدول السادات عن فكرته، وفعلاً قامت المنظمات الفلسطينية بالعديد من العمليات الفدائية التي أوقعت عدداً من القتلى في صفوف الإسرائيليين، لتوتير العلاقات بين مصر و(إسرائيل)، إلا أن ذلك لم يمنع السادات من مواصلة تطبيق فكرة بالذهاب إلى (إسرائيل)⁽³⁾.

لذلك ساءت العلاقات الفلسطينية المصرية، واعتبرت منظمة التحرير ذلك خيانة للقضية الفلسطينية، وتعهدت باغتياله⁽⁴⁾،

ولإظهار تمسكها بالقضية الفلسطينية وجهت مصر، بعد عودة السادات من القدس، في ٦ نوفمبر/تشرين الثاني 1977م دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر القاهرة التحضيري، لبحث السبل الكفيلة بحل القضية الفلسطينية، واستعادة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه⁽⁵⁾، إلا أن منظمة التحرير رفضت - كما ذكر سابقاً.

كذلك زادت العلاقات المصرية الفلسطينية سوءاً عندما اغتيل وزير الثقافة المصري يوسف السباعي، في 18 فبراير/ شباط 1978م، في قبرص على يد مسلح فلسطيني⁽⁶⁾، وكان السباعي قد رافق السادات في زيارته إلى القدس، بصفته رئيساً لتحرير جريدة الأهرام، وبعد نحو ثلاثة أشهر من زيارته للقدس، سافر السباعي إلى قبرص رغم كل التحذيرات التي وجهت إليه، ونتيجة لذلك استغلت الحكومة المصرية تلك الواقعة للفتك بالفلسطينيين، والاعتداء عليهم، كما أخذت وسائل الإعلام المصرية تعرض بقسوة ضد الشعب الفلسطيني⁽⁷⁾.

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) في سبتمبر/ أيلول 1978م زادت توتر العلاقات بين منظمة التحرير والحكومة المصرية على إثر توقيع تلك الاتفاقية، عندما عبر الشعب

(1) El-Abed, Oroub: Unprotected: Palestinians in Egypt since 1948, Institute for Palestine Studies, Beirut, 2009, P46;

ويزامن، عزرا: الحرب من أجل السلام، ص257؛ هيكل، محمد: حديث المبادرة، ص58.

(2) المدهون، ماجد: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية، مرجع سابق، ص219.

(3) للمزيد انظر، ويزامن، عزرا: الحرب من أجل السلام، ص258-261؛ فلسطين المسلمة، القضية الفلسطينية في نصف قرن 15، ص200-201.

(4) كاتز، صموئيل، إسرائيل في مواجهة جبريل، مرجع سابق، ص112.

(5) زرد، أحمد أبو الحسن: مصر والقضية الفلسطينية مرجع سابق، ص18.

(6) رمضان: عبد العظيم: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص110.

(7) الجزيرة: برامج القناة الجريمة السياسية اغتيال يوسف السباعي، الأحد 11/3/2007م.

الفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة عن رفضه تلك الاتفاقية، ومشاركة منظمة التحرير في تأسيس جبهة الرفض العربي ضد اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) - كما سبق ذكره. ويستنتج الباحث أن:

- القيادة المصرية سخرت جهودها منذ حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 للعمل على إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السياسية، وإدخال منظمة التحرير في تلك دائرة، من خلال إعطاءها دور سياسي، وإنهاء عن دورها العسكري.
- تخلت القيادة المصرية عن مسؤولياتها التاريخية اتجاه القضية الفلسطينية، وأن الجهود المصرية التي تمت، لم تنم إلا عن حفظ ماء الوجه، وليس لها علاقات بالمصلحة الفلسطينية، أو السعي لإعادة حقوقه المسلوبة.

يذكر أن العلاقات المصرية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) عام 1978م، لم تنقطع تماماً، إنما انحصرت في قنوات سرية، وما لبثت حتى أصبحت علنية، عندما قام عرفات بزيارة إلى القاهرة بعد خروج قوات منظمة التحرير من لبنان عام 1982، علماً بأن السادات طرد ممثل منظمة التحرير من القاهرة تلبية لطلب (إسرائيل) بعد توقيع الاتفاقية، إلا أن ممثل حركة فتح سعيد كمال، بقي في القاهرة، كذلك قابل عصام السرطاوي ممثل منظمة التحرير في فيينا، رئيس الوزراء المصري مصطفى خليل عدة مرات في فيينا وغيرها⁽¹⁾.

كذلك شجعت القيادة المصرية بعد فشل محادثات الحكم الذاتي مع الجانب الإسرائيلي، في إدخال منظمة التحرير في مربع التسويات مع (إسرائيل)، من خلال تحركاتها الدبلوماسية، في إطار حل النزاع العربي الإسرائيلي، تمثلت في:

- التنسيق مع فرنسا بطرح مبادرة مشتركة في يوليو/ تموز 1982م، والتي تضمنت شقين، هما: الأول حماية حقوق السيادة والاستقلال السياسي للبنان، و الثاني استعادة حقوق الشعب الفلسطيني.
- رحبت مصر بما جاء في الوثيقة التي أعلنها رئيس منظمة التحرير في 22 يوليو/ تموز 1982م، والتي نصت على قبول منظمة التحرير بجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية⁽²⁾.

إلا أن حرب الإسرائيلية على لبنان أدت إلى قتل روح التسويات في المنطقة، من خلال ارتكابها للمجازر البشعة ضد المدنيين، خاصة في مخيمي صبرا و شاتيلا.

(1) حسين، غازي: الفكر السياسي الفلسطيني (1963-1988م)، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1993م. ص316-317.

(2) هاشم، عمرو: القضايا الخارجية في عهد مبارك، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر، 1993م، ص78.

إن هول المجازر البشعة، والدمار الذي ألحقته القوات الإسرائيلية في لبنان لم تدفع الموقف المصري التصدي لتلك الممارسات الإسرائيلية، بل اقتصرته الجهود المصرية على مطالبة الرئيس المصري حسني مبارك، الولايات المتحدة بالضغط على (إسرائيل) لوقف إطلاق النار في لبنان، وإجبارها على الانسحاب من الأراضي اللبنانية، وكان مبارك قد بعث برسالة إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (Ronald Reagan)، من خلال السفير الأمريكي في القاهرة ألفرد أثرتون (Alfred Atherton)، دعا فيها لموقف أمريكي حازم، اتجاه تلك القضية⁽¹⁾.

ومن خلال ذلك يمكن ملاحظة أن حرب لبنان كانت أول عملية اختبار إسرائيلي أمريكي، بمدى تمسك القيادة المصرية بالاتفاقية الموقعة في كامب ديفيد، ومدى ردها على تلك الحرب. واستمرت الجهود المصرية باتجاه الولايات المتحدة، حيث أرسل الرئيس المصري، حسني مبارك، وزير خارجيته كمال حسن علي يرافقه أسامة الباز، لمقابلة الرئيس ريغان (Reagan)، وكان مبارك قد حاول إقناع الأمريكيين بإمكانية الربط بين موضوع بيروت وحل القضية الفلسطينية، لكن الأمريكيين رفضوا ذلك، بواسطة فيليب حبيب (Philip Habib)، الذي عبر قائلاً "لا أستطيع أن أعطيهم شيئاً سوى خروجهم بأمان"⁽²⁾.

وفي مطلع عام 1984م، بدأت اتصالات بين مصر والأردن ومنظمة التحرير، والولايات المتحدة، لمحاولة التوصل لاتفاق أردني فلسطيني، والتي انتهت بالتوصل إلى الاتفاق الأردني الفلسطيني في 11 فبراير/ شباط 1985 م، وقد رأت القيادة المصرية في اتفاق عمان، بأنه من أهم التطورات في القضية الفلسطينية، وانطلقت تلك النظرة من أن الاتفاق سيسهم في تحقيق السلام في المنطقة، وإنهاء الاحتلال⁽³⁾.

وفي أبريل/ نيسان 1987م، ساءت العلاقات المصرية الفلسطينية، وأصدرت الحكومة المصرية قراراً بإغلاق جميع مكاتب منظمة التحرير في مصر، نتيجة لما أسمته الحكومة المصرية بإنكار منظمة التحرير لتضحيات مصر التي قدمتها لمناصر الشعب الفلسطيني⁽⁴⁾.

إلا أن العلاقات سرعان ما عادت إلى سابق عهدها، حيث فرضت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) على النظام الحاكم المصري بأن صرح بأنه لا يقبل أن يظل اتفاقها مع (إسرائيل) وفقاً لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David) اتفاقاً منفرداً

(1) معنوق، مها: وقائع الحرب الإسرائيلية الفلسطينية في لبنان، مطابع معنوق، بيروت، بدون تاريخ، ص60.

(2) القصاص، أشرف: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من 1978 - 1982م (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007م، ص235.

(3) هاشم، عمرو: القضايا الخارجية في عهد مبارك، مرجع سابق، ص80.

(4) صحيفة الأهرام: 28 أبريل/ نيسان 1987م.

أو جزئياً، وأنها تصر على سلام شامل وعادل من خلال مؤتمر دولي يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في قيام دولته⁽¹⁾.

من الواضح أن النظام المصري أُجبر على تلك التصريحات، وذلك لامتناع غضب الشعب المصري أولاً، ولتخفيف حدة الانتقادات التي وجهت إليها من قبل الأطراف العربية، بسبب استمرار علاقاتها مع (إسرائيل)، ومطالبة العرب للنظام المصري بالتخلي عن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، والدليل على ذلك، أن مصر لم تقم بإجراءات عملية تبرهن التصريحات السابقة.

لم يتغير الموقف المصري اتجاه العلاقات مع (إسرائيل)، حتى في أشد الظروف، ويلاحظ أن مع مصر رفضت إلغاء معاهدة السلام، أو تجميد العلاقات مع (إسرائيل)، وعبر الرئيس المصري حسنى مبارك صراحة أن هذا الإجراء يعنى إعلان حالة الحرب مع (إسرائيل)⁽²⁾.

وبعد طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إيتسحاق شامير (Yitzhak Shamir)، مشروعه لحل النزاع العربي الإسرائيلي، تقدم الرئيس المصري حسنى مبارك، في يوليو/ تموز 1989م بخطة مكونة من عشرة نقاط لسير عملية الانتخابات الفلسطينية، والتي تمثلت في:

1. اشتراك سكان الضفة الغربية والقطاع، والقدس الشرقية، في الانتخابات سواء بالتصويت أو الترشيح.

2. حرية التعبير السياسي، قبل وأثناء الانتخابات.

3. رعاية عملية الانتخابات، من قبل جهات دولية.

4. تتعهد الحكومة الإسرائيلية بقبول النتائج التي تسفر عنها الانتخابات.

5. تتعهد حكومة (إسرائيل) بأن تكون الانتخابات جزءاً من الجهود التي لا تؤدي إلى

مرحلة مؤقتة فحسب ولكن كذلك إلى حل نهائي، وأن كل الجهود تعتمد على

أساسيات الحل وفق قراري مجلس الأمن الرقم 242، والرقم 338 ومبدأ الأرض

مقابل السلام، وضمان أمن جميع دول المنطقة، وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين.

6. ينسحب الجيش الإسرائيلي أثناء عملية الانتخابات لمسافة كيلو متري واحد، على

الأقل، خارج نطاق مقار الانتخابات.

7. منع الإسرائيليين من دخول الضفة والقطاع يوم الانتخابات.

8. ألا تستغرق فترة الإعداد للانتخابات أكثر من شهرين، وأن تتولى ذلك لجنة إسرائيلية

فلسطينية مشتركة، ويمكن أن تساعد الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) في

(1) الخولي، لطفي: الانتفاضة والدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص11.

(2) هاشم، عمرو: القضايا الخارجية في عهد مبارك، مرجع سابق، ص87.

تشكيل هذه اللجنة.

9. تضمن الولايات المتحدة الأمريكية النقاط السابقة، مع إعلان ذلك مسبقاً من جانب حكومة (إسرائيل).

10. إيقاف عملية الاستيطان بالأراضي المحتلة⁽¹⁾.

إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير (Shamir) عبر عن رفضه لتلك المقترحات⁽²⁾. وبذلت مصر جهوداً كبيرة في الفترة من 1990 - 1993م من خلال مطالبتها للإدارة الأمريكية، بعقد مؤتمر دولي للسلام لحل النزاع العربي الإسرائيلي⁽³⁾، وأيدت مبادرة الرئيس الأمريكي في 6 مارس/ آذار 1991م، لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وفقاً لمبدأ "الأرض مقابل السلام"، وشاركت في 31 أكتوبر/ تشرين الأول 1991م، في مؤتمر مدريد للسلام⁽⁴⁾، الذي أفرز مجموعة من التدايعات التي غيرت الأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية⁽⁵⁾.

كما لعبت مصر دوراً مهماً بين منظمة التحرير و(إسرائيل) في التوصل إلى التوقيع اتفاق أوسلو 13 سبتمبر/ أيلول 1993م، والتي كان هدفها تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية منتخبة لمرحلة انتقالية⁽⁶⁾، وذلك من خلال ترتيب الحكومة المصرية عدة لقاءات بين منظمة التحرير، والقيادة الإسرائيلية، كما من أشهرها اللقاء السري التي رتب له أسامة الباز، مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، في 10 مايو/ أيار 1993م، والذي حضره رئيس (م.ت.ف) ياسر عرفات ويوسي ساريد (Yossi Sarid) المقرب من رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين (Rabin)⁽⁷⁾.

يمكن القول بأن العلاقات المصرية الفلسطينية منذ عام 1978 - 1993م انصبت بشكل أساسي في العمل على إيجاد حل للقضية الفلسطينية، ويلاحظ أن الدور المصري اقتصر على إدخال منظمة التحرير الفلسطينية في تسوية مع (إسرائيل)، وإقناعها بضرورة فتح حوارات مع (إسرائيل) لتطبيق اتفاقية الحكم الذاتي الموقعة في كامب ديفيد (Camp David) 1978م.

(1) نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، مرجع سابق، ص 173.

(2) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec09.doc_cvt.htm

(3) للمزيد انظر الفرنواني، طه: الصراع العربي الإسرائيلي ص 271 - 274.

(4) أبو طالب، حسن؛ و عبد الوهاب السيد أيمن: الجوانب السياسية لعملية التسوية ودور مصر الإقليمي 1990 - 1995م، تسوية الصراع العربي الإسرائيلي دور مصر الإقليمي، مطابع الأهرام التجارية، الأهرام، 1997م، ص 19.

(5) زرد، أحمد أبو الحسن: مصر والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 33.

(6) أبو طالب، حسن؛ و عبد الوهاب السيد أيمن: الجوانب السياسية لعملية التسوية، مرجع سابق، ص 19.

(7) المصري، جورج: غزة أريحا تسوية مستحيلة، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، الجيزة، ط 1، 1995م، ص 10.

ومن الملاحظ أيضاً، أن القيادة المصرية أرادت إخلاء مسؤولياتها اتجاه القضية الفلسطينية من خلال وضعها على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية، والتخلص من الانتقادات العربية الموجهة لها، بسبب استمرار علاقاتها مع (إسرائيل) في ظل الممارسات القمعية الإسرائيلية اتجاه الشعب الفلسطيني، والدليل على ذلك أن القيادة المصرية لم تتدخل في المفاوضات سواء العلنية أو السرية بين منظمة التحرير و(إسرائيل).

ومما سبق يُلاحظ أن:

- أن سياسة التسوية المنفردة التي انتهجها السادات مع (إسرائيل)، أدت بشكل كبير إلى تهميش منظمة التحرير سياسياً، وعدم إعطائها أي دور سياسي، وبذلك نفذ السادات ما كانت تهدف إليه (إسرائيل) من استبعاد (م.ت.ف) عن أي تسوية واعتبارها منظمة (إرهابية).
- أن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) أدت إلى تحجم القضية الفلسطينية، وذلك من خلال الحد من طموحات القيادة الفلسطينية، التي رفضت في البداية قبول قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بانسحاب (إسرائيل) من الأراضي المحتلة عام 1967م والمتمثل في الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس الشرقية، ثم تدرجت للوصول إلى تسوية مع (إسرائيل).
- استجابت منظمة التحرير للمطالب الأمريكية، التي تمثلت في الاعتراف بقراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338، والاعتراف بحق (إسرائيل) بوجود، بعد جهود مزدوجة بين الولايات المتحدة التي كانت تسعى للضغط منظمة التحرير من خلال حلفائها العرب، وسعي (إسرائيل) في محاولة منها لإيجاد قيادة بديلة عن منظمة التحرير، فخشيت منظمة التحرير القضاء عليها سياسياً، بعد إضعاف قوتها العسكرية بعد حرب لبنان.
- استخدمت الولايات المتحدة أسلوب المماطلة والمراوغة في مبادراتها السلمية لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، من أجل تحقيق أكبر مصلحة (لإسرائيل).
- تجنبت (إسرائيل) التفاوض مع الدول العربية مجتمعةً، واستمرت في موقفها القائم على مبدأ التسويات المنفردة مع العرب، منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد (David Camp).
- أن (إسرائيل) رفضت التفاوض مع منظمة التحرير، إلا بعدما أحاطت علماً بالظروف الصعبة التي مرت بها، وفرضت شروطها على عملية التسوية.
- توصلت (إسرائيل) إلى قناعة بعد تحييد الدور المصري، بأنها أقوى دولة في المنطقة بلا منازع، وأنها تستطيع فرض شروطها على أي تسوية، ويلاحظ أن النظام الحاكم في (إسرائيل)، لم يقدم أي تنازلات فيما تعلق بمشروع الحكم الذاتي الموقع عليه في كامب ديفيد (Camp David)، بل حاولت التهرب من ذلك الاتفاق نفسه، حتى قبلت منظمة التحرير بالشروط الأمريكية والإسرائيلية.

- يلاحظ أن (إسرائيل) مالت لإيجاد مخرج لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، بهدف وقف الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، لذلك كان هدف (إسرائيل) من تحقيق التسوية استخدم منظمة التحرير كأداة لوقف الانتفاضة، وقد نجحت في ذلك.
- يلاحظ أن الأطراف العربية والدولية اتخذت من قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338 أرضية لتحقيق التسوية في الشرق الأوسط، علماً بأن (إسرائيل) لم تعترف بصيغة القرارات الرسمية، إنما احتفظت بالتفسير الخاص بها.
- مثل مؤتمر مدريد المحرك الأساسي لإيجاد تسوية بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير، بعد رفض (إسرائيل) أن تشكل منظمة التحرير، وفداً مستقلاً، والتي انتهت بتوقيع اتفاقية أوسلو في أيلول عام 1993م.
- قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بالحكم الذاتي الذي رفضته في إطار اتفاق كامب ديفيد (Camp David)، ويلاحظ أن اتفاق أوسلو أعطى منظمة التحرير الفلسطينية أقل مما طرحه في مشروعه للحكم الذاتي عام 1977م، ويعود ذلك بسبب ممارسات، ومحاولات الضغط الأمريكية على منظمة التحرير في أواخر الثمانينات، وبداية التسعينات.
- أدى تأييد منظمة التحرير الفلسطينية للغزو العراقي للكويت إلى حدوث شرخ قوي بينها وبين الدول العربية، خاصة الخليجية، مما أفقدها الدعم المالي والمعنوي، وقد استغلت الولايات المتحدة، و(إسرائيل) عزلة منظمة التحرير في الضغط عليها لإجبارها على التنازل لعقد تسوية بطريقة الأمريكية الإسرائيلية.
- ارتكبت منظمة التحرير خطأً استراتيجياً، وهو التخلي عن الخيار العسكري، كعنصر حيوي في إدارة المفاوضات، مما أضعف موقفها، ودخلت المحادثات مع الجانب الإسرائيلي دون أن تستند إلى عنصر قوة، ويبدو واضحاً أن الضغوطات الدولية، خاصة الأمريكية، والظروف التي أحيطت بالمنظمة أجبرها على اتخاذ ذلك القرار.
- من الملاحظ أن الولايات المتحدة انفردت بإدارة الوساطة بين الدول العربية (إسرائيل) في مؤتمر مدريد، وحتى بين الجانب الفلسطيني، والإسرائيلي، بعد نجاح شامير (Shamir) في استبعاد الدور الأوروبي من أي وساطة في الحل السلمي.
- نجحت (إسرائيل) في القضاء على منظمة التحرير عسكرياً، بعدما أجبرتها على التخلي عن العمل العسكري، من خلال الاتفاقية الموقعة معها، بل وإجبارها على كبح جماح حركات المقاومة الأخرى.

المبحث الثاني: النتائج العسكرية

أولاً: الإجراءات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1977-1982م).

ثانياً: اجتياح لبنان عام 1982م.

ثالثاً: السياسة العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني (1982 - 1993م).

رابعاً: تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة (1978 - 1993م).

خامساً: الإجراءات العسكرية في مدينة القدس (1978 - 1993م).

المبحث الثاني النتائج العسكرية

نجحت (إسرائيل) في توجيه ضربة قوية للعرب من خلال إبعاد مصر عن دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، وكان الشعب الفلسطيني، قد وقع ضحية نتيجة لذلك، فقد استغلت (إسرائيل) اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) لتصفية القضية الفلسطينية من خلال سلسلة من الإجراءات العسكرية القمعية، والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلغاء الهوية الفلسطينية عن خارطة السياسية، وأهم تلك الإجراءات هي :

أولاً: الإجراءات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1977-1982م).

استخدمت (إسرائيل) سياسة البطش، والاضطهاد، والعدوان ضد الشعب الفلسطيني منذ احتلالها فلسطين، كسبيل للوصول إلى أهدافها، والممثلة في إرهاب الأهالي، وإجبارهم على الخنوع لسياسة الاحتلال الرامية لتهويد فلسطين، وتذويب الشعب العربي الفلسطيني. ففي الفترة التي كانت تُجري فيها المفاوضات بين الجانب المصري، والإسرائيلي للوصول إلى معاهدة السلام، مارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة قمعية ضد الأهالي، والمعارضين لاتفاقية السلام مع مصر، فقبيل توقيع معاهدة السلام بعدة أيام، فرض الجيش الإسرائيلي على أهالي بلدة حلحول في الضفة الغربية منع تجول، بعد استشهاد اثنين من أبنائها رابعة شالدة 16 عام، ونصر عناني 18 عام⁽¹⁾.

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) كان الجدل داخل (إسرائيل) يدور حول السياسة الواجب إتباعها لمواجهة المعارضة الفلسطينية، وفي مايو/ أيار عام 1980م توصلت سلطات الاحتلال إلى استخدام سياسة أطلقت عليه اسم "القبضة الحديدية"، كبديل عن الطرح الدبلوماسي، لقضية الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبرت ذلك شأناً داخلياً، يجب حله بما يتوافق مع الحاجات، والترتيبات الإسرائيلية، وقد أدت تلك السياسة إلى استقالة عيزرا وايزمن (Ezer Weizman) من وزارة (الدفاع)، في مايو/ أيار 1980م، التي أسندها بيغن (Begin) لنفسه، الذي كان له بالغ الأثر في إفراط القوة ضد الشعب الفلسطيني⁽²⁾، وذلك من خلال تطبيق الإجراءات العملية لسياسة القبضة الحديدية، والتي تمثلت في فرض سلطات الاحتلال نظام حظر

(1) فلسطين الثورة: مجلة فلسطين الثورة: الوطن المحتل يشتعل ثورة في وجه الخيانة والتآمر، ع272، مرجع سابق، ص17.

(2) جيفري، أرنسون: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص227-228.

التجول، على عدد من المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والذي أدى إلى إغلاق مراكز الإمدادات الغذائية، ونقص الرعاية الصحية للسكان، خاصة الأطفال⁽¹⁾.

وفي حزيران من عام 1981م، أعلن بيغن (Begin)، تجديد العمل بهذه السياسة، ورافقها فرض قيود جديدة على الجامعات، والصحف، وزيادة عدد أيام حظر التجول، والحظر التجاري، واللجوء إلى الضرب، وقمع للأنشطة والأعمال الأدبية، والفنية المعبرة عن الهوية والثقافة الوطنية الفلسطينية⁽²⁾.

يلاحظ أن (إسرائيل) حاولت التخلص من الزعامات الوطنية، التي لها علاقة مع منظمة التحرير، خاصة رؤساء البلديات، وصناعة شخصيات تعمل على تنفيذ سياساتها، إلا أنها فشلت، والدليل على ذلك، أنها لم تجد أي قيادة فلسطينية لديها المقدرة على أن تحل محل منظمة التحرير⁽³⁾.

وعلى هذا الأساس رأي بيغن (Begin) بأن يتخلص من منظمة التحرير نهائياً، من خلال الهجوم على أكبر معاقلها في لبنان، والعمل على إنشاء حكومة لبنانية يقودها بشير الجميل واليمين اللبناني⁽⁴⁾.

وتحسباً من قيام (إسرائيل) بعدوان واسع على جنوب لبنان، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية في نهاية عام 1980م، التعبئة العامة في صفوفها، استعداداً لمواجهة شتى الاحتمالات⁽⁵⁾.

ثانياً: اجتياح لبنان عام 1982م:

أبدت الإدارة الأمريكية قلقها اتجاه التوتر المتزايد على الحدود بين لبنان، وفلسطين، حين أجبرت الغارات الإسرائيلية على لبنان، سوريا إلى تحريك صواريخها من نوع سام، ونقلها إلى وادي البقاع في لبنان، وخشي الكسندر هيغ (Alexander Haig) وزير الخارجية الأمريكي، أن تؤدي ضربة جوية إسرائيلية ضد الصواريخ السورية، إلى قيام مواجهة بين الدول العظمى، فسارع إلى

(1) البرغوثي، بشير: قمع شعب شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، عمان، 1990م، ص230.

(2) أبو عامر، عدنان: تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي 1967-1987م، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م19، ع1، يناير/كانون الثاني 2011م، ص1249.

(3) غازيت، شلومو: فخ الخديعة، (عبري)، مرجع سابق، ص93.

(4) الغبرا، ناظم شفيق: إسرائيل والعرب من صراع القضايا إلى سلام المصالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1997م، ص119.

(5) المرجع السابق، ص301.

إرسال مبعوث خاص إلى الشرق الأوسط، في مايو/ أيار 1981م، في محاولة لتهدئة الأوضاع في المنطقة⁽¹⁾.

في ربيع عام 1981م قام رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن (Begin Menachem) بزيارة لمستوطنة كريات شمونة، المقامة على أراضي شمال فلسطين، حيث أبدى سكان تلك المستوطنة انزعاجهم جراء صورايخ الكاتيوشا التي أطلقت عليهم من جنوب لبنان، لذلك صرح بيغن (Begin) بأن إنهاء تلك التهديدات أصبح مجرد مسألة وقت، واعتبر بيغن (Begin) بأن تلك المشكلة واجهته منذ توليه منصب رئاسة الوزراء، وينتظر الذريعة الكفيلة بتغطية هجوماً أمام الرأي العام الدولي⁽²⁾.

وكان صيف عام 1981م واضحاً لكل المراقبين بأن الوضع في جنوب لبنان أصبح على حافة الانفجار، وقد اتخذت القوات الإسرائيلية من قوات الكتائب اللبنانية- التي تزعمها بشير الجميل- قوة رادعة ضد الهجمات الفدائية على شمال فلسطين المحتلة، وقدمت قوات الكتائب المسيحية (إسرائيل) خطة للتخلص من قوات منظمة التحرير في لبنان، تمثلت في ثلاث خطوات:

1. توحيد الجمهور المسيحي في مركز واحد بحيث يكون في موقف قوة.
2. تغيير الحكومة في لبنان، ووضع توزيع جديد لمراكز القوى في لبنان.
3. ضم جنوب لبنان للحكومة المركزية⁽³⁾.

ووجدت (إسرائيل) في الوجود السوري في لبنان خطراً يهدد أمن (إسرائيل)، لذلك طالبوا من الوسيط الأمريكي فيليب حبيب (Philip Habib)، بسحب الصواريخ السورية من الأراضي اللبنانية، إلا أن الجانب السوري رفض ذلك، وفي يوليو/ تموز 1981م، فتحت قوات منظمة التحرير نيرانها على المستوطنات الإسرائيلية في شمال فلسطين، وتعرضت لتلك النيران 23 مدينة وقرية إسرائيلية، فجاء الرد الإسرائيلي عنيفاً على تلك الهجمات، بتوجيه بضربات استهدفت مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومستودعاتها في بيروت⁽⁴⁾، كما أغارت الطائرات الإسرائيلية في

(1) لش، آن: إدارة ريغان وسياساتها نحو الفلسطينيين، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى ك्लينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996م، ص248.

(2) ناؤور، آريئيه: حكومة في حرب (عبري)، معهد العلاقات الدولية، الجامعة العبرية، القدس، 1986، ص18؛ الشريف، ماهر: البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908-1993م، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية، نيقوسيا، ط1، 1995م، ص308.

(3) شيفر، شمعون: أسرار حرب لبنان (عبري)، عيدنيم، يديعوت أحرونوت، تل أبيب، 1984م، ص60-61.

(4) هرتزوج، حايم: الحروب العربية- الإسرائيلية 1948-1982م (ترجمة بدر الرفاعي)، سينا للنشر، القاهرة، ط1، 1993م، ص398-399.

17 يوليو/ تموز 1981م، على حي سكان مزدحم في بيروت، مما أدى إلى مقتل ثلاثمائة من المدنيين، واستدعت تلك الأحداث إلى إيجاد تفاهم بين القوى المتصارعة، ففي 24 يوليو/ تموز 1981م، نشطت الدبلوماسية الأمريكية للتوصل من أجل وقف إطلاق النار⁽¹⁾. بترتيب من المبعوث الأمريكي فيليب حبيب (Philip Habib)، وقد التزمت المنظمة بدقة بوقف إطلاق النار، رغم سلسلة من الأعمال الاستفزازية من جانب الجيش الإسرائيلي، واستمر ذلك الالتزام لمدة أحد عشرة شهراً، حتى الغزو الإسرائيلي عام 1982م⁽²⁾.

وفي جلسة للحكومة التي سبقت قرار اجتياح لبنان قال: وزير (الدفاع) الإسرائيلي شارون (Sharon) "إذا تمت الموافقة الأمريكية على المقترحات الإسرائيلية، وهي: انسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية 40 كم من حدود جنوب لبنان، وعدم ضمان وصول أي سلاح يعيد تنظيمها من جديد. كان ذلك يعني (لإسرائيل) وقف (الإرهاب) من كافة الأماكن"⁽³⁾ لذلك توجه شارون (Sharon) إلى واشنطن للحصول على الموافقة الأمريكية على خطة الحرب، والتي تمثلت في القضاء على القوى الفلسطينية، في لبنان، وتكوين قوة لبنانية موالية (لإسرائيل) في الجنوب، وإعادة صياغة الخريطة السياسية في بيروت لصالح الكتائب المسيحية، بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية⁽⁴⁾.

وفي محاولة لقطع الطريق على التهديدات الإسرائيلية سعى رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، من خلال توسيع الإطار الدبلوماسي بين منظمة التحرير، ودول العالم واستهل عرفات ذلك بزيارة إلى العاصمة اليابانية طوكيو في أكتوبر/ تشرين الأول 1981م، ولقاءه من الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnev) في العام نفسه، إلا أن هذا التحول في سياسة منظمة التحرير، أعطى لبيغن (Begin) الفرصة لشن هجوم واسع على مواقع المنظمة في أكبر معقلها

(1) Patrick, Tyler: A world of trouble he White House and the Middle East from the Cold War to the War on Terror, Farrar, Straus and Giroux, First edition, 2009, P263;

لش، أن: فلسطين والسياسة الأمريكية، مرجع سابق، ص248.

(2) أبو الكشك، عبد الكريم: الصحافة الأمريكية والشرق الأوسط دراسة لتغطية النزاع العربي الاسرائيلي في ثلاث مجالات أمريكية 1948- 1982م، ترجمة محمد عايش، وعاطف عضيبات، منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، 1991، ص142؛ هرتزوج، حاييم: الحروب العربية- الإسرائيلية، مرجع سابق، ص398-399.

(3) شيفر، شمعون: أسرار حرب لبنان، مرجع سابق، ص60؛ بنزيمان، عوزي: شارون بلدوز الإرهاب الصهيوني، مرجع سابق، ص185،

(4) Patrick, Tyler: A world of trouble he White House and the Middle East, op. cit, P273;

الحسن، بلال: الأهداف الحقيقية للغزو الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، عدد128، يوليو/تموز 1982، ص4.

في لبنان، مستغلة في ذلك انهيار التضامن العربي، واحتدام حدة المواجهة السياسية بين القوتين العظميين. (1)

الأهداف الإسرائيلية من العدوان على لبنان عام 1982م:

رأى بيغن (Begin) أن منظمة التحرير هي منظمة (إرهابية)، لا تمثل تهديد عسكري فقط، وإنما سياسي وهي أحد العراقيل التي تقف عقبة أمام أي حل سياسي، لذلك سعى إلى إضعافها، من ثم القضاء عليها⁽²⁾.

لذلك تمثلت الأهداف الحقيقية لاجتياح لبنان هو تدمير البنية العسكرية، لـ (م.ت.ف)، وبناها التحتية، من اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، بالإضافة إلى تطلعاتها الوطنية، والسيطرة على جبل الباروك الموقع الاستراتيجي المشرف على دول المنطقة، والسيطرة على طريق بيروت - دمشق، والعمل على إقامة نظام لبناني جديد⁽³⁾، ولكن الهدف المعلن من الجانب الإسرائيلي لتلك الحرب هو عدم استخدام الجنوب اللبناني كقاعدة للهجوم على المستوطنات الإسرائيلية من قبل قوات (م.ت.ف) وإبعادها بعمق 40 كم من الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة⁽⁴⁾.

كما رأت الحكومة الإسرائيلية في تدمير منظمة التحرير فرصة لإخضاع الزعامات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما ذكر آنفا.

وجاء الفرصة سانحة لبيغن (Begin)، عندما اغتيل السفير الإسرائيلي في لندن شلومو أغروف (Shlomo Argov)، فقد استغل تلك الحادثة للتخلص من منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، فبعد اكتمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، وفي يوم الخميس 3 يونيو/حزيران 1982م⁽⁵⁾، بينما كان السفير الإسرائيلي يغادر القصر الملكي البريطاني، أطلقت مجموعة مسلحة النار عليه، مما أدى إلى مقتله، وتبين فيما بعد أن تلك المجموعة مكونة من إيراني، وعراقي، وأردني، ينتمون لمجموعة منشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، يقودها شخص يدعى أبو نضال،

(1) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مرجع سابق، ص 307.

(2) ناؤور، آرييه: حكومة في حرب، مرجع سابق، ص 20.

(3) عرار، عبد العزيز أمين: حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1982، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001م، ص 233.

(4) هرتزوج، حايم: الحروب العربية- الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 420-421؛ بنزيمان، عوزي: شارون بلدوز الإرهاب، مرجع سابق، ص 201.

(5) Patrick, Tyler: A world of trouble he White House and the Middle East, op. cit, P275

وقد أنكرت منظمة التحرير أي صلة لها بالعملية⁽¹⁾، كما أظهرت تحقيقات الشرطة البريطانية عدم ضلوع منظمة التحرير بتلك العملية⁽²⁾.

رغم ذلك وجهت (إسرائيل) الاتهام إلى منظمة التحرير مباشرة، لأن القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، وضعت خطة مدروسة منذ زمن بعيد، لاجتياح لبنان التخلص من (م.ت.ف) وقد جاءت الفرصة مواتية، عندما قُتل السفير الإسرائيلي⁽³⁾.

والدليل على ذلك أن وزير (الدفاع) الإسرائيلي أرييل شارون (Ariel Sharon)، والجنرال أبراهام تأمير (Abraham Tamir) مساعد وزير (الدفاع) ، والعميد عاموس يارون (Yaron Amos)، قائد المشاة والمظليين، والعديد من قيادات الجيش الإسرائيلي، قاموا بالذهاب سراً إلى منطقة "جونيه" في شمال لبنان، في 12 كانون ثاني/ يناير 1982م، للاجتماع مع بشير الجميل، للإعداد للحرب⁽⁴⁾.
انقسمت الخطة الإسرائيلية إلى قسمين:

الأولى: وأطلق عليها الخطة الكبيرة، وتمثلت في مواصلة الاتصالات مع قوات الكتائب المسيحية لتطويق مدينة بيروت، والسيطرة على شارع بيروت - دمشق.
والثانية: وأطلق عليها الخطة الصغيرة، وهي أن يصل الجيش الإسرائيلي مسافة 45 كم لإبعاد الصواريخ التي تطلقها المنظمات الفلسطينية.
وقد فضل أعضاء الحكومة الإسرائيلية تنفيذ الخطة الصغيرة، تجنباً للانتقادات الدولية العالمية، والهروب من النتائج الكارثية للحرب⁽⁵⁾.

الحرب

نصحت الإدارة الأمريكية (إسرائيل)، بأنها ستفقد الكثير من جنودها في تلك الحرب، بسبب تطور المنظومة العسكرية لمنظمة التحرير، لذلك اتخذت (إسرائيل) التدابير اللازمة لذلك، من خلال شن هجوم جوي مكثف من الطائرات على مواقع منظمة التحرير في بداية الحرب⁽⁶⁾، حيث قام الطيران

(1) هرتزوج، حاييم: الحروب العربية - الإسرائيلية، مرجع سابق ص 400.

(2) حسين، غازي: الفكر السياسي الفلسطيني (1963 - 1988م)، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط 1، 1993م، ص 26.

(3) كيمحي، دايفيد: الخيار الأخير، مرجع سابق، ص 169؛ الحاجري، ضياء: إسرائيل من الداخل، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ص 94.

(4) John Iaffin: The War Of Desperation Lebanon (1982- 1985), Osprey Publishing Ltd, London, 1985, p21.

(5) شيفر، شمعون: أسرار حرب لبنان (عبري)، مرجع سابق، ص 78.

(6) المرجع السابق، ص 82 - 84.

الإسرائيلي في الرابع من يونيو/ حزيران 1982، بغارات جوية مركزة على مساحة أربعة كيلومترات في العاصمة اللبنانية، والتي تمثلت في مناطق الجامعة العربية، والفاكهاني في بيروت الغربية، وأدى ذلك إلى ارتكاب مجزرة ذهب فيها مئات المدنيين⁽¹⁾

وفي الساعة 11 صباحاً من يوم 6 يونيو/حزيران 1982م، عبرت المدرعات الإسرائيلية الحدود اللبنانية وقد أطلقت الحكومة الإسرائيلية على تلك العملية اسم (سلامة الجليل)⁽²⁾، وذلك لإيهام الإسرائيليين أن تلك الحرب هدفها حماية المستوطنات الشمالية⁽³⁾.

وقد دفعت (إسرائيل) بثلاث جيشها النظامي والذي بلغ حوالي 90 ألف جندي، وسلاحها البحري، والجوى، حيث استخدمت كافة أنواع الأسلحة المتطورة، والتي لم تكن قد استعملت من قبل⁽⁴⁾، بعد وصولها إلى بيروت في 13 حزيران/ يونيو، وضربت حصاراً على المدينة التي كان بداخلها رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات مع باقي مقاتلي الثورة الفلسطينية في جيب لا يتعدى مساحته 25 كيلو متراً مربعاً⁽⁵⁾

وأحكم الجيش الإسرائيلي قبضته على بيروت من المطار الدولي جنوباً وحتى الميناء شمالاً، وقد بدأت في منتصف يوليو/ حزيران 1982م، المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار، حيث بذل المبعوث الأمريكي فيليب حبيب (Philip Habib)، جهوداً مكثفة مع منظمة التحرير عبر الحكومة اللبنانية، من أجل خروج ستة آلاف مقاتل محاصر في بيروت مع بقايا اللواء 85 السوري، وفي 14 يوليو/ تموز دعت الحكومة اللبنانية رسمياً إلى خروج القوات الأجنبية من أراضيها⁽⁶⁾

وفي 23 أغسطس/ آب 1982م، ساعدت (إسرائيل) في تنصيب بشير الجميل -الموالي لها- رئيساً للبنان⁽⁷⁾، لكن الجميل لقي مصرعه، مع مجموعة من أنصاره في يوم الثلاثاء 14 سبتمبر/ أيلول 1982م، بعد أقل من شهر من انتخابه، بعد انفجار وقع في مقر حزب الكتائب في حي الأشرية في بيروت، ومثل ذلك ضربه قاصمة (لإسرائيل)، التي سعت لتتويج الجميل لحكم لبنان،

(1) laffin, John: The War Of Desperation Lebanon, op. cit, 1985, p47.

(2) هرتزوج، حاييم: الحروب العربية- الإسرائيلية، مرجع سابق، ص400؛ الحاجري، ضياء: إسرائيل من الداخل، مرجع سابق، ص94-95.

(3) ملميان، الإسرائيليون الجدد، مرجع سابق، ص177.

(4) الغبرا، ناظم شفيق: إسرائيل والعرب، مرجع سابق، ص124

(5) laffin, John: The War Of Desperation Lebanon, op. cit, p89.

(6) هرتزوج، حاييم: الحروب العربية- الإسرائيلية، مرجع سابق، ص412.

(7) كيميحي، الخيار الأخير، مرجع سابق، ص200.

لذلك وافق بيغن (Begin)، وشارون (Sharon) على القيام بعملية عسكرية أخرى للوصول إلى بيروت، وتم تنفيذ ذلك في اليوم التالي لمقتل بشير الجميل في الساعة السابعة صباحاً⁽¹⁾.

مجزرة صبرا وشاتيلا⁽²⁾:

توجت هذه الحرب بمذبحة رهيبة نفذت في مخيمي "صبرا وشاتيلا" والتي قام بها عصابات الكتائب اللبنانية تحت سمع الإسرائيليين وبصرهم، ولم يجد مناحيم بيغن (Menachem Begin) تفسيراً لهذه المذبحة سوى بعض الكلمات الهزيلة "إن غير اليهود قتلوا غير اليهود ، فلماذا يتهموننا؟"⁽³⁾.

كانت خطة المجزرة مدبرة، من قبل وزير (الدفاع) الإسرائيلي شارون (Sharon)، ورئيس هيئة الأركان رفائيل إيتان (Rafael Eitan)، ومليشيات لبنانية، حيث سمح شارون (Sharon) بإدخال مجموعة قوات الكتائب اللبنانية إلى مخيمي صبرا وشاتيلا، أثناء حصاره، ومع ليل 16 سبتمبر/ أيلول 1982م، بدأت المجزرة، حيث أطلقوا النار على كل شيء يتحرك في أزقة المخيمين، وأجهزوا على البيوت الآمنة من المدنيين أثناء تناولها طعام العشاء، وقتل العديد من أولئك المدنيين وهم نيام، وارتكبت تلك المليشيات اللبنانية أفظع الجرائم ضد السكان، حيث قطعوا أعضاء الضحايا قبل قتلهم، وتحطيم رؤوس الأطفال الرضع على الجدران، واغتصاب النساء قبل قتلهن، وإعدام الرجال⁽⁴⁾، وقدرت أعداد الضحايا بحوالي 3297 شهيداً⁽⁵⁾.

(1) شيفر، شمعون: أسرار حرب لبنان، مرجع سابق، ص 121-122؛ بنزيمان، عوزي: شارون بلدوز الإرهاب، مرجع سابق، ص 196.

(2) مخيما صبرا وشاتيلا: هما اثنان من 12 مخيما في لبنان، أنشئت عام 1948م، للاجئين الفلسطينيين الذين طردهم اليهود من مدنهم وقراهم، ويبعدان عن وسط بيروت حوالي ميلين، يقدر مساحة المخيمان بـ 3 كم²، كان عدد سكانها قبل الغزو الإسرائيلي عام 1982م 90 ألف نسمة. الحمد، جواد: الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح الصهيونية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 1995م، ص 35

(3) الغبرا، ناظم شفيق: إسرائيل والعرب، مرجع سابق، ص 124

(4) علي، ياسر: المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2009، ص 61؛ الحمد، جواد: الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب، مرجع سابق، ص 35.

(5) المسيري، عبد الوهاب: الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، دار الشروق، القاهرة ط2، 2002م، ص 288؛ الحمد، جواد: الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح، مرجع سابق، ص 47؛ كولن، شندلر: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص 194-195.

وكانت قوات الجيش الإسرائيلي متمركزة على بعد أمتار قليلة من مدخل المخيمين الفلسطينيين، وإن المذابح التي دامت ثلاثة أيام وثلاث ليال لم يكن من الممكن أن تحدث على هذا النحو دون مشاركة مباشرة من قبل الجيش الإسرائيلي⁽¹⁾.

وكان هدف المجزرة هو القضاء على فلول قوات منظمة التحرير، وتجنب وقوع خسائر في صفوف الجيش الإسرائيلي⁽²⁾، وقد ألقى بيغن (Begin) باللوم جراء تلك المذابح على وزير دفاعه شارون (Sharon)، إلا أنه في حقيقة الأمر أن بيغن (Begin) هو صاحب القرار الرئيس في العملية⁽³⁾، واعترف بأنه تجاوز الأهداف المعلنة للحرب، كما اتهم شارون (Sharon) خلال اجتماع لمجلس الوزراء بأنه يخرب خطة التواجد الأمريكي في بيروت الذي سهل عملية جلاء قوات منظمة التحرير، وقد روج شارون (Sharon) بأن اقتحام بيروت الغربية لن يكلف (إسرائيل) سوى 150 قتيلًا فقط⁽⁴⁾.

وقد صرح الجنرال الإسرائيلي أمير دوري قائلاً: "إنني تلقيت الأمر بإعطاء الضوء الأخضر لدخول الكتائب إلى مخيمي صبرا وشاتيلا في الساعة العاشرة من صباح الخميس 16 سبتمبر/أيلول 1982م، إلا أن الكتائبين تأخروا في الحضور لأنهم فضلوا الدخول ليلاً إلى المخيمين"⁽⁵⁾.

واعترف شارون (Sharon) فيما بعد أنه اتخذ قرار السماح للكتائب بدخول المخيمين، وأن الحكومة قررت اقتحام بيروت في منتصف ليلة 14 سبتمبر/أيلول، إلا أنه ادعى بعدم علمه بما جرى في المخيمين على أيدي الكتائب من فظائع⁽⁶⁾.

يذكر أن المخيمات الفلسطينية لم تكن تضم سوى لاجئين مدنيين، ولم يكن بها أي نشاط عسكري على الإطلاق مما يسقط دعاوي (إسرائيل) في أنها كانت تبحث داخل المخيمات عن الفدائيين⁽⁷⁾.

(1) Al-Hout, Bayan Nuwayhed: Sabra and Shatila September 1982, First published by Pluto Press, London, 2004, p3;

الغبرا، ناظم شفيق: إسرائيل والعرب، مرجع سابق، ص124.

(2) الحاجري، ضياء: إسرائيل من الداخل، مرجع سابق، ص95.

(3) ملميان: الإسرائيليون الجدد، مرجع سابق، ص181.

(4) بنزيمان، عوزي: شارون بلدوز الإرهاب، مرجع سابق، ص198-199؛ الحاجري، ضياء: إسرائيل من الداخل، مرجع سابق، ص124

(5) القصاص، أشرف: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص259.

(6) Al-Hout, Bayan Nuwayhed: Sabra and Shatila , op. cit, p272;

الحمد، جواد: الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح، مرجع سابق، ص47.

(7) Ibid, p72;

المسيري، عبد الوهاب: الصهيونية والعنف، مرجع سابق ص288.

عبرت الإدارة الأمريكية عن غضبها اتجاه ارتكاب المذبحة ضد الفلسطينيين⁽¹⁾، لذلك تحرك فيليب حبيب (Philip Habib) مرة أخرى بين (إسرائيل) ولبنان وسوريا و (م.ت.ف.)، وبعد سلسلة من الجولات المكوكية، بين دمشق وبيروت، نجح في إقناع الأطراف المتصارعة على وقف القتال⁽²⁾، واشترطت (إسرائيل) لانسحاب من لبنان نشر قوة متعددة الجنسيات، تدعم الحكومة اللبنانية، وتضمن نزع السلاح من العناصر المعادية (لإسرائيل)، وإبعاد ستة آلاف من قوات (م.ت.ف.) عن بيروت الغربية⁽³⁾.

وكانت (م.ت.ف.) قد واجهت في لبنان عدة جبهات، مما دفعها إلى الخروج من لبنان حيث ناصبت سوريا والكثائب اللبنانية، وحركة أمل الشيعية العدا لل منظمة، كذلك (إسرائيل)، وتسألت الحكومة اللبنانية عن الحكمة كون لبنان مقراً لقيادة (م.ت.ف.) فهي غير قادرة على تحمل الأعباء الناتجة عن أنها جبهة مفتوحة على (إسرائيل)، وبذلك واجهت المنظمة عقبة أخرى⁽⁴⁾، لذلك استجابت المقاومة الفلسطينية، نتيجة لضعف الدور العربي، خاصة السوري⁽⁵⁾.

وقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، أن نحو 8300 من أعضاء (م.ت.ف.)، و 2600 من أعضاء جيش التحرير الفلسطيني، 3600 جندي سوري غادروا بيروت بين 21 أغسطس/ آب وأول سبتمبر/ أيلول 1982م، وأوضحت أن تلك الأرقام لا تشمل 175 جريح نقلوا إلى اليونان وقبرص بواسطة الصليب الأحمر، وأشارت إلى أن أكثرية المقاتلين الفلسطينيين وهو نحو 3850 انتقلوا إلى سوريا، ونحو ألف إلى تونس ونحو 110 إلى اليمن الجنوبية، أما الدول المضيفة الأخرى فكانت الأردن 260 مقاتلاً، والعراق 130 مقاتلاً، والسودان 500، والجزائر 500، واليمن الشمالية 850 مقاتلاً⁽⁶⁾.

بعد انسحاب القوات الفلسطينية لأول مرة منذ سبع سنوات، أي منذ سيطرة القوات الفلسطينية على معظم مناطق بيروت الغربية بعد اندلاع الحرب الأهلية 1975م، فقد عادت سلطة الحكومة

(1) لشن، آن: إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين، مرجع سابق، ص 250-251

(2) عرار، عبد العزيز: حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين، مرجع سابق، ص 235.

(3) هرتزوج، حاييم: الحروب العربية- الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 420-421؛ شيفر، شمعون: أسرار حرب لبنان، مرجع سابق، ص 111؛

Al-Hout, Bayan Nuwayhed: Sabra and Shatila , op. cit, p301.

(4) الغبرا، ناظم شفيق: إسرائيل والعرب، مرجع سابق، ص 65.

(5) عرار، عبد العزيز: حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين، مرجع سابق، ص 235.

(6) معتوق، مها: وقائع الحرب الإسرائيلية الفلسطينية في لبنان، مرجع سابق، ص 728.

البنانية إلى العديد من المناطق التي سيطر عليها الجيش الإسرائيلي، والتي كانت تحت سيطرة المنظمة، والقوات السورية، والمليشيات اللبنانية⁽¹⁾

من الواضح أن (إسرائيل) لم تكن تهدف إلى توجيه ضربة إلى منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان فحسب، بل أرادت كسر إرادة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، من خلال إجبار السكان على تقديم التنازلات لمطالب الاحتلال، فقد سبق الحديث عن محاولة (إسرائيل) تكوين بديل عن منظمة التحرير في الضفة الغربية، وقطاع غزة، إلا أن إصرار الزعامات الوطنية على التمسك بالولاء لمنظمة التحرير حال دون ذلك.

يستنتج أيضاً أن الأهداف الإسرائيلية لم تقتصر على الأهداف المعلنة، حيث رأت (إسرائيل) في لبنان أكبر تأمين مائي (لإسرائيل)، من خلال امتلاكها عدد من الأنهار الطبيعية، والدليل على ذلك أن القوات الإسرائيلية لم تنسحب من لبنان حتى بعد خروج قوات من منظمة التحرير.

نتائج حرب لبنان 1982م على القضية الفلسطينية:

أظهرت الحرب الإسرائيلية على لبنان عدة نتائج أهمها:

- أدت الحرب إلى مقتل 17825 قتيل، و30103 جريح⁽²⁾، بينما أشار إحصاء رسمي لبناني صدر في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982م، مستنداً إلى أرقام صادرة عن الصليب الأحمر اللبناني؛ إلى أن 19085 قتلوا و 31915 جرحوا، وقدّر عدد الذين اضطروا إلى النزوح بنحو 500 ألف شخص، أما على الصعيد المادي، فقد دمرت أجزاء كبيرة من لبنان تدميراً كاملاً، وقدرت الخسائر على مختلف الصعد بمليارات الدولارات⁽³⁾، وبذلك خسرت منظمة التحرير أكبر قاعدة عسكرية وسياسية لها في المنطقة.
- بعد تلك الحرب تم ترحيل قيادة (م.ت.ف) من خارج لبنان، ونشئت أعضاؤها في كثير من الدول⁽⁴⁾، وقد أدى ذلك إلى إضعافها، وأخذ يغلب الأسلوب السياسي، والإعلامي عن النشاطات العسكرية، واستمرت تلك حالة المنظمة حتى مجيء الانتفاضة عام 1987م.

(1) هرتزوج، حاييم: الحروب العربية - الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 421.

(2) المرجع السابق ص 728.

(3) أبو رجيلة، سامر: العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969 - 1982)

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010م، ص 121.

(4) Al-Hout, Bayan Nuwayhed: Sabra and Shatila , op. cit, p302;

كارتر، جيمي: فلسطين سلام لا فصل عنصري، مرجع سابق، ص 101.

- كما أظهرت تلك الحرب ميل وقبول (م.ت.ف) بالسير نحو الحلول السلمية.
- انعكس ضعف منظمة التحرير في الخارج على العمل العسكري في فلسطين، بسبب انتقال المنظمة إلى تونس⁽¹⁾.

حاولت السلطات الإسرائيلية من خلال تلك الحرب القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وتدمير الهوية الفلسطينية، على اعتبار أنها الخطوة الأساسية اللازمة لإقامة دولة فلسطينية⁽²⁾، وكما سعت (إسرائيل) من خلال الحرب إلى عزل المنظمة، وإظهارها على أنها منظمة إرهابية، إلا أن بيغن (Begin) فشل في ذلك، واستمرت منظمة التحرير في قيادة الشعب الفلسطيني ممثلاً شرعياً ووحيداً له، بعد أن رفض أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة التعاون من سلطات الاحتلال في تكون قيادة فلسطينية بديلة⁽³⁾.

ثالثاً: السياسة العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني (1982 - 1993م):

شهدت السنوات التي تلت حرب لبنان حتى بداية انتفاضة عام 1987م، بوادر تنبأ بانفجار شعبي ضد سياسة الاحتلال القمعية اتجاه السكان والأرض في فلسطين، وكانت على النحو التالي:

1. في أكتوبر/تشرين الأول 1982م، شهدت الأراضي الفلسطينية مظاهرات غاضبة عقب ارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا بحق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، حيث اندلعت المظاهرات في الذكرى الأربعين لشهداء المجازر، في تلك الأحداث قتلت سلطات الاحتلال مواطناً في مخيم بلاطة، جوار نابلس⁽⁴⁾.
- ولمواجهة تلك المظاهرات، شكلت سلطات الاحتلال في ماس/آذار 1983م، لجنة لمناقشة الإجراءات اللازم اتخاذها ضد المتظاهرين، حيث استخدمت إطلاق قذائف الغاز المسيل للدموع من مسافات قصيرة، ورش الماء الأزرق من خراطيم سيارات الإطفاء، لتظل آثار مشاركتهم في المظاهرات بارزة لتسهيل عملية اعتقالهم⁽⁵⁾.

-
- (1) عرار، عبد العزيز: حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين، مرجع سابق، ص 236.
 - (2) غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان والمنطق الصهيوني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت 1987م، ص 140.
 - (3) ربيع، محمد عبد العزيز: الوجه الآخر للهزيمة العربية، رياض الريس للكتب النشر، لندن 1987م، ص 91؛ هرتزوج، الحروب العربية الإسرائيلية، ص 421؛ الحاجري، ضياء: إسرائيل من الداخل، مرجع سابق، ص 120.
 - (4) الأزعر، محمد خالد: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مرجع سابق ص 53.
 - (5) أبو عامر، عدنان: تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة، مرجع سابق ص 1250.

2. وفي تشرين/أكتوبر عام 1985م، برزت الاحتجاجات الفلسطينية، كرد فعل على ممارسات الاحتلال في الضفة الغربية، ضد مخيمي الدهيشة، والجلزون، بالقرب من مدينة بيت لحم، واعتقال العشرات من الشباب، بتهمة الانتماء إلى (م.ت.ف)، والواقع هو قيام السكان بالتصدي لمحاولات حركة (هتيا) النهضة⁽¹⁾، لتوسيع نطاق المستوطنات على حساب الأراضي المجاورة، كما شهدت الأراضي المحتلة موجة من التصعيد، على إثر قيام الطائرات الإسرائيلية بقصف مقر (م.ت.ف) في تونس، في الأول من تشرين/أكتوبر 1985م⁽²⁾. في العام نفسه، ازداد تدهور الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، نتيجة لممارسات الاحتلال، وظهرت زيادة في حالات القتل والجرح، والاعتقال، والاعتقال الإداري التعسفي للمئات من الأهالي، وجباية الضرائب وفرض رسوم باهظة، وإغلاق مكاتب الصحف، والنقابات، الأمر الذي لقي شجباً من المؤسسات الدولية⁽³⁾.
3. وفي ربيع عام 1986م، خرجت مظاهرات في غزة، بتنظيم من المجمع الإسلامي، إلا أن الجيش الإسرائيلي نجح في إنهاء تلك المظاهرات بقوة السلاح⁽⁴⁾، وفي ديسمبر/كانون الأول، نُظمت مظاهرات أخرى ضد سياسية الاحتلال في مدينة القدس، تميزت بالاشتباكات العنيفة بين الأهالي، والجيش الإسرائيلي، على إثر مقتل مستوطن في المدينة، وخلالها واستشهد طالبان من جامعة بيرزيت، وفتى من مخيم بلاطة، ولمواجهة تلك المظاهرات افتتحت سلطات الاحتلال معسكر أنصار (٢) في غزة لاستيعاب المعتقلين⁽⁵⁾، وبانتهاء عام 1986م، استشهد واحد وعشرين مواطناً من الضفة الغربية، وقطاع غزة، كما

(1) تعد تلك الحركة من أكثر الحركات تطرفاً وعنصرية في إسرائيل، أكثر ما يميز هتيا عن غيرها من الحركات المتطرفة أنها ذات تمثيل برلماني في الحكومة، حيث أن لها ثلاثة أعضاء في الكنيست الحالية. هذا بالإضافة إلى أنها انضمت بعد ثلاثة أسابيع من الغزو الصهيوني للبنان إلى الائتلاف الحكومي حيث تمثلت بوزير هو يوفال نئمان وزير العلوم والتطور ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، ويعود ظهور تلك الحركة الى تموز 1979م حيث انشقت عن حركة حيروت احتجاجاً على اتفاق كامب ديفيد الذي اعتبرته تنازلاً إسرائيلياً، وانضم إليها قسم من عصابة غوش أمونيم وحركة المخلصين لأرض إسرائيل الكاملة وتتعاون مع حركة حاخام كهانا. إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص11؛ وانظر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات.

http://www.malaf.info/print.php?page=show_details&Id=4513&table=ar_documents

(2) الأزعر، محمد: المقاومة الفلسطينية بين غز لبنان والانتفاضة ص54-57.

(3) أبو عامر، عدنان: تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة، مرجع سابق ص1250.

(4) شيف، زئيف؛ ويعاري، إيهود: انتفاضة (عبري)، دار شوكن، القدس، ط1، 1990م، ص277.

(5) عايد، خالد: الانتفاضة الثورية في فلسطين الأبعاد الداخلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1 1988م، ص17.

شهد العام نفسه، مجموعة من الاعتداءات على المسجد الأقصى، والحرم الإبراهيمي في الخليل، وحاولت مجموعة من حركة (هتخيا) اقتحام باحة المسجد الأقصى أكثر من مرة، وذلك بمرافقة مجموعة من أعضاء لجنة الشؤون الداخلية بالكنيست، وعدد من الحاخامات⁽¹⁾.

4. وفي فبراير/شباط 1987م، نُظمت عدة احتجاجات ضد سياسة الاحتلال، في مناطق متفرقة من الضفة الغربية، وقطاع غزة، جرح خلالها ستة جنود إسرائيليين، في الضفة الغربية، وجاءت تلك الأحداث بسبب السياسات القمعية ضد السكان المتمثلة في الأبعاد، والمداهمات، والاعتقالات⁽²⁾، واتخذت بعض المواجهات شكل الإضرابات، والتظاهرات، مروراً بالهجمات التي استعملت فيها الحجارة، والسكاكين، والزجاجات الحارقة، وصولاً إلى الاشتباك المسلح، وقد أدت تلك المواجهات إلى سقوط عشرة شهداء، إضافة إلى عشرات الجرحى، ومئات المعتقلين⁽³⁾. ففي غزة أخذت الأوضاع منحني آخر، عندما قتلت قوات الاحتلال في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 1987م، ثلاثة فدائيين ينتمون إلى منظمة الجهاد الإسلامي، وبعد عدة أيام دارت اشتباكات، قتل فيها الجيش الإسرائيلي أربعة فدائيين من المنظمة نفسها، وعلى إثر ذلك، انطلقت الاضطرابات في غزة، ثم امتدت إلى الضفة الغربية⁽⁴⁾.

انتفاضة ديسمبر/كانون الأول 1987م:

أسباب الانتفاضة:

في الثامن من كانون الأول/ديسمبر 1987م، صدم سائق إسرائيلي بشاحنته سيارة كانت تُقَل عمالاً فلسطينيين من مخيم جباليا، في قطاع غزة، مما أدى إلى استشهاد أربعة منهم، وجرح تسعة آخرون، مما أدى إلى نشوب غضب شعبي في الشارع الفلسطيني، الذي اعتبر أن تلك الحادثة عملية مدبرة ثأراً لمقتل إسرائيلي في غزة، في السادس من ديسمبر/كانون الأول 1987م، وفي اليوم التالي، قام المئات من الشبان بتظاهرات في مخيم جباليا، استشهد خلالها شاب، وكانت قوات الاحتلال قد تعاملت مع تلك المظاهرات بكل عنف، حيث نكلت، بأهالي المخيم الذين أبدوا مقاومة شديدة⁽⁵⁾.

(1) الأزعر، محمد: المقاومة الفلسطينية بين غزر لبنان والانتفاضة، ص54-57.

(2) المرجع السابق، ص59.

(3) عايد، خالد: الانتفاضة الثورية في فلسطين، مرجع سابق، ص17.

(4) الغبرا، ناظم شفيق: إسرائيل والعرب، مرجع سابق، ص79.

(5) أبو العمرين، خالد نمر: حماس حركة المقاومة الإسلامية جذورها- نشأتها- فكرها السياسي، مركز الحضارة العربية، ط1، 2000، ص245.

امتدت الانتفاضة إلى الضفة الغربية، من خلال تنظيم المواجهات، و زعم زئيف شيف ويهود يعاري، في كتابهما (الانتفاضة) أنه كان بمقدور الجيش الإسرائيلي تقليص حجم تلك المواجهات، من خلال عمليات عسكرية أعنف، إلا الأوساط السياسية الإسرائيلية خشيت من انفجار الأوضاع في المنطقة، لأن سمات تلك الانتفاضة لم تكن عادية، كسابقاتها⁽¹⁾.
ومما سبق يُلاحظ أن تلك الانتفاضة لم تكن وليدة أحداث وقتية، إنما جاءت نتيجة لمخاض أحداث سابقة، التي أبدى فيها الأهالي الضفة الغربية، وقطاع غزة، مقاومتهم لسياسات الاحتلال الرامية لإحكام سيطرتهم على الأرض.

وتمثلت عوامل نشوب الانتفاضة عام 1987م، في ظروف الحياة التي فرضها الاحتلال على السكان من خلال احتجاز السكان في العراء، والزيادة السكانية دون توفير الخدمات، الضرورية، وغياب الاستثمارات في المجالات الصناعية، وغياب البنى التحتية، وتدهور الوضع الصحي، وانتشار البطالة، لذلك تحول قطاع غزة إلى مسرحاً لأعنف المواجهات بين الجيش الإسرائيلي والسكان⁽²⁾، كما كان لسياسة حزب الليكود أثر بالغ في إشعال لهيب الانتفاضة، المتمثلة في مصادرة الأراضي، ومعاملة الفلسطينيين بقسوة⁽³⁾.
ويمكن إيجاز أسباب الانتفاضة بالآتي:

1. استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وما تبعه من ظلم واضطهاد، وممارسات للإنسانية ضد السكان، حيث السيطرة التعسفية على كل مناح الحياة، من خلال فرض قانون الطوارئ، وزيادة المخططات الاستيطانية، ومحاولات التهويد، ونسف البيوت، واعتقال الآلاف من الشبان، وفرض العقوبات الجماعية، ومصادرة الأرض، ونهب الموارد المائية، وإغلاق المؤسسات التعليمية، وحرمان الشعب الفلسطيني من هويته الوطنية.
2. الحصار السياسي والعسكري، الأمر الذي كان لا بد للخروج منه، من خلال النضال أسلوب جديد وعلى قاعدة جديدة.
3. الاشتباكات الفدائية الفردية، حيث شهد العام الذي سبق الانتفاضة، سلسلة من الانتفاضات الصغيرة -كما سبق ذكره- مما جعل الأراضي الفلسطينية على حافة الانفجار⁽⁴⁾.

(1) شيف، زئيف ؛ ويعاري، إيهود: انتفاضة (عبري)، مرجع سابق، ص9.

(2) لومارشان، فيليب؛ وراضي، لميا: إسرائيل - فلسطين غدا، مرجع سابق، ص132.

(3) كارتر، جيمي: فلسطين، سلام لا تفرقة عنصري، مرجع سابق، ص103؛ أبو العمرين، خالد: حماس حركة المقاومة الإسلامية، مرجع سابق، ص247-248.

(4) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987-1993م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م، ص65-66.

4. الضغط الاقتصادي الإسرائيلي، وانعكاساته الاجتماعية، من خلال زيادة نسبة الفقر في الضفة والقطاع، وإغلاق المناطق الفلسطينية، من خلال العوازل الإسرائيلية المتمثلة في المستوطنات، مما أدى إلى تجدد الانتفاضة الفلسطينية
5. التصميم على التخلص من الاحتلال.⁽¹⁾
6. تصاعد أهمية الاعتماد على الذات الفلسطينية في الصراع مع (إسرائيل)⁽²⁾.
7. عدم التفات الرأي العام العالمي إلى قضية الشعب الفلسطيني، حيث جاءت الانتفاضة بعد تغييب القضية الفلسطينية عن سلم أولويات البحث للدول الكبرى، خاصة في قمة ريغان (Reagan) - غوربتشوف في ديسمبر/ كانون الأولي 1987م، وانتقال شارون (Ariel Sharon) للإقامة في منزل بالقدس العربية، والاتفاق الأمريكي الإسرائيلي على معاملة (إسرائيل) معاملة عضو بحلف شمال الأطلسي، وقرار الكونغرس بإغلاق مكاتب منظمة التحرير في الأمم المتحدة بنيويورك، بعد إغلاقها في واشنطن، فلم تكن الانتفاضة حدث عفوياً⁽³⁾.

أحداث الانتفاضة:

شارك في تلك الانتفاضة الشعب الفلسطيني بمختلف الأعمار، والفئات، والشرائح الاجتماعية، والتوجهات السياسية، ودللت على مدى شمولية، الانتفاضة، ومنحها صفة الاستمرار طيلة سنواتها دون توقف⁽⁴⁾.

استطاعت القوى الإسلامية، ومنظمة التحرير الفلسطينية قيادة الانتفاضة من خلال تنظيم لجان شعبية، تحت مسمى القيادة الوطنية الموحدة في الأراضي المحتلة، وكانت مؤلفة من حركة فتح، الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني، لتوجيه المقاومة، وقد وجدت

(1) السهلي، نبيل محمود: فلسطين أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004م، ص 53-54.

(2) الننتشه، رفيق شاكر، وآخرون: تاريخ فلسطين وجغرافيتها المرحلة المتوسطة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1991، ص 79.

(3) الخولي، لطفي: الانتفاضة والدولة الفلسطينية، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة ط1، 1988م، ص 30.

(4) الكيلاني، هيثم: الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991م، ص 513؛ أبو العمرين، خالد: حماس حركة المقاومة الإسلامية، مرجع سابق، ص 245.

الانتفاضة اهتمام دولي غير المسبوق للحالة التي يواجهها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة⁽¹⁾.

ظنت القيادة العسكرية الإسرائيلية، أن أحداث انتفاضة ستمر كمثيلاتها السابقة، لفترة محدودة ثم تنتهي، وكعادته استخدم الجيش الإسرائيلي الأساليب، والوسائل القمعية القديمة ضد السكان، إلا أن الأوساط العسكرية الإسرائيلية رأت بأن تلك الأحداث مختلفة عن سابقتها، لذلك تم رفع التقارير للقيادة السياسية بذلك، حتى أن وزير (الدفاع) رابين (Rabin)، الذي كان يتواجد في واشنطن رفض الأخذ بنصيحة مستشاريه بالعودة إلى تل أبيب لمعالجة الموقف⁽²⁾، وبعد شهر من الانتفاضة بدأت موجة جديد من الاحتجاجات ضد سياسة الاحتلال، على الرغم من أنها كانت صغيرة، إلا أنها أدت إلى وقوع عدداً من الشهداء⁽³⁾.

واتهم رابين (Rabin) سوريا، وإيران في الإعداد لتلك الانتفاضة، كما اتهم شامير (Shamir) منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن تلك الاتهامات كانت خاطئة، فلم يكن لتلك الأطراف أي دور في بدء الانتفاضة⁽⁴⁾.

وبعد ثلاثة شهور من تواصل الانتفاضة، وتصاعد زخمها، أدركت الإدارة الأمريكية، أن ما جرى على أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة شيء، مختلف تماماً عما سبقه من أحداث،⁽⁵⁾ وقد وصلت الأمور لدى قيادة جيش الاحتلال إلى حد عدم قدرة جيشه على السيطرة على الأوضاع في الضفة الغربية، رغم أعداد الضخمة في تلك المناطق، والتي بلغ عددها أكبر منها التي دخلت الضفة الغربية، وقطاع غزة في حرب عام 1967م⁽⁶⁾.

وقد دفعت تلك الانتفاضة عيزرا وايزمن (Ezer Weizman) وزير (الدفاع) الإسرائيلي السابق، بدعوة اسحق رابين (Rabin) لخروج قوات الجيش من قطاع غزة، بسبب الضائقة التي مر بها الجيش، كما قدم رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية دان شمرون (Dan Shomron) تقريره، الذي

(1) Beinon, Joel & Hajjar, Lisa: Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict, op. cit, p9; Geddes, Charles: A Documentary History of the Arab-Israeli conflict, op. cit, p417; Cleveland, William L & Bunton, Martin: A History of the Modern Middle East, op. cit, p473

(2) العبد الله، هاني: الانتفاضة تعمق المأزق الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، ع 178، يناير/كانون الثاني 1988م ص128.

(3) شيف، زئيف، ويعاري، إيهود: انتفاضة (عبري)، مرجع سابق، ص134.

(4) المرجع السابق، ص11.

(5) نوفل، ممدوح: الانقلاب، ص18.

(6) شيف، ويعاري: انتفاضة، مرجع سابق، ص134.

اقترح فيه خروج الجيش من مخيم جباليا الذي خرجت منه الانتفاضة، إلا أن رابين (Rabin) رفض تلك الاقتراحات، وكان ذلك مؤشراً لبداية خلاف سياسي في المجتمع الإسرائيلي⁽¹⁾.

قمع الانتفاضة:

واجه الجيش الإسرائيلي المظاهرات، والاحتجاجات الفلسطينية بردة فعل عنيفة، إذ عادت إلى سياسة القبضة الحديدية في ضد السكان، مما أدى إلى دفع عدد من المثقفين الإسرائيليين بتوجيه نداء إلى حكومتهم بعنوان: (كفى للقبضة الحديدية)، على إثر زيارة قاموا بها إلى قطاع غزة⁽²⁾.

وقد استخدم الجيش الإسرائيلي إجراءات لقمع الانتفاضة، مستخدماً الرصاص الحي، ورصاص الدمدم المحرم دولياً، والغاز المسيل للدموع، وأساليب كسر عظام المتظاهرين، ومختلف أشكال التعذيب بحق الأسرى، والمنع من السفر، وقطع المواصلات والاتصالات الهاتفية، ومصادرة الهويات، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي في الضفة والقطاع بوتيرة عالية، حيث بلغت المصادرة خلال سنوات الانتفاضة 457834 دونماً، وشملت الإجراءات الإسرائيلية الحصار التموي، وإغلاق الأسواق، وإتلاف المحاصيل الزراعية، ومحاولات كسر الإضرابات التجارية، وتعرضت المؤسسات التعليمية والصحية الفلسطينية لعمليات الإغلاق والمداهمة، فضلاً عن انتهاك حرمة المساجد⁽³⁾.

رغم ذلك لم يستطع جيش الاحتلال إنهاء الانتفاضة، لأنه لم يواجه مثل تلك المشكلة في حروبه السابقة منذ عام 1948م⁽⁴⁾، واستخدمت سلطات الاحتلال سياسة قمعية منظمة، لمنع الانتفاضة من الاستمرار، مستخدمة بذلك كافة الوسائل المتاحة، من تلك الأساليب:

- اتبع الجيش سياسة القتل بكافة وسائله، فقد تهادى في أعمال القتل العشوائي والبارد، رجالاً ونساءً، شيوخاً، وأطفالاً، تتراوح أعمارهم من واحد وثمانين عاماً إلى شهرين اثنين⁽⁵⁾، وقد وصل عدد الشهداء منذ بداية الانتفاضة حتى 6 أبريل/ نيسان 1989م إلى 437 فلسطينياً⁽⁶⁾، وحتى عام 1991م، قتل الجيش الإسرائيلي أكثر من 1000 فلسطينياً، من

(1) المرجع السابق، ص 128.

(2) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، مرجع سابق، ص 73.

(3) منظمة العفو الدولية: تقرير عام 1989م، قسم الإعلام والمنشورات في منظمة العفو الدولية، لندن، ط 1،

1991م، ص 243؛ جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 407-413؛

Beinin, Joel & Hajjar, Lisa: Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict, Op cit, p9.

(4) شيف، زئيف، ويعاري، إيهود: انتفاضة، مرجع سابق، ص 161.

(5) أبو عامر، الانتهاكات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 77.

(6) Geddes, Charles: A Documentary History of the Arab-Israeli conflict, op. cit, p.435.

بينهم أكثر من 200 تحت سن السادسة عشرة⁽¹⁾.

■ خلال الانتفاضة أخذت وحدات المستوطنين، ومنظماتهم على عاتقها القيام بدور خاص في التصدي للانتفاضة، فقد نفذ المستوطنون 57 عملية اغتيال ضد نشطاء الانتفاضة، وأفراد عاديين، وكانت عمليات القتل أشبه بعمليات الإعدام الميداني، كذلك نفذ المستوطنون الكثير من عمليات إحراق المنازل والممتلكات العربية، مضايقة السكان العرب والتحرش بهم واقتلاع الأشجار وإتلاف المزروعات⁽²⁾.

■ الاقتحام العشوائي للمنازل، وتحطيم النوافذ، وتدمير الأثاث، والطعام وإهانة المواطنين، وإحداث أضرار جسيمة بالغة لهم، نتيجة الضرب بالهراوات وأعقاب البنادق والركل، والاعتقالات الواسعة⁽³⁾، وسجل عام 1989م تعرض 25 ألف فلسطيني، من بينهم أطفال وحوكم خلال الأشهر القليلة الأولى من الانتفاضة المئات من الشبان، بصورة عاجلة دون تمثيل قانوني، في كثير من الأحيان⁽⁴⁾.

■ استخدم القمع والضرب ومصادرة، الأراضي ومنع الطلاب من الذهاب إلى المدارس، ومنع سير الحياة الطبيعية من خلال فرض حظر التجول، وكان الهدف الحقيقي للسياسة الإسرائيلية دفع السكان مغادرة مدنها، والهجرة منها⁽⁵⁾، وتخفيف معارضتهم للحكم العسكري الإسرائيلي⁽⁶⁾. ويعتبر حظر التجول نوع من الحبس داخل المنزل الذي ينفي حقهم في حرية الحركة، وسبب ذلك ضرراً كبيراً لدى السكان، وإحداث نوع القلق والتوتر، والإذلال لهم، من خلال منعهم من الحصول على حاجاتهم الأساسية⁽⁷⁾، وفي الفترة الواقعة ما بين 1987م إلى 1988م، فرضت سلطات الاحتلال المناطق المحتلة حوالي 1600 حظر تجول، في مناطق مختلفة من الضفة الغربية قطاع غزة، واستخدمت سلطات الاحتلال حوالي 400

(1) Bein, Joel & Hajjar, Lisa: Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict, op. cit, p9.

(2) صحيفة القدس: 10 ديسمبر/ كانون الثاني 1993م.

(3) البرغوثي، بشير: قمع شعب، مرجع سابق، ص 235..

(4) منظمة العفو الدولية: تقرير عام 1989م، مرجع سابق، ص 243.

Bein, Joel & Hajjar, Lisa: Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict, Op cit, p9.

(5) كارتر، جيمي: فلسطين سلام لا فصل عنصري، مرجع سابق، ص 115؛ البرغوثي، بشير: قمع شعب، مرجع سابق ص 221.

(6) البرغوثي، بشير: قمع شعب، مرجع سابق، ص 221.

(7) شاليف، كارمل: العقاب الجماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة والمراجعة القضائية لها (عبري)، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان بيتسيلم، القدس، 1990م، ص 24.

حظر للتجول استمرت من 3-4 أيام متواصلة⁽¹⁾. واستخدمت (إسرائيل) ذلك الأسلوب في إطار سياسة العقاب الجماعي ضد السكان، تحت ذريعة استعادة النظام، أو أسباب أمنية، وأسباب أخرى لم يكشف عنها⁽²⁾. وتجدر الإشارة هنا أن السلطات الإسرائيلية فرضت حظر التجول على السكان في المناسبات، الوطنية، والدينية، والعطل، تحسباً لقيام الشبان بأعمال ضد الجيش الإسرائيلي المناطق المحتلة⁽³⁾، وكان الجيش يطلق النار على المواطنين دون تمييز، الذين يخرجون من منازلهم خلال ساعات فرض حظر التجول، وقد أدى ذلك إلى قتل وجرح العديد من الشبان والأطفال⁽⁴⁾.

- ولم تكتف سلطات الاحتلال بحظر التجول على السكان، بل فرضت في بعض الأوقات حصاراً عاماً على الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعلانها مناطق عسكرية مغلقة، يحظر الدخول أو الخروج منها⁽⁵⁾.
- عرقلت سلطات الاحتلال عمليات سفر الأهالي، والسكان إلى خارج فلسطين، ومنعت الكثير منهم من السفر، إلا بإذن من الحاكم العسكري في المنطقة⁽⁶⁾.
- في 19 يناير/كانون الثاني 1988م أمر رابين (Rabin) جيشه باستخدام القوة المفرطة ضد السكان من خلال تكسير أطراف المتظاهرين، فبعد خمسة أيام فقط من إعلان رابين (Rabin) تم التبليغ عن وقوع 200 حالة كسر أطراف في مخيم جباليا وحده، الذي كان خاضعاً لمنع التجول طوال تلك الأيام⁽⁷⁾.
- استخدمت سلطات الاحتلال سياسة تدمير المنازل، كوسيلة للعقاب للأشخاص الذين يشتبه بهم في ارتكابهم جرائم أمنية⁽⁸⁾، إضافة إلى ذلك لم يتم إخطار السكان قبل البدء بتدمير منازلهم، إلا بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 3%⁽⁹⁾، وقد دمرت سلطات الاحتلال الكثير من المنازل في عمليات أطلق عليها (التنظيف)، تحت ذريعة أن البناء غير شرعي، وتم دون

(1) البرغوثي، بشير: قمع شعب شهادات ميدانية، مرجع سابق، ص222..

(2) المرجع سابق، ص221.

(3) شاليف، كارمل: العقاب الجماعي، مرجع سابق، ص16.

(4) البرغوثي، بشير: قمع شعب، مرجع سابق، ص234.

(5) شاليف، كارمل: العقاب الجماعي مرجع سابق، ص16.

(6) المرجع سابق، ص27.

(7) البرغوثي، بشير: قمع شعب، مرجع سابق، ص235.

(8) شاليف، كارمل: العقاب الجماعي، مرجع سابق، ص30.

(9) كارتر، جيمي: فلسطين سلام لا فصل عنصري، مرجع سابق، ص112.

موافقة السلطات المختصة⁽¹⁾، وتجنب المحاكم الإسرائيلية الفحص الدقيق لتلك القضية، وبذلك تكون وافقت بطريقة غير مباشرة على تلك السياسة⁽²⁾.

■ كما اتبعت (إسرائيل) سياسة الإبعاد منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، وقد سجلت السنة الأولى من الانتفاضة رقماً قياسياً في عدد المبعدين مقارنة بالسنوات السابقة، حيث صدر في 17 أغسطس/ آب 1988م، 25 قرار إبعاد في يوم واحد⁽³⁾، وفي ديسمبر/ كانون الثاني 1992، طردت (إسرائيل) أكثر من 400 فلسطيني، من سكان الأراضي المحتلة، الذين كانوا متهمين أنهم ناشطون إسلاميون، من حركتي حماس والجهاد الإسلامي⁽⁴⁾.

■ ولم تكف سلطات الاحتلال بتلك السياسات، بل مارست إجراءات أخرى، تمثلت في منع الخدمات العامة، والحصار الاقتصادي، وإغلاق المؤسسات التعليمية⁽⁵⁾. أدت تلك الممارسات القمعية بحق الشعب الفلسطيني، إلى إجبار نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف موريس أوبرت، إلى إصدار تصريح علني في 21 فبراير/ شباط 1988م دان فيه الممارسات القمعية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية⁽⁶⁾. واستمرت الانتفاضة بقوتها وزخمها، نتيجة لسياسة القمع الإسرائيلية ضد الأهالي، والتي كلفت الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً من الضحايا، وزج مئات الآلاف من الشباب في المعتقلات، وقتل ما يزيد عن 1200 شخص، وألوف الجرحى، من بينهم العديد من الإعاقات الدائمة، وذلك عندما وصلت الغطرسة الإسرائيلية أوجها، عندما أمر وزير (الدفاع) الإسرائيلي رابين (Rabin) عام 1988م بتحطيم أطراف المتظاهرين، إلا أن تلك السياسة الإسرائيلية قوبلت بمواجهة فلسطينية أعنف من خلال العمليات الاستشهادية، والتي بدأت عام 1993م⁽⁷⁾.

رابعاً: تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة (1987-1993م):

خطط اليهود للاستيطان في فلسطين منذ مؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال بسويسرا عام 1897م، وأخذت الحركة الصهيونية منذ تلك الفترة تفرض سيطرتها، ونفوذها على

(1) شاليف، كارمل: العقاب الجماعي مرجع سابق، ص30

(2) كارتر، جيمي: فلسطين سلام لا فصل عنصري، مرجع سابق، ص118.

(3) البرغوثي، بشير: قمع شعب، مرجع سابق، ص182.

(4) Beinun & Hajjar: Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict, op. cit, p9.

(5) شاليف، كارمل: العقاب الجماعي، مرجع سابق، ص24-31.

(6) البرغوثي، بشير: قمع شعب، مرجع سابق، ص235.

(7) لومارشان، فيليب؛ وراضي، لميا: إسرائيل - فلسطين غدا، مرجع سابق، ص57.

أرض فلسطين، فالحركة الصهيونية تعتبر فلسطين أرضاً يهودية، تم استعادتها، فتسمى الضفة الغربية "السامرا"، والقدس وما حولها "يهودا"، فهي تتحدث عن الأرض حديث المالك وليس المحتل⁽¹⁾.

وكتفت السلطات الإسرائيلية عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، الذي اعتبرته ذات أهمية إستراتيجية كبيرة على المستوى الأمني الإسرائيلي، فقد أقيمت معظم المستوطنات الإسرائيلية كخط دفاع عن المدن الإسرائيلية، وحمايتها من الهجمات العربية، وقد تبنت وزارة (الدفاع) مسؤولية إنشاء المستوطنات، وزيادة عدد المستوطنين، وأقيمت تلك المستوطنات في أماكن حساسة لتشكيل خط دفاع قوي، بجانب قوات الجيش، فالجيش لا يستطيع حماية المدن الإسرائيلية وحده بسبب محدودية أعداده⁽²⁾.

وبعد احتلال الأراضي العربية عام 1967م، استهدفت سياسة الاستيطان تحقيق سيطرة (إسرائيل) على باقي أراضي فلسطين، مع الاندماج السريع للمستوطنات في المناطق المحتلة، وكان الهدف الإسرائيلي يتمثل في خلق واقع على الأرض يحول دون انفصال أراضي المستوطنات، عن المدن التي أنشأتها (إسرائيل) في الأراضي المحتلة عام 1948م⁽³⁾.

بعد سيطرة القوات الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 شرعت سلطات الاحتلال بإصدار سلسلة من الأوامر العسكرية، والتي من شأنها السيطرة على أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن تلك الأوامر العسكرية ما يلي:

1. الأمر العسكري بشأن "الأموال المتروكة، والممتلكات الخصوصية"، والذي يختص

بالممتلكات التي تركها الفلسطينيون في الضفة والقطاع، على أثر حرب 1967م، بما فيها الأرض، وذلك كونهم طردوا أو كانوا في الخارج قبل الحرب.

2. الأمر العسكري بشأن "أموال الحكومة"، وهي تلك الأملاك والتي لا تخص الأفراد، وقد

مهد ذلك الطريق أمام السلطات الإسرائيلية في بداية عام 1980م، للسيطرة على مساحة

تراوحت من 1.7-2.2 مليون دونم أي حوالي 40% من مساحة الضفة الغربية. كما

بلغت مساحة الأراضي التي استولت عليها السلطات بناءً على هذا القانون في قطاع

غزة حوالي 117 ألف دونم أي حوالي 32.5% من إجمالي مساحة القطاع في العام

المذكور.

(1) المرجع سابق، ص 272.

(2) شيلو، أرنته: خط الدفاع في الضفة الغربية، (عبري) جامعة تل أبيب، إصدارات الكيبوتس الموحد، 1982م، ص 100.

(3) شاش، طاهر: محادثات التسوية النهائية، مرجع سابق، ص 142.

3. الأمر العسكري بشأن "تعليمات الأمن" والذي يعطي الحاكم العسكري لأي منطقة صلاحيات إغلاق منطقة محددة لأغراض أمنية كالتدريب العسكري وبالتالي يمنع أصحابها من دخولها.

4. القرار الحكومي بـ "السماح للأفراد والشركات بشراء الأراضي في المناطق المحتلة"، والذي صدر بتاريخ 16 مارس/ آذار 1979م، بعد أن كان شراء الأراضي محصوراً "بالصندوق الإسرائيلي" لمصلحة إدارة أرض (إسرائيل)". وقد بلغت مساحة الأراضي التي تم شراؤها على ضوء هذا القرار خلال الفترة 1979-1983م حوالي 100 ألف دونم، هذا باستثناء عمليات التزوير والتلاعب التي رافقت عمليات الشراء، بالإضافة إلى الأوامر والقوانين والقرارات العسكرية السابقة، أصدرت سلطات الاحتلال العديد من الأوامر التي سهلت عمليات الاستيلاء ومصادرة الأراضي وتوفير الخدمات الرئيسية للمستوطنات⁽¹⁾

وعلى تلك الأسس اعتبر مناحيم بيغن (Menachem Begin) الأراضي المحتلة عام 1967م، أرض إسرائيلية محررة، ولا يجوز التخلي عنها، ورفض وقف عمليات الاستيطان لأكثر من ثلاثة أشهر، أي سيتم مواصلة عملية الاستيطان بعد الانتهاء من مفاوضات السلام مع مصر⁽²⁾، فلدى صعوده إلى الحكم عام 1977م، استندت سياسته الاستيطانية على إنشاء نحو ستين مستعمرة في سلسلة الجبال الوسطى والسفوح الجبلية للضفة الغربية، وأصبحت هي الخطة الرسمية لدائرة الاستيطان في الحكومة الإسرائيلية بعد انتخابات 1977م، وهذه الخطة بمضمونها تدعو، إلى ترسيخ وقائع تمحو خطوط الهدنة السابقة لحرب 1967م، وتجعل العودة عن تلك الوقائع بالغة الصعوبة، إن لم تكن مستحيلة⁽³⁾.

وفي معرض رده على الانتقادات الداخلية والخارجية الموجهة لسياسات حكومته شدد بيغن (Begin) على القول "منذ زيارتي الأولى للرئيس كارتر (Carter) في 1977م قلت وكررت القول إننا نملك حقاً مطلقاً في الاستيطان في كل أجزاء أرض (إسرائيل) التاريخية، والسبب في ذلك هو

(1) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق2، م1، ص862؛
www.alburayj.com/geo%20zer%20mawared%20estetan%20wa%20mosadarah.

(2) شاش، طاهر: محادثات التسوية النهائية مرجع سابق، ص145.

(3) جيفري أرنسون، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967م إلى الانتفاضة، ترجمة حسنى زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة البحرين، بيروت ط1، 1990م، ص181.

أن هذه هي أرضنا... ولم يحدث أبداً أن اتفقت في الرأي مع القول بأن مستوطناتنا غير شرعية، أو إنها تشكل عقبة أمام السلام"⁽¹⁾.

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) 1979م أتيحت فرصة إمكانية مضاعفة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وضم القدس، والجولان⁽²⁾.

واتخذت الحكومة الإسرائيلية عدة خطوات من شأنها ترسيخ سياساتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة عام 1967م، فقد أبلغ الوفد الإسرائيلي إلى محادثات السلام، نظيره الأمريكي والمصري بأن قيام (إسرائيل) بإخلاء سيناء، لا ينبغي أن يكون حادثة سابقة، تتلوها حادثة مماثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن (إسرائيل) لن تقوم بإزالة مستوطناتها أو البقاء بلا حضور عسكري في تلك المناطق، يعنى ذلك أن الحكم الذاتي للسكان العرب في تلك الأراضي يرافقه حضور إسرائيلي متواصل، من ناحية أخرى، سمحت الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين إقامة ست مستوطنات تعزيزاً للمستوطنات القائمة في الضفة الغربية في يونيو/ حزيران 1979م⁽³⁾.

وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن وزير داخلية (إسرائيل)، ورئيس وفدها إلى مفاوضات الحكم الذاتي يوسف بورغ (Yosef Burg)، صرح أن (إسرائيل) لن توافق على أن يكون هناك منطقة ما أسماه "بأرض (إسرائيل)" لا يسمح لليهود بأن يستوطنوا فيها، وكان بورغ (Burg) يتحدث في حفل تدشين إقامة مجلس منطقة غور الأردن الذي ضم 17 مستوطنة، وقال بورغ (Burg) إن مشروع الإدارة الذاتية هو مشروع إسرائيلي⁽⁴⁾.

وزدادت عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة، عندما تولى أرئيل شارون (Ariel Sharon) مهمة رئيس اللجنة الوزارية للاستيطان في حكومة بيغن (Begin) الأولى، وكان مسئولاً عن برنامج توسيع المستوطنات، في الضفة الغربية، ويمكن القول بأن 13% من أراضي الضفة الغربية خضعت للسلطة الإسرائيلية أثناء وجود شارون (Sharon) في ذلك المنصب، كما زاد عدد المستوطنين فيها إلى 18.500⁽⁵⁾.

(1) كيبفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 233.

(2) غارودي، روجيه: إسرائيل بين اليهودية والصهيونية، ترجمة حسين حيدر، دار التضامن، بيروت، 1990م. ص 163.

(3) كيبفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 224-225.

(4) حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح": أخبار الأرض المحتلة "رصد التلفزيون الإسرائيلي" ع 94، يناير/ كانون الثاني 1980م، ص 8.

(5) كيبفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 224-225.

وفي العام 1980م، بدأت موجة جديدة من الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة بعد أن تقدم المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية بمشروع اقتراح حول مستقبل الأراضي المحتلة، والذي كان مفاده إصدار قانون يسمح بامتلاك الأراضي لأغراض عامة⁽¹⁾. واستمرت تلك الموجة من الاستيطان حتى عام 1983م، حيث انطلق المشروع الاستيطاني بعد خروج دايان (Dayan) ووايزمن (Weizman) من الحكومة، في تلك الظروف تم تعيين شارون (Sharon) كوزير للدفاع، الذي نفذ التصور الليكودي المطلق القائم على السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة، ساعد في ذلك استلام شامير (Shamir) لوزارة الخارجية، وإيتان (Eitan) رئاسة الأركان، وموشيه ارينز منصب سفير (إسرائيل) في واشنطن⁽²⁾.

ويلاحظ أن عزل شارون (Sharon) عن وزارة (الدفاع) بعد مجازر صبرا وشاتيلا، لم يمنعه من التوقف عن استكمال خطته الاستيطانية، وساعده في ذلك توليه لوزارة الإسكان، ويرجح أن (إسرائيل) استغلت لفت أنظار العالم صوب المجازر التي ارتكبت في لبنان، وبدأت باستباحة الأراضي الفلسطينية والسيطرة عليها لأغراض الاستيطان.

ففي العام 1983م، عبرت السياسة الإسرائيلية العسكرية عن نفسها، من خلال القيام بعملية التهويد، وتنفيذ عملية اقتطاع الأراضي، وبناء المستوطنات، وزيادة عدد المستوطنين بطريقة مكثفة لم تشهدها الأراضي المحتلة منذ بدء الاحتلال عام 1967م، وقد وصلت نسبة مساحة الأرض المصادرة إلى ما يقرب من 40% من مساحة أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تم فتح كل قنوات الدعم لحركة "غوش أيمونيم" الاستيطانية⁽³⁾، وبدأت (إسرائيل) في تطبيق سياسة الضم القانوني والجغرافي للأراضي⁽⁴⁾.

(1) حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح": أخبار الأرض المحتلة "رصد التلفزيون الإسرائيلي" ع94، مرجع سابق، ص3.

(2) الغبرا، ناظم شفيق: إسرائيل والعرب، مرجع سابق ص119.

(3) عبارة عبرية تعني "كتلة المؤمنين" وهي حركة صهيونية، استيطانية ذات طابع أيديولوجي، تأسست رسمياً في نهاية شتاء عام 1974م، بعد أن تمردت مجموعة من أعضاء حزب المفدال على قيادة الحزب بعد أن وافقت على الانضمام إلى حكومة رابين الائتلافية، من وجهة نظر تلك الحركة فإن الاحتفاظ بإسرائيل بالأراضي المحتلة بعد عام 1967م أمراً ريانياً، وقد ركزت جل نشاطها في عملية الاستيطان حتى لا يمكن عودة الضفة الغربية إلى العرب. المسيري، عبد الوهاب: الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، ص294-295.

(4) الغبرا، ناظم شفيق: إسرائيل والعرب، مرجع سابق ص119.

وكانت خطة شارون (Sharon) الاستيطانية التي اقترحها في 1985م، استهدفت تشكيل مراكز دفاعية عن مدينة القدس، والمراكز هي: مستوطنة غفنون، ومعاليه أدوميم، وافرات، من خلال تطوير التجمعات السكانية العربية، على النحو التالي:

1. تطوير مدينة نابلس بواسطة 15 مستوطنة.
2. إقامة 17 مستعمرة، ومركز إقليمي، ومدينة استيطانية في جبال نابلس.
3. إكمال تطوير مدينة رام بثمانى مستوطنات.
4. إضافة ثلاث مستوطنات في طريق القدس أريحا.
5. إكمال تطوير مدينة بيت لحم بأربع مستوطنات.
6. تطوير الخليل بواسطة 13 مستعمرة⁽¹⁾.

ووصلت أعداد المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال، في ولاية عام 1977 حتى عام 1986م إلى 43 مستعمرة، تركزت في مناطق رام الله وجنوب غرب نابلس، وحتى عام 1988 تم إقامة 27 مستعمرة تركزت معظمها في مناطق نابلس ورام الله والخليل، أما في قطاع غزة فقد أقامت سلطات الاحتلال تسع عشرة مستعمرة يعيش فيها نحو خمسة آلاف مستوطن، وتتركز أكبر مساحة استيطانية في تجمع "غوش قطيف"، ثم منطقة إيرز والمستعمرات الشمالية⁽²⁾.

وعندما تولى رابين (Rabin) رئاسة الوزراء عام 1992م، قرر استكمال بناء 9850 وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية، و1200 وحدة في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد المستوطنين في الضفة إلى 150 ألفاً، كما أعلن، وزير الإسكان في حكومة رابين (Rabin) بنيامين البعازر (Binyamin Ben-Eliezer)، أنه سيتم توسيع المستوطنات لاستيعاب النمو الطبيعي للسكان⁽³⁾.

وترافقت موجات مصادرة الأراضي في القدس التي بدأت أوائل عقد التسعينات من القرن العشرين، مع موجبه هجرة يهودية إلى فلسطين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، حيث بلغ عدد المهاجرين إلى فلسطين ما بين عام 1990-1993م حوالي 510635 مستوطناً، توجه عدد منهم للاستيطان في القدس، وقد بلغ عددهم 37697 مستوطناً⁽⁴⁾.

(1) معتوق، سمير أحمد: الأساس الجغرافي، للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية (1967-1985م)، رسالة ماجستير منشورة، دار البشير للنشر، ط1، عمان، 1992م، ص125.

(2) عبد الرحمن، والزور: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، مرجع سابق، ص23.

(3) شاش، طاهر: محادثات التسوية النهائية مرجع سابق، ص146.

(4) للمزيد نظر ملحق رقم (39) جدول يوضح أعداد المستوطنين في الفترة ما بين 1978-1993م، ص390؛ عناب، محمد رشيد: الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993م، رسالة ماجستير منشورة، بيت المقدس للنشر، ط1، 2001م، ص97.

من الملاحظ أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) 1978م، استغلت، تخلى الحكومة المصرية عند القضية الفلسطينية، في القيام بهجوم استيطاني شرس على الأراضي الفلسطينية، ويبدو واضحاً أن النجاح الذي حققه المفاوض الإسرائيلي في محادثات كامب ديفيد (Camp David) في عدم إلزام (إسرائيل) بوقف الاستيطان أعطى الحرية في تعزيز الاستيطان في كافة أرض فلسطين، دون أي ضغط من أي طرف. وتميزت المرحلة (من العام 1977 وحتى العام 1993) ببناء مكثف للاستيطان على الحدود، الغربية للضفة الغربية إذا بلغ عددها فيها 120 وفي قطاع غزة 17 مستوطنة، وبلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام 1993م 136109 مستوطن⁽¹⁾.

خامساً: الإجراءات العسكرية في مدينة القدس (1978-1993):

قامت السلطات الإسرائيلية بعدة خطوات لطمس الهوية العربية عن مدينة القدس من خلال، تعزيز سيطرتها عليها على المدينة، وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات، أهمها:

1. التضييق على سكان القدس:

بعد احتلال القدس، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في 27 يونيو/حزيران 1967م، عن ضمها للمدينة، ثم أجرت عملية إحصاء للسكان المقدسيين، بعد الحرب، ومن خلال تلك العملية حرمت سلطات الاحتلال الآلاف من المقدسيين من حقهم في الإقامة، والعيش في المدينة⁽²⁾.

كما استبعدت مدينة القدس من محادثات كامب ديفيد (David Camp)، عندما وافق المفاوض المصري على اعتبار مدينة القدس جزءاً من الضفة الغربية عندما شدد بيغن (Begin) على عدم طرح مدينة القدس على طاولة البحث، وبأنها مدينة موحدة حسب المرسوم الإسرائيلي⁽³⁾، مما أفقدها عنصر الأهمية لدى الجانب المصري.

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وتفكيك المستوطنات الصهيونية من سيناء خشيت الأوساط اليمينية الصهيونية من أن تكون تلك الخطوة سابقة لتفكيك المستوطنات في الضفة الغربية وغزة، ومن ضمنها القدس، في حال توسيع اتفاقية سلام مع الأطراف المعنية بالمشكلة الفلسطينية، لذلك حدثت أزمة داخل الحكومة الإسرائيلية، استقالة عدد من أعضاء

(1) Ibid, p14

(2) الروبضي، أحمد؛ ودكيدك، نور: الإجراءات المفروضة بخصوص حق الإقامة في القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، 2007م، ص4.

(3) القرعي، أحمد يوسف: القدس من بن غوريون إلى نتنياهو، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ط1، 1997، ص33-35.

البرلمان الإسرائيلي بعد انسحاب النائبة غيئولا كوهين (Gaiola Cohen) من حزب الليكود، وذلك للضغط على رئيس الوزراء مناحيم بيغن (Menachem Begin) للاستقالة احتجاجاً على توقيع معاهدة الصلح مع مصر⁽¹⁾.

وكي لا توضع مدينة القدس في دائرة التفاوض مع العرب، أقر الكنيست وبشكل استثنائي، وعاجل، قانوناً شاملاً لتهويد المدينة، وجعلها عاصمة موحدة وأبدية (لإسرائيل)⁽²⁾، وذلك في جلسته المنعقدة بتاريخ 30 يوليو/ تموز 1980م، تحت قرار رقم 5841، وتم التصويت عليه بأغلبية 69 صوت، ضد 5 أصوات، وامتناع عدد من النواب عن التصويت، مع غياب شيمعون بيرس (Peres Shimon) و رابين (Rabin)⁽³⁾.

ومنذ ذلك الوقت تعرضت المدينة المقدسة، وسكانها إلى هجمة شرسة من سلطات الاحتلال، استهدفت طمس هويتها، ومعالمها الطبوغرافية للوصول إلى التهويد الكامل، من خلال الإجراءات التعسفية ضد الأرض، والسكان⁽⁴⁾، وتمثلت الإجراءات الإسرائيلية بحق مدينة القدس بش حرب بلا هوادة على المقدسين الفلسطينيين، لإجبارهم على الهجرة من المدينة، من خلال سحب الهوية المقدسية، وهدم المنازل، وفرض الضرائب الباهظة، وفرض القوانين، والأنظمة الإسرائيلية على السكان، بهدف تفريغ المدينة من سكانها العرب، حيث شكل مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية، عنواناً لممارسة السياسات التهجيرية ضد المقدسيين، ثم صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية على تنفيذ تلك السياسات، من خلال جملة من القرارات الصادرة عنها⁽⁵⁾.

ولم تكتفِ سلطات الاحتلال بتلك الإجراءات، بعد سعت إلى الحد من الصلاة في المسجد الأقصى من خلال سياسة الإرهاب، بالقتل، ومن أبرز تلك الحوادث، المجزرة التي حدثت في يوم الاثنين 8 أكتوبر/ تشرين الثاني عام 1990م، قبيل صلاة الظهر عندما حاولت مجموعة من المتطرفين اليهود، أطلقت على نفسها اسم "أمناء جبل الهيكل" بوضع حجر الأساس للهيكل المزعوم في باحة المسجد الأقصى، فهب أهالي القدس لمنعهم من ذلك مما، أدى إلى تدخل الجنود

(1) جريس، صبري: القوانين الإسرائيلية لضم القدس مجلة شؤون فلسطينية، ع 106، سبتمبر/ أيلول 1980م، ص13.

(2) يوسف، يوسف: إسرائيل البداية والنهاية، مرجع سابق، ص259.

(3) جريس، صبري: القوانين الإسرائيلية لضم القدس، مرجع سابق، ص13.

(4) التميمي، رفيق الخطيب: القدس في ضمير العالم الإسلامي، ع155، لسنة 18، إصدار رابطة العالم الإسلامي، ط2، مكة المكرمة، 1999م، ص153.

(5) الرويضي، أحمد؛ وديك، نور: الإجراءات المفروضة بخصوص حق الإقامة في القدس، مرجع سابق 2007م، ص4.

المتواجدين بكثافة داخل الحرم، وأخذوا يطلقون النار على المصلين، دون تمييز مما أدى إلى استشهاد أكثر من 21، وجرح أكثر من 150⁽¹⁾.

2. مصادرة الأراضي:

منذ احتلال القوات الإسرائيلية للقدس عام 1967م سعت جاهدة لتطويق المدينة بالمستوطنات، فقد وضعت ما يسمى "بخطّة القدس الكبرى" وطورت هذه الخطّة عدة مرات، كما وضعت خطط علنية، وخطط سرية من أجل السيطرة الكاملة على المدينة⁽²⁾.

وفي عام مارس/آذار 1980م، قامت حكومة الليكود بمصادرة (2400) دونم من أراضي خربة بيت حنينا، وخربة شمال القدس؛ لإقامة مستوطنة جديدة تدعى (بسغات زئيف)، وكان الهدف الإسرائيلي من تلك المستوطنة، أن تكون مدينة استيطانية شمال القدس، كما قام وزير المالية عام 1982م، بإصدار أمر بمصادرة نحو (137) دونماً من أراضي قلنديا لتوسيع مستوطنة (عطروت) الصناعية⁽³⁾.

وفي العام 1985م استكملت حكومة شامير (Shamir) تنفيذ الخطط الاستيطانية ضد مدينة القدس، والتي استهدفت تغليب العنصر اليهودي حضارياً، وسكانياً على الطابع العربي للمدينة، وتحقيق تفوق عسكري لمحاصرة الأحياء، والبيوت العربية⁽⁴⁾.

وقد وضع وزير الإسكان الإسرائيلي ارئيل شارون (Ariel Sharon) خطة لجلسة الكنيست المنعقد بتاريخ 26 أغسطس/آب 1991م لزيادة الاستيطان في القدس المحتلة، ضمن "خطة القدس الكبرى"، وقامت الخطة على أساس طوقين من المستوطنات في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في حرب حزيران عام 1967م، حول القدس يتكون الطوق الداخلي من الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، أما الطوق الخارجي فهدفه إقامة مستوطنات جديدة⁽⁵⁾.

كما عززت سلطات الاحتلال من عدد اليهود في المستوطنات التي أقامتها الحكومة الإسرائيلية، بالإضافة إلى إنشاء مستوطنات أخرى، فقد رافق قدوم عدد الهائل من مستوطنين للاستيطان في القدس إقبال الحكومة الإسرائيلية على سلسلة من المصادرات في القدس الشرقية حيث أصدر وزير المالية اسحق موداعي أمراً بمصادرة 185 دونم في عام 1991م، من أراضي بيت ساحور وأم طوبا، لإقامة مستوطنة أطلق عليها اسم هارحوماه كما صادقت الحكومة

(1) الحمد، جواد: الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح، مرجع سابق، ص54.

(2) عناب، محمد رشيد: الاستيطان الصهيوني في القدس، مرجع سابق، ص84.

(3) المرجع السابق، ص97.

(4) القرعي، أحمد يوسف: القدس من غوريون إلى نتنياهو، ص36.

(5) عناب، محمد رشيد: الاستيطان الصهيوني في القدس، مرجع سابق، ص84.

الإسرائيلية على أمر بمصادرة مساحة 2024 دونم من أراضي قرية شعفاط عام 1992م لإقامة مستوطنة أطلق عليها اسم (رخيس شعفاط)⁽¹⁾

ومع اعتلاء رابين (Rabin) لرئاسة الوزراء، قام بتشكيل طاقم مهمته وضع خطة لتطوير مشروع القدس الكبرى، وقد كلف ذلك المهمة إلى وزارتي الإسكان، والداخلية إلى جانب بلدية القدس وإدارة أراض (إسرائيل)⁽²⁾.

وفي عام 1993م، كرست السلطات الإسرائيلية سياسة عزل القدس عن محيطها الفلسطيني، بمنع المواطنين من أبناء الضفة الغربية من الوصول إلى القدس، إلا من خلال تصريح من الإدارة العسكرية الإسرائيلية⁽³⁾.

وفي يوليو/ تموز 1993م، ونتيجة لتلك الإجراءات الإسرائيلية، بلغ عدد اليهود في القدس 158 ألف، مقابل 150 ألفاً عربي، وقد واصلت سلطات الاحتلال إجراءاتها لتحقيق هدف في وصول أعداد اليهود إلى 800 ألف⁽⁴⁾

وكان أهداف السياسة الإسرائيلية في القدس تمثلت في:

1. تجزئة الضفة الغربية، وتقطيع أوصالها جغرافياً، وديمغرافياً، والقضاء على الوجود

الفلسطيني، الذي يؤدي إلى زيادة أعداد العرب عن اليهود في القدس.

2. إحداث خلخلة سكانية في وسط الضفة الغربية، تمهيداً لتمييزها إلى منطقتين، معزولتين، هما الخليل جنوباً، ومنطقة نابلس شمالاً.

3. جعل مدينة القدس الكبرى العاصمة التي تتركز فيها كل عوامل جذب واستقطاب النشاطات الاستثمارية.

4. ضم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية، وإحاقها بالقدس⁽⁵⁾.

3. هدم المنازل:

لقد استخدمت السلطات الإسرائيلية سياسة هدم المنازل ضد السكان العرب في مدينة القدس، تحت عدة ذرائع، وحجج مختلفة، تمثلت في:

1. منع بناء البيوت الفلسطينية على أراضي تصنف بأنها خضراء وهي أراض يمنع

(1) المرجع السابق، ص 97-98.

(2) عناب، محمد رشيد: الاستيطان الصهيوني في القدس مرجع سابق، ص 58-86.

(3) الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، أربعون عاما على الاحتلال القدس حقائق وأرقام، القدس، 2007م، ص 4.

(4) لومارشان، فيليب؛ وراضي، لميا: إسرائيل - فلسطين غدا، مرجع سابق، ص 147.

(5) الفرخان، يحيى، قصة مدنية القدس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ص 153-154.

البناء عليها وتخصص لاستعمال الدولة فقط لإنشاء محميات طبيعية مثلاً أو حدائق، هذا، مع أن الذي يحصل هو بناء مستوطنات عليها بعد تحويل حالتها إلى سكنية في مرحلة لاحقة من المصادرة.

2. حجة الأمن، حيث صادرت الأراضي، والعقارات تحت هذه ذريعة أمنية.

3. التذرع بعدم ترخيص المنازل، وغير قانونية، أو لا يتطابق مع تنظيم وتخطيط المدينة.

4. أن البناء مقام على أراض حكومية، وشوارع عامة، أو أراضي أثرية وتاريخية وغيرها من الذرائع التي ليس لها أي سند قانوني⁽¹⁾.

5. الحفريات:

كانت الحفريات تحت المسجد الأقصى عشوائية في بدايتها، لكن بعد احتلال القدس في 1967م، أصبحت أكثر تنظيماً، حيث باشرت جمعية تدعى "كشف إسرائيل" بالحفريات تحت المسجد الأقصى بهدف الكشف عن الطبقات الدنيا لما يسمى بالهيكل، وكان ذلك بتمويل أمريكي، ومنذ 1968م، وحتى 1986م مرت الحفريات الإسرائيلية بعدة مراحل تركزت كلها حول المسجد القدسي الشريف، وتحت، دون نتيجة، وأصبحت هذه الحفريات خطراً يهدد المسجد الأقصى الشريف بالتصدع، والانهييار، وكان ذلك مقدمه لهدمه، وإقامة ما يسمى بالهيكل الثالث مكانه⁽²⁾. وفي ماس/آذار من عام 1987م، واصلت سلطات الاحتلال الحفريات، وفي ٧ يوليو/تموز 1988م، قامت بحفريات جديدة⁽³⁾.

كما شرعت سلطات الاحتلال بعدة حفريات واسعة ملاصقة لباحة المسجد الأقصى الشريف، ثم أعقبها بعد ذلك بالحفريات المجوفة تحت أساسات العقارات، والأسواق الإسلامية المحيطة بالمسجد الأقصى من الجهة الجنوبية حيث وصلت تلك الحفريات إلى باب الغوانمة، وقد أدت الحفريات إلى إحداث تشويهاة عديدة في السور الجنوبي، وفي الجهة الشمالية أيضاً، ولم تعثر سلطات الاحتلال على أي أثر للهيكل جراء تلك الحفريات، إنما كانت المكتشفات آثاراً لقصور إسلامية تعود إلى العهود الإسلامية المتعاقبة، الأموية والعباسية⁽⁴⁾.

(1) الزغير، هنادي؛ وآخرون: هدم المنازل في القدس 1967-2007م، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، 2007م، ص8.

(2) مجلة الطاهرة: الصهاينة دمروا ثلث آثار فلسطين، "عدد خاص" مؤسسة الفكر الإسلامي، طهران، أغسطس/آب 2011م، ص27.

(3) الجمعية الأكاديمية الفلسطينية: قضية القدس بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص14.

(4) التميمي، رفيق الخطيب: القدس في ضمير العالم الإسلامي، مرجع سابق، ع155، ص167.

مما سبق يستنتج الباحث أن:

- أن (إسرائيل) قامت بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) بتسخير كافة الجهود المتاحة لديها، من أجل إحكام السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، و القدس التي أولتها اهتمام خاص بمجموعة من الإجراءات التعسفية.
- بالنسبة لحرب لبنان، يبدو واضحاً من تصريحات بيغن (Begin) أن القوات الإسرائيلية وضعت خطة قبل الحرب بتسهيل مهام الكتائب النصرانية، لارتكاب مجازر في مخيمي صبرا وشاتيلا، حتى لا توجه الانتقادات (لإسرائيل)، بعدما تحسّن صورتها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.
- لم تمارس القيادة المصري أي ضغط عسكري، وسياسي حقيقي، لوقف الممارسات القمعية ضد الأهالي، والسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس.
- لم تستطع (إسرائيل) القضاء على الانتفاضة عسكرياً، التي مثلت أكبر خطر على نظرية الأمن الإسرائيلي، لكنها استطعت من خلال الضغط السياسي على منظمة التحرير تحقيق ذلك الهدف، من خلال توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م.
- لم يرق الموقف المصري اتجاه الممارسات الإسرائيلية ضد القضية الفلسطينية إلى مستوى التلاحم عربي، أو الانتماء الإسلامي التي يعتنقه الشعب الفلسطيني، بل كان صامتاً عن تلك الممارسات، ولم يكتف بذلك، بل أبقى على معاهدة السلام مع الجانب الإسرائيلي سارية المفعول.
- شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتهويد القدس، من خلال إنشاء المستوطنات، وتغيير معالم المدنية، وتبديل الأسماء العربية بالأسماء يهودية، وتعزيز الحفريات تحت المسجد الأقصى، مستغلةً بذلك الدور الحيادي للحكومة المصرية.
- كذلك استغلت (إسرائيل) المعاهدة المصرية الإسرائيلية في الانفراد بالشعب الفلسطيني، وممارسة الاضطهاد ضد السكان، من خلال القتل، والاعتقال، والإبعاد، وتدمير المنازل، وتهويد الأماكن، وغيرها.

الفصل الرابع

**النتائج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاتفاقية كامب ديفيد المصرية
الإسرائيلية 1978-1993م.**

المبحث الأول: النتائج الاقتصادية.

المبحث الثاني: النتائج الثقافية والاجتماعية.

المبحث الأول: النتائج الاقتصادية.

أولاً: تأثير السياسات الإسرائيلية على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في الفترة ما بين (1978 - 1993م).

1 - قطاع الصناعة.

2 - قطاع الزراعة والمياه.

3 - قطاع التجارة.

4 - الأيدي العاملة.

ثانياً: نتائج سياسة إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.

ثالثاً: الوضع الاقتصادي الأراضي المحتلة في فترة الانتفاضة (1987 - 1993م).

رابعاً: الإجراءات الإسرائيلية الاقتصادية في مدينة القدس.

المبحث الأول

النتائج الاقتصادية

تمهيد:

أضحى الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب عام 1967م، ملحقاً بالاقتصاد الإسرائيلي، وبات تطوره أسيراً لعلاقته غير متكافئة، وقسرية مع ذلك الاقتصاد الأكبر حجماً، والأكثر تعقيداً، وواصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إتباع سياسة تدميرية ممنهجة ضد الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تحويل الضفة الغربية، وقطاع غزة سوقاً استهلاكياً للمنتجات، والخدمات الإسرائيلية، حتى الفاسدة منها، ومصدراً للأيدي العاملة الرخيصة، وقد أدت تلك السياسة إلى حدوث تشوهات في الاقتصاد الفلسطيني، وتوسعت فيه الأنشطة الخدماتية والهامشية على حساب الأنشطة الإنتاجية التنموية، مما أضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، واستمرت تلك القيود الإسرائيلية الخانقة تحت مبررات ما يسمى "المتطلبات الأمنية"⁽¹⁾، وتم تنفيذ تلك السياسة من خلال سلسلة الأوامر والإجراءات العسكرية، التي حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية، وتعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بما يضمن استمرار ترابط وتواصل تلك التبعية في كل الظروف⁽²⁾.

صحيح أن تلك الإجراءات والممارسات بدأت بعد عام 1967م، إلا أنها شقت طريقها بشكل أوسع بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) عام 1978م، والتي استغلتها (إسرائيل) في تحقيق جملة من الأهداف، بعيداً عن التدخل المصري، ويمكن إبراز أهم ملامح الاقتصاد الفلسطيني في الفترة الواقعة ما بين عام 1978 - 1993م بالآتي:

- تعطيل الطاقات الإنتاجية في مختلف أفرع الاقتصاد (زراعة، صناعة، تجارة...

-
- (1) زعرب، عبد المعطي: التجارة الخارجية الفلسطينية "واقعها وآفاقها المستقبلية، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، 2005م، ص9؛ الأغبر، مهدي عثمان: تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2007، ص54؛ علاونة، عاطف: قراءة تحليلية في البرتوكول الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي، مجلة صامد الاقتصادي، ع98، 1994م، ص176.
 - (2) عكاشة، محمود؛ وأبو ظريفة، سامي: محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة دراسة ميدانية، الملتقى الفكري العربي، القدس، ط1، 1992م، ص142؛ نصر الله، عبد الفتاح؛ وعواد، طاهر: واقع القطاع الصناعي في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، 2004، ص12-13؛ الجبهة الشعبية، الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الدائرة الثقافية، كراسات ثقافية، رقم1، السنة الثامنة، يناير/ كانون الثاني، 2011م، ص4.

مقومات أخرى)، بسبب الممارسات الإسرائيلية⁽¹⁾.

- استمرار سياسة تهويد الاقتصاد الفلسطيني، ومن بينها تهويد الماء، بهدف السيطرة المطلقة على أسواق الضفة الغربية، وقطاع غزة، فضلاً عن احتكار الموارد الطبيعية، والبشرية، وقمع محاولات استغلال تلك الموارد من قبل الفلسطينيين، وإفراغ المناطق المحتلة من الخبرات، والقدرات المحلية، ونزع الفلاحين عن أراضيهم، وتحويلهم إلى أيدي عاملة رخيصة في (إسرائيل)، تتحكم بهم حسب احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، وبالشروط، والأجور التي تحددها⁽²⁾.
- العمل على تشويه الاقتصاد الفلسطيني، من خلال إحداث خلل هيكلي في بنيانه، عن طريق جعله اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، فالخلل الذي حدث في بنية الاقتصاد الفلسطيني كان سببه هو الاعتماد على الدخل الذي يموله العاملون من الخارج، وليس الدخل الذي تولده القطاعات الإنتاجية الداخلية، أي إن الاقتصاد أصبح يفترق إلى القدرة الذاتية على التطور والنمو بسبب تراجع قطاعاته الإنتاجية⁽³⁾.
- أدت سياسة الدمج الاقتصادي بين الاقتصاد الإسرائيلي المتطور، والاقتصاد الفلسطيني المنهك، إلى تدمير شامل في البنية الأساسية للاقتصاد الوطني، ونسف أي محاولة للاستقلال، ففي ظل تلك السياسة جرى إخضاع الاقتصاد الفلسطيني، وربطه ربطاً كاملاً بالاقتصاد الإسرائيلي، وأبرز مظاهر تلك العلاقة تمثلت في الهيمنة الإسرائيلية الكاملة على الأسواق المحلية، وتحول الضفة الغربية، وقطاع غزة إلى سوق مغلق تماماً للبضائع الإسرائيلية⁽⁴⁾.
- توجيه الموارد البشرية، والمصادر الطبيعية الفلسطينية، لخدمة الاقتصاد الصهيوني، أي العمل على إبعادها عن المساهمة في النمو الاقتصادي الفلسطيني، من خلال عدة وسائل أهمها: اغتصاب المياه، والأراضي، وتهويدها، وإكراه العمال على العمل في (إسرائيل)، ترسيخ التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية.
- حرمان الاقتصاد الفلسطيني من المصارف الوطنية، مما أدى إلى إبعاد عملية تراكم رأس المال، واستبداله بنظام مصرفي إسرائيلي، يعمل على خدمة رأس المال

(1) أحمد، رفعت السيد: الصراع المائي بين العرب وإسرائيل، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 1993م، ص140.

(2) قبرصي، عاطف: الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1982م، ص86.

(3) عبد الرحمن، والزور: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، مرجع سابق، ص30.

(4) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، مرجع سابق، ص43.

الإسرائيلي فقط، داخل الضفة الغربية وغزة، وسهل الحركة التجارية بشكل يتناسب مع مصالح رأس المال الإسرائيلي.

■ إهمال البنية التحتية الفلسطينية، بل وتدميرها إلا ما يخدم منها المستعمرات، والعمل على تقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أعاق حركة التجارة الداخلية بينهما.

■ فرض الضرائب الباهظة، والرسوم العالية، وتحويلها تلك الأموال لتغطية كافة نفقات الاحتلال، وتحويل الفائض منها إلى خزانة الحكومة الإسرائيلية، مثل: ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، وغيرها من الضرائب⁽¹⁾.

■ منع التوسع الأفقي للصناعات الفلسطينية عن طريق التقنين الكبير في إصدار التراخيص لإنشاء مصانع جديدة أو توسيع القائم منها، خاصة المشاريع الكبيرة التي تعتمد على استغلال الموارد الاقتصادية المحلية، كمصنع الإسمنت في الخليل، وشركة الكهرباء في القدس على سبيل المثال.

■ العمل على عرقلة الاستثمارات الأجنبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى لا يكون عائفاً أمام رأس المال الإسرائيلي في استغلال الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة، ولا منافساً للمنتجات الإسرائيلية، وفي الفترة الواقعة ما بين عام 1975 - 1984م رفضت سلطات الاحتلال 66% من المشاريع التي تم تقديمها من قبل الجمعيات الأمريكية التطوعية⁽²⁾.

■ العمل على إغراق أسواق الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالسلع التي لها مثيل؛ بهدف القضاء على المرافق الإنتاجية، وقد نجحت في ذلك بسبب عدم قدرة المنتج الفلسطيني على المنافسة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما أجبر عدد من الصانع على ترك مصانعهم⁽³⁾.

وكانت تلك السياسة الإسرائيلية تهدف إلى منع تطور الاقتصاد الفلسطيني، بكافة قطاعاته الإنتاجية، واستخدمت سلطات الاحتلال وسائل متنوعة، تمثلت في إصدار المزيد من الأوامر العسكرية، التي سلبت أي مبادرة أو تنمية حقيقية لقطاعات الإنتاج، وفي فترة الانتفاضة (1987-1987)

(1) مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان: النظام الضريبي الضفة الغربية وقطاع غزة كأداة لفرض السيادة خلال الانتفاضة (عبري)، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بيتسليم"، القدس، 1990م، ص9؛ عبد الرحمن، والزور: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، مرجع سابق، ص30.

(2) نصر الله، عبد الفتاح: واقع القطاع الصناعي في فلسطين، مرجع سابق، ص13.

(3) مياله، مؤيد جميل: علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2006م، ص26.

1993م) مارست سلطات الاحتلال مزيداً من الضغوط الاقتصادية، وتضييق الخناق الاقتصادي على السكان من بهدف وقف الانتفاضة⁽¹⁾.

أولاً: تأثير السياسات الإسرائيلية على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في الفترة ما بين (1978-1993م):

أثرت إجراءات، وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) بشكل واضح على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهي:

1- قطاع الصناعة:

واجهت الصناعة الفلسطينية منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967م صعوبات جمة، جراء المعوقات الإسرائيلية، فقد صاغت سلطة الاحتلال قطاع الصناعة الفلسطيني لیتلاءم، ويتناغم مع مصالح وأولويات اقتصادها، بل أن سياسة الدمج، والفصل التي اتبعتها سلطات الاحتلال اتجاهاً مجمل اقتصاد المناطق المحتلة، تجلت بوضوح في الصناعة⁽²⁾، حيث اتبعت سياسة فرض قوانين الاحتكار، وإخضاع الصناعة لمراسيم استثنائية بشكل متعمد لإعاقة تنميتها، وتشويه هيكلها الإنتاجي⁽³⁾، فخضع قطاع الصناعة للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية، سوء من خلال إجراءاتها الأمنية، أو من خلال فرض القيود على المنشآت الصناعية، والاستثمارية، مما أدى إلى هروب كثير المستثمرين، وأصحاب رؤوس الأموال، والكفاءات الفلسطينية للخارج من جهة، واستغلال سوق العمل الفلسطيني رخيص الأجر للعمل في القطاعات الإنتاجية الإسرائيلية⁽⁴⁾ وتجدر الإشارة إلى أن الأراضي المحتلة اعتمدت في إنتاجها بشكل كبير على (إسرائيل) سواء في استيراد المواد الخام، أو في تسويق المنتجات المحلية⁽⁵⁾.

في عام 1980م، وفي محاولة لتقليل حجم الاعتماد على (إسرائيل)، قام بعض فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، بوضع مشروع لإنشاء شركة اسمنت حديثة، ويؤدي نجاح ذلك المشروع إلى

(1) عكاشة؛ وأبو ظريفة: محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، مرجع سابق، ص143.

(2) عبد الرحمن، والزور: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، مرجع سابق، ص32.

(3) وافي، سامي سعيد: تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني 1990-2015م، رسالة ماجستير في الاقتصاد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005م، ص22.

(4) زعرب، عبد المعطي: التجارة الخارجية الفلسطينية، مرجع سابق، ص10.

(5) منصور، أنطوان: اقتصاد الصمود، ترجمة حنا الغاوي، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، بيروت، ط1،

1984م، ص234.

سد الاحتياجات المحلية، وفتح أبواب التصدير إلى الدول المجاورة أيضاً، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قامت بعرقلة إنشاء المشروع⁽¹⁾.

من الواضح أن المشاريع الصناعية الضخمة، والبسيط منها لا يمكن أن يكتب له النجاح في ظل تحكم سلطات الاحتلال بالموارد الاقتصادية، فقد وضعت جميع العقبات أمام أي نهضة صناعية من شأنها الاستقلال عن الاقتصاد الإسرائيلي، حتى لو كتب النجاح لأي مشروع، فإن (إسرائيل) تفرض ضرائب ضخمة على المواد الخام، وبالتالي تزيد تكلفة المنتج، وذلك للحيلولة دون منافسة الشركات الإسرائيلية.

وكان قطاع الصناعة في الضفة الغربية، وقطاع غزة قد شهد تدهوراً ملحوظاً حتى عام 1993م، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

- نظام حظر التجول على السكان، الذي أدى إلى هبوط النشاط الصناعي، وحال دون وصول العمال إلى أماكن عملهم، وعدم وصول الإنتاج إلى أماكن التسويق، مما أثر سلباً الإنتاج المحلي، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات البطالة، وضعف القدرة الشرائية للسكان، وقد انعكس ذلك على حركة التجارة وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل التجارة، والزراعة، والصيد.
- نقص مصادر التمويل، رغم نشاط بعض المؤسسات العربية، والدولية الإقراضية، الذي استفادت بعض المشاريع الاقتصادية من تلك القروض، إلا أن تلك المؤسسات لم يكتب لها النجاح بسبب ضعف خبرة العاملين فيها.
- صعوبة استيراد المواد الخام، بسبب المعوقات الإسرائيلية، الذي انعكس بشكل حاد على قطاع الصناعة، فلم يتم الحصول على تلك المواد إلا عن طريق الاحتلال.
- المنافسة بين الشركات الوطنية، وذلك بسبب غياب إستراتيجية التصنيع، وعدم توفر المعلومات الضرورية للمستثمرين.
- صعوبة تسويق المنتجات إلى الأسواق الخارجية؛ بسبب المعوقات التي وضعها الاحتلال أمام حركة التصدير.
- عدم منح التراخيص لإقامة المشاريع الاقتصادية خاصة التي وجد لها منافس إسرائيلي⁽²⁾.
- ضعف البنى التحتية، للاقتصاد الفلسطيني، وعدم إقامة مناطق صناعة مجهزة

(1) المرجع السابق، ص235.

(2) عكاشة؛ وأبو ظريفة: محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، مرجع سابق، ص121-128.

- شبكات الماء والكهرباء، عوضاً عن قطع الكهرباء لفترات طويلة⁽¹⁾.
- صعوبة التعاملات المصرفية، حيث لم يوجد في قطاع غزة إلا بنك وطني واحد هو بنك فلسطين الذي تتم افتتاحه في عام 1981م، بعد إغلاق دام 14 عام، وبنك القاهرة عمان الذي تم افتتاحه في العام 1986م في الضفة الغربية، والذان كانا يعملان وفق الشروط الإسرائيلية، بالإضافة إلى بعض البنوك الإسرائيلية⁽²⁾.
 - ضعف الخبرات في المجالات الاقتصادية⁽³⁾.
 - فرض قيود شديدة على الإنتاج، وعدم منح تراخيص لإقامة مشاريع صناعية جديدة⁽⁴⁾.
 - إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الإسرائيلية، ففي عام 1985م تلقت (إسرائيل) 82.2% من صادرات قطاع غزة، وزودته بـ 91.9% من وارداتها، وكانت الصادرات إلى (إسرائيل) تتم في معظمها من خلال التعاقد من الباطن، مع التجار الإسرائيليين⁽⁵⁾.
 - تغيير آليات السوق، مما أدى إلى إقفال العديد من المنشآت الصناعية، وتحول العديد من ملاك تلك المنشآت لعمال في السوق العمل الإسرائيلي.
 - فرضت (إسرائيل) سلطاتها الإدارية، وطلبت من كل مالك منشأة أن يتوجه للحاكم العسكري للحصول على رخصة مزاولة مهنة.
 - هجرة بعض المستثمرين وأصحاب الحرف خارج فلسطين، نتيجة للظروف الأمنية التي كانت سائدة، والضغطات الإسرائيلية.
 - فرضت (إسرائيل) ضريبة المشتريات وضريبة المبيعات على المنتج الفلسطيني ومنعته من دخول الأسواق الإسرائيلية في بعد الأحيان، لأسباب عدة منها المواصلات والحفاظ على الصحة العامة، وأجبرت السوق الفلسطيني أن يكون السوق الثاني للمنتجات الإسرائيلية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
 - فرض رسوم ترخيص بعد الموافقة الخطية من طرف الحاكم العسكري للإنشاء الجديد

(1) المرجع السابق، ص145.

(2) Roy, Sara: The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development, Journal of Palestine Studies, Vol 17, No 1, published by University of California Press, Autumn, 1987, p73.

(3) جيفري، أرنسون: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص232.

(4) عبد الرحمن، والزور: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، مرجع سابق ص33.

(5) Roy, Sara: The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development, op cit, p78.

أو التوسيع أو النقل. وعلى أثر ذلك منع الحاكم العسكري العديد من الصناعات والحرف لأسباب أمنية لتدمير القطاع الصناعي والتأثير على مستوى نموه من خلال منع دخول الآلات الصناعية⁽¹⁾.

وبذلك حددت السياسة الإسرائيلية طبيعة الاقتصاد الفلسطيني وكيفية ودرجة نموه قبل اتفاق أوسلو مما أوجد ظاهرة سلب التنمية للاقتصاد الفلسطيني.

ومما سبق يمكن ملاحظة أن الاحتلال الإسرائيلي حقق مكاسب عدة اتجاه تدمير قطاع الصناعة الفلسطيني، تمثلت في:

1. ضمان تخلف الاقتصاد الفلسطيني، وجعله تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي.
2. استنزاف القدرات المالية للسكان جراء سياسة فرض الضرائب، والجمارك على المواد الخام، والآلات.
3. جعل من الأراضي الفلسطينية سوقاً ذات أهمية عالية للمنتجات الإسرائيلية
4. استمرارية تدفق الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة، في ظل انهيار الاقتصاد الفلسطيني.

2- قطاع الزراعة والمياه:

يعتبر قطاع الزراعة والمياه من القطاعات الرئيسية الأكثر بروزاً في الاقتصاد الفلسطيني سواء من الناحية الإنتاجية أو من ناحية تشغيل الأيدي العاملة حيث شكل هذا القطاع حجر الزاوية للاقتصاد الفلسطيني⁽²⁾.

أ- الزراعة:

عانى القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية من اضطرابات كبيرة، نتيجة لتعرض الأراضي لعمليات سلب منظمة، نتيجة لسياسة نزع ملكية الأراضي الزراعية، التي انتهجتها سلطات الاحتلال، علاوة على ذلك تحكمها بمصادر المياه، كذلك تعرض القطاع الزراعي إلى تشويهات هيكلية، بحيث ازداد اعتماد الفلسطينيين زراعياً على (إسرائيل)، خاصة بعد الانخفاض الشديد في معدل النمو الزراعي ما بين 1979-1981م، ويضاف إلى ذلك مشاكل التسويق والاعتماد الكلي على السياسات التجارية التي تحددها وتنتهجها السلطات الإسرائيلية، وقد أدت تلك الإجراءات إلى

(1) وافي، سامي سعيد: تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني، مرجع سابق، ص103.

(2) زعرب، عبد المعطي، التجارة الداخلية في فلسطين، مرجع سابق، ص14.

ضرب مصالح الزراعيين ودفعهم نحو الإفكار، والهجرة من أرضهم في ظل الظروف القاسية، والتي أسهمت في تحفيزهم لمقاومة الاحتلال⁽¹⁾.

ولما كان قطاع الزراعة أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اعتمد عليه أكثر من 20% من السكان، ولكن الإشكالية التي تعرض لها القطاع الزراعي، هي تلك الناتجة عن تراجعها بشكل حاد وخطر، نتيجة لسياسات الاحتلال⁽²⁾. والتي تمثلت في:

1- سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة، والتي كانت قاعدة اقتصادية، لاستمرارية وجوده، خاصة في قطاع غزة، لأن غالبية الأرض الصالحة للزراعة، وعليه قامت (إسرائيل) بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الخصبة، والمزروعة بالخضراوات والنخيل، وأراضٍ للمراعي على طول الساحل بين دير البلح وخانيونس، من أجل التغلب على ندرة الأراضي الزراعية⁽³⁾، وقد سيطرت (إسرائيل) كذلك على ما يقرب من 119 ألف دونم أي ما يعادل ثلث مساحة قطاع غزة حتى عام 1993م عندما تم التوقيع على اتفاقية أوسلو⁽⁴⁾.

2- تقليص مساحات الأراضي المتاحة للسكان الفلسطينيين، وذلك بسبب نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحسين أساليب الإنتاج.

3- التحكم في عمليات التسويق للمنتجات الإسرائيلية حسب المخطط الإسرائيلي، لجعل المنتجات الزراعية الفلسطينية، منتجات مكملة للمنتجات الإسرائيلية و ليست منافسة لها⁽⁵⁾.

4- لم تكف السلطات الإسرائيلية بالإجراءات السابقة، بل استوردت من الولايات المتحدة مجموعة من القنابل، المحترفين، التابعين للمافيا، وذلك لدعم ميليشيات المستوطنين في غاراتها العدوانية على القرى الزراعية الفلسطينية، حيث نظمت تلك المجموعات عمليات إحراق لمئات الهكتارات من المزارع، أو رشها بالمواد الكيماوية السامة⁽⁶⁾.

5- السيطرة على موارد المياه، التي شكلت عنصراً مهماً من عناصر السياسة الاستيطانية الإسرائيلية، حيث خصصت (إسرائيل) 80% من مواردها المائية للزراعة، و 15% للاستهلاك

(1) عبد الرحمن، والزور: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، مرجع سابق، ص32.

(2) الجبهة الشعبية، الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص15.

(3) البطش، جهاد شعبان: الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، مرجع سابق، ص74-75.

(4) المرجع السابق، ص60-61.

(5) غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان والمنطق الصهيوني، مرجع سابق، ص113.

(6) الخولي، لطفي: الانتفاضة، مرجع سابق، ص205.

المنزلي، 5% للصناعة، وقد شكل احتلال (إسرائيل) للأراضي العربية عام 1967م، أهمية كبرى في تأمين الموارد المائية⁽¹⁾

جدول رقم (1)

يبين تطور الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية بين (1978م - 1993م) بألف طن⁽²⁾

السنة	محاصيل حقلية	خضار و بطاطا	بطيخ و قثاء	زيتون	حمضيات	فواكه أخرى
1978م	46	141	11.4	85	80	95.4
1979م	33.2	145.4	8	21.1	79.1	87
1980م	42.5	159.5	19.6	120	74.3	85.9
1981م	41.2	159.5	42.7	45	73.5	106
1982م	28.2	182.3	25.9	95	79.5	99.8
1983م	54.3	172.9	74.9	45	82	85.5
1984م	32.2	170	80.6	62	74.3	93.7
1985م	27.1	169.2	88.8	19.1	76.3	85.6
1986م	32	181.4	73.5	148	80.4	93.1
1987م	40.9	182.3	72.5	8.4	90.8	71.9
1988م	50.9	192.2	22.3	164.3	79.8	98.3
1989م	36.1	199.4	15.8	9	62.1	97.9
1990م	38	201	40	14	69.5	93
1991م	39.8	203.5	63.1	20.1	76.5	90.6
1992م	46.1	207.7	65.3	100.5	76.4	90.5
1993م	40.3	212	67.6	50.6	76.2	90.4

يلاحظ أن تعرض إنتاج الأشجار المثمرة وخاصة الحمضيات للتناقص التي يواجهها المزارعون من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتحكم الاحتلال في التسويق والمياه⁽³⁾، وارتفاع الضرائب، وتزايدها، وبسبب شدة الضرائب وتنوعها، قال: أحد المزارعين من قطاع غزة " بعد خمسة أعوام لن تكون هنا حمضيات بسبب تزايد الضرائب التي ندعها، وعدم وجود المصارف

(1) منصور، أنطوان: اقتصاد الصمود، مرجع سابق، ص 46- 47.

(2) اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان،

<http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z10>

(3) المرجع السابق.

المحلية لمساعدتنا في برامج التنمية والتحديث، فالمصارف الإسرائيلية تتقاض فوائد تتراوح بين 120% - 140%(1).

ولم تقم المصارف الإسرائيلية التي حلت مكان المصارف العاملة في الضفة الغربية، وقطاع غزة قبل عام 1967م إلا بدور ثانوي في الأسواق النقدية، والمالية، فبعد فشل المفاوضات بين (إسرائيل) والأردن التي جرت مباشرة بعد حرب عام 1967م بإشراف الصندوق الدولي، لم تعيد فروع المصارف العربية والأجنبية نشاطها في الضفة الغربية، مما أدى إلى احتكار (إسرائيل) للنشاط المصرفي في الضفة الغربية وقطاع غزة(2).

من الواضح أن المصارف التي أوجدها سلطات الاحتلال استهدفت إضعاف البنية الاقتصادية الفلسطينية، وليس تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ويتضح ذلك من خلال نسبة الأرباح التي فرضتها على المستثمرين، وفرض شروطها على البنوك الوطنية، ويرجح أن هناك سبب آخر في إيجاد المصارف في الأراضي المحتلة، وهو عدم اتهام سلطات الاحتلال بتغيب العمل المصرفي في الأراضي المحتلة.

(1) جيفري، أرنسون: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص232.

(2) منصور، أنطوان: اقتصاد الصمود، مرجع سابق ص97.

الإنتاج الزراعي في قطاع غزة :

جدول رقم (2)

يبين تطور الإنتاج الزراعي في قطاع غزة بين (1978م - 1993م) ألف طن⁽¹⁾.

لسنة	محاصيل حقلية	خضار و بطاطا	بطيخ و قثاء	حمضيات	فواكه أخرى
1979م	-	51.4	3.6	192.2	18.9
1980م	-	60	5.8	172.5	21.4
1981م	6	72.7	601	179.3	20.8
1982م	-	76.6	3.1	199.9	15.4
1983م	7.9	79.8	3.1	166.5	19.9
1984م	2.7	86.7	1	159.6	17.1
1985م	8.1	104	0.6	175.7	17
1986م	14.6	105	0.5	146.9	17.1
1987م	-	119	0.9	191.5	16
1988م	-	129.9	1.3	118.8	21.3
1989م	8	160.6	2.2	129.4	18.2
1990م	8.1	161	3	129	18
1991م	8.8	161.6	3.5	129.1	17.3
1992م	8.8	171.1	3.5	123.7	17.2
1993م	-	180.6	3.5	118.4	17

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية سعت لسد احتياجات السكان اليومية، في مقابل ذلك بذلت مجهودات حثيثة لوضع المعوقات أمام أي نهوض زراعي، وكانت تنظر إلى أن أي تطور اقتصادي في الأراضي المحتلة يؤثر بشكل واضح على اقتصادها الذي اعتمد بشكل كبير تلك المناطق في تسويق المنتجات الإسرائيلية، ويلاحظ أن من خلال الجدول أيضاً أن الزراعة شهدت تطوراً ملحوظاً في فترة الانتفاضة، بسبب مقاطعة المنتجات الإسرائيلية. ويمكن القول بأن السياسة الإسرائيلية، قد وضعت أكبر قدر من المعوقات أمام النشاطات الزراعية، والتي تمثلت في تقليص كميات المياه، وارتفاع أسعار المبيدات، والسماذ، ومحاربة الإنتاج الزراعي، ليس بهدف محاربة القطاع الزراعي اقتصادياً فحسب، بل محاربة ارتباط المزارع الفلسطيني بأرضه أيضاً، لإجباره على الدخول في سوق العمالة الإسرائيلية، ولتحقيق هذا الغرض

(1) اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان.

أيضاً عمدت سلطات الاحتلال إلى رفع أجور المزارعين من سكان الضفة الغربية، وقطاع غزة الذين يعملون في (إسرائيل)، وبالتالي سهولة مصادرة أراضيهم.

ب- الموارد المائية:

شكلت الموارد المائية أخطر عقبة أمام التنمية الاقتصادية، والاجتماعية الفلسطينية؛ بسبب استغلالها من قبل الاحتلال، وتصرفه المفرط بها حسب أهدافه، حيث أن التوريد المائي السنوي في الضفة الغربية بلغ 700 متر مليون مكعب، وفي غزة 600 متر مليون متر مكعب، حيث تنقل إلى (إسرائيل) والمستوطنات من تلك المياه ما بين 515- 530 متر مكعب أي ما نسبته 68% مما أدى على ضعف شديد في الموارد المياه الفلسطينية، ونجم عن ذلك تردي نوعية المياه المتاحة جراء المياه الملوثة والمالحة خاصة في قطاع غزة⁽¹⁾.

وتنقسم مصادر المياه الجوفية في فلسطين إلى قسمين رئيسيين هما:-

1. مياه الخزان الساحلي الجوفي القابع أسفل ساحل البحر الأبيض المتوسط، والذي يمتد ما بين رفح جنوباً وجبل الكرمل شمالاً، وتبلغ مساحته الكلية 220 كم²، توجد 400 كم²، منها أسفل قطاع غزة. وتعتبر المياه الجوفية داخل قطاع غزة مستقلة إلى حد كبير عن المياه الجوفية داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، بسبب سريان المياه بشكل شرقي - غربي داخل الخزان.

2. مياه الخزان الجبلي الجوفي القابع أسفل الضفة الغربية، والذي يتكون من مصادر⁽²⁾، أهمهما:

أ. الخزان الغربي: ويمتد من جنوب قلقيلية إلى جنوب جنين، وهي منطقة غنية.

بالمياه العذبة، وأعماق الآبار فيها لا تزيد عن 80 - 150 متر.

ب. الخزان الشمالي: ويشمل منطقة جنين، والمناطق المحيطة بها في الشمال

والشرق وهي غنية بالمياه أيضاً، وتتراوح أعماق الآبار فيها. 100 - 250 متر

ت. الخزان الجنوبي : ويمتد تحت القدس و بيت لحم حتى شمال الخليل .

(1) النقيب، فضل: الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني دراسة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1995م، ص123.

(2) Thomas, Baylis: The Dark Side of Zionism Israel's Quest for Security through Dominance, A division of Rowman & Littlefield Publishers, New York, 2009, p231.

أما الينابيع يبلغ عددها حوالي (4000) نبع، ومعظمها مرتبط بمياه الأمطار، وتجف معظم آبارها في فصل الصيف، وأما الآبار بلغت حوالي 500 بئر، (عدا مئات الآبار العشوائية في الضفة والقطاع)⁽¹⁾.

وقد استحوذت (إسرائيل) على كميات ضخمة من تلك المياه، من خلال ضخها المفرط على المستوطنات والمدن الإسرائيلية⁽²⁾.

من ناحية أخرى قامت (إسرائيل) بحفر عدة آبار عميقة، في مواقع إستراتيجية في الضفة الغربية، تراوحت ما بين 25- 40 بئراً لتغذية المستعمرات، وتم توصيل تلك الشبكات إلى المدن الإسرائيلية، وفي الفترة الواقعة ما بين عام 1986- 1987م نهبت (إسرائيل) حوالي 40 مكعب من المياه لحساب المستعمرات فقط⁽³⁾.

الآثار التي ترتبت على الممارسات الإسرائيلية على قطاع الزراعة:

تركزت السيطرة الإسرائيلية وممارساتها على الأراضي والمياه، انعكاسات سلبية على الزراعة في الأراضي المحتلة، يمكن إيجازها في عدة نقاط، أهمها:

■ تقليص المساحات الزراعية، وزيادة عدد الفلاحين العاطلين عن العمل؛ وتأخر النشاط الاقتصادي العام، وتوافر فرص العمل في المؤسسات الإسرائيلية، مما أدى إلى تخلي العمال الزراعيين، عن العمل في أراضيهم، من أجل العمل في الأراضي المحتلة عام 1948م، والذي أدى بدوره إلى تقليص المساحات المزروعة، ونقص في الاستخدام في القطاع الزراعي⁽⁴⁾.

■ استطاعت سلطات الاحتلال تحقيق أهدافها في ضرب القطاع الزراعي من خلال جملة من الإجراءات والتي تمثلت في السيطرة على الماء، وفرض القيود على الواردات من البلاد الأخرى، وإلغاء الإدارة المحلية، وأجهزتها، وتقنين استعمال الأراضي، أو مصادرتها، وتغيير هيكلية الإنتاج، وتقنين ضخ المياه للمزارعين لتعطيل الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية، وقطاع غزة⁽⁵⁾.

■ إن منافسة المنتجات الزراعية في الأراضي الفلسطينية، واستغلال الأيدي العاملة

(1) الجبهة الشعبية، الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص27

(2) Thomas, Baylis: The Dark Side of Zionism Israel's Quest for Security through Dominance, op. cit, p23.

(3) الجرباوي، على؛ وعبد الهادي، رامي: حياة دولة فلسطين من الاستقلال إلى الاسترداد، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع4، 1990م، ص95.

(4) منصور، أنطوان: اقتصاد الصمود، مرجع سابق، ص 66- 69.

(5) أحمد، رفعت السيد: الصراع المائي بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص149.

الزراعية للعمل في المزارع الإسرائيلية، والتحكم في سعر مستلزمات الإنتاج الزراعي، كالمبيدات، والأسمدة التي لا يستطيع المزارع الفلسطيني شرائها، أثرت بشكل حاد على كمية الإنتاج الزراعي.

■ إن الممارسات الإسرائيلية سابقة الذكر أدت بشكل مباشر إلى توسيع الاستيطان، بعد ترك أصحاب العمل فيها والتوجه إلى العمل في الأراضي المحتلة عام 1948م.

3- قطاع التجارة:

شكل الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية، وقطاع غزة، مصدراً مهماً للأرباح، التي انصبّت في الخزينة الإسرائيلية، فقد استخدمت (إسرائيل) سياسة استعمارية استهدف استغلال قوة العمل الفلسطينية، ليس فقط من خلال جذب العمال الفلسطينيين فقط، بل عن طريق إقامة شركات إسرائيلية من خلال " التعاقد الباطني"، الذي مثل فروعاً للصناعات الإسرائيلية الرئيسة في المحتلة، كما غُمرت أسواق الضفة الغربية، وقطاع غزة ببضائعها، مما أدى إلى إعاقة التنمية الصناعية، كما هدفت تلك السياسة إلى إبقاء القطاع الصناعي متخلفاً، وعاجزاً عن تحقيق أي تقدم صناعي، وتابعاً لمركز الاقتصاد الإسرائيلي⁽¹⁾.

تميز اقتصاد الأراضي المحتلة بوجود عجز في الميزان التجاري مع (إسرائيل)، وفائضاً دائماً في التجارة الخارجية خاصة مع الأردن، فقد وصل الفائض عام 1980م إلى 101 مليون دولار، وفي عام 1985م، انخفض إلى 76.7 مليون دولار، واستمر بالانخفاض حتى وصل الفائض التجاري إلى حتى عام 1992م إلى 28 مليون دولار فقط، في القابل لتزايد العجز في الميزان التجاري مع (إسرائيل)، نتيجة لإجراءات سلطات الاحتلال التي استهدفت تحويل المناطق الفلسطينية إلى أسواق لتصريف المصنوعات الإسرائيلية، وبلغ العجز في الميزان التجاري 365 مليون دولار في العام 1980م⁽²⁾، وبحلول عام 1984م، كانت (إسرائيل) قد مدت قطاع غزة بـ 92% من السلع المستوردة، وتستهلك من صادراته 83%، والتي كان يعاد تصديرها إلى دول أخرى⁽³⁾، ووصل العجز التجاري في العام 1985م إلى 436.7 مليون دولار. أمام بالنسبة للضرائب فقد رفعت سلطات الاحتلال نسبتها على أرباح الشركات المساهمة في غزة من 25%-

(1) الأسدي، عبده: التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية فك ارتباط أم إعادة إنتاج للتبعية، مجلة صامد الاقتصادي، ع 94، لعام 1993م، ص 180-181.

(2) الموعد، حمد سعيد: التعاون الاقتصادي الفلسطيني- الأردني " قضايا وآفاق"، مجلة صامد الاقتصادي، ع 103، لعام 1996م، ص 159.

(3) جيفري، أرنسون: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص 233.

37.5% في العام 1986م⁽¹⁾، وأخذ العجز التجاري بالارتفاع حتى وصل في العام 1992 إلى 854.8 مليون دولار⁽²⁾.

وكانت الضفة الغربية، وقطاع غزة، ثاني أكبر مستورد من (إسرائيل) بعد الولايات المتحدة، إذ بلغ مجموع وارداتها من البضائع الإسرائيلية حتى انتفاضة عام 1987 بحدود 700 مليون دولار، أي نصف ما استوردته الولايات المتحدة من (إسرائيل) في العام 1983م⁽³⁾.

من الواضح أن الممارسات الإسرائيلية ضد قطاع الزراعة، والصناعة، انعكس بدوره على قطاع التجارة، ويتضح من ذلك، أن سلطات الاحتلال ركزت بشكل متوازي في جهودها في تدمير التجارة، مع الصناعة والزراعة.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية في الضفة والقطاع، فإن (إسرائيل) امتصت منها ما يقرب من 73% من المجموع الكلي للبضائع المصدرة، علماً بأن الجزء الأكبر من هذه الصادرات بضائع إسرائيلية معادة التصدير، بعد أن سبق استيرادها لاستكمال تصنيعها على أسس تعاقدية، وذلك ضمن استغلال واضح لما أصبح يعرف بالأيدي العاملة العربية الرخيصة في المناطق المحتلة⁽⁴⁾. لذلك كانت حركة التجارة الخارجية محدودة، ومتأثرة بنظام تجاري، وفق المصالح الإسرائيلية، وتعاملت (إسرائيل) مع الأسواق الفلسطينية كامتداد لسوقها، وعززت أحكام سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني، وتوقفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل نهائي بين الأراضي المحتلة، الدول الأخرى، سواء من جهة الاستيراد أو التصدير، إلا بواسطة الاحتلال، الذي منع وصول السلع الفلسطينية إلى أسواق الدول العربية المجاورة، إلا بشروطه، مما أدى إلى انخفاض حجم، وقيمة الصادرات الفلسطينية إلى الخارج، وظهور العجز التجاري، وقد وصلت قيمة متوسط حجم العجز في الميزان التجاري السلعي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1978-1993 حوالي (359.21) مليون دولار بنسبة (40 - 60%) لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي⁽⁵⁾.

(1) ميالة، مؤيد: علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية، مرجع سابق، ص27

(2) الموعد، حمد سعيد: التعاون الاقتصادي الفلسطيني- الأردني، مرجع سابق، ص159.

(3) عبد الرحمن، والزور: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، مرجع سابق، ص30.

(4) المرجع سابق، ص31.

(5) زعرب، عبد المعطي: التجارة الخارجية الفلسطينية، مرجع سابق، ص10-11.

جدول رقم (3)

يوضح إجمالي الصادرات والواردات والعجز التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة بالمليون دولار منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979م، حتى عام 1987م⁽¹⁾.

السنة	الواردات	الصادرات	العجز
1979	567.8	271.5	296.3
1983	784.8	381.6	403.2
1987	1051.1	385.3	665.9

ويمكن القول بأن (إسرائيل) تعاملت من أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة على اعتبارهما سوقاً داخلياً لها، واحتكرت واردات تلك المناطق، في الوقت نفسه تعفي نفسها من استيعاب منتجات تلك المناطق إلا بحدود ما تفرضه مصالحها⁽²⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأراضي المحتلة اعتمدت في إنتاجها بشكل كبير على (إسرائيل) والأسواق الخارجية نظراً لعدم توفر المواد الخام⁽³⁾.

ويبدو واضحاً أن الاحتلال الإسرائيلي حقق عدة مكاسب جراء السياسات المجحفة بحق قطاع التجارة الفلسطيني، ومن تلك المكاسب:

1. من خلال سيطرتها على كافة الموارد الإنتاجية الفلسطينية، استطعت تحقيق أكبر قدر من الأرباح.

2. العمل على استنزاف التجارة الفلسطينية من خلال فرض الضرائب، والرسوم الجمركية، والتي غدت الخزينة الإسرائيلية.

3. استقادت من الإنتاج الفلسطيني في سد حاجيتها الداخلية، بأبخس الأثمان.

4. قتل أي محاولة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، ومنعه من الاستقلالية، من خلال إضعاف التجارة، التي تعد عمود الاقتصاد الفلسطيني.

4- الأيدي العاملة:

فرضت سلطات الاحتلال العديد من الإجراءات التي حالت دون استطاعة الاقتصاد الفلسطيني من توفير فرص عمل جديدة، في الأراضي المحتلة، مما دفع العديد من العمال الفلسطينيين إلى التوجه للعمل في المشاريع الإسرائيلية⁽⁴⁾.

(1) الأسدي، عبده: التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية فك ارتباط أم إعادة إنتاج للتبعية، مجلة صامد الاقتصادي، ع 94، لعام 1993م، ص182.

(2) المرجع سابق، ص182.

(3) منصور، أنطوان: اقتصاد الصمود، مرجع سابق، ص234.

(4) موقع وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3395>

واستفاد الاقتصاد الإسرائيلي من تدني سعر اليد العاملة الفلسطينية، وسمحت له بمواجهة مشكلات اقتصادية عديدة، والقدرة على الاستمرار، والمنافسة في بعض المنتجات، وهناك فارق كبير بين معدل أجر العامل الإسرائيلي، ومعدل أجر العامل الفلسطيني في (إسرائيل)، إذا بلغ الأول ضعفي الثاني، ولم يتقلص هذا الفارق طول فترة الاحتلال⁽¹⁾.

وتميزت القدرة الاستيعابية للعمالة الفلسطينية في قطاع الخدمات خلال الفترة ما قبل الانتفاضة عام 1987م، بالتذبذب، حيث بلغ المعدل السنوي لمساهمتها حوالي 38.9%، فيما ازدادت هذه المساهمة منذ عام 1988م، وارتفعت إلى حوالي 50 % عام 1990م، نتيجة لتحول بعض العاملين في القطاع الزراعي والصناعي والعاملين في (إسرائيل) إلى الالتحاق بالخدمات المساندة والداعمة للتجارة وخاصة للواردات مثل خدمات النقل والتخليص وتجارة الجملة والتجزئة⁽²⁾. ووصل عدد العمال من الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية إلى حوالي 130 ألف عامل تبعاً لتقديرات العام 1992⁽³⁾، وانخفض عام 1993م إلى 78.8 ألف عامل⁽⁴⁾، توزعوا على قطاع التشييد والبناء، والزراعة، والصناعة.

ولم يحدد العدد الدقيق لأولئك العمال، ويرجح السبب في ذلك أنه لم تكن هناك جهات رسمية فلسطينية تعمل على إحصاء العمال، كذلك أن العمل داخل (إسرائيل) لم يكن مرتبط بوقت محدد أو ساعة معينة، حيث سار العمال بشكل عشوائي دون تنظيم، عوضاً على دخول عمال إلى (إسرائيل) بطرق التافية.

ومارست سلطات الاحتلال المضايقات على العمال ومنع بعضهم من دخول الأراضي المحتلة عام 1948م، ونتيجة لذلك تقلص عدد العمال منذ بداية الانتفاضة عام 1987م حتى 1989م إلى 55 ألف عامل، في أواخر العام 1989 انتهجت السلطات الإسرائيلية أسلوباً جديداً لتضييق الخناق على العمال بفرض ما يسمى البطاقة الممغنطة ضمن سياسة التمييز العنصري التي تهدف إلى تصنيف السكان أمنياً، في أوائل التسعينات، ابتدعت (إسرائيل) إجراءً آخر بقضي بتزويد العمال ببطاقة بيضاء " تصريح عمل " تصدر عن الإدارة المدنية ترفق مع البطاقة الممغنطة والهوية كشرط للعمل في الأراضي المحتلة عام 1948م، كما لا يعطى ذلك التصريح إلا بعد

(1) منصور، أنطوان: اقتصاد الصمود، مرجع سابق، ص 61.

(2) الجبهة الشعبية، الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الدائرة الثقافية، مرجع سابق، ص 56.

(3) الأسدي، عبده: التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية فك ارتباط أم إعادة نتاج للتبعية، مرجع سابق، ص 14.

(4) وافي، سامي سعيد: تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 10.

الحصول على براءة ذمة من الجهات الأمنية، والضريبية، وتنج عن ذلك حرمان عدد كبير من العمال من مزاولة أعماله⁽¹⁾.

جدول رقم (4)

يوضح تطور عدد العمال الفلسطينيين العاملون في (إسرائيل) 1978-1993م حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة⁽²⁾.

السنة	عدد العمال				
	المجموع	غير ذلك	الإنشاءات	الصناعة	الزراعة
1978	68.2	10.8	30.8	15.1	11.5
1979	74.1	12.0	34.2	16.9	11.0
1980	57	13.5	35.5	15.7	10.3
1981	75.7	13.6	38.8	13.8	9.5
1982	79	13.2	41.7	14.0	10.1
1983	87.8	16.5	44.3	16.3	10.7
1984	90.3	17.6	43.7	16.2	12.8
1985	89.2	16.8	42.5	15.8	14.1
1986	94.5	17.7	45.5	16.5	14.8
1987	108.8	23.6	49.7	19.7	15.8
1988	109.4	21.7	54.2	16.8	16.7
1989	104.9	21.0	56.1	13.6	14.2
1990	107.6	19.7	64.1	11.2	12.6
1991	97.7	11.6	66.9	7.5	11.7
1992	115.4	12.3	85.9	6.8	10.4
1993	83.8	9.5	60.8	4.8	8.6

والجدير بالذكر أن معظم الأيدي العاملة الفلسطينية كانت غير مؤهلة علمياً، وعملت بشكل خاص في قطاع البناء، حيث أن ثلاث أربع أولئك العمال تقل فترة دراستهم عن 8 سنوات⁽³⁾

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: دراسة واقع حقوق العمال في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات "20"، ط1، غزة، 1999م، ص46-47.

(2) موقع وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3395>

(3) منصور، أنطوان: اقتصاد الصمود، مرجع سابق، ص55.

وقد حققت (إسرائيل) جملة من الأهداف من خلال استغلالها لقوة العمل الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمثلت في:

1. إشباع حاجة السوق الإسرائيلي من الأيدي العاملة الرخيصة، مما حقق نمواً اقتصادياً سريعاً، لها وهبوط في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تقلص النشاط الاقتصادي من خلال هبوط عدد العاملين فيها.
2. التضيق على أي محاولة فلسطينية للنهوض بالمستوى الاقتصادي من خلال حرمانها من الأيدي العاملة، من خلال إغراء العمال العرب بأجور أفضل.
3. ربط الاقتصاد الفلسطيني ضمن آلية محددة مع المركز الإسرائيلي من خلال التحكم بجذب طاقة العمل البشري، مما أدى إلى صعوبة تخلي الاقتصاد الإسرائيلي عن القوى العاملة الفلسطينية⁽¹⁾.
4. تجهيل العقليّة الفلسطينية وضع الفلسطيني، حتى يشكلوا عمالة رخيصة (إسرائيل)، واعترفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بأن السياسة التعليمية المطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة استهدفت إقرار نوع خاص من التعليم خاضع لإشراف محكم يمكن أن يعطي الحد الأدنى، من المهارات المهنية للعمال العرب، التي استغلت لصالح الاقتصاد الإسرائيلي⁽²⁾.

ثانياً: نتائج سياسة إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي:

1. تسببت تلك الإجراءات بالعديد من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية والديموغرافية، وساهمت، في تدهور النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والخدماتية، ويستدل على ذلك من خلال مجموعة من المظاهر المادية التي تبنتها (إسرائيل) من خلال إدراج تلك السياسات في الناحية القانونية، وقد أدى ذلك إلى المس بجميع أوجه حياة المجتمع الفلسطيني، والتحكم به عبر سلسلة من الأوامر العسكرية، وشملت تلك الإجراءات النواحي الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، ومجالات أخرى⁽³⁾.
2. ومما لاشك فيه أن تلك الممارسات قد لعبت دوراً في ضرب مصالح الصناعيين، وإغلاق مصانعهم، ليعشوا بعد ذلك حياة متدهورة، وبالتالي إجبارهم على دخول سوق

(1) الأسدي، عبده: التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية فك ارتباط أم إعادة نتاج للتبعية، مرجع سابق، ص183-184.

(2) غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان مرجع سابق، ص95.

(3) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، مرجع سابق، ص43.

العمل الإسرائيلي⁽¹⁾.

3. أدت سياسة الاحتلال الاقتصادية إلى سحق فئات واسعة من الحرفيين، باقتلاعهم من

مزارعهم ومصانعهم ليعملوا كأجراء في مرافق الاقتصاد الإسرائيلي⁽²⁾.

4. أشارت إحصائيات الإنتاج القومي في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى أن الدخل

القومي في الضفة الغربية وقطاع غزة زاد كمعدل سنوي إلا أن ذلك تبعه زيادة في الإنتاج⁽³⁾.

جدول رقم (5)

يوضح نسبة الدخل القومي، والاستهلاك في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة الواقعة ما بين عام 1982 - 1984م⁽⁴⁾.

العام	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	الدخل القومي	الاستهلاك	الدخل القومي	الاستهلاك
1983-1982	%5	-	%3	-
1984 - 1983	%1	%3	%5	%6

من الملاحظ أن هناك عجز واضح في الدخل القومي، سواء كان في الضفة الغربية، وقطاع غزة، حيث إن زيادة الدخل القومي تبعه زيادة أكبر منه في الاستهلاك، لذلك فمن المرجح أن سلطات الاحتلال ساعدت في زيادة الدخل القومي، تبعاً لزيادة الاستهلاك، حتى تبقى المناطق المحتلة تابعة اقتصادياً (لإسرائيل).

ويمكن إيجاز أهم الأسباب التي أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة في

الفترة ما بين عام 1978 - 1987م، بعدة نقاط، أهمها:

- ارتبط قطاع الخدمات خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي بالسياسات الإسرائيلية، بتركيزها على القطاعات الخدماتية بدلاً من الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، من أجل إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي - بمعنى آخر ركزت سلطات الاحتلال

(1) عبد الرحمن، والزور: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، مرجع سابق ص33.

(2) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، مرجع سابق، ص42

(3) مركز الدراسات الريفية: النشرة الإحصائية السنوية لعام 1985م للضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح

الوطنية، نابلس، 1985م، ص49.

(4) المرجع السابق، ص49.

على جعل الشعب الفلسطيني شعباً مستهلكاً، وليس منتجاً - وقد زادت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 45% خلال فترة السبعينات إلى 50% في الثمانينات وإلى 52% خلال النصف الأول في التسعينات⁽¹⁾.

- قتل أي محاولة للاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إغراء العمال العرب من خلال رفع مستوى الأجور مقارنة بأجور العمل في الأراضي المحتلة.
- السيطرة الكاملة على جميع المقومات الاقتصادية، والتي تمثلت في الأرض، والمياه، والإنتاجات، والآلات، والأيدي العاملة، والاستيراد والتصدير.
- فرض الضرائب الباهظة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثالثاً: الوضع الاقتصادي الأراضي المحتلة في فترة الانتفاضة (1987 - 1993م):

مع نشوب الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر/ كانون الثاني 1987م، تبلورت أفكار اقتصادية جديدة، تمثلت في انفصال الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي، الذي أفقده مقوماته، وتطوره عبر المراحل السابقة، بعد أن جعل الأراضي المحتلة سوقاً لمنتجاته، وقد أدت الانتفاضة إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الإسرائيلي، وتغيير على حياة الناس في الأراضي المحتلة⁽²⁾.

فقد حذرت قيادة الانتفاضة التجار من التعامل مع البضائع الإسرائيلية، إلا تلك التي لم تنتج محلياً، وقامت بحرق البضائع الإسرائيلية لدى التجار المخالفين، لذلك اشتد الإقبال على المنتجات المحلية، فوجدت الصناعة طريقها لزيادة الأرباح، خاصة التي تنتج المواد الضرورية⁽³⁾، كما انخفض حجم الاستهلاك في شراء الكماليات من البضائع الإسرائيلية، بنسبة 70%، وذلك بسبب عدم توفر الدخل لدى المواطنين، والخوف من المستقبل⁽⁴⁾.

إلا أن سلطات الاحتلال واجهت تلك الظروف بإجراءات قاسية، تمثلت في فرض الضرائب الباهظة على المنتجات الوطنية، والتي تمثلت في ضريبة القيمة المضافة والتي وصلت إلى 18%، وضريبة الإنتاج، وضريبة الدخل والتي زادت في بعض الأحيان عن 38.5% بالإضافة إلى الرسوم الجمركية على المواد الخام، والآلات، والمعدات المستوردة، مما أدى إلى

(1) الجبهة الشعبية، الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص 56.

(2) عكاشة؛ وأبو ظريفة، محددات وآفاق الصناعة في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 56.

(3) سمارة، عادل: الرأسمالية الفلسطينية من النشوء التابع إلى مأزق الاستقلال، منشورات الزهراء، القدس، ط1،

1991م، ص 289-290.

(4) عكاشة؛ وأبو ظريفة، محددات وآفاق الصناعة في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 56-67.

ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتدني الأرباح، وبالتالي العجز في الاستمرار في السوق، عوضاً عن استخدام أساليب الإرهاب ضد المواطنين في جلب الضرائب من خلال المظاهرات الليلية، ومصادرة بطاقات الهوية لأصحاب المصانع، ومصادرة الإنتاج نفسه، للضغط على أصحاب المصانع لدفع الضرائب، وقد أدت تلك الإجراءات التعسفية إلى إغلاق كثير من المصانع والمتاجر⁽¹⁾.

كما اتخذت سلطات الاحتلال سلسلة من الإجراءات القمعية الأخرى، بهدف إجهاض تلك المكاسب الفلسطينية، والتي تمثلت فيما يلي :

1. شل الحركة الاقتصادية، من خلال فرض منع التجوال على المدن والقرى لفترات طويلة.

2. عرقلة حركة المواصلات بين المدن .

3. قطع الكهرباء، والمياه عن المدن والقرى الفلسطينية.

4. منع تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالوقود .

5. منع دخول الأموال من الخارج إلا ٢٠٠ دينار فقط لكل فرد.

6. الإغلاق المتكرر والمستمر، للمدن والقرى الفلسطينية، وإعلانها مناطق عسكرية مغلقة.

7. فرض الضرائب الباهظة على أصحاب المصانع، ومداومة المصانع من قبل رجال الجمارك والضرائب⁽²⁾.

8. كما صادرت الشرطة العسكرية الإسرائيلية، ورجال الجمارك آلاف من الدولارات والشيكال الإسرائيلي، من المواطنين الفلسطينيين بحجة أنها أموال دخلت بطرق غير شرعية، أو مصدرها منظمة التحرير لتمويل الانتفاضة⁽³⁾.

9. كما فرضت سلطات الاحتلال أعباء مالية إضافية على المواطنين في صورة إعادة إصدار هويات شخصية، جديدة أو تراخيص سيارات، بين فترة وأخرى⁽⁴⁾.

مما سبق يمكن ملاحظة، أن سلطات الاحتلال اعتمدت على عدة مراكز أساسية لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، والإبقاء على تخلفه، وكانت الضرائب أهم تلك العوامل، التي أنهكت القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وعدم قدرتها على الربح.

(1) المرجع السابق، ص145.

(2) نصر الله، عبد الفتاح: واقع القطاع الصناعي في فلسطين، مرجع سابق، ص14-15.

(3) الخولي، لطفي: الانتفاضة، مرجع سابق، ص205.

(4) المرجع السابق، ص205.

ويمكن توضيح أهم ملامح السياسة الضريبية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، في الفترة ما بين (1978-1993م)، في النقاط التالية:

1. أن السياسة الضريبية عملت على إثقال كاهل المكلف الفلسطيني من خلال النسب الضريبية المرتفعة، سواء كانت مباشرة كضريبة الدخل، أو غير المباشرة كضريبة الإنتاج، وضريبة القيمة المضافة، مما أدى إلى ارتفاع العبء الضريبي الفردي والكلي.
2. لم تستخدم الإدارة الضريبية الإسرائيلية في جباية الضرائب نظام محدد وواضح، يستند إلى قاعدة قانونية في عملية التحصيل وإنما استخدمت أساليب تقديرية في أغلب الأحيان من الموظف المسؤول - أي كانت مزاجية - بالإضافة إلى استخدام الأساليب التعسفية في التحصيل كالاعتقال، والمصادرة، والحجز، لإجبار المكلف على الدفع⁽¹⁾.
3. تخفيض الإعفاءات الضريبية: كإعفاءات في ضريبة الدخل، وأحياناً إلغاؤها، وعدم التعامل معها، كما فعلت مع ضريبة القيمة المضافة، حين اعتبرت أن كل بائع ومشتغل مرخص، أو غير مرخص خاضع لهذه الضريبة، في حين يعتبر القانون أن المكلف بدفع هذه الضريبة، هو كل بائع أو مقدم خدمة يزيد مجموع حصيلته السنوية عن 25 ألف دينار.
4. تعمدت الإدارة الضريبية للاحتلال عدم نشر قوانين الضرائب حتى يبقى المكلف الفلسطيني في حالة جهل بواجباته وحقوقه وبهذا يجهل المكلف الضرائب المفروضة عليه ومواعيد دفعها وكيفية دفعها وجهله بنسبها ويهدف الاحتلال من ذلك إلى إبقاء المكلف الفلسطيني في حالة إرباك وخوف من الضرائب لكي يحجم عن استثمار أمواله في أي مشروع منتج⁽²⁾.

(1) مياله، مؤيد جميل: علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية، مرجع سابق، ص31.

(2) رابي، ماجد محمد: الأسباب الموجبة لإصلاح نظام الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003م، ص33-34.

جدول رقم (6)

يوضح قيمة الضرائب المحصلة وتقسيمها في الضفة الغربية من 1980م - 1992م⁽¹⁾.

العام	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	إيرادات أخرى	القيمة/ مليون دولار
1980	%38	%40	%22	59
1986	%28	%57	%15	107
1988	%26	%50	%24	170
1989	%28	%46	%31	151
1991	%22	%49	%39	156
1992	—	—	—	195
المتوسط	%22	%61	%17	—

* ملاحظة الإحصائيات تشمل مدينة القدس.

جدول رقم (7)

يوضح قيمة الضرائب المحصلة وتقسيمها في قطاع غزة من 1980م - 1992م⁽²⁾.

العام	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	إيرادات أخرى	القيمة/ مليون دولار
1980	%38	%40	%22	59
1986	%28	%57	%15	107
1988	%23	%23	%45	65
1989	%35	%16	%49	80
1991	%35	%17	%48	82
1992	—	—	—	84
المتوسط	%28	%35	%37	—

(1) رابي، ماجد محمد: الأسباب الموجبة لإصلاح نظام الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003، ص31؛

Nidal Sabri , Puplic Finance In West Bank And Gaza , United Nations Conference on trade and Development, Geneva (UNCTAD), 1994.

(2) مياله، مؤيد جميل: علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2006، ص30؛

Nidal Sabri , Puplic Finance In West Bank And Gaza , United Nations Conference on trade and Development, Geneva (UNCTAD), 1994.

رابعاً: الإجراءات الإسرائيلية الاقتصادية في مدينة القدس:

كثفت سلطات الاحتلال جهودها في ممارسة الضغط الاقتصادي على سكانها العرب، والتي تمثلت في فرض الضرائب المختلفة على المواطنين التي أثقلت كاهلهم وتعريضهم لأقصى أنواع الإجراءات التعسفية في تنفيذها، ليصبح التجار فاقدوا الأهلية لممارسة أعمالهم، ولإجبار أصحاب العقارات والأراضي الرحيل عنها، ولربط الحياة الاقتصادية في المدينة المقدسة بالاقتصاد الإسرائيلي⁽¹⁾.

من جهتها أعربت الغرفة التجارية العربية في القدس عن اعتراضها الشديد على الإجراءات الإسرائيلية القاسية، التي تتخذها دائرة ضريبة الدخل بحق عدد كبير من التجار العرب، الذين تلقوا إشعارات تطالبهم فيها ضريبة الدخل بدفع مبالغ كبيرة، وأوضحت الغرفة التجارية أن تلك الإجراءات القاسية لا تأخذ بعين الاعتبار الركود في الأسواق التجارية في القدس⁽²⁾.

كما أدت السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تدمير البنية الاقتصادية لمدينة القدس، حتى عام 1986م مما أدى إلى تناقص الأراضي الزراعية، وتمثلت تلك الإجراءات في الاستيلاء على الأراضي الجيدة، بحجة الأمن، ومصادرة مصادر المياه، والاستيلاء الأيدي العاملة الفلسطينية، عوضاً عن إغلاق الأسواق أمام المنتجات الزراعية⁽³⁾.

وخلال الانتفاضة، اقتلعت الآلاف من أشجار من الأراضي الزراعية، وتدمير العديد من حقول المحاصيل في مدينة القدس، واستناداً إلى تقارير صحفية، ووسائل الإعلام والفلسطينية التي أظهرت أنه خلال الفترة ما بين 15 شهراً ديسمبر/ كانون الأول 1987 ومارس/ آذار 1989م، تم تسجيل حوالي 229 حالة من اقتلاع الأشجار⁽⁴⁾ ويمكن القول بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أفردت لمدينة القدس سياسة خاصة لتدمير البنية الاقتصادية فيها، لإجبار أهلها على الرحيل، مما يحقق لها التغلب على السكان ديمغرافياً، وجعلها مدينة يهودية بحتة.

مما سبق يمكن ملاحظة إلى عدة حقائق أهمها:

■ أن واقع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ما بين عام 1978م - 1993م، كان ضعيفاً، ومهلهلاً من كافة الجوانب، في ظل غياب التنظيم،

(1) غياش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان والمنطق الصهيوني، مرجع سابق، ص60؛ التميمي، رفيق الخطيب:

القدس في ضمير العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص167.

(2) حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح": أخبار الأرض المحتلة "رصد التلفزيون الإسرائيلي" ع94، مرجع سابق، ص8.

(3) الفرحان، يحيى: قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص117-119.

(4) شاليف، كارمل: العقاب الجماعي الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص31.

والتخطيط للإنتاج.

- أن الحرب التي شنتها سلطات الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، كان لها بالغ الأثر في فرض التبعية له، وقتل أي محاولة للاستقلال أو النهوض، بقطاعات الاقتصاد الفلسطينية المختلفة.
- عمدت سلطات الاحتلال إلى رفع أجور العمال الذين عملوا في الأراضي المحتلة عام 1948م، من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، في القطاعات الاقتصادية المختلفة، لإجبار العمال المحليين على ترك أعمالهم، بهدف ضرب الاقتصاد المحلي.
- حققت (إسرائيل) هدفها القائم على جعل الضفة الغربية وقطاع غزة أكبر سوق تجاريّ روجت فيه منتجاتها الاقتصادية.
- استطاعت السلطات الإسرائيلية استغلال أكبر قدر من المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضخها لمستعمرات في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأراضي المحتلة عام 1948م.
- رغم أن السلطات الإسرائيلية قد شرعت في إجراءاتها السابقة منذ عام 1967م، إلا أنه يلاحظ أن تلك الإجراءات زادت بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، واستفاد سلطات الاحتلال بالمقومات الاقتصادية الفلسطينية.
- أن الممارسات والإجراءات الإسرائيلية لم تحرك النظام المصري للدفاع عن الحقوق البسيطة للسكان، فلم تقم بأي إجراء أمام تلك الغطرسة الإسرائيلية اتجاه السياسات الاقتصادية ضد الشعب الفلسطيني، والدليل على ذلك أن تلك الإجراءات كانت تزداد سنة تلو الأخرى.

المبحث الثاني

النتائج الاجتماعية والثقافية

أولاً: النتائج الاجتماعية.

- الإجراءات الإسرائيلية ضد البنية الاجتماعية الفلسطينية.
- انعكاسات الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987 على النواحي الاجتماعية.

ثانياً : النتائج الثقافية ما بين عام (1987 - 1993م)

- الممارسات الإسرائيلية ضد النتاج الثقافي الفلسطيني.
- المقاومة الفلسطينية ضد عمليات طمس التراث الثقافي.
- السياسات القمعية الإسرائيلية ضد قطاع التعليم في الأراضي المحتلة.
- الوضع التعليمي في فترة الانتفاضة 1987م.
- الممارسات الإسرائيلية الاجتماعية والثقافية اتجاه مدينة القدس في الفترة الواقعة ما بين (1987 - 1993م)

المبحث الثاني

النتائج الاجتماعية والثقافية

استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أساليب أخرى موازية لسياساتها السابقة في تدمير المحتوى الثقافي، والاجتماعي للشعب الفلسطيني، فمنذ توقيع اتفاقياتها مع السادات استخدمت كافة الوسائل المتاحة لديها من أجل تحقيق ذلك الهدف، والجدير بالذكر أن تلك السياسة لم تكن وليدة الاتفاق المصري الإسرائيلي في كامب ديفيد (Camp David)، فهي موجودة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، إنما تعززت وزادت، نتيجة لغياب الدور المصري عن القضية الفلسطينية، وهذا ما سيتم إيضاحه.

أولاً: النتائج الاجتماعية:

في الواقع لا يمكن فصل الآثار الاقتصادية عن الجوانب الاجتماعية، فقد ترتب على الممارسات الإسرائيلية اتجاه الاقتصاد الفلسطيني انعكاسات واضحة على النواحي الاجتماعية، خاصة فرض الضرائب على السكان، مما أثر سلباً على أوضاعهم الاجتماعية⁽¹⁾.

الإجراءات الإسرائيلية ضد البنية الاجتماعية الفلسطينية:

منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، سعت (إسرائيل) إلى رسم الوجه الاجتماعي للأراضي المحتلة عبر سلسلة من الإجراءات، والتي كان هدفها تدمير البنية الاجتماعية في المناطق المحتلة، وتمثلت تلك الإجراءات بالآتي:

1- محاربة المؤسسات الخيرية:

قامت سلطات الاحتلال بإغلاق العديد من المؤسسات الخيرية والاجتماعية في المناطق المحتلة بحجج واهية، ومارست سياسة العنف الوحشي، والاعتقالات الجماعية بحق ورؤساء المؤسسات الخيرية، ومن بين المعتقلين رئيس المجمع الإسلامي أحمد ياسين، في العام 1984م⁽²⁾، وفي فترة الانتفاضة، لجأ الاحتلال إلى شن هجوم منسق ضد المنظمات الخيرية والأهلية، وأمر بإغلاق كثير منها، ومن تلك المؤسسات:

■ جمعية إنعاش الأسرة: ففي 20 يونيو/ حزيران 1988م، أي بعد ستة أشهر من الانتفاضة، حيث أغار الجيش الإسرائيلي على مكاتب الجمعية في البيرة، وأغلقها مدة سنتين، مدعياً بوجود مواد تحريضية في الجمعية، علماً بأن الجمعية كانت تعد من أكبر المؤسسة الخيرية في المناطق المحتلة، وقدمت خدماتها لآلاف من

(1) مياله، مؤيد جميل: علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية، مرجع سابق، ص33.

(2) أبو العمرين، خالد: حماس حركة المقاومة الإسلامية، مرجع سابق، ص181.

النساء والأيتام⁽¹⁾

- إغلاق الاتحاد العام لنقابات العمال في نابلس في 23 أغسطس/أب 1988م.
- إغلاق جميعه أصدقاء المريض في مدينة طولكرم، وهي مؤسسة طبية، وكانت مدة الإغلاق سنتين تحت ذرائع أمنية في 23 أغسطس/أب 1988م.
- وتزامن ذلك مع إغلاق منظمة العناية بالبيئة في قلقيلية، وهي منظمة اجتماعية خيرية.
- إغلاق اتحاد الجمعيات الخيرية في القدس، الذي نسق لنشاطات 106 جمعيات في الضفة الغربية، تحت ذريعة أن الاتحاد قام بجلب أموال من الخارج بطرق "غير شرعية" إلى الأراضي المحتلة، وتوزيعها تحت ستار المساعدة الاقتصادية والعمل الخيري⁽²⁾.

2- منع التواصل الاجتماعي:

أدت سياسة فرض حظر التجول على السكان إلى تعطيل نسيج الحياة الاجتماعي بين السكان في الأراضي المحتلة⁽³⁾، ومنعت سلطات الاحتلال في كثير من الأحيان سكان الضفة الغربية، من التوجه إلى قطاع غزة، العكس، ففي يناير/كانون الثاني عام 1980م منعت سلطات الاحتلال مواطني الضفة الغربية من دخول مدينة غزة حيث كانوا ينوون الاشتراك في اجتماع سيعقد في المدينة لبحث الأوضاع الداخلية، وكان على رأس ذلك الوفد الدكتور محمد حمزة النتشة أحد وجهاء مدينة الخليل⁽⁴⁾.

وبعد حرب عام 1982م، أدى خروج منظمة التحرير من بيروت إلى تدمير البنية الاجتماعية للفلسطينيين في لبنان، حيث انعكس ذلك على التواصل الاجتماعي، بعد تشتت المقاتلين الفلسطينيين وقيادة منظمة التحرير في عدة دول، مما أدى إلى ضعف قدرتها على معالجة كثير من المشكلات، والذي أثر بدوره سلباً على الحركة الوطنية أيضاً⁽⁵⁾.

كانت سياسية إغلاق المدن والقرى الفلسطينية، من خلال العوازل الإسرائيلية، وزيادة التضييق على السكان إحدى الظروف التي هيأت إلى نشوب الانتفاضة الفلسطينية، نهاية عام

(1) البرغوثي، بشير: قمع شعب، مرجع سابق، ص376.

(2) المرجع سابق، ص376-377.

(3) غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان والمنطق الصهيوني، 113.

(4) حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح": أخبار الأرض المحتلة "رصد التلفزيون الإسرائيلي" ع105، يناير/

كانون الثاني 1980م، ص11.

(5) الغبرا، ناظم شفيق: إسرائيل والعرب، مرجع سابق، ص63.

1987م رداً على الممارسات الاحتلالية⁽¹⁾، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية أجبرت السلطات الإسرائيلية على التماهي في حصار السكان تحت ذرائع الحفاظ على الأمن، ففي أوائل الانتفاضة أصدرت القيادة الإسرائيلية أمرين عسكريين، لكل من القائدين العسكريين في الضفة الغربية، وقطاع غزة في يونيو/حزيران 1989م، تم بموجبها تقييد حرية التنقل والحركة بين الضفة، والقطاع، وفرضت سلطات الاحتلال على الغزيين الذين تزيد أعمارهم عن 16 عاماً بعمل بطاقة ممغنطة للدخول إلى الضفة الغربية، أما بالنسبة سكان الضفة الغربية فيتم إصدار بطاقة هوية خضراء بالإضافة إلى التي بحوزتهم⁽²⁾.

وقد عان الفلسطينيون جراء ممارسة سياسة التضييق على الحريات الأساسية، خاصة بعد أن شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بفرض تصاريح للدخول إلى الأراضي المحتلة عام 1948م والقدس، ولم تغير محادثات السلام بين منظمة التحرير و(إسرائيل) من سياسة الاحتلال التضييقية بل عززتها، بوسائل وأشكال متعددة⁽³⁾.

3- تقليص الخدمات الاجتماعية:

من الإجراءات التعسفية التي مارستها سلطات الاحتلال على الصعيد الاجتماعي أيضاً، إبقاء مستوى حياة أبناء الشعب الفلسطيني منخفضاً متردياً، وذلك ضماناً لاستمرارية حاجة المواطنين وراء لقمة العيش، فقط، وتأسيس الفلسطينيين، والمس بمعنوياتهم، وتوتير نفسياتهم وأعصابهم وتضييق الخناق عليهم إلى أبعد الحدود لإجبارهم على الهجرة⁽⁴⁾.

وذلك من خلال عدم تلبية سلطات الاحتلال للاحتياجات المتزايدة للسكان في الأراضي المحتلة، في مجال الخدمات الاجتماعية، ولم تتوقف على هذا الحد بل مارست ضغوطاً على الفلسطينيين كي يحصلوا على خدمات المياه والكهرباء، من الشبكة المشتركة التي تخدم المستوطنات الإسرائيلية⁽⁵⁾.

(1) السهلي، نبيل: فلسطين أرض وشعب، ص55.

(2) الجرباوي، علي: فصل الضفة عن القطاع، مأزق تفاوضي أم خيار إسرائيلي استراتيجي، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام الله، 1999م، ص28؛ أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية، ص77.

(3) خليل، عاصم: اللاجئين والمهاجرون والقانون في فلسطين، قضايا في اللجوء والهجرة، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط1، 2008م، ص85.

(4) عبد الرحمن؛ والزور: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، مرجع سابق، ص33.

(5) غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص113.

كما ومنعت سلطات الاحتلال الغذاء، والماء، والكهرباء، والغاز وكافة وسائل الحياة الممكنة بشكل دوري على العديد من المدن الفلسطينية لفترات قد تصل إلى شهرين بشكل مواصل ليلًا ونهاراً⁽¹⁾.

أدت حياة الفقر التي كان يعيشها الفلسطينيون إلى إرسال أبنائهم للعمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، بدلا من إرسالهم إلى المؤسسات التعليمية، حيث كان بعض الأطفال لا تتجاوز أعمارهم عشرة أعوام، ولم يأبه الأهالي بنوعية العمل التي يخوضها أبنائهم حتى لو كانت تتعارض في بعض الأحيان مع الدين الإسلامي⁽²⁾.

كذلك أثرت ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، على جوانب أخرى من حياة شعب الفلسطيني، امتد تأثيرها، وانعكاساتها على الخدمات الصحية، عندما أهملت سلطات الاحتلال الوضع الصحي، في الأراضي الفلسطينية، واتسم الوضع الصحي في تلك المناطق، في فترة الدراسة، بالتالي:

1. التكلفة العالية للخدمات الصحية.
 2. تدني مستويات الاهتمام بالرعاية الصحية.
 3. غياب التنسيق والتخطيط لمقدمي الخدمات الصحية.
 4. التركيز على الرعاية العلاجية بدل الرعاية الوقائية.
 5. الانتظار الطويل للعلاج المخصص عالي المستوى.
 6. غياب الحوافز التي تدفع الطاقم الصحي للرغبة في تحسن الأداء⁽³⁾.
- أدى فرض حظر التجول على السكان إلى عدم إتاحة الفرص للمرضى بتلقي العلاج الطبي في كثير من الأحيان، وعدم وصول الأطباء إلى أماكن عملهم في المناطق المختلفة⁽⁴⁾.

4- تفشي البطالة:

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، حتى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، تولت (إسرائيل) إدارة السياسة الاقتصادية في الأراضي المحتلة بصورة حصرية. في تلك السنوات، انتهجت سلطات الاحتلال سياسة عدم التطوير في الاقتصاد الفلسطيني -كما سبق ذكره

(1) الخولي، لطفي: الانتفاضة، مرجع سابق، ص206؛ أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية، ص77.

(2) مليمان، يوسي: الإسرائيليون الجدد، مرجع سابق، ص208.

(3) البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني: الرعاية الصحية، مجلة صامد الاقتصادي، ع101، السنة

17، 1995م، ص186.

(4) شاليف، كارمل: العقاب الجماعي الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص24.

في المبحث الأول - بل ونشر التخلف بين السكان، في إطار هذه السياسة امتنعت (إسرائيل) عن أي محاولة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وشجعت الفلسطينيين على الانخراط في سوق العمل الإسرائيلي، وفي عام 1993م وصل عدد العمال الأراضي المحتلة عام 1948م، حوالي 115.000 عامل فلسطيني⁽¹⁾.

والجدير بالذكر أن الفترة ما بين عام (1967 - 1987م)، شهدت تطوراً في نسبة الأيدي العاملة الفلسطينية، فقد تمكن عدد كبير من العمال ممارسة مهن مختلفة داخل (إسرائيل)، بسبب التسهيلات التي قدمتها سلطات الاحتلال لهم في هذا المجال، والأجور مرتفعة نوعاً ما.

ومن الراجح أن سلطات الاحتلال قدمت تلك التسهيلات لعدة أسباب، أهمها:

- قتل روح المقاومة في فئة الشباب خاصة والشعب الفلسطيني عامة، من خلال استيعابهم في سوق العمل الإسرائيلي.
- العمل على تدمير الوضع التعليمي، من خلال ترك التلاميذ لمدارسهم من خلال إغرائهم بالأجور المرتفعة، والمدرسون الذين كانوا يتقاضون رواتبهم زهيدة في وظائفهم.
- إجبار السكان على التخلي عن مدنهم التي هجروا منها عام 1948م، من خلال توجيه الإنسان الفلسطيني لكسب العيش فقط، دون الاهتمام بالجوانب الأخرى من حياته.
- فرصة لإنشاء تطبيع بطريقة غير مباشرة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إجبار المزارعين على ترك أراضيهم الزراعية، كي يسهل السيطرة عليها بسهولة.
- نشر الانحراف الأخلاقي في المجتمع الفلسطيني.

ومنذ بداية الانتفاضة عام 1987م، بدأ تظهر البطالة في المجتمع الفلسطيني بصورة واضحة، فقد وصلت نسبة البطالة حسب إحصائيات عام 1991م ما بين 13% - 15%، إلا أن بعض المراقبين الدوليين أكدوا أن النسبة الحقيقية تراوحت ما بين 25% - 40%⁽²⁾، مما أدى إلى زيادة نسبة من هم دون خط الفقر في الضفة والقطاع⁽³⁾.

(1) بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

<http://www.btselem.org/arabic/workers>

(2) النقيب فضل: الاقتصاد الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 124-125.

(3) البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني: الرعاية الصحية، مرجع سابق، ص 188؛ السهلي، نبيل: فلسطين أرض وشعب، مرجع سابق، ص 55.

ويرجح ظهور البطالة أثناء الانتفاضة، البعد الأمني للسياسة الإسرائيلية، وخوف سلطات الاحتلال من ارتكاب عمليات انتقام من قبل العمال ضد الإسرائيليين، كذلك رغبة بعض العمال عدم المخاطرة بأرواح بالذهاب إلى (إسرائيل).

أدى انتشار البطالة في الأراضي المحتلة إلى تدمير مقومات النشاط الاقتصادي، وتقليص مصدر الدخل، والاقتصاد المحلي، وعدم قدرة المرافق الاقتصادية استيعاب تزايد القوى العاملة⁽¹⁾، كما أثرت البطالة على الاحتياجات والرعاية الصحية، وولدت ضغوطاً اقتصادية معيشية ونفسية على الأسرة والمجتمع، وبالتالي زيادة المشكلات الاجتماعية⁽²⁾.

ويتضح أن نسبة البطالة سرعت في عملية الهجرة وتفرغ الأرض من سكانها، بحثاً وسائل للعيش، وذلك كان من أهم الأهداف التي سعى إليها الاحتلال الإسرائيلي.

5- إسقاط الشباب في الانحراف:

اتبعت سلطات الاحتلال سياسة نشر الانحراف، بين فئة الشباب، خاصة في عقد الثمانيات عندما بذلت مساعٍ لتفتيت الإطار القيمي في المجتمع الفلسطيني، من خلال جر الشباب الفلسطيني إلى طرق الانحراف الأخلاقي، وترويج المخدرات، والاستهتار بالمثل العائلية والدينية ونحو ذلك، والذي كان له بالغ الأثر في اختراق القيم الاجتماعية الفلسطينية⁽³⁾.

وخلال فترة الانتفاضة استخدمت سلطات الاحتلال أسلوب قديم متجدد في هذا المجال، تمثل في اعتقال الشباب الفلسطيني؛ لإسقاط في العمالة، من خلال أساليب العار⁽⁴⁾. لكن الانتفاضة دفعت بعض العملاء في المناطق المحتلة لإعادة أسلحتهم إلى سلطات الاحتلال، وأعلنوا توبتهم، وكان ذلك نتيجة لقيام المنظمات الفلسطينية بسلسلة من الإعدامات بحق المتعاونين مع الاحتلال⁽⁵⁾، وقد سجل عام 1991م مقتل 150 شخصاً للاشتباه في تعاونهم من السلطات الإسرائيلية⁽⁶⁾..

(1) Roy, Sara: The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development, op cit, p84.

(2) البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني: الرعاية الصحية، مرجع سابق، ص188.

(3) الأزعر، محمد خالد: المقاومة الفلسطينية، مرجع سابق، ص17.

(4) الغول، عمر حلمي: الانتفاضة ثورة كانون انجازات وآفاق، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ط1، 1990م،

ص77

(5) عايد، خالد: الانتفاضة الثورية، مرجع سابق، ص38.

(6) تقرير منظمة العفو الدولية: عام 1991م، قسم الإعلام والمنشورات في منظمة العفو الدولية، لندن، ط1،

1991م، ص41.

Beinin, Joel & Hajjar, Lisa: Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict, Op cit, p9.

كما استخدم الجيش الإسرائيلي أسلوب خطير لإسقاط الشباب، تمثل في ممارسة الابتزاز بحق الذين يضطرون إلى الحصول على البطاقة الممغنطة، للخروج من سياسة الإغلاق المفروضة، فمن خلال توجه المئات بل الآلاف من الفلسطينيين من سكان قطاع غزة لاستصدار بطاقات ممغنطة، أو تصريح دخول إلى (إسرائيل)، كان يتم استدعاء العديد منهم لمقابلة ضباط الأمن العام الإسرائيليين، وهم رجال التحقيق في جهاز "الشاباك"، وبعد إجراء التحقيق معهم، يطلب منهم العمل لصالح السلطات الإسرائيلية، مقابل منحهم بطاقات ممغنطة وتصاريح تسمح لهم بالمرور للعمل داخل (إسرائيل)⁽¹⁾.

6- حظر التجول على السكان:

سخرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي كافة الوسائل المتاحة لديها؛ لإحكام سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، بأقل الخسائر، من خلال فرض الحصار الداخلي والخارجي على المدن والقرى والمخيمات، والذي تمثل في فرض حظر التجول، والإقامة الجبرية، أو عدم السماح بالسفر، وكان لتلك السياسة أثرٌ بالغ على الحياة اليومية للسكان، والتي تمثلت في:

- توقف حركة التبادل التجاري الداخلي بين المدن والقرى الفلسطينية، مما أدى إلى تعطيل وشل مناحي الحياة، الاقتصادية، والاجتماعية للسكان.
- حرمان الطلبة من الوصول إلى مؤسساتهم الدراسية.
- منع الأطقم الطبية وسيارات الإسعاف من حرية الحركة، الأمر الذي تسبب في وفاة عدد من المواطنين على الحواجز.
- عزل القرى عن حقولها، والمدن عن قراها، وقطع التوصل الاجتماعي بين السكان.
- حرمان آلاف العمال من الوصول إلى أعمالهم في (إسرائيل).
- إغلاق المعابر في وجه الأفراد والسلع، وتوقف حركة الاستيراد والتصدير.
- حظر إدخال المواد التموينية، والأدوية إلى قطاع غزة، مما يؤدي إلى نقص الكميات المتوفرة في السوق من المواد الأساسية، بما فيها الدقيق والحليب وغيرها
- شل حركة السكان، ومنعهم من التنقل للعمل أو التجارة أو التعليم أو العلاج الطبي أو السفر أو زيارة الأقارب⁽²⁾

مما سبق يلاحظ أن الجيش الإسرائيلي اعتبر حظر التجول من أفضل الوسائل التي وفرت له الجهد، والوقت، والمال في محاربة البنية الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية للسكان.

(1) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص184.

(2) المرجع السابق، ص182.

7- الحرب الديموغرافية:

واجهت سلطات الاحتلال الإسرائيلية التزايد السكاني الفلسطيني بعدة إجراءات، من أجل تحقيق التوازن الديمغرافي في الأراضي الفلسطينية بين العرب واليهود، ومن تلك الإجراءات، جلب اليهود للسكن في المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين في الضفة الغربية، وقطاع غزة، فقد كان عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة عام 1967م بلغ 82 ألف مستوطن، في العام 1977م، وصل عدد المستوطنين إلى 6500 مستوطن في الضفة الغربية، و75 ألفاً في القدس، و500 مستوطن في قطاع غزة⁽¹⁾.

ولتحقيق ذلك الهدف، طرح وزير الزراعة الإسرائيلي أرئيل شارون (Ariel Sharon) في سبتمبر/أيلول 1977م على رئيس الوزراء بيغن (Begin) رؤية لتوطين 2 مليون يهودي في الأراضي الفلسطينية، كسبيل لعرقلة الطريق أي تسوية تشترط وقف الاستيطان، وقد أوجدت تلك الخطة العديد من نقاط الاستيطان في الضفة الغربية، وقطاع غزة⁽²⁾.

فخلال أربع سنوات من (1977-1981م) -أي فترة الأولى رئاسة بيغن (Begin) للحكومة - أقيم في الضفة الغربية عدداً من المستوطنات فاق عددها عن التي أنشأها حزب العمل في الفترة ما بين 1967-1977م؛ وارتفع عدد المستوطنين في الفترة ما بين عام 1977-1981م، من 3200-20.000، كذلك تم إنشاء أكبر عملية استيطان في القدس الشرقية، حيث قدر عدد المستوطنين بـ90.000 في الفترة نفسها⁽³⁾، كما خصصت الحكومة الإسرائيلية في تلك الفترة نحو 300 مليون دولار سنوياً لتطوير، وتوسيع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، لبناء بين 1000-2000 وحدة سكنية كل سنة⁽⁴⁾.

وكان لمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية بالغ الأثر في استقرار الوضع الأمني والاقتصادي في (إسرائيل)، حيث شهدت الساحة الإسرائيلية تطورات كبيرة في الجانب العسكري الإسرائيلي، كما تراجعت الاقتطاعات لموازنة الدفاع من نحو 35% قبل العام 1978م، إلى أقل من 15% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي السنوي، وانعكس ذلك على أوضاع

(1) العملة، عمرو: المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الإسكانية في الوطن المحتل، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 69-70، 1987م، ص113.

(2) Mattar, Philip: Encyclopedia of the Palestinians, InfoBase Publishing, New York, 2005, p247

(3) منصور، أنطوان: اقتصاد الصمود، مرجع سابق، ص44-45.

(4) Mattar, Philip: Encyclopedia of the Palestinians, op cit, p247.

الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فقد شهدت أرقام الهجرة اليهودية ارتفاعاً كبيراً في ذلك ظل الاستقرار الأمني⁽¹⁾.

في عام 1984م، وصل عدد المستوطنات في الضفة الغربية والقدس إلى 105، وفي قطاع غزة، 13 مستوطنة، كما ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية من (7 آلاف إلى 45 ألف)، وفي القدس من (175 ألف - 185 ألف)، وفي غزة من (500 ألف إلى 130 ألف) مستوطن⁽²⁾. وقد تزايدت أعداد المستوطنين في الأراضي المحتلة أكثر من 100% في الفترة الواقعة ما بين (1983م - 1985م)، حيث وصل عددهم في نهاية عام 1985م، 42000⁽³⁾. وحتى عام 1986م تم إنشاء ست مستعمرات جميعها في الضفة الغربية، وارتفع عدد المستوطنين من (45 ألف - 60 ألف) في الضفة الغربية، ومن 85 ألف مستوطن في القدس إلى 90 ألف، وفي غزة 1300 إلى 3800 مستوطن⁽⁴⁾.

وفي بداية الانتفاضة في ديسمبر/كانون الأول 1987م، تعالت أصوات اليمين الإسرائيلي المتطرف لطرد السكان الفلسطينيين من أرضهم ونقلهم إلى موطن آخر، لتحقيق تغيرات سكانية قسرية في الأراضي المحتلة، وقد أثارت تلك النداءات مخاوف السكان من تأثير ذلك على مستقبلهم السياسي⁽⁵⁾.

وقد وصلت أعداد المستوطنين في المناطق المحتلة ذروتها، خاصة عندما، فتح الإتحاد السوفييتي باب الهجرة لليهود الروس في أواخر عهد جورباتشوف في عام 1989م، بناءً على طلب الولايات المتحدة⁽⁶⁾.

وبحلول عام 1990م بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية 110900 مستوطن، و 120000 في القدس الشرقية، وعاش في غزة 3300⁽⁷⁾.

(1) مجلة الطاهرة: ثورات الشعوب العربية وآفاق القضية الفلسطينية، طهران، أغسطس/آب 2011م، ص22.

(2) العملة، عمرو: المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الإسكانية في الوطن المحتل، مرجع سابق، ص115.

(3) Mattar, Philip: Encyclopedia of the Palestinians, op cit, p247.

(4) العملة، عمرو: المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الإسكانية في الوطن المحتل، مرجع سابق، ص115.

(5) هلال، جميل: أثر السياسة في الوضع السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، 4ع، عام 1990م، ص95.

(6) الناشئ، عبد الهادي: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، مرجع سابق، ص70؛ مركز دراسات الشرق الأوسط، عملية السلام في الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات، مرجع سابق، ص14

(7) Mattar, Philip: Encyclopedia of the Palestinians, op cit, p247

جدول رقم (8)

يوضح أعداد الوافدين اليهود إلى فلسطين من كافة أنحاء العالم من الفترة (1987-1993م)⁽¹⁾

المجموع	أماكن غير معروفة	أمريكا وأوقيانوسيا	أوروبا	أفريقيا	آسيا	العام
26,394	121	6,305	16,549	1,683	1,736	1978
37,222	367	6,024	22,404	1,340	7,087	1979
20,428	77	4,350	11,792	1,007	3,202	1980
12,599	62	4,243	5,909	1,170	1,215	1981
13,723	46	5,003	6,168	1,555	951	1982
16,906	56	6,758	6,154	3,094	844	1983
19,981	35	4,876	5,485	8,885	700	1984
10,642	14	3,739	3,964	2,318	607	1985
9,505	31	3,634	3,675	982	1,183	1986
12,965	16	3,812	6,044	1,205	1,888	1987
13,034	19	3,969	6,012	1,334	1,700	1988
24,050	91	4,147	16,766	1,861	1,185	1989
199,516	139	4,315	189,650	4,472	940	1990
176,100	62	3,023	152,142	20,251	622	1991
77,057	123	3,006	68,962	4,075	891	1992
76,805	48	3,283	70,315	1,431	1,728	1993

وقد ارتبطت عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعمليات الهجرة اليهودية من كافة أنحاء العالم، حيث استخدمت (إسرائيل) كافة عمليات الجذب لأولئك اليهود، والتي كان أشهرها في مايو/أيار 1991م، حيث وصل إلى (إسرائيل) حوالي 21 ألف من يهود الفلاشا الأثيوبيين خلال 18 ساعة فقط، بهدف توطينهم في الضفة الغربية وقطاع غزة⁽²⁾.

وفي مقابل ذلك مارست سلطات الاحتلال سياسة موازية لعملية الاستيطان والهجرة، تمثلت في ممارسة الضغوط على السكان، والتي كانت هدفها تفريغ الأرض من أصحابها، ونتيجة لذلك فقدت الضفة الغربية جزءاً كبيراً من عوامل معدلات النمو السكاني من خلال التهجير الكبير للسكان المباشر وغير المباشر⁽³⁾.

(1) المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية لعام 2007م، ص229.

(2) أحمد، رفعت السيد: الصراع المائي بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص117-118.

(3) السهلي، نبيل: فلسطين أرض وشعب، مرجع سابق، ص49.

خلاصة القول أن سلطات الاحتلال حاولت من خلال تلك الممارسات الضغط على السكان في الضفة الغربية، وقطاع غزة، لإجبارهم على الهجرة خارج فلسطين، وجعلهم أقلية أمام الهجرات اليهودية إلى فلسطين.

من الواضح أن قطاع غزة لم يكن يمثل هدفاً استراتيجياً اتجاه عمليات الحرب الديموغرافية لإسرائيل، والدليل على ذلك لم تكن هناك اهتمامات في مجال الاستيطان بالحجم المستخدم في الضفة الغربية، ويظهر أنها ركزت على الضفة الغربية في بناء المستوطنات، وتعزيزها بالمستوطنين.

انعكاسات الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987م على النواحي الاجتماعية:

سعت سلطات الاحتلال إلى ضرب المجتمع الفلسطيني بشتى الوسائل، بهدف تدمير البنية الاجتماعية الفلسطينية، إلا أن بعض تلك الممارسات القمعية أثرت بشكل معاكس على صورة الاحتلال، خاصة في فترة الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987-1993م، ويمكن بيان أهم السمات الاجتماعية الفلسطينية خلال فترة الانتفاضة على النحو التالي:

1. ظهور المجتمع الفلسطيني كمجتمع مضطهد، عندما واجه الجيش الإسرائيلي الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م بكافة صورة القمع والعنف، مخلفاً العديد من الشهداء والجرحى، عوضاً عن الدمار في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

وكشفت تلك الصورة البشعة الوجه الحقيقي للغطرسة الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين أمام الرأي العام العالمي، وأن ما تثيره وسائل إعلامها حول مفهوم "معاداة السامية"، لا أساس له من الصحة، وتحولت النظرة عن المجتمع الإسرائيلي من مجتمع مضطهد إلى مجتمع يمارس العدوان ضد المجتمع الفلسطيني، كما أن الانتفاضة أثبتت حضوراً إنسانياً للإنسان العربي، أمام العالم، مقابل غيابه وتشوش صورته، فقد صورت (إسرائيل) أن الإنسان الفلسطيني شرير لا يمكن الوثوق به، ولا يفي بوعوده، ويمتاز بالحقْد على الآخرين، ويتعصب لقوميته، ولدينه فقط (1).

2. ظهور القيادات السياسية في معظم فصائل العمل الوطني الفلسطيني، حيث أفرزت الانتفاضة الفلسطينية طبقة اجتماعية من ذوي المستويات العلمية العالية، والتي تمتعت بمراكز اجتماعية مرموقة في المجتمع الفلسطيني، خاصة من العاملين في الجامعات والمؤسسات الخيرية، وأصحاب المهن الحرة، ودوائر الأوقاف، والتي كان لها تأثير كبير في توجيه الانتفاضة إلى مسارها الصحيح، لذلك لم يرق للاحتلال أن تعمل تلك الطبقة

(1) ياسين، عبد القادر: مجتمع الانتفاضة، مطابع الأمل للطباعة النشر، القاهرة، 1992م، ص 179-180.

بحرية، فقامت سلطاته بإبعاد أعداد كبيرة منهم إلى خارج فلسطين، وشهد العام 1992م أكبر عملية إبعاد جماعي ضد تلك الطبقة، عندما أقدمت سلطات الاحتلال في عام 1992م، على إبعاد ما يزيد عن أربعمئة من أنصار وقيادة حركة حماس والجهاد الإسلامي⁽¹⁾.

3. أدت الانتفاضة إلى انخراط النساء في العمل، وبروزها بشكل واضح، وجاء ذلك نتيجة لتعرض رب الأسرة للقتل، أو للاعتقال والإصابة التي لا يؤهلها للعمل، وبالتالي فقدان الأسرة الداعم الرئيس لها في سد حاجاتها المختلفة، مما أجبرت المرأة الفلسطينية للخروج إلى سوق العمل، وتحمل الظروف القاسية في رعاية، وحماية الأسرة، كما أخذت على نفسها مهمة الدعم النفسي لأفراد الأسرة⁽²⁾، وتشير معلومات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) بأن 130 ألف لاجئ فلسطيني تلقوا عام 1988م مساعدات إنسانية، بعد أن صنفوا كحالات خاصة ومحتاجة، كما أشارت المصادر نفسها أن 60% من تلك العائلات المحتاجة كان على رأسها امرأة أو شخص طاعن في السن⁽³⁾.

4. برزت بعض القوى الشبابية المتصلة بالتنظيمات الفلسطينية، في فترة الانتفاضة، والتي قامت بإدارة التكافل الاجتماعي في المناطق المحتلة، من خلال توزيع المعونات الغذائية على المحتاجين، وإدارة النشاطات الرياضية والاجتماعية، وقد وصف عضو الكنيست الإسرائيلي بنيامين بن إليعزر (Benjamin Ben-Eliezer) الذي عمل منسقاً للأنشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأن جيل المناطق المحتلة "يعد سنوات ضوئية عن الجيل السابق" الذي ولد في مناخ مستقل تحت الاحتلال، ومرتبطة بالهوية الفلسطينية⁽⁴⁾.

5. في إطار المحافظة على شعور أهالي الشهداء والمعتقلين، تم حظر بعض السلوكيات المتعلقة بالأفراح، والذي أدى بدوره إلى انعكاسات إيجابية على العادات والتقاليد في المجتمع الفلسطيني، والتي تمثلت في:

- قلة تكاليف الزواج، وما يرافقه من عادات وتقاليد.
- عدم رفع صوت الغناء للرجال وللنساء في كل مراحل الزواج.

(1) معمر، فارس؛ دويك، عبد العزيز: التركيبة الجغرافية الاقتصادية لمبغدي مرج الزهور، مجلة صامد الاقتصادي، ع97، 1994م، ص248.

(2) سعيد، نادر عزت؛ وعبد المجيد، أيمن: مؤشرات النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة "توصيات مؤتمر بكين كمرجعية"، جامعة بيرزيت برنامج دراسات التنمية، مارس/آذار، 2001، ص30.

(3) القطب، سمر: المرأة الفلسطينية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صامد الاقتصادي، ع97، لعام 1994م، 157-158.

(4) عايد: خالد، الانتفاضة الثورية، مرجع سابق، ص 26.

- إلغاء الزفة في عملية الزواج.
 - إلغاء السهرات حيث لم يعد لها وجود حتى ولو لليلة واحدة.
 - كانت الأناشيد الوطنية مسيطرة على شكل الأفراح⁽¹⁾.
- وقد فُرضت عقوبات صارمة من قبل التنظيمات الفلسطينية ضد إقامة الحفلات الغنائية في الشوارع، حيث صدر بيان عن حركتي حماس وفتح في 21 أغسطس/ آب 1991م، حذرتا فيه القيام بحفلات ماجنة في الشوارع، وجاء في البيان:

" ظهرت عادات وتقاليد بالية تجاوزته انتفاضتنا في أولى مراحلها الأولى عادة الأعراس الماجنة وتعالى الأصوات في هذه الأعراس، وانتشار ظاهرة الزفاف في الشوارع والرقص على أنغام أنات الجرحى وآهات الثكلى، وتدفق الشهداء... وهذه من أخطر الظواهر التي تنذر بالثبور والشر المستطير، وإذ نهيب ... عدم المس بمشاعر أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين، ونناشد ... بالكف عن التبذير بالأفراح واستخدام القاعات والفنادق، وإن تقتصر الأفراح داخل البيوت وأن نوازر المعتقلين الأشاوس حتى في أفراننا. إننا نعتبر هذا البيان بمثابة الإنذار الأخير لكل من تسول له نفسه باقتراف مثل هذه الأعمال الفاضحة كما ندعو عناصرنا بمراقبة كل الأعراس في البلدة وملاحقة القائمين على مثل هذه الأعمال لأن دماء شهدائنا لم تجف بعد، وستقوم فتح وحماس بالضرب بيد من حديد وبقوة ... لأي مخالف لما ورد في هذا البيان⁽²⁾.

6. تجلّى تأثير الانتفاضة الاجتماعي في تماسك الأسرة الفلسطينية، والتراجع الكبير في نسبة الطلاق، إذ عمد الزوجان إلى معالجة مشاكلها الأسرية، منعاً لتشتت أفراد الأسرة، وكانت تعالج المشاكل بالوفاق بدلاً من الاختلاف، بمبادرة من المخاصمين أنفسهم، " إكراماً لوجه الانتفاضة" أما القضايا في المحاكم النظامية والشرعية فقد تقلصت، وعمد الناس على حل مشاكلهم بالطرق العشائرية⁽³⁾.

7. تراجعت نسبة الجريمة إلى حد كبير في فترة الانتفاضة، وفي مقدمتها السرقة، إذ تحول كل العنف نحو الإسرائيلي، حيث إن مظاهر الانحلال والانحراف الخلقي والاجتماعي أخذت تتلاشى، وتختفي من الشوارع والأحياء الفلسطينية، أغلقت أوكار المخدرات والخمور.

(1) ياسين، عبد القادر: مجتمع الانتفاضة، مرجع سابق، ص105-106.
 (2) المرجع السابق، ص43-44؛ أبو هدبا، عبد العزيز: أثر الانتفاضة على العادات والتقاليد في الأفراح والأتراح، مؤسسة للقدس للثقافة والتراث، صفحة المؤسسة الإلكترونية <http://alqudsana.com/index.php?action=article&id=806>

(3) ياسين، عبد القادر: مجتمع الانتفاضة، مرجع سابق، ص109.

يمكن القول بأن المجتمع الفلسطيني خضع لظروف قاسية وصعبة تمثلت بسياسات الاحتلال الإسرائيلي، الذي سلب الأرض، وشرّد الشعب، وشتته، وفرض واقعا جغرافياً وديموغرافياً واجتماعياً غريباً عن المجتمع الفلسطيني، رغم تلك الممارسات، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية انعكست بشكل ايجابي على النواحي الاجتماعية، وذلك من خلال صور المشاركة الفاعلة في التكافل الاجتماعي، وترك العادات الاجتماعية السيئة، التي كانت سائدة قبل الانتفاضة عام 1987م، وكشف صورة الاحتلال البشعة أمام الرأي العام العالمي⁽¹⁾.

ثانياً : النتائج الثقافية ما بين عام 1978 - 1993م:

البنية الثقافية الفلسطينية حالها كحال سائر مجالات الحياة الفلسطينية الأخرى، كانت عرضة للاستهداف الإسرائيلي، إدراكاً منهم لفكرة أن طمس معالم الثقافة الفلسطينية، وشواهدا هو الطريق نحو مسح الهوية الثقافية الفلسطينية، وتثبيت أركانها في الأرض المقدسة، من خلال تجهيل الشعب الفلسطيني بماضيه، وواقعه، ومستقبله، لذلك نفّذت سلطات الاحتلال مجموعة من الخطط التي استهدفت تدمير النتاج الثقافي الفلسطيني.

الممارسات الإسرائيلية ضد النتاج الثقافي⁽²⁾ الفلسطيني

1- سرقة التراث الفلسطيني:

لم تكتف سلطات الاحتلال باغتصاب الأراضي الفلسطينية، وبتهجير غالبية الشعب الفلسطيني خارج وطنه، إنما عمدت إلى محاولات طمس كل له أثر يدل على الهوية العربية الفلسطينية، وعلى ارتباط الشعب الفلسطيني بأرضه، فقد قامت السلطات الإسرائيلية بحملة لتهويد أسماء للمعالم والجغرافية الفلسطينية، بطريقة لم يسجل لها التاريخ مثيلاً، وقد انطلقت الممارسات الإسرائيلية من إدعاء "يهودية أرض فلسطين، وعودة اليهود إليها"، وقد تم إنشاء قوة كبيرة بهدف ترويج ذلك الادعاء⁽³⁾.

ففي العام 1979م، قدم شموئيل كاتس (Shmuel Katz) عضو الكنيست، وأحد مؤسس حركة أرض (إسرائيل) الكاملة، ومستشار رئيس الحكومة الإسرائيلي مناحيم بيغن (Begin Menachem)، نسخة تقليدية للتوصيف الإسرائيلي الخاص بموقع فلسطين، في الصراع الثقافي

(1) المرجع السابق، ص 113-114.

(2) الثقافة جزء من التراث القومي يعكس صفات مميزة لشعب يؤكد أصالته وتحدد دوره ومكانته في الثقافة العالمية. غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان وحدود المنطق الصهيوني، مرجع، ص 91.

(3) عبد الكريم، إبراهيم: تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية - دراسة ودليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001، ص 67.

الدائر حول هويتها، وأشار إلى "أنه ليس هناك شعب فلسطيني تاريخي، وليس هناك في التاريخ العربي، شيء، اسمه فلسطين، أورد قول بن غوريون، وهو: "هذا البلد صنع منا شعباً، وشعبنا صنع هذا البلد، ولم يصنع أي شعب آخر غيرنا هذا البلد"⁽¹⁾.

وانسجماً مع ذلك جرى إعداد أطالس، وموسوعات إسرائيلية، تضمنت تسميات عبرية لغالبية معالم فلسطين، منها مثلاً: أطلس (إسرائيل)، والموسوعة اليهودية، وموسوعة الصهيونية و(إسرائيل)، وكل البلاد هو معجم جغرافي لفلسطين، والدليل السياحي بمختلف اللغات، وغير ذلك من الكتب المؤلفات والأعمال الدعائية التي نشرت في فلسطين وخارجها، بهدف طمس المعالم الفلسطينية⁽²⁾.

وقد بلغت تلك الإجراءات حد السعي إلى التزييف العلني لكل ما ينتمي للذات الفلسطينية العربية، فقد ادعت (إسرائيل) لنفسها معظم المكونات الهوية الفلسطينية حتى بالنسبة للملبوسات، وجرى العمل حثيثاً إلى "عبرنة" أسماء المدن والقرى وتواريخها، وبلغت ذروة الأمر بمحاولة تقسيم السكان إلى مجاميع إثنية، -أي إلى فئات حسب المعتقدات الدينية- ومن ذلك، تقسيم السكان إلى دروز، شركس، نصارى، مسلمين، وكان رئيس بلدية القدس تيدي كوليك (Teddy Kollek) من أكثر الداعيين إلى تقسيم المجتمع الفلسطيني إلى وحدات صغيرة⁽³⁾.

وعلى هذا الأساس مارست (إسرائيل) أقصى قوتها في المناطق المحتلة الاستحواذ على التراث الثقافي والعادات والتقاليد المميزة للشعب الفلسطيني، التي نسبها اليهود لأنفسهم، وقوبلت تلك الغطرسة الإسرائيلية، بمقاومة من الأهالي، إذا عبرت مجلة لوموند ديبلوماتيك (Le Monde Diplomatique) الفرنسية في يوليو/ تموز عام 1984م، عن ذلك الشأن بالقول: "إن الضغوط التي مارستها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية، لا ينظر إليها الفلسطينيون، مجرد محاولة لفرض إدارة سياسية، أو القضاء على روح المقاومة، بل على أنها أيضاً عملية استهدفت تفكك النسيج الاجتماعي، والثقافي الفلسطيني، من خلال تشتيت الأسر واختفاء أنماط الحياة التقليدية، والفراغ الثقافي وإنكار للهوية الفلسطينية، لتؤدي إلى قيام مجتمع متخلف يدفع بأعضائه إلى طريق المنفى"⁽⁴⁾.

كما ركز المسؤولون في وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة على استخدام أسماء عبرية للمواقع والأماكن الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أصدر مدير هيئة البث الإسرائيلي

(1) المرجع السابق، ص 68-69.

(2) المرجع سابق ص 74.

(3) الأزعر، محمد خالد: المقاومة الفلسطينية من غزو لبنان، مرجع سابق، ص 16-17.

(4) غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 103.

أرييه ميكيل (Arye Mekel) تعليمات بهذا الشأن في سبتمبر/أيلول 1990م، بحيث يشار إلى المدن العربية بأسماء عبرية، ومثال ذلك: يشار إلى قرية سلوان باسم "هشيلوح"، إلا أن أطراف إسرائيلية انتقدت تلك المسألة، حيث قال داني روبنشتاين (Danny Rubinstein) المتخصص بالشؤون الفلسطينية إن تنفيذ تلك التعليمات سيعني دعوة للحرب، ونوعاً من الرغبة في الانتقام ومحاول طمس أو نفي الوجود الشرعي للأماكن العربية⁽¹⁾.

2- التقييد الثقافي:

كان أول ما فعله بيغن (Begin) بصفته وزيراً للدفاع - في إطار سياسته القبضة الحديدية عام 1980م - حظر توزيع صحفيي الفجر والشعب في الضفة الغربية، وكان الهدف من ذلك هو إسكات الأصوات المعارضة لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وعندما رفعت إدارة الصحيفتان دعوى إلى محكمة (إسرائيل) العليا لرفع الحظر عنهما، ازدادت الرقابة عليهما، وعلى باقي الصحف المحلية، فقد منعت سلطات الاحتلال أيضاً الصحف العربية بنشر أي خبر إلا ما ظهر في الصحف الإسرائيلية، خاصة ما تعلق بالضفة والقطاع⁽²⁾، ومن أوجه التجهيل الثقافي:

أ. ممارسة أساليب قاسية من العنف والاضطهاد ضد عدد من الكتاب والصحفيين، الذين كانوا يمدون الصحف والمجلات بإبداعاتهم، أو كانوا يشرفون على بعض الصحف، أو الزوايا الصحفية، وحتى 17 أكتوبر/تشرين الأول 1988م بلغت نسبة الشهداء من الكتاب والصحفيين 3% من مجموع الشهداء، وفي 2 يوليو/تموز 1989م شنت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة، شملت عدداً من الصحفيين النقابيين، كان من بينهم الكاتب جمال بنورة، ويوسف حامد عضو الهيئة الإدارية لاتحاد الكتاب، وفي اليوم التالي، اعتقلت رئيس تحرير شهرية "الكاتب المقدسية" أسعد الأسعد، والمتوكل طه، وعزات العزاوي، وعلي الحريري، كما تعرض عدداً آخر من الصحفيين للضرب، وتكسير آلات تصويرهم الصحفية، كان من بينهم: عزام عبيد، ونايف الهشلمون، وملكي سليمان، وندي خزمو، كما فرضت سلطات الاحتلال على عدد آخر من الكتاب والصحفيين الإقامة الجبرية⁽³⁾.

ب. إغلاق عدد من المجلات، والصحف التي كانت ترفض سياسة الاحتلال، وهناك العديد من الدوريات الصحفية التي تم إغلاقها خلال الانتفاضة.

(1) عبد الكريم، إبراهيم: تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، مرجع سابق ص74-75.

(2) جيفري، أرنسون: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص228.

(3) ياسين، عبد القادر: مجتمع الانتفاضة، مرجع سابق، ص43-44.

ت. منعت سلطات الاحتلال في بعض الأوقات توزيع الصحف والمجلات، ومصادرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى لا تصل مواد تلك المطبوعات لأيدي الجماهير، كما صادرت آلات الطباعة، بين الفينة والأخرى بحجج واهية⁽¹⁾.

ث. لم تكف سلطات الاحتلال بذلك، بل أصدر الجيش الإسرائيلي أمر بحظر المطبوعات الثقافية خاصة المتعلقة بالقضية الفلسطينية⁽²⁾.

ج. أما بالنسبة للفنانين الفلسطينيين، فقد كانوا عرضة للقمع والاضطهاد الإسرائيلي، فقد أُجبروا على حذف أية إشارة إلى فلسطين في أعمالهم، بل حتى لون واحدة من ألوان العلم الفلسطيني، وحكمت المحكمة العسكرية في غزة على الفنان فتحي إسماعيل بالسجن مدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ، بالإضافة إلى غرامة قدرها ثلاثون ألف شيكل، لأنه رسم في إحدى لوحاته أربعة شرائط بالألوان المتوالية والتي تمثل علم فلسطين⁽³⁾.

ولم تقف سلطات الاحتلال عند هذا الحد، بل منعت عدة أعمال فنية لعدد من الكتّاب، منها روايات سحر خليفة، وفن سليمان منصور، ويوميات رجا شحادة، واعتبرت تلك الأعمال، مواد تحريضية، محظور نشرها، عوضاً عن مصادرة اللوحات الفنية التراثية، وتجريم أصحابها⁽⁴⁾. كما فرضت سلطات الاحتلال قيوداً على الكتب الثقافية، التي تستورد من البلاد العربية من خلال منعها أو فرض الرسوم الجمركية الباهظة عليها⁽⁵⁾.

3- إغلاق المؤسسات الثقافية

قامت سلطات الاحتلال بإغلاق العديد من المؤسسات الثقافية، والتعليمية في المناطق المحتلة، منها:

- جمعية الدراسات العربية في القدس، وهي أكبر منظمة أبحاث في المناطق المحتلة، والتي كانت توظف 38 شخص، في 30 يوليو/ تموز 1988م تحت ذرائع أمنية.
- جمعية أصدقاء جامعة النجاح في نابلس، هي منظمة تعليمية أغلقت في 5 سبتمبر/ أيلول 1988م، وذكرت سلطات الاحتلال بأن الجمعية انتهكت أمراً عسكرياً، عندما نظمت الجمعية صفوفاً دراسية في مبنى الجمعية.

(1) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 206-207.

(2) انظر: صالح، عبد الجواد: الأوامر العسكرية، ج 1، بدون دار نشر، ط 1، 1986م، ص 96-108.

(3) غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 99.

(4) جيفري، أرنسون: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص 230.

(5) أحمد، رفعت سيد: ثورة المسلمين في الضفة والقطاع، ص 74.

▪ كذلك تم إغلاق 14 مركزاً تعليمياً تحت ذرائع أمنية في مدينة نابلس في 9 سبتمبر/ أيلول 1988م⁽¹⁾.

كما وضعت المؤسسة الأمنية، والسياسية الإسرائيلية نصب عينيها استهداف المتقنين، المحرضين لاستمرار الانتفاضة، وكان على رأس أولئك الزعامات الدينية، وخطباء المساجد، وطالب جهات إسرائيلية حكومتها بإبعاد أولئك القادة والمحرضين بما فيهم، المؤذنون والخطباء الذين استخدموا ذلك الأسلوب في المساجد⁽²⁾، وقد شهد عام 1992 أكبر عملية إبعاد لتلك الشريحة، عندما أبعدت سلطات الاحتلال حوالي أربعمئة شخص⁽³⁾، كما سبق ذكره.

- المقاومة الفلسطينية ضد عمليات طمس التراث الثقافي:

أمام الهجمة الثقافية، والإجراءات التي شنتها الحكومة الإسرائيلية على المواقع والآثار، والتراث الثقافي بهدف طمس الهوية الفلسطينية استدعى ذلك مواجهة على المستوى الفردي والجماعي، إلا أن تلك المواجهة لم تكن بحجم الإجراءات الإسرائيلية الضخمة، إلا أن ما ظهر من أنشطة اعتبر نواه مناسبة لبناء كيان لحماية التراث الفلسطيني، والأسماء الفلسطينية من التهويد والانتحال، ومن تلك الجهود⁽⁴⁾:

▪ تنظيم عدد من الندوات والمؤتمرات تناولت القضايا الثقافية، والتراثية، والتاريخية وطرق المحافظة عليها، من تلك الندوات، الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية، التي عقدتها المنظمة العربية للتربية، والثقافة والعلوم في جامعة حلب، في سبتمبر/أيلول 1981م، والمؤتمر الأول للجمعية العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني، في تونس، في أواخر العام 1982م، والندوة العالمية لدعم وحماية الثقافة العربية الفلسطينية، في الأرض المحتلة، بمبادرة من المجلس القومي للثقافة العربية، بالرباط، في الأول من أبريل/ نيسان 1986م.

▪ قام الباحث الجغرافي شكري عراف بجهد كبير عام 1992م، من خلال إصدار كتاب ضمن عدد كبيرة من أسماء المواقع العربية، والقرى، والبحيرات، والبرك، والقلاع، الموروثة التراثية التي هودتها سلطات الاحتلال⁽⁵⁾.

(1) البرغوثي، بشير: قمع شعب مرجع سابق، ص378.

(2) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين مرجع سابق، ص346،

(3) معمر، فارس؛ دويك، عبد العزيز: التركيبة الجغرافية الاقتصادية لمعدي مرجع سابق، ص248.

(4) عبد الكريم، إبراهيم: تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية، مرجع سابق، ص86.

(5) للمزيد انظر: المرجع السابق، ص88.

■ تمسك الأهالي بكافة مظاهر التراث التقليدي، للشعب الفلسطيني، والمتمثل في الزي التراثي، والحلي المنقوشة بخريطة فلسطين⁽¹⁾.

- السياسات القمعية الإسرائيلية ضد قطاع التعليم في الأراضي المحتلة:

بعد سيطرة (إسرائيل) على الضفة الغربية، وقطاع غزة أوكلت مهمة الإشراف على الشؤون التعليمية، إلى ضابط عسكري، ومفتش لدائرة التعليم في كل منطقة، ومندوب لقسم الإدارة والخدمات في قيادة المنطقة، وضابط للشؤون المالية، بالإضافة إلى ضابط لقيادة لشؤون الموظفين⁽²⁾.

يلاحظ أن التعليم كانت تحكمه الظروف العسكرية الإسرائيلية، لذلك مارست عدة إجراءات استهدفت تجهيل السكان في الأراضي المحتلة، منها:

1- التلاعب في المنهاج الدراسي:

فقد فرضت سلطات الاحتلال تعليمًا خاصاً في مدارس المناطق المحتلة، تمثل في حذف المقررات إلى ارتأتها غير مناسبة لسياساتها، كما منعت تدريس كتب بأكملها، وأنذرت كل من يخالف ذلك بعقوبة السجن، التي تصل إلى 12 شهراً، أو غرامة مالية، أو العقوبتين معاً⁽³⁾. في عام 1981م، شرعت السلطات الإسرائيلية في إعداد طبعات معدلة للكتب المدرسية الأردنية في الضفة الغربية قبل الاحتلال، وتبين من قائمة العناوين المطبوعة من قبل السلطات الإسرائيلية، لاستخدامها في المدارس الحكومية في الضفة الغربية، أن عدداً من كتب الجغرافيا، والتربية الوطنية، والمواد الأساسية المقررة في المنهاج الأردني قد أسقطت، وتم تبديل بعضها بنصوص أخرى جديدة، وتجلّى ذلك بشكل خاص على الخرائط التي اقتصر في كثير من الحالات على إعادة طباعتها وإضافة كلمة (إسرائيل) بأحرف كبيرة بدلاً من كلمة فلسطين⁽⁴⁾. ويبدو واضحاً أن الاحتلال حذف من المناهج الدراسية كل ما يتعلق بمقاومة الاحتلال، واستأصل كل الدروس التي تبرز هوية الشعب الفلسطيني كصاحب للأراضي التي احتلها (إسرائيل) في عام 1948 وعام 1967م.

(1) غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص103.

(2) انظر: صالح، عبد الجواد: الأوامر العسكرية، ج1، مرجع سابق، ص69-403.

(3) المرجع السابق، ص69-402.

(4) أحمد، سيد رفعت: ثورة المسلمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص74.

2- إغلاق المؤسسات التعليمية

في إطار سياساتها الرامية لتجهيل الشعب الفلسطيني، أغلقت سلطات الاحتلال عدداً من المدارس، ومؤسسات التعليم العالي في الأراضي المحتلة مرات عديدة، خاصة في مرحلة الانتفاضة، مما أدى إلى حدوث شلل في النظام الدراسي لعدة أيام في الشهر الواحد، ونتيجة لتلك السياسة، رد الأهالي بمواجهات عنيفة ضد الأوامر العسكرية التي تتعلق بإغلاق المؤسسات التعليمية، حيث استخدمت تلك الأوامر على أشدها في الفترة ما بين نهاية فبراير 1988م إلى مارس 1990م، ضد الجامعات والكليات، خاصة في الضفة الغربية، عندما صعدت السلطات الإسرائيلية من إجراءاتها بإغلاق الجامعات لفترة طويلة⁽¹⁾، وتحويل بعض المدارس إلى معتقلات، ومن تلك المدارس المدرسة العمرية في نابلس، وحوارة الثانوية والإعدادية، والمدرسة الغزالية، في نابلس أيضاً كذلك الحسين بن علي في الخليل، والعديد من المدارس الأخرى⁽²⁾.

كما مارست سلطات الاحتلال العديد من العقوبات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع التعليم العالي، والتي تمثلت باعتقال الطلاب، وأعضاء الهيئة التدريسية، والقتل، والإبعاد، وإغلاق للجامعات، وغيرها من الإجراءات الصارمة⁽³⁾.

ففي عام 1980م أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً، بإدخال تعديلات على عدد سنوات الدراسة في كليات المجتمع، وكان هدف الاحتلال من هذا التغيير هو السيطرة على الجامعات الفلسطينية في المستقبل، والتحكم بأعضاء الهيئة التدريسية، وبنظام قبول الطلبة، والمناهج وتعديلها، وإصدار تراخيص سنوية لعمل الجامعات وغيرها من الأمور، التي تعمل على تحجيم عمل الجامعات وجعلها أداء سهلة في أيدي سلطات الاحتلال⁽⁴⁾.

كما شهدت فترة الثمانيات ممارسات إسرائيلية قاسية ضد المحتوى الثقافي التعليمي الفلسطيني، فبعد أن استطاع الفلسطينيون توطيد دعائم ست جامعات محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي كانت قاصرة عن استيعاب مطلب التعليم الجامعي لأنها لم تضم أكثر من 2500 خريج من المرحلة الثانوية واستخدمت (إسرائيل) سياسة ممنهجة ضد التعليم خاصة التعليم العالي⁽⁵⁾.

(1) شاليف، كارمل: العقاب الجماعي الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص24؛ الكيلاني، هيثم: الإرهاب يؤسس دولة، مرجع سابق ص160.

(2) الغول، عمر حلمي: الانتفاضة ثورة انجازات وآفاق، مرجع سابق م، ص134-135.

(3) The Jerusalem Media and Communication Centre: Palestinian Higher Education During the Uprising, Jerusalem, May, 1990, p16

(4) أرونسون، جيفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص231

(5) الأزعر، محمد خالد، المقاومة الفلسطينية من غزو لبنان، مرجع سابق، ص18-19

وتعرضت جامعة بيرزيت لكافة أنواع الضغوط الإسرائيلية، حيث تعتبر تلك الجامعة، من أهم المؤسسات التعليمية في الأراضي المحتلة وذلك لما تضمنته برامجها من تنمية وتدريب مهني، خاصة في القطاعات الفنية المتخصصة، كذلك في إعداد المعلمين والأساتذة الجامعيين، كما قامت تلك المؤسسة بتطبيق برنامج لمحو الأمية في صفوف الطبقات الاجتماعية الفلسطينية الأقل حظاً. لذلك بسبب الدور الحيوي الذي لعبته، أغلقت هذه الجامعة أكثر من مرة وبأمر من الحاكم العسكري، كما قامت قوات الأمن الإسرائيلية باقتحام حرمها أكثر من مرة واعتقلت عدداً كبيراً من الأساتذة والطلبة⁽¹⁾، ففي عام 1980م، تعرض عدد من طلاب جامعة بيرزيت للاعتقال، والضرب، حوكت مجموعة منهم، إما بالسجن أو بدفع الغرامات أو الاثنين معاً⁽²⁾.

كما تعرضت الجامعة الإسلامية في غزة بوجه خاص للضغوط المالية، من قبل السلطات الإسرائيلية، والتي رفضت الاعتراف، بها كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، بسبب اصطباغها بالصبغة الدينية، وبموجب القانون العسكري، استولت قوات الاحتلال على أموال الجامعة في عام 1982م، وجزء منها وأطلق جزء منه كل ثلاثة أشهر، وكانت تلك الأموال قد جاء نتيجة تبرعات مستقلة⁽³⁾، كما تعرض الجامعة كغيرها من الجامعات والمعاهد الفلسطينية للإغلاق عدة مرات⁽⁴⁾. وتعرضت جامعة النجاح الوطنية في نابلس 30 يوليو/ تموز 1984م، للمداهمات والإغلاق بأمر من الحاكم العسكري لمدة 4 أشهر، وبررت السلطات الأمنية الإغلاق بقولها أن الجامعة نظمت معرضاً حول "التراث الفلسطيني" وتضمن المعرض أسلحة من البلاستيك وهي مجرد لعب يلعب بها الأطفال، فاعتبرت السلطات هذه الأشياء "دعوة إلى التخريب"⁽⁵⁾.

كما فرض الاحتلال الإسرائيلي قيوداً على البحث العلمي، والسفر، وكان الطلاب والأساتذة يعتقلون بصورة تعسفية، ففي جامعة بيرزيت تحديداً اعتقل منها 236 طالباً ومعلماً خلال العامين الدراسيين 1986/1985 - 1987/1986م، وأخلت سبيل عدداً قليلاً من دون اتهام بعد أن أمضوا ما يقرب من 1709 أيام في الاعتقال، ولم تتعرض الجامعة للإغلاق الرسمي فحسب، بل

(1) غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان والمنطق الصهيوني، مرجع سابق، ص 97.

(2) حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح": أخبار الأرض المحتلة "رصد التلفزيون الإسرائيلي" ع 105، مرجع سابق، ص 11.

(3) The Jerusalem Media and Communication Centre: Palestinian Higher Education, op. cit, p13

(4) فهمي، محمود: أوضاع ومشكلات التكنولوجيا الحيوية في فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي، ع 97، 1994م، ص 194.

(5) غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان والمنطق الصهيوني، مرجع سابق ص 98.

للإغلاق الفعلي، بإقامة الحواجز في وجه الطلاب لمنعهم من الوصول إلى أماكن دراستهم، كما مارست نوعاً من إغلاق المؤسسات الدراسية، وهو ما عرف " بأمر الإغلاق الوقائي " الذي أصدرته سلطات الاحتلال تحسباً لحدوث الاضطرابات⁽¹⁾.

فقد تعرضت جامعة بيرزيت على وجه التحديد خلال العام الدراسي 1986/85م لإقامة نقاط تفتيش على الطرق المؤدية إليها 36 مرة وقتل في حرمها ثلاث طلاب، وجرح العشرات⁽²⁾.

جدول رقم (9)

يوضح عدد أيام الإغلاقات لكل جامعة منذ تأسيسها حتى مايو/أيار 1991م⁽³⁾.

الجامعة/ المعهد	عدد أيام الإغلاق منذ تأسيس الجامعة حتى أبريل/نيسان 1989	عدد أيام الإغلاق من أبريل/نيسان 1989 حتى مايو/ أيار 1991م	المجموع أيام الإغلاق
الإسلامية/ غزة	820 يوماً	761 يوماً	1581
بيت لحم	614 يوماً	670 يوماً	1284
بيرزيت	1056 أيام	761 يوماً	1817
الخليل	568 يوماً	761 يوماً	1329
الكلية العربية للمهن الطبية	479 يوماً	670 يوماً	1149
العلوم والتكنولوجيا	500 يوماً	670 يوماً	1170
النجاح الوطنية	1022 يوماً	761 يوماً	1783

كما عملت سلطات الاحتلال على عرقلة تطوير الجامعات، من خلال منعها توسعها، وتوقيف بناء مبان جديدة، حيث منعت سلطات الاحتلال الجامعة الإسلامية في غزة من إقامة المباني الدائمة لها، فاضطرت إدارة الجامعة إلى إقامة مبان مؤقتة، بل اضطرت الجامعة إلى التدريس في خيام لعدة فصول دراسية، للتغلب على مشكلة المباني، كذلك فعل الاحتلال مع جامعتي بيرزيت والنجاح الوطنية⁽⁴⁾.

(1) الكيلاني، هيثم: الاغراب يؤسس دولة، مرجع سابق، ص161.

(2) الأزعر، محمد خالد: المقاومة الفلسطينية من غزو لبنان، مرجع سابق، ص18-19.

(3) فهمي، محمود: أوضاع ومشكلات التكنولوجيا الحيوية في فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي، ع97، 1994م، ص194، المدلل، وليد: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص507.

(4) المصدر: فهمي، محمود: أوضاع ومشكلات التكنولوجيا الحيوية في فلسطين، مرجع سابق، ص195.

3- التضييق على الطلاب والمدرسين:

كما مارست سلطات الاحتلال سياسة من شأنها زيادة التوتر في نفوس المدرسين، والطلاب في جميع المؤسسات التربوية، حيث استمرت بالمضايقة المستمرة التي تعرض لها الطلاب والهيئات التدريسية، وقد أخذت تلك المضايقات شكل الاعتقالات المتكررة، وفرض غرامات الباهظة على الطلبة⁽¹⁾، والضرب، والإحتجازات الإدارية، وإغلاق المدارس، وفي بعض الأحيان كان يجري نقل المعلمين من مدارسهم بطريقة تعسفية، وقد بررت السلطات الإسرائيلية تلك الإجراءات بذرائع تعلقة بالأمن، وحفظ القانون والنظام⁽²⁾.

وفي السادس من يوليو/ تموز 1980م أصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية أمراً يتضمن يمنع بموجبه المعلمون من ممارسة مهنة التعليم دون الحصول على إذن خاص من السلطة الإسرائيلية، ويتضمن الأمر العسكري منح رخص مؤقتة للجامعات الفلسطينية، وبهذا تكون سلطة الاحتلال قد منحت لنفسها صلاحية تجديد رخص الجامعات، أو عدم تجديدها، بعد انقضاء العام الدراسي، محكمة بذلك قبضتها على التعليم العالي ومصيره⁽³⁾.

كما ازداد حالة الطلبة سوءاً بسبب ما تعرضت له المؤسسات التعليمية من حملات كان هدفها الإرهاب، والتخويف. وقد اتخذت تلك الحملات مظهراً عنيفاً، خاصة من قبل المستوطنين الإسرائيليين الذين يتمتعون بالمساندة التامة من قبل السلطات الإسرائيلية، والحوادث التي جرت في جامعة الخليل خير دليل على ذلك، حين قامت مجموعة من المستوطنين المتطرفين باقتحام باحات جامعة الخليل، في عام 1983م، وإطلاق الرصاص العشوائي على الطلبة مما أدى إلى استشهاد ثلاثة من طلاب الجامعة وإصابة عشرات آخرين⁽⁴⁾.

أما بالنسبة لإعداد المعلمين في ظل الاحتلال الإسرائيلي، كان من أهم المشكلات التي واجهها قطاع التعليم، من خلال عدم إعداد وتأهيل المعلم، عوضاً عن الممارسات السلبية، والمعاناة التي تعرض لها المعلم التي انعكست على سلوكه وخصائصه، وأثرت على أدائه، ومن تلك المشكلات:

- تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمعلمين، بسبب تدنى الرواتب، الأمر الذي أدى إلى هجرة العديد منهم إلى الدول العربية.

(1) المدلل، وليد: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص 508-509.

(2) أحمد، رفعت سيد: ثورة المسلمين في الضفة والقطاع، دراسة وثائقية، يافا للدراسات والأبحاث، ط2، القاهرة، 1990م، ص 74.

(3) المدلل، وليد: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص 510.

(4) The Jerusalem Media and Communication Centre: Palestinian Higher Education, op cit, p.17

- اعتقال العديد من المعلمين والمعلمات، وفصل عدداً منهم، بتهمة أمنية، وبحجج مخالفة القوانين الإسرائيلية.
- إحالة العديد منهم إلى التقاعد المبكر، وقد بلغ عددهم في الضفة الغربية عام 1982م إلى 106 معلماً.
- التنقلات التعسفية للمعلمين، والمدراء، ذوي الكفاءات العالية، إلى مناطق بعيدة عن مسكنهم، والتي أدت إلى زيادة النفقات على عاتقهم، لدفعهم إلى الاستقالة وترك العمل⁽¹⁾.

كما مارس الاحتلال رقابة واسعة النطاق على الكتب، ومنح، أو احتجاز لتصاريح العمل الخاصة بالمدرسين الأجانب، ووجود قيود على رابطات الأساتذة والطلبة، ومراقبة على النشاط الثقافي. وفي الفترة ما بين 24-30 نوفمبر/شباط 1980م، أجريت دراسة استقصائية عن الحرية الأكاديمية من قبل فريق مكون من ثمانية أساتذة أمريكيين، قاموا بزيارة الضفة الغربية، وقد كتبت الأساتذة: ماري غراي (Mary Gray) والتي كانت إحدى أعضاء الفريق "لقد رأينا مضايقة الطلاب والأساتذة بعمليات الاعتقال العشوائية، وأن الحاكم العسكري قد أدخل تغييراً على القانون الأردني فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية لكي يعطى لنفسه سلطة فصل الطلاب الجامعيين واستبعاد الأساتذة، وإلغاء اللوائح الجامعية، وأن الكثير من الفلسطينيين قد اعتبروا هذه الخطوة بمثابة محاولة لممارسة قدر أكبر من السيطرة السياسية على جامعات الضفة الغربية" وقد أشار "حنا ناصر" رئيس جامعة بيرزيت إلى هذا الموضوع بقوله: "إن هذا نموذج لضرب الحرية الأكاديمية وحقوق الإنسان في الضفة الغربية"⁽²⁾.

4- إهمال نفقات التعليم:

عندما سيطرت الإدارة الإسرائيلية على قطاع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تتوسع في الإنفاق لتطوير قطاع التعليم سواء في المباني، أو المناهج، مما أثر على مستوى التحصيل العلمي للطلاب، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأموال المخصصة للإنفاق للمباني، والمنشآت التعليمية، وقدرت منظمة التحرير الفلسطينية في برنامجها الإنمائي عام 1993م، حجم الاستثمار المطلوب لتنمية الموارد البشرية في مجال التعليم والبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والتدريب والبيئة بحوالي ٢٩٠٦ مليون دولار⁽³⁾.

(1) نشوان، جميل عمر: التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية، جمعية البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية – بيرسا، مطبعة المنارة، غزة، 2003م، ص 253-254.

(2) أحمد، رفعت سيد: ثورة المسلمين في الضفة والقطاع، ص 75.

(3) وافي، سامي سعيد: تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 82.

5- توجيه قطاع التعليم بما يتناسب مع المصالح الإسرائيلية:

صدرت وثيقة عن الأمم المتحدة في عام 1982م، أظهرت أن الطلاب في الأراضي المحتلة بمختلف المستويات التعليمية يتركون مدارسهم، سعياً لاستكمال الدخل العائلي، بسبب فقدان الآباء من الأسرة⁽¹⁾.

وتمّ فرض أسلوب العقاب الجماعي ضد الطلاب، وإرغامهم على الانصياع لتعليمات السلطات، والتي تتنافى مع القيم والمفاهيم التربوية والوطنية⁽²⁾.

كما استهدفت السياسة الإسرائيلية وضع الفلسطينيين في مكانة متدنية كي يشكّلوا عمالة رخيصة ومستغلة، واعترفت السلطات الإسرائيلية بأن السياسة التعليمية المطبقة على السكان العرب، استهدفت إقرار نوع خاص من التعليم خاضع لإشراف محكم، يمكن أن يعطى الحد الأدنى من المهارات المهنية للعمالة العربية التي تستغل لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، وأن مراكز التدريب المهني والزراعي استهدفت إعداد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، لتلبية الطلب المتزايد على العمال في (إسرائيل). بمعنى آخر أن سلطات الاحتلال شجعت نوعاً من التعليم الذي لا يؤهل العامل الفلسطيني للقيام بالأعمال التي تحتاج إلى مهارات عالية، بل ما يخدم الأعمال داخل الخط الأخضر⁽³⁾.

ويمكن القول بأن المبدأ الأساس الذي اعتمدته السياسة الإسرائيلية في مجال في ضربها لقطاع التعليم، والمحتوى الثقافي، يدخل في إطار الأيديولوجية الصهيونية، لأن تلك السياسة تلبي هدفاً كبيراً، وهو تصفية التراث الثقافي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني والقضاء صوره الحضارية⁽⁴⁾.

يبدو واضحاً أن السياسة اتجاه قطاع التعليم، والتي سادت في الفترة الدراسة هي سياسة قائمة على تجهيل سكان الأراضي المحتلة، والذي يعكس بطبيعة الحال مصالح (إسرائيل) في استغلال الأراضي المحتلة، وإخضاع سكانها.

كما يلاحظ أن سلطات الاحتلال كرست جهودها ضد الجامعات الفلسطينية، لأن طلبتها هي الشريحة المتعلمة الناشئة التي تقود الثورات ضد سياساته، وتهدد كيانه في الضفة الغربية،

(1) غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان والمنطق الصهيوني، ص 76.

(2) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، مرجع سابق، ص 43.

(3) غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان والمنطق الصهيوني، ص 95.

(4) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، مرجع سابق، ص 220.

وقطاع غزة، لذلك يستنتج، بأن تلك السياسة أدت إلى نشر الجهل بين شرائح المجتمع الفلسطيني، دون مقاومة من السكان في هذا المجال.

الوضع التعليمي في فترة الانتفاضة 1987م:

- واجه التعليم خلال الفترة ما بين عام 1987م - 1993م العديد من المشكلات بسبب الصعوبات والمعوقات التي حالت دون تطويره بسبب سياسات الاحتلال، وقد اتسم التعليم في تلك المرحلة بعدة خصائص أهمها:
- سوء الأحوال الاقتصادية خلال تلك المرحلة، بسبب كثرة الإغلاقات، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة عام 1987م.
 - تخلخل الحالة الاجتماعية بسبب الانفتاح على المجتمع الإسرائيلي.
 - جمود في بناء المدارس، وترميمها بهدف إضعاف التعليم.
 - تغيير العديد من المناهج والكتب الدراسية بحجج أنها تتعارض مع سياسة الاحتلال.
 - تغيير العدد من المفاهيم والمصطلحات الفلسطينية بأسماء يهودية وحذف العديد من الموضوعات التي تشير إلى القومية العربية، أو الجهاد في سبيل الله.
 - التحكم في التعيينات والوظائف، وترقيات المدراء، والمعلمين، والإداريين.
 - حرمان الطلاب من استكمال دراستهم في التعليم العالي، بسبب الفصل، أو الاعتقال، أو الإبعاد.
 - فصل العديد من المعلمين، واعتقالهم، وإبعادهم البعض منهم، كونهم ساهموا في مقاومة الاحتلال.
 - إغلاق العديد من المدارس، استخدامها للأغراض العسكرية.
 - طمس الهوية الفلسطينية، وتذويبها بالعديد من الإجراءات، والأساليب الفكرية، التي تعظم اليهود.
 - إهمال تعليم الفتاة، بسبب الخوف، وعدم توفر الأمن.
 - ضعف أساليب التقويم، وعمليات الإشراف التربوي، اعتمادها على الأسلوب القديم الذي اعتمد على التفتيش⁽¹⁾.
- من الواضح أن التعليم الفلسطيني واجه أقسى الظروف والصعوبات والعقبات، في ظل الانتفاضة، الإجراءات العسكرية التعسفية ضد المؤسسات التعليمية بكافة أنواعها وأشكالها والتي

(1) نشوان، جميل عمر: التعليم في فلسطين، مرجع سابق، ص 262- 263.

كانت جميعها تهدف إلى خلق جيل جاهل يعمل في سوق العمالة الرخيصة في (إسرائيل)، فعمدت إلى تجاهل المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فعاش الشعب الفلسطيني تحت ظروف قاسية.

ويستنتج أن تلك الظروف أدت إلى انتشار ظاهرة التسرب، لعدم قدرة الطلاب على مواكبة العملية التعليمية، بسبب الإغلاق الطويل للمؤسسات التعليمية.

ومما سبق إجمال الأهداف التعليمية لسلطات الاحتلال في النقاط التالية:

أ. تكريس سياسة التوسع الإقليمي، وفرض سياسة الأمر الواقع أمام سكان الأراضي المحتلة.

ب. السعي إلى تجهيل الإنسان الفلسطيني، والحد من طموحاته، وعزل ماضيه عن حاضره، وطمس معالمه المستقبلية.

ت. تجهيل الإنسان الفلسطيني بتاريخ القضية الفلسطينية وتطوراتها.

ث. تشويه صورة التاريخ العربي والإسلامي لإفقاد الطالب الثقة بأمته وتاريخها وحضارتها.

- الممارسات الإسرائيلية الاجتماعية والثقافية اتجاه مدينة القدس في الفترة الواقعة ما بين 1978 - 1993م:

اتخذت سلطات الاحتلال عدة إجراءات، وممارسات عسكرية، لتهويد مدينة القدس، فمنذ الإعلان عن ضم القدس، في 28 يونيو/ حزيران 1967 بدأ الاحتلال الإسرائيلي بسن القوانين التي تهدف إلى التطهير العرقي للسكان الفلسطينيين في القدس وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، لتحقيق التهويد الكامل للمدينة المقدس، ولمن سينتقى من سكانها، باعتبارهم أقلية معزولة وهامشية⁽¹⁾

فقد عملت على تغيير معالم المدينة الجغرافية والتاريخية والديموغرافية، بهدف طمس معالمها العربية، والإسلامية من الناحية الاقتصادية والاجتماعي، والثقافية، والحيلولة دون أن تكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، من خلال فرض سياسة الأمر الواقع، حيث أقدمت الحكومات الإسرائيلية على العديد من السياسات والإجراءات لتنفيذ مخططاتها، فسرعت من وتيرة مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، وتقنين منح المقدسين رخص البناء، وهدم منازل المقدسين، بل والاستيلاء على منازلهم، وإقامة الحواجز العسكرية التي تحول دون

(1) الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس: القدس أربعون عاماً على الاحتلال حقائق وأرقام، ص5.

وصول المواطنين الفلسطينيين من باقي المدن الفلسطينية من الوصول إليها، وحفر الأنفاق في محيط المسجد الأقصى المبارك، وسحب هويات المقدسيين، وفرض الضرائب الباهظة، كما أقدمت على تغيير أسماء الطرق والشوارع والأحياء العربية، واستبدلتها بأسماء عبرية في محاولة منها لتزوير تاريخ هذه المدينة العربية، وغير ذلك من إجراءات وسياسات في محاولة لقطع الطريق على أية إمكانية لبحث مستقبل المدينة في أية مفاوضات قد تجري في مرحلة قادمة (1).

وكان رأس الحربة في عملية تهويد البلدة القديمة هي جمعية "عطرات كوهانيم" التي أنشئت في العام 1978م، والتي رأسها ماتي دان (Matti Dan) وهو مستوطن له صلات واسعة مع جميع المكاتب الحكومية، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء، وقد سيطرت تلك الجمعية على العديد من المباني في الأحياء الإسلامية، والمسيحية، أغلبها في شارع الواد (2)، الذي تعرض لعملية تهويد شاملة حيث تم تغيير معالمه وتبديل أسماء البيوت الأماكن فيه، منها بيت أبو اسنينة، الذي استولى عليه أرييل شارون (Ariel Sharon) وأطلق عليه اسم "فيتبرغ" وهو اسم ليهودي نمساوي، وجاءت في محاولة للتأكيد على أن الحشموثيم هم الذين بنوا هذه المباني، وهذا ينطبق على عقبة الخالدية، حيث أطلق عليها اسم "طريق الحشموثيم"، و دار الترهى، سميت "دار الحنان"، و دار رصاص، سميت "بيت ديسكن" دير مار يوحنا، تحول إلى "ثئوف دافيد"، و دار الزوربا أطلق عليها "بيت دنون"، و حاكورة نسيبة "الصبرة" أطلقوا عليها اسم "حسير جليتسيا"، والعديد من الإجراءات الإسرائيلية الأخرى (3).

كما اتخذت السلطات العسكرية الإسرائيلية أشكال أخرى لتهويد المدينة، منها:

1- مصادرة الأراضي والاستيطان: كان ذلك جزء من الإستراتيجية الإسرائيلية، كأحد وسائل السيطرة على المدينة المقدسة، عندما أدركت الدوائر الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، بأن القدس هي مفتاح التسوية، لذلك عملت على تنشيط جمعيات وهيئات الاستيطان، لإخراج المدينة من دائرتها العربية، حيث انطلقت جهود المستوطنين في عام 1978م للسيطرة على القدس الشرقية، وإخراجها من دائرة أي تسوية مع العرب، فقامت جمعية "عطرات لايشناه" - والتي انبثق عنها جمعية "عطرات كوهانيم" - في ذلك التاريخ بالسيطرة على مباني تعود ملكيتها للسكان العرب،

(1) مركز الأبحاث الفلسطيني القدس المحتلة: التهويد الثقافي لمدينة بيت المقدس، مجلة الوحدة، ع334، مؤسسة الفكر الإسلامي، طهران، 2010م، ص16.

(2) مارجليت، مائير: إسرائيل والقدس الشرقية استيلاء وتهويد، ترجمة مازن الحسيني، منشورات مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2011م، ص61.

(3) مركز الأبحاث الفلسطيني القدس المحتلة: التهويد الثقافي لمدينة بيت المقدس، مرجع سابق، ص16.

وذلك بتسهيل من دائرة شؤون الأراضي، والمساعدة في تحويل تلك البنيات لحساب الجمعية، كما ساهمت وزارة الأديان، والداخلية بدعم تلك الجمعيات مالياً، وفي العام 1991م بدأت أنشطة المستوطنين في حي سلوان عندما دخلت جمعية "العاد" التي تأسست عام 1986م، أول الأبنية في الحي المذكور، ومنحت تلك الجمعية الحراسة على أملاك الغائبين فيها⁽¹⁾.

2- الحرب الديموغرافية ضد المقدسيين: لم تقتصر الحرب المحتدمة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال في القدس على الإجراءات العسكرية والاقتصادية، والأمنية، بل تعدى ذلك إلى الحرب الديموغرافية⁽²⁾، حيث عززت (إسرائيل) من تواجد اليهود في المدينة المقدس، من خلال السماح بتدفق هائل للمستوطنين في الأراضي التي ضمتها سلطاتها إلى بلدية القدس، ومنذ تلك اللحظة ركزت السياسة الإسرائيلية على ضرورة وجود علاقة طردية بين السكان اليهود والأراضي، بحيث كلما ازداد عدد اليهود، كلما زادت سيطرتهم على الأراضي، وقبول العالم لتلك السيطرة⁽³⁾.

3- تدمير النواحي التعليمية: حيث قامت سلطات الاحتلال بشطب عدد من الموضوعات المقررة في المناهج الأردنية في مختلف المواضيع، وتحريف مواد التاريخ والجغرافيا التي تثبت أحقية اليهود في فلسطين، وعدم الاهتمام بأوضاع المعلمين التربوية، وذلك بعدم عقد دورات تأهيلية لهم في أساليب التدريس، وإهمال العنصر التقني الحديث في هذه المدارس، مما أدى إلى ضعف مهاراتهم وخبراتهم تربوية في عملية التدريس، وفرض عوامل التخلف العلمي على العرب في مدينة القدس، والتي نتج عنها ضعف القيادة التربوية في المجتمع، ولتكون بالتالي تابعة للقيادة التربوية الإسرائيلية، مما أدى إلى انتشار ظاهرة التسرب والرسوب بين الطلاب لتكثير الأيدي العاملة ورفع نسبة الجهل والبطالة بين المواطنين في القدس⁽⁴⁾.

4- الإشراف على القضاء: احتدمت الصراعات بين سلطات الاحتلال من جهة، والمجلس الإسلامي الأعلى وأجهزة القضاء العربية من جهة أخرى، وقد ازداد ذلك الصراع حدة في ظل الانتفاضة الفلسطينية، وقد وصلت ذروة الصراع في أعقاب مذبحة الأقصى في أكتوبر/تشرين

(1) مارجليت، مائير: إسرائيل والقدس الشرقية، مرجع سابق، ص 37-38.

(2) الزرو، نواف: القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية، دار الخواجا، ط1، عمان، 1991م، ص 110.

(3) مارجليت، مائير: إسرائيل والقدس الشرقية، مرجع سابق، ص 39-40.

(4) التميمي، رفيق الخطيب: القدس في ضمير العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص 164.

الأول 1990م، حيث اتخذت سلطات الاحتلال قرارات تقضي باتخاذ تدابير تجرد المجلس الإسلامي، والأوقاف من سيطرتها على الأمور في القدس، والأماكن المقدسة⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم تقتصر الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن والممتلكات الإسلامية، بل طالت الأماكن المسيحية، فقد تعرضت كنيسة القيامة وغيرها من الأماكن المسيحية إلى عدد كبير من الاعتداءات، وكان من أبرز تلك الاعتداءات احتلال فندق ماريوحنا التي نفذه 150 مستوطناً يهودياً في أبريل/ نيسان 1990م، ونتج عن ذلك نزوح عدد كبير من المسيحيين عن المدينة المقدسة، وقد وصل عددهم في العام 1990م إلى 11 نسمة فقط⁽²⁾.

من الواضح أن التهويد في القدس سار بوتيرة منظمة وممنهجة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، وهي مبرمجة دون دواع سياسية، خاصة أن المدينة لم تدخل في دائرة التفاوض مع الجانب المصري في اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، ويتضح أن العامل الأيدلوجي كان المحرك الأساس في تهويد المدينة، ومن الراجح أن (إسرائيل) عجلت بوتيرة تهويد المدينة بعد إعلانها موحدة في العام 1981م، لضمان انسلاخها عن عروبتها وإسلاميتها، مستهدفة بذلك الجوانب الثقافية والاجتماعية على وجه التحديد.

- نتائج السياسة الإسرائيلية على النواحي الاجتماعية والثقافية في مدينة القدس:

أفرزت السياسات الإسرائيلية ضد المحتوى الثقافي، والاجتماعي الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) عام 1978م، حتى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، عدة نتائج، أهمها:

- الاستمرار في سياسة التجهيل التي تمارس ضد الفلسطينيين، والمحاولات لإجبار الطلاب على ترك المدرسة والتوجه إلى الشوارع أو إلى سوق العمل، وأدت تلك السياسة إلى ارتفاع نسبة الأمية، حيث وصلت نسبتها في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1982م 2.7% في الذكور، أما الإناث فقد بلغت 11.1%⁽³⁾، وفي العام 1990م وصلت نسبة الأمية للذكور بالحد الأدنى 11.8% بشكل عام⁽⁴⁾.

- أدى عدم تدخل السلطات الإسرائيلية مباشرة في شؤون التعلم في مدارس وكالة الغوث من حيث استخدام أدوات وأساليب الإشراف التربوي إلى حدوث تطور إيجابي في التعليم التابع

(1) الزرو، نواف: القدس بين مخططات التهويد، مرج سابق، ص36-37.

(2) المرجع السابق، ص78-90.

(3) هلال، جميل: أثر السياسة في الوضع السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص152.

(4) وافي، سامي سعيد: تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني، مرجع سابق، ص83.

للكالة بدرجة ملحوظة، أكثر منه في التعليم الحكومي، والذي اتصف بالمركزية الشديدة في التعليم بناء على تحقيق أهدافه الاستعمارية، وهو تجهيل الشعب الفلسطيني⁽¹⁾.

- فرضت ظروف العمل بالنسبة للعمال الذين عملوا داخل الخط الأخضر، أن تعلموا اللغة العبرية، حيث كان ذلك شرطاً أساسياً للحصول على عمل⁽²⁾.
- أدت الممارسات الإسرائيلية بحق المحتوى الاجتماعي والثقافي إلى تهجير عدد كبير من الكفاءات المحلية إلى الدول النفطية، وذلك من أهم أهداف، واستراتيجيات الاحتلال⁽³⁾.
- تزايد مشكلة الخريجين وانتشار البطالة في صفوفهم، لإجبارهم على التفكير في الهجرة أو العمل كأجير في سوق العمل الشاق⁽⁴⁾.

مما سبق يستدل إلى أن سلطات الاحتلال انتهجت خطوط متوازية، من أجل ضرب الشعب الفلسطيني من كافة الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والعسكرية، كما يلاحظ أن (إسرائيل) كان لديها إستراتيجية محددة وواضحة، ووفق خطط منظمة، ضد كل ما له علاقة بالإنسان الفلسطيني، وأرضه، لذلك كتب لأهدافها النجاح، في كثير من الأحيان، في غياب إستراتيجية منظمة للمقاومة الفلسطينية، في كافة المجالات، فكان التركيز على المقاومة الشعبية، والمسلحة، بشكل واضح، وإهمالها ضد إجراءات (إسرائيل) في النواحي الثقافية والاجتماعية.

(1) نشوان، جميل عمر: التعليم في فلسطين، مرجع سابق، ص253.

(2) مليمان، يوسي: الإسرائيليون الجدد، مرجع سابق، ص210-211.

(3) هلال، جميل: أثر السياسة في الوضع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص152.

(4) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، مرجع سابق، ص43.

الختامة

الخاتمة

ختاماً أحمد الله تعالى الذي أعانني وأمدني بالقوة لإتمام هذه الدراسة، والتي خلصت من خلالها التوصل إلى نتائج أهمها:

- أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت المأزق الكبير الذي وقعت فيه أثناء حرب أكتوبر، والذي تمثل في تقليص إنتاج النفط من قبل الدول العربية النفطية، فانصبت كل جهودها في عدم تكرار تلك الأزمة، من خلال بسط نفوذها على دول الخليج، لذلك لعبت دوراً كبيراً، في ترسيخ الصراع العربي الإسرائيلي، ونشر التفكك العربي، ودعمها (إسرائيل) سياسياً وعسكرياً، واقتصادياً، ومعنوياً، من أجل تحقيق أهدافها.
- أحدثت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) نتائج خطيرة، على قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك باعتراف أكبر دول عربية (إسرائيل)، وإقرارها بملكية الأرض الفلسطينية لليهود، ولم يطلب السادات مقابل ذلك من بيغن الاعتراف بالشعب الفلسطيني، إنما استبدل هذا المصطلح "بعراب أرض (إسرائيل)" والذي وافق عليه السادات ضمناً.
- أدت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) إلى تحويل حقوق الشعب الفلسطيني المنصوص عليها في القوانين المواثيق الدولية، إلى مطالب تستجديها الدول العربية من الولايات المتحدة و(إسرائيل) بمنحها للفلسطينيين.
- لم تحظ اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) بأي تأييد مصري لا على المستوى الرسمي، أو الشعبي، وإن تصديقها من قبل مجلس الشعب جاء دون اطلاع أعضاء المجلس على كامل وثائق الاتفاقية، وكان تصديق المعاهدة المصرية الإسرائيلية من قبل مجلس الشعب شكلياً، والاستفتاء كذلك الذي أجراه لنيل الموافقة الشعبية على المعاهدة، لأن السادات طلب التصديق على المعاهدة بعد حوالي أسبوعين من التوقيع عليها في واشنطن.
- أحدثت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) شرخاً بين الدول العربية، وميل بعضها لإقامة علاقات ودية مع (إسرائيل).
- أدت الاتفاقية المصرية الإسرائيلية عام 1978م، إلى تراجع منظمة التحرير الفلسطينية عن مواقفها المتعلقة بإقامة علاقات مع (إسرائيل)، عندما وافقت على ذلك من خلال الجلسات ضمن وفد مشترك مع الأردن في مؤتمر مدريد عام 1991م، كذلك موافقتها على إقامة علاقات سلمية مع (إسرائيل) بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م.
- أجمعت دول العالم المؤيدة، والمعارضة لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، أنه لا جدوى من العملية السلمية في المنطقة العربية، دون تحقيق حلاً للقضية الفلسطينية.

- سعت الحكومة المصرية منذ حرب لبنان 1982م، إلى إدخال منظمة التحرير الفلسطينية في مربع التسويات السياسية مع (إسرائيل)، وإبعادها عن العمل العسكري.
- اتخذ من النظام المصري المتمثل في أنور السادات نموذجاً يُحتذى به لدى الدول العربية، في بناء علاقات ودية مع (إسرائيل)، وتبني معظم الدول العربية الحل السياسي للقضية الفلسطينية، بدلاً من الحل العسكري، كخيار استراتيجي.
- حققت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) إنجازات ضخمة بالنسبة (لإسرائيل)، لم تستطع تحقيقها في حروبها السابقة مع العرب، ومن تلك الانجازات: أن الاتفاقية لم تنتهِ حالة الحرب مع مصر فقط، بل إن السادات أعطى (إسرائيل) تأميناَ لمدى الحياة في عدم دخول أي قوة لمهاجمتها من جهة الحدود المصرية، وضرب أي دولة عربية دون تدخل مصري، كذلك فتحت المجال أمام الدول العربية للاعتراف (بإسرائيل) على أرض الواقع.
- المقترحات والمشاريع السلمية التي طرحت لحل القضية الفلسطينية، لم يكن هدفها استعادة حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة، وإنما تركزت على حل يرضي الطرفين الفلسطيني، والإسرائيلي.
- أدت عملية السلام المصرية الإسرائيلية إلى تكثيف عمليات الهجرة، والاستيطان اليهودي في فلسطين، حيث تم تفكيك المستوطنات من سيناء، وأعيد إنشاؤها في الأراضي الفلسطينية، فقد شهدت فترة الدراسة عمليات مصادرة لمساحات شاسعة من الأراضي لم يسبق لها مثيل.
- استغلت (إسرائيل) المعاهدة المصرية الإسرائيلية في الإنفراد بالشعب الفلسطيني، وارتكاب أبشع المجازر، والممارسات القمعية من قتل، واعتقال، وإبعاد، وتدمير للمنازل، وتهويد الأماكن، بكافة الوسائل العسكرية المتاحة لديها خاصة في فترة الانتفاضة.
- أصبحت مصر بعد توقيع معاهدة السلام مع (إسرائيل)، تتعامل مع القضية الفلسطينية بطريقة محايدة، بعيداً عن التلاحم الإسلامي والقومي.
- حققت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م عدة إنجازات على المستوى، والعسكري والاقتصادي، والاجتماعي، إلا أنها لم تستغل بشكل كافٍ سياسياً، في إرغام (إسرائيل) بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.
- حاولت (إسرائيل) إيجاد قيادة بديلة عن منظمة التحرير، منذ بداية توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية، بشتى الوسائل، إلا أنها فشلت، لذلك سخرت جهودها للضغط على منظمة التحرير سياسياً، من أجل القبول بالشروط الإسرائيلية لعملية التسوية، خاصة بعد حرب لبنان، وقد أرغمت الظروف الدولية، القيادة الفلسطينية في بداية التسعينيات للدخول في مفاوضات مع (إسرائيل)، لإنهاء الانتفاضة.

- استغلت (إسرائيل) اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) من خلال السيطرة على كافة المقومات الاقتصادية الفلسطينية، والتي تمثلت في احتواء أكبر عدد من القوى العاملة من سكان الأراضي المحتلة، والسيطرة على قطاع الصناعة والزراعة، وضرب التجارة، والسيطرة على مصادر المياه الفلسطينية.
- حاولت (إسرائيل) ضرب البنية الاجتماعية للشعب الفلسطيني، من خلال نشر الانحراف، والفساد في المجتمع الفلسطيني، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م أدت إلى إفشال مخططات الاحتلال الإسرائيلي إلى حد كبير.
- تمكنت (إسرائيل) من تنفيذ مخططاتها الرامية لتجهيل الشعب الفلسطيني، من خلال وضع الخطط اللازمة ضد قطاع التعليم في الأراضي المحتلة، واحتضان القوى الشابة في قطاع العمالة الإسرائيلية، من أجل ترك الدراسة.

أما التوصيات:

توصي هذه الدراسة:

قيادة جمهورية مصر العربية الشقيقة بالوقوف عند مسؤولياتها التاريخية، والدينية، والقومية، تجاه القضية الفلسطينية، وإعادة النظر في اتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، وذلك لما آلت إليه القضية الفلسطينية بعد توقيع تلك الاتفاقية، وأن ما يعيشه الواقع الفلسطيني في الفترة الحالية هو من نتائج تغييب الدور المصري عن القضية الفلسطينية.

الباحثين والدارسين بتبني مثل هذه الدراسة، والاستفادة منها والاستمرار والبحث، في موضوعاتها، لما لها من أهمية، والوصول بقدر المستطاع إلى الوثائق الكاملة لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، خاصة السرية منها.

الجهات، والأفراد المؤيدة لاتفاقية كامب ديفيد (Camp David)، بمراجعة أفكارهم بالاطلاع على هذه الدراسة، والنظر إلى القضايا السياسية بمنظورها السليم، بعيداً عن التبعية، واسترضاء الحاكم، لأن اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) لم تسجل أي إنجاز على المستوى العربي، بل كان وبال يدفع ثمنه الشعب الفلسطيني.

وزارة التربية والتعليم، ومراكز الأبحاث، ووسائل الإعلام المختلفة بالعمل الدؤوب بتوعية المجتمع الفلسطيني بضرورة وأهمية العادات الاجتماعية التي أوجدتها الانتفاضة الفلسطينية، والحث على التمسك بها.

الملاحق

ملحق رقم (1)

اتفاق فض الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل

18 يناير/كانون الثاني عام 1974م(*).

عملا بما تم فى مؤتمر جنيف للسلام :

- (أ) ان مصر واسرائيل سوف تراعيان بدقة وقف اطلاق النار فى البر والبحر والجو الذى دعا اليه مجلس الامن التابع للامم المتحدة وسوف تمتنعان منذ توقيع هذه الوثيقة عن جميع الاعمال العسكرية وشبه العسكرية احدهما ضد الاخرى .
- (ب) سوف يجرى الفصل بين القوات العسكرية لمصر واسرائيل وفقا للمبادئ التالية :
- ١ - تنتشر القوات القوات المصرية كافة على الجانب الشرقى من القناة غربى الخط المشار اليه بالخط (أ) على الخريطة المرافقة وتنتشر القوات الاسرائيلية كافة بما فى ذلك القوات الموجودة غربى قناة السويس والبحيرات المرة شرقى الخط المشار اليه بالخط (ب) على الخريطة المرافقة .
 - ٢ - المنطقة الواقعة بين الخطوط المصرية والاسرائيلية سوف تكون منطقة فصل ترابط فيها قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وسوف تظل قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة مكونة من وحدات من بلدان ليست اعضاء دائمة فى مجلس الامن .
 - ٣ - المنطقة الواقعة بين الخط المصرى وقناة السويس سوف تكون محدوده من حيث الاسلحة والقوات .
 - ٤ - المنطقة الواقعة بين الخط الاسرائيلى الخط (ب) على الخريطة المرافقة والخط المشار اليه بالخط (ج) على الخريطة المرافقة والممتدة على طول السفح الغربى للجبال التى يقع عندها ممر الجدى ومتلا سوف تكون محدودة من حيث الاسلحة والقوات .
 - ٥ - التحديدات المشار اليه فى الفقرتين ٣ ، ٤ سوف تخضع لرقابة قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وسوف تستمر الاجراءات القائمة لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة بما فى ذلك ضم ضباط اتصال مصريين واسرائيليين الى قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة .

(*) المجذوب، طه: حرب أكتوبر طريق السلام، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، القاهرة، 1993م، ص 222-223.

٦ سوف يسمح للقوات الجوية للجانبين بالتحليق حتى خطوط كل منهما دون تدخل من الجانب الآخر .

(ج) ان التنفيذ التفصيلي لفصل القوات سوف يحدد من جانب المندوبين العسكريين لمصر واسرائيل الذين سيتفقون على مراحل هذه العملية وسوف يجتمع هؤلاء المندوبون لهذا الغرض بعد مضي فترة لاتزيد على ٤٨ ساعة من توقيع هذه الوثيقة عند الكيلو متر ١٠١ تحت اشراف الامم المتحدة وسوف يقومون باستكمال هذه المهمة فى غضون خمسة ايام وسيبدأ الفصل الاول فى غضون ٤٨ ساعة من انتهاء عمل المندوبين العسكريين ولن يتجاوز ذلك بأى حال سبعة ايام بعد توقيع هذا التفاف وسوف تتم عملية الفصل فى مدة لاتزيد عن ٤٠ يوما من بدائها

(د) لاتعتبر مصر واسرائيل هذا الاتفااق اتفاق سلام نهائى وهو يشكل خطوة اولى نحو سلام نهائى وعادل ودائم طبقا لبنود قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ضمن اطار مؤتمر جنيف .

عن اسرائيل	توقيع عن مصر
الليفتنانت جنرال دافيد	اللواء محمد عبد الفتى الجمسى
	اليعازر
رئيس اركان قوات الدفاع	رئيس هيئة اركان القوات المسلحة المصرية
	الاسرائيلية

الشاهد : الليفتنانت جنرال أنزىوسيلاسفيو قائد قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة الكيلومتر
١٠١ مصر ١٨ يناير ١٩٧٤

ملحق رقم (2)

اتفاق فض الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل

1 سبتمبر/ أيلول عام 1975م(*) .

أتفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة إسرائيل على ما يلي :

المادة الاولى :

أن النزاع بينهما وفى الشرق الاوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية .
وقد شكلت الاتفاقية المعقودة بين الطرفين فى ١٨ يناير ١٩٧٤ فى إطار مؤتمر جنيف للسلام خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم وفقاً لاحكام قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، واذا يعتزمان التوصل الى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التى دعا اليها قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ فان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف .

المادة الثانية :

يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو التهديد بها ، أو الحصار العسكرى فى مواجهة الطرف الاخر .

المادة الثالثة :

(١) سوف يستمر الطرفان فى أن يراعىا بدقة وقف إطلاق النار فى البر والبحر والجو والامتناع عن أية أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الآخر .
(٢) ويقرر الطرفان أيضاً أن الالتزامات الواردة فى ملحق هذه الاتفاقية والبروتوكول الخاص بها ، عند عقده ، سيكونان جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة :

أ - يتم تحريك القوات المسلحة للطرفين وفقاً للمبادئ التالية : -

(١) تنسحب جميع القوات الاسرائيلية الى شرق الخط المشار اليه بخط «ى» على الخريطة المرافقة .

(٢) تتقدم جميع القوات المصرية الى غرب الخط المشار اليه بخط « هـ » على الخريطة المرفقة .

(*) المجنوب، طه: حرب أكتوبر طريق السلام، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، 1993م،

(٣) ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما فى الخريطة المرفقة بخطى « هـ » ،
« و » وكذلك المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما فى الخريطة المرفقة بخطى
« دى » ، « ك » محددة السلاح والقوات .

(٤) سيتم الاتفاق على التحديدات الخاصة بالسلاح والقوات فى المنطقتين المشار اليهما
فى الفقرة (٣) عاليه وفقاً لما هو وارد فى الملحق المرفق .

(٥) ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما فى الخريطة المرفقة بخطى (هـ)
« دى » منطقة عازلة . وسوف تستمر قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة فى
القيام بوظائفها على النحو الوارد فى الاتفاقية المصرية الاسرائيلية المعقودة فى ١٨
يناير ١٩٧٤ .

(٦) فى المنطقة الواقعة بين الخط « هـ » والخط المنتهى على الساحل جنوب أبو رديس ،
والمبين فى الخريطة المرفقة ، سوف لا تكون هناك قوات عسكرية كما هو موضح فى
الملحق المرفق .

ب - التفاصيل المتعلقة بالخطوط الجديدة وإعادة تحريك القوات وتوقيت ذلك والتحديد الخاص
بالأسلحة والقوات والاستطلاع الجوى وتشغيل منشآت الانذار المبكر والاستكشاف
وإستخدام الطرق ومهام الأمم المتحدة وغير ذلك من الترتيبات ستكون كلها وفقاً لأحكام
الملحق والخريطة اللذين يكونان جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وللبروتوكول الذى يتم
التوصل اليه عن طريق مباحثات طبقاً للملحق والذى سيصبح عند عقده جزءاً لا يتجزأ من
هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة :

تعتبر قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة أساسية ، وسوف تستمر فى القيام بعملها وستجدد
مدتها سنوياً .

المادة السادسة :

ينشئ الطرفان لجنة مشتركة أثناء سريان هذه الاتفاقية وتعمل تحت رئاسة المنسق العام
لعمليات الأمم المتحدة فى الشرق الاوسط وذلك لنظر أى مشكلة تنجم عن هذه الاتفاقية وللمعاونة قوة
الطوارئ التابعة للأمم المتحدة فى تنفيذ مهمتها ، وتعمل اللجنة المشتركة وفقاً للإجراءات الواردة
فى البروتوكول .

المادة السابعة :

سيسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة الى إسرائيل ومنها بالمرور فى قناة السويس .

المادة الثامنة :

(١) يعتبر الطرفان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام عادل ودائم . وهى ليست إتفاق

سلام نهائى . (٢) سيواصل الاطراف بذل الجهود للتوصل بالتفاوض الى إتفاق

سلام نهائى فى إطار مؤتمر جنيف للسلام وفقاً لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ .

المادة التاسعة :

تسرى هذه الاتفاقية بعد توقيع البروتوكول وتبقى سارية المفعول حتى تحل محلها إتفاقية

جديدة .

حررت فى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ من أربع نسخ أصلية .

عن حكومة إسرائيل
عن حكومة جمهورية مصر العربية

ملحق رقم (3)

قرار مجلس الأمن الدولي 242(*).

في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧ ، صوت مجلس الأمن على مسودة قرار قدمتها بريطانيا ، وقرها بالإجماع . وفيما يلي نص القرار :

أن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر للوضع الخطير في الشرق الأوسط . واذ يؤكد عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب والحاجة للمعمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن . واذ يؤكد كذلك أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفق المادة الثانية من الميثاق .

١ - يثبت أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب أن يشمل تطبيق المبادئ التالية كليهما .

* انسحاب القوات الاسرائيلية من اراض احتلت في النزاع الأخير .

* انتهاء كل تمسك بصفة المحاربة أو حالة الحرب وإيلاء الاحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وحققها في أن تعيش ضمن حدود أمنة ومعترف بها خالية من التهديدات أو أعمال القوة .

٢ - يثبت كذلك الضرورة

(أ) - لضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة .

(ب) - لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(ج) - لضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة باتخاذ اجراءات بما فيها انشاء مناطق مجردة من السلاح .

٣ - يطلب الأمين العام انتداب ممثل خاص ليذهب الى الشرق الأوسط لإقامة ومواصلة الاتصالات مع الدول المعنية بغية تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفق النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار .

٤ - يطلب من الأمين العام موافاة مجلس الأمن ، في اقرب وقت ممكن ، بتقرير عن سير جهود الممثل الخاص .

(*) عبد المجيد، أحمد عصمت: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م1، بيروت، ط1، 1993م، ص197-198.

ملحق رقم (4)

قرار مجلس الأمن الدولي 338(*).

قرار رقم 338 (1973) بتاريخ 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1973 .
طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى
تنفيذ القرار رقم 242 بجميع أجزائه

إن مجلس الأمن ،
١ - يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى
وقف إطلاق النار بصورة كاملة ، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية
فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي
المواقع التي تحتلها الآن .
٢ - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق
النار ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع أجزائه .
٣ - يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلالها ، مفاوضات
بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل
ودائم في الشرق الأوسط .

تبني المجلس هذا القرار ، في
جلسته رقم 1747 ، بـ 14
صوتاً مقابل لا شيء كالاتي :
مع القرار : استراليا ، النمسا ، فرنسا ، غينيا ، الهند ، اندونيسيا ،
كينيا ، بنما ، بيرو ، السودان ، الاتحاد السوفياتي ،
المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ،
يوغسلافيا .

* لم تشترك الصين في التصويت على هذا القرار .

(*) عبد المجيد، أحمد عصمت: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م1، بيروت، ط1، 1993م، ص210.

ملحق رقم (5)

بيان مشترك لحكومتى الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في أكتوبر/ تشرين الأول عام 1977م(*).

بعد تبادل الآراء فيما يتعلق بالوضع غير الأمن الذى لا يزال باقياً فى الشرق الأوسط ، أصدر سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى ، و ١.١. جروميكو عضو اللجنة المركزية للمكتب السياسى للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى البيان التالى باسم دولتيهما ، وهما رئيسستان مشتركين لمؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط :

١ - إن كلتا الحكومتين مقنعتان بأن المصالح اليومية لشعوب هذه المنطقة ، وكذلك مصالح دعم السلام والأمن الدوليين بصفة عامة تفرض بصورة ملحة ضرورة تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربى - الإسرائيلى بأسرع ما يمكن . ويجب أن تكون تلك التسوية شاملة تتضمن كل الأطراف المعنية وكل المسائل .

وتعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، إنه فى إطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، يجب أن تحل كل المسائل المحدودة للتسوية ، بما فى ذلك المسائل الأساسية مثل سحب القوات الإسرائيلىة من الأراضى التى احتلت فى حرب ١٩٦٧ ، حل المسألة الفلسطينية ، وتشمل ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية طبيعية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ، والتكامل الإقليمى ، والاستقلال السياسى .

وتعتقد الحكومتان أنه بالإضافة إلى هذه الإجراءات لضمان أمن الحدود بين إسرائيل والدول العربية المجاورة ، كإنشاء مناطق منزوعة السلاح ، والموافقة على وضع قوات للأمم المتحدة أو مراقبين فيها ، فإن الضمانات الدولية لمثل هذه الحدود وكذلك مراقبة شروط التسوية يمكن أيضاً وضعها إذا أرادت الأطراف المتعاقدة ذلك . والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على استعداد للمشاركة فى هذه الضمانات وفقاً لعملياتهما الدستورية .

٢ - تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أن الطريقة الوحيدة الصائبة والفعالة لتحقيق حل أساسى لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط برمتها هى داخل إطار مؤتمر جنيف

(*) تشيىجى، دان: أمريكا والسلام فى الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشرق، القاهرة، ط1، 1993م، ص 295-296.

للسلام ، الذى يعقد خصيصًا لهذه الأهداف ، على أن يشترك فى عمله مندوبو كل الأطراف المشتركة فى النزاع ، بما فيهم مندوبو الشعب الفلسطينى ، وصياغة القرارات التى يتم الوصول إليها فى المؤتمر بشكل قانونى وتعاقدى .

وتؤكد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بصفتها رئيسين مشتركين لمؤتمر جنيف عزمهما - من خلال جهود مشتركة ، وباتصالتهما بالأطراف المعنية ، تسهيل استئناف عمل المؤتمر بكل وسيلة فى موعد لا يتجاوز ديسمبر ١٩٧٧ . ويلاحظه الرئيسان المشاركان أنه مازالت توجد مسائل عديدة ذات طبيعة إجرائية وتنظيمية لا يزال ينبغى الاتفاق عليها بواسطة المشتركين فى المؤتمر .

٣ - واسترشادًا بهدف تحقيق تسوية سياسية عادلة فى الشرق الأوسط ، وإزالة الوضع المتفجر فى تلك المنطقة من العالم ، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تناشدان كل الأطراف فى النزاع أن تتفهم الحاجة إلى المراجعة الدقيقة للحقوق والمصالح المشروعة لكل منها ، وأن تظهر استعدادًا متبادلًا للعمل وفقًا لذلك .

ملحق رقم (6)

بيان المتحدث الرسمي المصري بتكرار دعوة الأطراف المعنية إلى حضور مؤتمر القاهرة(*) .

القاهرة، ١٣/١٢/١٩٧٧ (الأهرام، القاهرة،
١٤/١٢/١٩٧٧)

— يفتتح غدا الاربعاء — ١٤ ديسمبر [كانون الاول]
١٩٧٧ — مؤتمر القاهرة التحضيري للاعداد لمؤتمر
السلام ، وهو المؤتمر غير الرسمي الذي دعا اليه السيد
الرئيس السادات في خطابه يوم ٢٦ نوفمبر [تشرين
الثاني] الماضي ، امام مجلس الشعب المصري اثر عوبته
من رحلته التاريخية الشجاعة الى القدس . وتتخل قضية
الشرق الاوسط نتيجة مبادرة الرئيس السادات التاريخية
مرحلة جديدة وبقية ، ويعتبر مؤتمر الغد اول خطوة تنفيذية
فيها . ولقد وجهت وزارة الخارجية المصرية الدعوة لمؤتمر
القاهرة الى كافة اطراف المشكلة وهي : سورية والارن
ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان واسرائيل ، والى
الدولتين رئيستي مؤتمر جنيف : الاتحاد السوفياتي
والولايات المتحدة ، والى السكرتير العام للامم المتحدة
باعتبار الامم المتحدة الاطار الذي تقرر فيه عقد مؤتمر
السلام في جنيف .

وقبلت الدعوة حتى الان كل من الامم المتحدة ،
والولايات المتحدة ، واسرائيل ، ومصر (الداعية الى المؤتمر)
ولا تزال الدعوة قائمة الى بقية الاطراف ، والى الاتحاد
السوفياتي الرئيس المناوب لمؤتمر جنيف ، وستظل اماكن
جميع الاطراف محفوظة حول مائدة المباحثات ، كما صرح
بنلك الرئيس السادات .

وترجو مصر أن تعيد هذه الاطراف النظر في موقفها ،
وأن تقرر الحضور والمشاركة في اعمال المؤتمر ، قبولاً منها
لمبادرة السلام الشجاعة ، ومحافظة على استمرار جهود
السلام ، ووصولاً الى الحل الدائم العادل للمشكلة . ولا
شك في ان اشتراك الامم المتحدة في المؤتمر يضمن استمرار
الاطار الذي ارتضته الاطراف المعنية ، وبصفة خاصة
الاطراف العربية ، ليتم فيه التوصل الى الحل الشامل ،
واقامة السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ، كما ان
وجود الولايات المتحدة ، احد رئيسي مؤتمر السلام والدولة
العظمى ذات المسؤوليات الدولية الواسعة ، انما يؤكد البعد
الدولي والمشاركة الدولية في جهود الحل السلمي ، بالإضافة
الى تأكيد الدور الهام والرئيسي الذي تلعبه الولايات المتحدة
بصفة خاصة في هذا المضمار .

والموقف الثابت الذي عبرت عنه مصر دائماً في كافة
المراحل الدولية ، هو ان حل مشكلة الشرق الاوسط لا يمكن
ان يتم الا على اسس ثلاثة رئيسية : اولها ، انسحاب
اسرائيل من كافة الاراضي العربية التي احتلت في الخامس
من يونيو [حزيران] ١٩٦٧ : وثانيها ، استعادة الحقوق
الوطنية للشعب الفلسطيني ، وتأمين حقه في تقرير المصير ،
واقامة دولته المستقلة : وثالثها ، حق كل دولة من دول

(*) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت،

المنطقة في العيش في سلام داخل حدود أمنة ومعترف بها .
وعبر السيد الرئيس السادات عن كل ذلك بالوضوح
الكامل في خطابه أمام الكنيست ، كما أكد مرارا ، كما لا
يترك مجالا للشك ، في ثبات الموقف المصري وحفاظه على
الحقوق العربية .

وليست جمهورية مصر العربية في حاجة للتأكيد من جديد
أن موقفها لا يزال على التزامه الكامل بمقررات القمة
العربية السابقة في الرباط في أكتوبر [تشرين الاول]
١٩٧٤ ، والتي أقرت المبادئ الأساسية المتقدمة .

وإن مهمة مؤتمر القاهرة التحضيري الرئيسية هي
الاعداد الجيد والفعال لمؤتمر جنيف ، حتى لا يدخل هذا
المؤتمر حين انعقاده ، في متاهة المناقشات الاجرائية
والامور التفصيلية والثانوية .

إن جمهورية مصر العربية لتعتبر أن مؤتمر القاهرة
التحضيري هو الخطوة الاولى في العمل الجاد من أجل
التوصل الى السلام ، في هذه المرحلة الدقيقة ، التي لا
تحتل المزايدات في القضية على حساب الحقوق المشروعة
للشعب العربي .

وقد شهد العالم ، في الفترة الاخيرة ، خطوة ثورية
شجاعة نحو السلام قام بها الرئيس السادات ، مستلهما
وجه الله والعروبة والوطن ، فقابلها بما تستحق من تقدير
وعرفان . وانطلاقا من هذا الموقف ، فإن مصر تسير في
طريقها نحو تسوية شاملة لاقامة سلام شامل عادل ، وهي
في هذا لن تتوقف عن مسيرتها . فهي باسم الشعوب العربية
تتحرك ، وفي سبيل الحقوق العربية تناضل .

ولقد ناضلت مصر بالسلاح في حرب أكتوبر [تشرين
الاول] المجيدة ، فأعادت للجندي المصري والعربي
كرامته ، وللكفاح العربي قيمته ، وللإنسان العربي شعور
الانتماء والفخر لعروبته وأمته .

وجمهورية مصر العربية تناضل اليوم في سبيل نفس
الهدف يدعمها في ذلك ادراك الامة العربية الحقيقي ،
وادراكها هي بأن هذا هو الطريق السليم لاقامة صرح
السلام كما يدعمها تأييد دولي واسع لم تحصل عليه الامة
العربية من قبل .

إننا نقف اليوم على ارض ثابتة ، ونتحرك بقدمين ثابتتين
نحو الهدف الاسمي للامة العربية ، وهو استعادة ارضها
وحقوقها وفرض السلام العادل الدائم .

ملحق رقم (7)

النص العبري لمشروع مناحيم بيغن للحكم الذاتي
2 ديسمبر/ كانون الأول 1977م^(*).

תכנית השלום של ישראל הודעת ראש הממשלה מנחם בגין בכנסת

י"ח טבת תשל"ח – 28.12.1977

בשיחות ראש הממשלה והנשיא סאדאת באיסמעיליה התברר כי מצרים מקבלת את תכנית השלום של ממשלת ישראל כבסיס למשא ומתן. יומיים לאחר שובו של מר בגין מוועידת הפסגה באיסמעיליה, הוא פרש בפני הכנסת את תכנית השלום של ממשלתו. להלן דברי ראש הממשלה.

אדוני היושב-ראש, מורי ורבותי, חברי הכנסת עם השכנת השלום, נציע להנהיג אוטונומיה מינהלית לתושבים הערביים של יהודה, שומרון וחבל-עזה על יסוד עקרונות אלה: המינהל של הממשל הצבאי ביהודה, בשומרון ובחבל-עזה יבוסל. ביהודה, בשומרון ובחבל-עזה תוקם אוטונומיה מינהלית של התושבים הערביים באזורים אלה על-ידי תושביהם, ובשבים. תושבי יהודה, שומרון וחבל-עזה יבחרו במרעצה מינהלית שתמנה אחד-עשר חברים, המרעצה המינהלית תפעל על-פי העקרונות הקבועים במסמך זה; כל תושב בן 18 שנים ומעלה, ללא הכול אורחות, או נטול אזרחות, יהיה זכאי לבחור למרעצה המינהלית, ואם הוא בן 25 שנים ומעלה יהיה זכאי להיבחר למרעצה המינהלית.

המרעצה המינהלית תיבחר בבחירות כלליות, ישירות, אישיות, שוות וחשאיות, תקופת כהונתה של המרעצה המינהלית תהיה ארבע שנים מיום היבחרה, ובקום מושבה בית-להם. כל העניינים המינהליים הנוגעים לתושבים הערביים של אזורי יהודה, שומרון וחבל-עזה יהיו נתונים לסמכותה של המרעצה המינהלית.

המרעצה המינהלית תפעיל את האגפים הבאים: אגף החינוך, אגף לענייני דת, אגף הכספים, אגף התחבורה, אגף הבינוי והשיכון, אגף התעשייה, המסחר והתיירות, אגף החקלאות, אגף הבריאות, אגף העבודה והרווחה, אגף לשיקום פליטים, אגף המינהל המשפטי והפיקוח על כוח משטרה מקומי.

המרעצה המינהלית תוציא תקנות הנוגעות לפעולתם של אגפים אלה.

הבטחון והסדר הציבורי באזורי יהודה, שומרון וחבל-עזה, יהיה מופקד בידי השלטונות הישראליים.

(*) המדען, מאד סעיד: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية 1948-1977م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005م، ص 329-336.

הביטוי המינהלי לאוטונומיה

המועצה המינהלית תבחר ביושב-ראש שלה, ישיבתה הראשונה של המועצה המינהלית תקויים 30 יום לאחר פרסום תוצאות הבחירות. עד כאן, אדוני היושב-ראש, הביטוי המינהלי לאוטונומיה לתושבים הערביים של יהודה שומרון וחבל-עזה ומעזה הביטוי הפרלמנטרי.

לתושבי יהודה, שומרון וחבל-עזה, ללא הכול אורחות, או בסולי אורחות, ניתנת הברירה החופשית — אופציה בלצ'ז — לקבל אורחות ישראלית או אורחות ירדנית. תושב אזורי יהודה, שומרון וחבל-עזה, שיבקש אורחות ישראלית — יקבלנה, בהתאם לחוק האזרחות של מדינת-ישראל, תושבי יהודה, שומרון ועזה שיבחרו, לפי זכות הברירה החופשית באזרחות ישראל, יהיו זכאים לבחור ולהיבחר לכנסת לפי חוקי הבחירות.

תושבי יהודה, שומרון ועזה, אזרחי ירדן, או אלה שיהיו לאזרחי ירדן — על-פי זכות הברירה החופשית — יבחרו ויהיו זכאים להיבחר לפרלמנט של הממלכה ההאשמית הירדנית, לפי חוק הבחירות של מדינה זו.

הגירת פליטים ערבים

שאלות הנובעות מהצבעה לפרלמנט הירדני של תושבי יהודה, שומרון וחבל-עזה, תובהרגה במשא-ומתן בין ישראל וירדן. חוקם ועדה של נציגי ישראל, ירדן והמועצה המינהלית, שתבדוק את החקיקה הקיימת ביהודה, בשומרון ובחבל-עזה, ותקבע איזו חקיקה תוסיף לעמוד בתוקף, איזו תבוטל, ומה יהיו הסמכויות של המועצה המינהלית להתקין תקנות, החלטות ועדה זו יתקבלו פה-אחד.

תושבי ישראל יהיו רשאים לרכוש קרקע ולהתגורר באזורי יהודה, שומרון וחבל-עזה; ערבים תושבי יהודה, שומרון וחבל-עזה, שיהיו על פי הברירה החופשית הניתנת להם לאזרחי ישראל, יהיו רשאים לרכוש קרקע ולהתיישב בישראל.

חוקם ועדה של נציגי ישראל, ירדן והמועצה המינהלית לקביעת כללי הגירה לחבלי יהודה, שומרון ועזה, הועדה תקבע את הכללים האלה, לפיהם תותר לפליטים הערבים שמחוץ ליהודה, שומרון ועזה, הגירה, במידה סבירה, לתוך חבלים אלה, החלטות ועדה זו יתקבלו פה-אחד.

ניהול המקומות הקדושים

לתושבי ישראל, יהודה, שומרון וחבל-עזה יוכטם חופש תנועה וחופש פעילות כלכלית בישראל, ביהודה, בשומרון ובחבל-עזה.

המועצה המינהלית תכונה אחד מחבריה ליצגה לפני ממשלת-ישראל, למען דיון

את הדברים האלה השמעתי גם באוזני נשיא ארצות-הברית קארטר וגם באוזני נשיא מצרים סאדאת. יש לנו זכות ותביעה לריבונות על שטחים אלה של ארץ-ישראל. זו ארצנו, ובזכות היא שייכת לעם היהודי. אנחנו רוצים בהסכם ובשלום. אנחנו יודעים, שיש לפחות שתי תביעות אחרות לריבונות על שטחים אלה. אם יש רצון יהודי להשיג הסכם ולהביא שלום, מה היא הדרך? אם התביעות המתנגשות הללו תעמודנה ואם לא תהיה תשובה להתנגשות ביניהן, לא יהיה הסכם בין הצדדים. ומשום כך, כדי לאפשר הסכם ולעשות שלום אין אלא דרך אחת, דרך אחת ואין זולתה: להחליט בהסכמה ששאלת הריבונות גשארית סתומה, ולטפל באנשים, בעמים, לאמור: לערביי ארץ-ישראל — אוטונומיה מינהלית, וליהודי ארץ-ישראל — בטחון-אמת. זוהי ההגינות אשר בתוכנה של ההצעה, וכך גם נתקבלו הדברים בחוץ-לארץ.

הבטחת חופש השיט

עם תכנית זו, וכן עם כללים שאבהיר עכשיו על הסדר היחסים בין ישראל ומצרים, שייקבעו בתחום-שלום בין שתי ארצות אלו, יבאתי לארצות-הברית כדי לבקר אצל הנשיא קרטר ולהביא לפניו את תכנית-השלום שלנו, על שני חלקיה.

החלק השני, כלומר הכללים להסדר היחסים בין מצרים לבין ישראל בהקשר עם חופש-שלום הם: פירוד; הצבא המצרי לא יעבור את קו הגידי המיתלה; בין תעלת-סואץ וקו זה יוסיף לחייב הסכם דילול הכוחות; הישארותם של היישובים הישראליים במקומותיהם ועל כם, ישובים אלה יהיו קשורים במינהל ובשיפוט הישראלי, והם יוגנו על-ידי כוח ישראלי. אני חוזר על המשפט הזה בגלל סיבה ידועה לכל חברי הבית: הם יוגנו על-ידי כוח ישראלי. תקופת-מעבר של מספח שנים, תוך צמידה — בתקופה זו — של כוחות צה"ל על קו הגנה במרכז סיני וקיום שדות-תעופה ומיתקני-התרעה ישראליים עד להסגת כוחותינו אל הגבול הבינלאומי; הבטחת חופש השיט במצרי-סיראן, שיוכרו על-ידי שתי המדינות, בהצהרה מיוחדת, כנתיבי-מים בינלאומיים החייב להיות פתוח לכל שיט של כל אנייה תחת כל דגל, אם על-ידי כוח ארם, שהוצאתו לא תהיה אפשרית אלא בהסכמת שתי המדינות ועל-פי החלטה פה אחד של מועצת-הבטחון, או על-ידי משמרות צבאיים משותפים מצריים-ישראליים.

עם תכנית שלום זו, על שני חלקיה, באתי אל נשיא ארצות-הברית, מר קארטר, ויתנה לי איתו שיחה אישית. כפי שאומרים אצלנו בארבע עיניים, הנה הביע גג בשיחה האישיה הזאת וגם בשיחתה של שתי המשלחות, הישראלית והאמריקנית, הערכה חיובית לתכנית.

במציאות שביתת בפגישה השנייה המסכמת, הודיע נשיא ארצות-הברית שהתב
הואת היא יסוד הוגן למשא-ומתן על שלום.

הדעה החיובית על תכניתנו הובעה גם על-ידי סגן-הנשיא, מונדייל, גם על-י
מוכיר המדינה, מר ואנס, גם על-ידי יועץ הנשיא לבטחון לאומי, פרופ' בזיווינס
גם על-ידי הסנטורים ידועי-השם, רמי-המעלה ורבי-ההשפעה ג'קסון, קייס, יעב
וסטון, וידידנו היקר, שבשם כל הכנסת בישראל, אדוני היושב-ראש, אשלח לו היו
איחולים להתלמה מהירה ושלמה, הוא הסנטור ואמפרי. כן הביעו הערכה חיובי
על התכנית הזאת הנשיא לשעבר של ארצות-הברית, מר ג'ורג' פורד, מוכיר
המדינה לשעבר, הנרי קסינג'ר, דוברת של הקהילה היהודית באמריקה, הרב ד"
שינדלר, כולם הודיעו שיסודה של התכנית הוא הגיונות.

מאמריקה בדרך הביתה התעכבתי בלונדון הבאתי את תכנית-השלום שלנו על שני
חלקיה לפני ראש ממשלת בריטניה ושר-החוץ הבריטי. גם מר קאלהאן וגם ד"ר אוון
הביעו את הערכתם החיובית לתכנית-השלום שלנו. וליתוף המשפטי שלנו אמר
ראש ממשלת בריטניה, מר קאלהאן, שזוהי תכנית קונסטרוקטיבית ביותר.

מסרתי את התכנית הזאת גם לשליחו המיוחד של נשיא הרפובליקה הצרפתית,
ז'סקאר רסטאן, הלא הוא מסייה פרנטואה פונסה.

בהיותי בארצות-הברית של אמריקה ביקשתי את מוכיר המדינה לבוא בדברים
עם הנשיא סאדאת ולבקשו בשמי לאמור שאני רוצה להיוועד איתו, אם בקהיר,
אם במקום גייטראלי, וגם, אם ירצה בכך, באיסמעיליה.

מקום הפגישה, איסמעיליה, הוזכר על-ידי משום יועץ אפשרות כזאת שוחחנו עם
הנשיא סאדאת בימי ביקורו בירושלים. נשיא מצרים הודיענו, על-ידי מוכיר-המדינה,
שהוא בחר באיסמעיליה כמקום פגישתנו. הסכמתי. ולכן, ימים מספר לאחר סיום
השליחות בארצות-הברית ובבריטניה, התקיימה הפגישה באיסמעיליה.

אדוני היושב-ראש, זה היה מפגש מוצלח. הצלחתו באה עם שתיחתו. קיימנו שיחה
אישית, הנשיא סאדאת ואני, ובמשך חמש הדקות הראשונות של שיהה זו תושג הדבר
הקובע — המשך המשא-ומתן בין שתי המדינות למען חתימת "חווה שלום", כפי
שנקבע. במקום הביטוי "הסכם שלום", המשא-ומתן הזה יתנהל בדרך גבוהה/הוועדות
תזוניה: מדינית, שתשב בירושלים וצבאית, שתשב בקהיר. יושבי-הראש של
הוועדות יהיו שרי-החוץ ושרי-הבטחון של מצרים ושל ישראל. ראשות הוועדות
תהיה לחילופין — שר-החוץ שלנו יפתח בישיבות הוועדה בירושלים, שר-הבטחון
המצרי יפתח בישיבות הוועדה הצבאית בקהיר. כעבור שבוע ימים יתחלפו יושבי-
הראש. הוועדה המדינית תטפל בישובים האזרחיים בחצי האי סיני וכן בסוגיה

שהיא טיטריה, אפשר לכנותה יהודית-ערבית, של ערביי ארץ-ישראל. הוועדה הצבאית תטפל בכל הבעיות הצבאיות הקשורות בחזרת השלום לגבי חצי האי סיני. הנה כי כן, אדוני היושב-ראש, בפעם הראשונה אחרי שלושים שנה בקרוב, בעוד כשבתיים, יפתח משא-ומתן ישיר, פנים-אל-פנים, בין נציגים מוסמכים, שרים של ישראל, לבין נציגים מוסמכים של מצרים, שרי החוץ וההגנה שלה, לא יהיה אדם שלישי יושב-ראש בחצרות הללו, כפי שהיה נהוג בכל המפגשים בינינו לבין מדינות ערב, אלא השרים עצמם ינהלו את השיחות ויתחלפו ביניהם בראשותן.

יפיר לחזי שלום

זה יהיה משא-ומתן יסודי, משותף, מדיני, בטחוני, למען השגת וחתמת חוזה-שלום. ומאחר שדבר זה קורה בפעם הראשונה אחרי קום המדינה, בפעם הראשונה אחרי חמש מלחמות, בפעם הראשונה לאחר ההודעות מכיונים שונים שיש לחסל את מדינת-ישראל — עלינו לכוך על המיפנה הזה עצמו ולייחל במשך השבועות, או החודשים, בהם תשבנה שתי הוועדות, שהן תגענה להסכם, ואם יהיה הסכם, הוא ישמש יסוד לחזית-השלום, שבמקרה דגן יחתמו על-ידי נציגים מוסמכים של ישראל ומצרים.

אפשר לומר, שבמפגש איטמעייליה הסכימו שני הצדדים גם על הצהרה משותפת, אבל פירטומה נמנע, משום ששתי המשלחות לא הגיעו לנוסחה מוסכמת ומשותפת ביחס לבציה שאנו קוראים לה, ובצדק, בעיות ערביי ארץ-ישראל, ואילו המצרים קוראים לה בלשונם, וזו זכותם להשתמש בלשונם, הבעיה של העם הפלשתיני, ניסינו, עשינו מאמץ גדול להגיע לנוסחה משותפת אבל התברר שלא יכולנו לקבל נוסח זה או אחר, רחינו איפוא, בין עשר לעשר ושלוחים בלילה של תיום הראשון בשבוע את הפגישה ליום ב' בבוקר, מתוך הנחה, שעל-ידי מאמץ של שני הצדדים נמצא מוצא, ואכן הוא נמצא.

רשות הייביר למצרים

מאין הסכמה על נוסחה משותפת, עליפי התקדימים כוועידות הבינלאומיות הצעו — התבצעה נתקבלה — שכל צד יקבע עמדתו וישתמש בלשונו שלו. משום כך התודעה על בעיית ערביי ארץ-ישראל, כפי שהוקראה על-ידי נשיא מצרים במסיבת העיתונאים המשותפת שלנו, היתה בשני חלקים, לאמור:

"The position of Egypt is that a Palestinian State should be established in the West Bank and the Gaza Strip".

ותחלק השני:

"The Israel position is that the Palestinian Arabs residing in Judea, Samaria and the Gaza district should enjoy self rule".

משום המבול בשאלה זו, נמנע פרסום ההצהרה אשר תוכנה הוסכם לחלוטין. אנ לא חשבנו לנכון ללחוץ על פרסום הודעה משותפת. אם הצד המצרי אומר שבתנאי אלה הוא אינו יכול להתווסף עליה. אבל עלי לציין, שהתוכן עצמו הוסכם על ידי שתי המשלחות גם יחד.

אדוני היושב ראש, עם השלמת המפגש באיסמעיליה אנו עשינו את שלנו, אנו נתנו את חלקנו. מעתה, רשות הדיבור לצד השני. אנו, למען חוזה-שלום, קיבלנו על עצמנו אחריות רבה וסיכונים רבים. אמנם כן.

ויכוח עם ירדנים

כבר בימים אלה, מאז שבתי מארצות-הברית, מתנהל ויכוח קשה ומכאיב בין טובי הירדנים שלי וביני. גם מעל במת הבוסת אודיע, כפי שהודעתי להם, כי אם נגזר עלי לנהל ויכוח כזה — אקבל את הגזירה באהבה. הם ידעו, הלכנו כברת-דרך ארוכה יחד בימים קשים ובימים טובים ואני אהב אותם ומתייחס, ואוסיף להתייחס אליהם. בחיבה אבל אין מנוס. עליך לקבל אחריות באותה מידה של אומץ אורחי שבלעדית אין הכרעות מדיניות.

לי ברור, שאנו הולכים בדרך הגבוהה, למען אפשר משא-ומתן על חוזה-שלום ולמען אפשר את חתימתו. ולאחר בדיקת כל שאר הדרכים, כפי שהחברו לא פעם בדיונים בכנסת, איך לי עוד שום ספק שהדרך היחידה לאפשר משא-ומתן וחתימת חוזה-שלום היא זו המוצעת על-ידי הממשלה. לכן, אם יהיה הכרח לעמוד על עניין זה בויכוחים עם ירדנים יקרים, אני אהרובים — נעמוד בו. עובדה היא, שהאחריות היא רבה וישנם סיכונים.

לכן, אני שב ואומר: באיסמעיליה בעקבות הביקור בווינגטון ובלונדון, אנו, ממשלת ישראל, עשינו את שלנו. נתנו את תרומתנו. ועתה הגיע תורו של הצד השני.

אם אנשי השיגרה המחשבתית במשרד-החוץ המצרי מניחים שהם יצליחו להפעיל עלינו לחצים בין-לאומיים, כדי שנקבל עמדות שאינן קבילות עלינו ואנחנו לא נסכים להן, אינם אלא טועים. אילו היה מופעל עלינו לחץ, אדוני היושב ראש, הוא לא היה מועיל לאיש, משום שאנחנו רגילים בלחץ ובאי-בניעה לו. אבל אני משוכנע, ששום לחץ בין-לאומי לא יופעל על מדינת-ישראל, לא ייתכן שיופעל. האנשים אשר שיבחו את תכנית-השלום שלנו כהוגנת, כבונה, כפריצת-דרך, הם אנשים רציניים מאוד, הם יודעים את תוכנה המלא פרט לתיקונים מסוימים, אשר גם אותם העכרנו לידיעת ידידנו ואמריקניים ואשר אינם משנים את מהות התכנית. זוהי התכנית אשר הבאתי אותה לידיעתו של הנשיא קארטר ולידיעתו של הנשיא סאראת והם

אינם יכולים, על-פי הזמנת אנשי השיגרה של משרד-החוץ המצרי, לשנות את דעתם במשך שבועות מספר.

אשליות במשרד-החוץ המצרי

יש לנו היום תמיכה מוסרית רבתי ברחבי ארצות-הברית, גם בממשלה, גם בקונגרס על שני בתיו, גם בבית הנציגים — הודיע לי מנהיג הרוב הדמוקרטי שבו, מר רייט, שהוא משבח ומקבל את תכנית השלום הזאת — גם בדעת-הקהל האמריקנית ואחרון-אחרון חביב, בקרב הקהילה היהודית בארצות-הברית. לכן שוא משלים את עצמם אנשי השיגרה במשרד-החוץ המצרי, שאם אנחנו לא נקבל את נוסחותיהם המיושנות, שאין להן כל קשר עם המציאות, יופעל עלינו לחץ בין-לאומי. לא יופעל. אנחנו נלך בדרכנו: להביא שלום לעם ישראל, שלום במזרח-התיכון, כי זו משאת-נפשו לא מימי מאי-יוני 1977, אלא מימי נובמבר-דצמבר 1947, מן הימים שבהם גורו, אזור הפסקה של יחסי-שלום בין ערביי ארץ-ישראל לבין יהודי ארץ-ישראל, הכדור הראשון ששולח בידי ערבי אל לבו של יהודי, ומן הימים שבהם פניתי אל ערביי ארץ-ישראל מן המחתרת וקראתי להם: אל תשפכו דם יהודי, נבנה את הארץ יחד כדי שתהיה ארץ לתפארת לשני העמים. אבל שפיכות-הדמים נמשכה, היו חמש מלחמות דמים ואנחנו רוצים לשים להן קץ על-ידי השכנת-שלום וחתומת חוי-שלום.

לתת שלום לארץ

זו משאת נפשנו ואני בטוח, אדוני היושב-ראש, שאני יכול לבטא את דעת כל הבית, אולי זולת דעתה של סיעה אחת, אם אומר: זו משאת-נפשו של כל העם היהודי, לתת שלום לארץ לאחר שקראנו דרור לארץ.

ملحق رقم (8)

بيان رسمي مصري حول استدعاء السيد محمد إبراهيم كامل إلى القاهرة وقطع
المفاوضات التي باشرتها اللجنة السياسية المصرية - الإسرائيلية (*) .

أصدر الرئيس محمد أنور السادات تعليماته الآن
إلى السيد محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية والذي
يرأس وفد مصر في اجتماعات اللجنة السياسية في
القدس أن يعود على الفور إلى القاهرة بعدما تبين
من متابعة المواقف الإسرائيلية ومن تصريحات السيد
مناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل والسيد موشيه
دايان وزير الخارجية الإسرائيلية أنها كلها تعتمد
إلى تمييع الموقف وطرح حلول جزئية لا يمكن أن تؤدي
إلى إقرار سلام دائم وعادل وشامل في منطقة الشرق
الأوسط .

وقد اتخذ الرئيس السادات هذا القرار الحاسم حتى
لا تستمر المفاوضات تدور في حلقة مفرغة أو تعتمد إلى
طرق الجوانب الفرعية والانتقال من جانب لم يكتمل
بحته بعد إلى جانب غير مطروح رغبة في أن تكتنف
المفاوضات مسائل غامضة ومبهمة لن تخدم أهدافها .
لقد كان موقف مصر واضحاً وصريحاً منذ بدأت
مبادرة السلام ولم يتغير الموقف المصري على الإطلاق
تفادياً لاية مزيدة وكان الأمل أن يقابل الطرف الآخر
هذا الوضوح بوضوح مماثل .

إن المواقف الصريحة والمستقيمة هي وحدها الكفيلة
بالوصول إلى حل يحقق آمال الملايين على نطاق العالم
في سلام لا يهتز ، وأي أسلوب غير هذا أسلوب لم
يعد يقبل بعد مبادرة السلام الشجاعة . لقد أعلنت
مصر موقفها المبدئي منذ اللحظة الأولى وهو موقف
اتخذته طوال نضالها خلال السنوات الثماني الأخيرة
وهو قائم على ضرورة انسحاب إسرائيل من كل
الأراضي العربية التي احتلت بعد ٥ يونيو من عام
١٩٦٧ بما في ذلك القدس وتقرير الحقوق المشروعة
بما فيها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي
شرده العدوان طوال قرابة نصف قرن . وإذا كان
ضمير العالم قد استقر على صحة هذه المبادئ أساساً
للحل لاتفاقها مع العدل ومبادئ القانون الدولي
والمواثيق الدولية فإنه لم يعد مقبولا أن تكون المساومة
والمزايدة والالتجاء إلى إضاعة الوقت والطاقة هي
الطريق إلى إقرارها . وإذا كان يهود العالم قد شردوا

(*) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت،

وشتتوا فليس هناك معنى لان يشرذموا الفلسطينيين
ليعيشوا تحت الاحتلال ثمنا لآلام اليهود ، واذا كانت
اسرائيل تتصور ان مستعمرة هنا ومستعمرة هناك
او ان مطارا هنا ومطارا هناك اقوى في تحقيق أمنها
من اقتناع جيرانها بالتعايش معها في سلام ، فانها
بهذا تفضل سلاما مفروضا بقوة السلاح على سلام
نابع من الاقتناع بفائدة السلام . وضيق مساحة
اسرائيل وقرب ارضها من الارض العربية ليس ظاهرة
تنفرد بها ولا يمكن أن يكون مبررا لان تفرض
أسلوب التوتر على المنطقة بحجة الدفاع عن نفسها
أو حماية وجودها من الدمار ، فان دول أوروبا تتجاوز
بل وتتداخل لكن ذلك لم يمنع الدول المتجاورة
والمتداخلة من العيش في سلام بعيدا عن حساسيات
الحرب وخوف التدمير وكثير من دول العالم وأوروبا
مرت بمراحل كراهية ومرارة اكثر مما اسفرت عنه
معارك العرب واسرائيل . ان مصر وهي تتخذ هذا
القرار تعتبره جزءا من موقفها الواضح والصريح في
مواجهة هذا الوضع ، وهي تترك تقدير الامر للضمير
العالمي مبرئة ذمتها من احتمالات فشل لم تتسبب
فيه وخذلان لآمال الملايين لم تكن هي سببه بأية
صورة وعلى أي وجه ، ومصر على كل حال قد مرت
بمحن عديدة وتجاوزتها عبر تاريخها الطويل ولم
تقبل أسلوب الخداع والمناورة والمزايدة لان ذلك لم
يكن هدفها من مبادرة رئيسها وزعيمها الشجاع
وانما كان هدف المبادرة صيانة السدم من أن يراق
والسلام من أن يظل مطلبا مستحيل المنال .

ان السلام الذي تطلبه مصر هو قبل كل شيء وبعد
كل شيء سلام للمنطقة وللدنيا كلها . ولعلها بما
فعلت قد قدمت كل ما تستطيع وستظل مصر مع ذلك
على عهد السلام العادل الشامل الشريف مطلبها
وأمن المنطقة غايتها وصولا الى ما يحقق أمن الانسان
في هذا العصر الذي نعيش فيه .

هذا وقد دعا السيد الرئيس محمد انور السادات
مجلس الشعب الى جلسة طارئة تنعقد في الساعة
الحادية عشرة والنصف من صباح السبت الثاني عشر
من شهر صفر عام ١٣٩٨ الموافق ٢١ من شهر يناير
[كانون الثاني] عام ١٩٧٨ ليعرض على ممثلي
الامة كل حقائق الموقف .

ملحق رقم (9)

رسالة خطية من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى السادات يدعوه للقاء معه في مكان يتم تحديده فيما بعد (*).

DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sec. 3.6
PER JH/14 NC/14 RE NLG-94-2
THE WHITE HOUSE BY JH/14 NARS DATE 7/14/97
WASHINGTON

August 3, 1978

To President Sadat

I would appreciate your honoring the confidentiality of this letter, which is private and personal. I want to express myself frankly and directly.

Because of your dramatic and courageous visit to Jerusalem and its accompanying actions and statements, remarkable progress has been made toward peace in the Middle East. The strong leadership qualities exhibited by you and Prime Minister Begin contributed to a better understanding between Egypt and Israel, and opened up the prospect for success in the peace negotiations. In my opinion, you are the leader who, in the foreseeable future, can and must continue this progress.

(*) www.jimmycarterlibrary.gov/documents/campdavid25/campdavid25_documents.pht

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

You have a strong hold on the government, loyalty among your associates, the well deserved confidence of the people of your country, and the admiration of the world.

It is imperative that every effort be made to capitalize on this unprecedented opportunity to conclude a peace treaty between Egypt and Israel and to lay the groundwork for a comprehensive and permanent peace agreement for the entire region. The consequences of failure may be very serious.

During recent weeks little progress has been made and the relationships have deteriorated. A total stalemate is in prospect. Unless we act boldly and constructively now, those of us who

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

now serve as leaders may not again have such a chance to bring peace to the people of your region.

After long discussions with both you and Prime Minister Begin, there is no doubt in my mind that both of you genuinely want peace and have the courage to reach agreement. It is time, therefore, for us to make a renewed effort at the highest level and with the greatest determination.

My hope is that, during this visit by Secretary Vance to the Middle East, progress and harmony will be indicated through positive statements and the avoidance of public disputes. Then, as soon as possible, I would like to meet personally with you and Prime

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

Minister Begin to search for additional avenues for peace as we planned at Camp David.

It is important that this proposal be kept completely confidential, that public expectations not be raised too high, and that quiet and mutual preparation lay the foundation for a successful meeting.

Secretary Vance can discuss with you the details of time and place. Unnecessary delay would be a mistake. I have no strong preference about the location, but Camp David is available. My hope is that the three of us, along with our top advisors, can work together in relative seclusion. Any public announcement of our plans for the meeting can be coordinated among us. Secretary Vance is familiar

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

with my schedule, and I hope
that through him you will send
me your ideas and advice.

I look forward to an early
opportunity to consider with you
again one of the most important
and challenging issues ever to be
decided by political leaders.

Please remember that you have
my continuing friendship and
personal best wishes as we work
together as partners in a common
search for peace.

Sincerely,
Jimmy Carter

ملحق رقم (10)

رسالة خطية من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى بيغن يدعوه للقاء معه في مكان
يتم تحديده فيما بعد (*).

DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sec. 3.6
PER 11/10/04 NLC H RE NLC-84-2
THE WHITE HOUSE BY 7/14/97 NARS. DATE 7/14/97
WASHINGTON

August 3, 1978

To Prime Minister Begin

This is a private and personal letter, and I would appreciate your honoring its confidentiality. I want to express myself frankly and directly to you personally.

During the past year under your leadership of Israel we have made remarkable progress toward peace. The boldness and leadership qualities exhibited by you and President Sadat have contributed to a new and better relationship between Israel and Egypt which was not anticipated by the rest of the world. In my opinion you are the leader who, in the foreseeable future, can and must continue this progress. You have a strong hold on the government, loyalty among your associates, and the

(*) www.jimmycarterlibrary.gov/documents/campdavid25/campdavid25_documents.pht

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

well deserved confidence of the people
of your country.

It is imperative that every
effort be made to capitalize on
this unprecedented opportunity to
consummate a definitive peace
treaty between Israel and Egypt
and then to match this achievement
with other agreements between your
nation and your other neighbors.

Although the recent discussions
have produced minimal progress,
broad areas of agreement do exist,
providing a basis for sustained hope.
Unless we take advantage of this
opportunity now, however, those of
us who presently serve as leaders
of our respective nations may not
again have such a chance to advance
the cause of peace in the Middle
East.

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

After hours of detailed discussions on several occasions with both you and President Sadat, in private and in group sessions, I am convinced of your mutual desire for peace. That desire is obviously shared by the people of both nations. Nevertheless, the high hopes of last winter have now been dissipated, with potentially serious consequences.

It is time, therefore, for a renewed effort at the highest level. My hope is that during this visit by Secretary Vance to the Middle East progress and harmony will be indicated by positive statements and the avoidance of public disputes.

Then, as soon as is convenient, I would like to meet personally with you and President Sadat

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

to search for additional avenues
toward peace.

Secretary Vance can discuss
with you the arrangements for a
time and place. Unnecessary
delay would be a mistake. I
have no strong preference about
the location, but Camp David
is available. My hope is that
the three of us, along with our
top advisors, can work together
in relative seclusion. Maximum
direct contact between you and
President Sadat is very important.

To create the best climate
for our meeting, public statements
should be constructive and positive,
expectations should not be raised
too high, and quiet and mutual
preparation should lay a foundation
for optimum progress.

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

It is important that this proposal be kept completely confidential. President Sadat is being similarly approached. A time for announcement can be mutually set after we have fixed the date. Secretary Vance is familiar with my schedule, and I hope that through him you will send to me your ideas and advice.

I look forward to an early opportunity to consider with you again one of the most important and challenging issues ever decided by political leaders.

Please remember that you have my continuing friendship and personal best wishes as we work together as partners in a common search for peace.

Sincerely,
Jimmy Carter

ملحق رقم (11)

رسالة خطية من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى الرئيس المصري السادات
ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن حثهم فيها على إنهاء المفاوضات بطريقة إيجابية
في كامب ديفيد بعد الخلافات التي ظهرت بين الطرفين (*).

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

9/15/78

To Pres. Sadat & P.M. Begin:

We are approaching the final stage of our negotiations. With your approval, I propose that today we receive your most constructive recommendations, that tomorrow (Saturday) be devoted to drafting efforts, and that we conclude the meeting at Camp David at some time during the following day. We will, at that time, issue a common statement to the press, drafted together. Additionally, we should agree not to make any further public statements prior to noon on Monday. Please let me know if you object to any of these proposals.

J. C.

(*) www.jimmycarterlibrary.gov/documents/campdavid25/campdavid25_documents.pht

ملحق رقم (12)

الجدول الزمني وسجلات حفل التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد يوم الأحد

17 سبتمبر/أيلول 1978م (*)

THE WHITE HOUSE				THE DAILY DIARY OF PRESIDENT JIMMY CARTER	
LOCATION		DATE (Mo., Day, Yr.)			
CAMP DAVID, MARYLAND		-NOT CONFIRMED-		SEPTEMBER 17, 1978	
				TIME DAY	
				12:20 a.m. SUNDAY	
TIME		PHONE		ACTIVITY	
From	To	P-Placed	M-Rec'd		
	12:20			The President concluded his meeting at Aspen Lodge with: Menachem Begin, Prime Minister of the State of Israel Moshe Dayan, Minister of Foreign Affairs of the State of Israel Cyrus R. Vance, Secretary of State	
7:13	7:15	P		The President talked with his Appointments Secretary, Phillip J. Wise, Jr.	
8:00	8:50			The President met with: Walter F. Mondale, Vice President Secretary Vance Zbigniew Brzezinski, Assistant for National Security Affairs Hamilton Jordan, Assistant Joseph L. "Jody" Powell, Press Secretary	
8:18		P		The President asked the White House signal board operator to request that his Personal Assistant and Secretary, Susan S. Clough, come to his office.	
8:55	8:57			The President, the First Lady, and Amy Carter went from Aspen Lodge to Hickory Cabin.	
8:57	9:31			The President attended worship services conducted by Lt. Col. Cecil D. Reed, U.S. Army Chaplain, Fort Ritchie, Maryland. He was accompanied by: The First Lady Amy Carter Secretary Vance Mr. Brzezinski	
9:31	9:32			The President, the First Lady, and Amy Carter went from Hickory Cabin to Aspen Lodge.	
9:37		P		The President telephoned Foreign Minister Dayan. The call was not completed.	
9:43	9:44	R		The President talked with Mr. Wise.	
9:51	9:55	R		The President talked with Foreign Minister Dayan.	
9:55	9:58	P		The President talked with Secretary Vance.	
10:34	10:35			The President went from Aspen Lodge to Dogwood Cabin.	
10:35	11:12			The President met with President of the Arab Republic of Egypt Anwar al-Sadat.	

(*) www.jimmycarterlibrary.gov/documents/campdavid25/campdavid25_documents.pht

THE WHITE HOUSE		THE DAILY DIARY OF PRESIDENT JIMMY CARTER	
LOCATION		DATE (Mo., Day, Yr.)	
CAMP DAVID, MARYLAND		SEPTEMBER 17, 1978	
TIME		DAY	
11:12 a.m.		SUNDAY	
TIME	PHONE	ACTIVITY	
From	To		
11:12	11:03	The President went from Dogwood Cabin to Aspen Lodge.	
11:18	11:19	P	The President talked with Secretary Vance.
11:20		P	The President asked the White House signal board operator to request that Ms. Clough come to his office.
11:20	11:30?		The President met with Foreign Minister Dayan at Aspen Lodge.
11:30	11:59		The President met at Aspen Lodge with: Mr. Brzezinski Mr. Jordan Mr. Wise
12:40	1:05		The President met with Secretary Vance at Aspen Lodge.
1:16	1:21	P	The President talked with Secretary Vance.
1:55	2:30		The President met at Aspen Lodge with: Foreign Minister Dayan Ezer Weizman, Minister of Defense of the State of Israel Aharon Barak, Attorney General of the State of Israel Simcha Dinitz, Ambassador of the State of Israel to the U.S. Vice President Mondale Secretary Vance Mr. Jordan
2:45	3:15		The President met at Aspen Lodge with: Defense Minister Weizman Mr. Barak Secretary Vance
3:26	3:27		The President went from Aspen Lodge to Birch Cabin.
3:27	3:33		The President met with Prime Minister Begin.
3:33	3:34		The President went from Birch Cabin to Aspen Lodge.
3:40	6:10		The President met at Aspen Lodge with: President Sadat Secretary Vance
3:57	3:58	R	The President talked with Prime Minister Begin.
5:54	5:56	R	The President talked with the First Lady.

THE WHITE HOUSE			THE DAILY DIARY OF PRESIDENT JIMMY CARTER	
LOCATION			DATE (Mo., Day, Yr.)	
CAMP DAVID, MARYLAND			SEPTEMBER 17, 1978	
TIME			TIME DAY	
			6:29 p.m. SUNDAY	
TIME		PHONE	ACTIVITY	
From	To	P-Place R-Rm-3		
6:29	6:30	R	The President talked with Secretary Vance.	
6:30	7:35		The President met at Aspen Lodge with: Vice President Mondale Secretary Vance Mr. Brzezinski Mr. Powell Mr. Jordan Gerald M. Rafshoon, Assistant for Communications	
6:50	6:56	P	The President placed telephone calls to the following Members of Congress: Senator Robert C. Byrd (D-West Virginia) Representative Thomas P. O'Neill, Jr. (D-Massachusetts) Senator Howard H. Baker, Jr. (R-Tennessee)	
7:17	7:19	P	The President talked with Secretary Vance.	
7:20	7:22	R	The President talked with Senator Byrd.	
7:36	7:37	R	The President talked with Representative O'Neill.	
7:41	7:42	R	The President talked with Senator Baker.	
7:45	7:46	P	The President talked with Ms. Clough.	
7:49	7:51	P	The President talked with his Chief Speechwriter, James M. Fallows.	
7:55	7:58	P	The President talked with Mr. Brzezinski.	
8:12	8:13	R	The President talked with Prime Minister Begin.	
8:14	8:15	P	The President talked with Ms. Clough.	
9:21	9:22	P	The President talked with Secretary Vance.	
9:24		P	The President telephoned former President Gerald R. Ford. The call was not completed.	
9:25	9:27	P	The President talked with Mr. Brzezinski.	
9:34	9:35		The President motored from Aspen Lodge to the Camp David helipad. He was accompanied by: President Sadat Prime Minister Begin	

THE WHITE HOUSE		THE DAILY DIARY OF PRESIDENT JIMMY CARTER	
LOCATION		DATE (Mo., Day, Yr.)	
CAMP DAVID, MARYLAND		SEPTEMBER 17, 1978	
TIME		TIME DAY	
		9:37 p.m. SUNDAY	
TIME		PHONE	ACTIVITY
From	To	P-Placed R-Rec'd	
9:37	10:14		The Presidential party flew by Marine I from Camp David to the South Grounds of the White House. For a list of passengers, see <u>APPENDIX "A."</u>
9:42	9:45	R	The President talked with former President Ford.
	10:14		Marine I arrived on the South Grounds of the White House.
			The President, President Sadat and Prime Minister Begin were greeted by: The First Lady Mrs. Menachem Begin Secretary Vance
10:18			The President escorted President Sadat and Prime Minister Begin to the Blue Room.
10:31			The Presidential party went to the East Room.
10:31	11:04		The President participated in a ceremony to sign the Framework for Peace in the Middle East. For a list of guests attending the ceremony, see <u>APPENDIX "B."</u> Members of the press
			The President exchanged remarks with President Sadat and Prime Minister Begin. The ceremony was broadcast live over nationwide television.
11:04			The President and the First Lady escorted President Sadat and Prime Minister and Mrs. Begin to the North Portico.
			The President and the First Lady bade farewell to President Sadat and Prime Minister and Mrs. Begin.
11:06			The President and the First Lady returned to the State Floor residence.
11:06	11:17		The President and the First Lady greeted guests attending the ceremony.
11:17			The President and the First Lady returned to the second floor residence.
11:19	11:21	R	The President talked with his mother, Mrs. Lillian Carter.
11:35	11:37	R	The President talked with Senator Edward M. Kennedy (D-Massachusetts)
12:20			The President retired.

GPO : 1977 O-228-197

Page 4 of 4 Pages.

ملحق رقم (13)

رسالة من هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي إلى عيزرا وايرمان وزير الدفاع الإسرائيلي بشأن إقامة قاعدتين جويتين في النقب 28 سبتمبر/أيلول 1978م^(*).

عزيزي السيد الوزير ،

تدرك الولايات المتحدة أنه في ارتباط بتنفيذ الاتفاقيتين التي تم التوصل إليهما في كامب ديفيد ؛ فإن إسرائيل تنوى بناء قاعدتين جويتين عسكريتين في مواقع مناسبة في النقب لتحل محل القاعدتين الجويتين في إيتام وإتزيون اللتين ستجلب إسرائيل عنهما بمقتضى معاهدة السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل . وتدرك أيضا العجلة والأولية الخاصتين اللتين توليهما إسرائيل لإعداد القاعدتين الجديدتين في ضوء اقتناعها بأنها لا تستطيع أن تترك قاعدتي سيناء الجويتين وهي آمنة إلا إذا أصبحت القاعدتين الجديدتين جاهزتين للتشغيل .

واقترح أن تتشاور حكومتنا حول حجم وتكاليف القاعدتين الجويتين الجديدتين ، وكذلك حول أشكال المساعدة المرتبطة بذلك ، والتي تستطيع الولايات المتحدة تقديمها بصورة ملائمة في ضوء المشكلات الخاصة التي قد يثيرها تنفيذ مثل هذا المشروع على أساس عاجل . والرئيس مستعد لالتماس موافقات الكونجرس الضرورية على مثل هذه المساعدة حسبما يوافق عليه الجانب الأمريكي نتيجة لمثل هذه المشاورات .

هارولد براون

(*) كوانت، وليام: كامب ديفيد بعد عشر سنوات، مرجع سابق، ص142.

ملحق رقم (14)

المشروع الأمريكي المقترح لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية^(*).

Framework for a Settlement in Sinai

In order to achieve peace between them, Israel and Egypt agree to negotiate in good faith with a goal of concluding within three months of the signing of this framework a peace treaty between them. ~~[There are no preconditions to the commencement of the negotiations.]~~

All of the principles of U.N. Resolution 242 will apply in this resolution of the dispute between Israel and Egypt.

PEACE TREATY (14)

Unless otherwise mutually agreed, terms of the peace treaty will be implemented

(*) www.jimmycarterlibrary.gov/documents/campdavid25/campdavid25_documents.pht

between two and three years
after the peace treaty is
signed.

In the peace treaty, the
issue of: a) the full exercise
of Egyptian sovereignty up to the
internationally recognized border
between Egypt and mandated Pales-
tine; b) the time of
withdrawal of Israeli
personnel from the Sinai; c) the
near [EI] use of airfields [at] EI
Arish] [Rafah] [Kas^{er} Nagb] [Shamm el Sheikh
Arish, Eitam, Etzion and Ofir,
d) for civilian purposes only;
the right of free passage by ships of
Israel
and other nations through the Strait
of Tiran, the Gulf of Suez and
the Suez Canal; e) the construction
of an international highway

between The Sinai and Jordan
near Elat; and f) the ^{stationing} ~~reduction~~
of military ^{forces} ~~threats~~ against
~~Israel and Egypt by the steps~~
listed below (will be resolved by
negotiations between the parties)

Stationing of forces
-- Within an area lying
approximately 50 kilometers (km)
east of the Gulf of Suez and
the Suez Canal, no more than
one division of Egyptian mechanized
or infantry armed forces will be
stationed. ~~No strike~~

-- Only United Nations forces
and civil police equipped with light
weapons to perform normal police
functions will be stationed & ^{lying west of}

Typed
page

-- in the area not included above, border patrol units, not to exceed three battalions, will supplement the civil police in maintaining order

The exact demarcation of the above areas will be mutually agreed during the peace negotiations.

Early warning stations may exist
~~remain or be established as~~
mutually agreed to insure compliance with the terms of the agreement.

United Nations forces will be stationed in the Sharm el Sheikh area to insure freedom of passage through the Straits of G. Tiran, and will be removed only if ~~[both nations agree and~~ after] such agreement is approved by the Security Council of the United Nations.

Normal relations will be established between Egypt and Israel, including: full recognition; ~~[diplomatic, economic and cultural relations];~~ termination of economic boycotts ~~[and barriers to the free movement of goods and people];~~ and mutual protection of citizens by the due process of law.

INTERIM WITHDRAWAL

Between ~~two~~ ^{three} months and nine months after the signing of the peace treaty, all Israeli forces will withdraw ~~to~~ east of a line extending from a point [just] east of EI Arish to Ras Muhammad, the exact location of this line to be determined by mutual agreement.

ملحق رقم (15)

جدول زمني حول ترتيب توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية في البيت الأبيض
الاثنين 26 مارس/ آذار 1979م(*) .

THE WHITE HOUSE			THE DAILY DIARY OF PRESIDENT JIMMY CARTER	
LOCATION			DATE (Mo., Day, Yr.)	
THE WHITE HOUSE WASHINGTON, D.C.			MARCH 26 1979	
			TIME	DAY
			5:00 a.m. MONDAY	
TIME		PHONE	ACTIVITY	
From	To	P-Placed R-Rec'd		
5:00		R	The President received a wake up call from the White House signal board operator.	
5:39			The President went to the Oval Office.	
8:15	8:25		The President met with his Assistant for National Security Affairs, Zbigniew Brzezinski.	
8:45	9:10		The President met with:	
8:45	9:10		Frank B. Moore, Assistant for Congressional Liaison	
8:45	9:10		William H. Cable, Deputy Assistant for Congressional Liaison	
8:45	9:10		Danny C. Tate, Deputy Assistant for Congressional Liaison	
8:45	9:10		Robert G. Beckel, Special Assistant for Congressional Liaison	
8:55	9:10		James C. Free, Special Assistant for Congressional Liaison	
9:16	9:36		The President met with:	
			Stuart E. Eizenstat, Assistant for Domestic Affairs and Policy	
			Jack H. Watson, Jr., Assistant for Intergovernmental Affairs and Cabinet Secretary	
			Joseph L. "Jody" Powell, Press Secretary	
			Gerald M. Rafshoon, Assistant for Communications	
9:36	9:37	R	The President talked with Secretary of State Cyrus R. Vance.	
9:41			The President went to the South Grounds.	
9:46			The President returned to the Oval Office.	
9:46	10:00		The President met with Secretary Vance.	
10:00			The President returned to the South Grounds.	
			The President greeted President of the Arab Republic of Egypt, Anwar al Sadat.	
10:02			The President escorted President Sadat to the Oval Office.	
10:02	10:44		The President met with President Sadat.	
10:44			The President escorted President Sadat to his motorcade on the South Grounds.	

(*) www.jimmycarterlibrary.gov/documents/campdavid25/campdavid25_documents.pht

THE WHITE HOUSE			THE DAILY DIARY OF PRESIDENT JIMMY CARTER	
LOCATION THE WHITE HOUSE WASHINGTON, D.C.			DATE (Mo., Day, Yr.) MARCH 26, 1979	
			TIME DAY 10:44 a.m. MONDAY	
TIME		PHONE	ACTIVITY	
From	To	P-Placed R-Rec'd		
10:48			The President bade farewell to President Sadat.	
10:48	10:58		The President returned to the Oval Office.	
11:02			The President met with: Secretary Vance Hamilton Jordan, Assistant	
11:04			The President returned to the South Grounds.	
11:04			The President greeted Prime Minister of the State of Israel Menachem Begin.	
11:04			The President escorted Prime Minister Begin to the Oval Office.	
11:04	11:55		The President met with: Prime Minister Begin	
11:04	11:55		Moshe Dayan, Foreign Minister of the State of Israel	
11:04	11:55		Ephraim Evron, Ambassador of the State of Israel to the U.S.	
11:10	11:55		Secretary Vance	
11:10	11:55		Mr. Brzezinski	
11:55	12:05		The President met with: Secretary Vance	
11:55	12:05		Mr. Brzezinski	
11:55	12:05		Alfred L. "Roy" Atherton, Jr., Ambassador at Large	
12:00	12:05		Mr. Powell	
12:56			The President returned to the state floor Residence.	
12:58			The President and the First Lady went to the North Portico.	
12:59			The President and the First Lady greeted President and Mrs. Sadat.	
1:01			The Presidential party went to the Red Room.	
1:04			The President and the First Lady returned to the North Portico.	
1:04			The President and the First Lady greeted Prime Minister and Mrs. Begin.	
1:04			The Presidential party went to the Red Room.	

THE WHITE HOUSE		THE DAILY DIARY OF PRESIDENT JIMMY CARTER	
LOCATION		DATE (Mo., Day, Yr.)	
THE WHITE HOUSE WASHINGTON, D.C.		MARCH 26, 1979	
TIME		DAY	
1:04 p.m.		MONDAY	
TIME		PHONE	ACTIVITY
From	To	P-Placed R-Rec'd	
1:04	1:05		The President and the First Lady participated in a press photo opportunity with: President and Mrs. Sadat Prime Minister and Mrs. Begin
1:05			The Presidential party went to the second floor Residence. The Presidential party had lunch.
2:02			The President escorted President Sadat and Prime Minister Begin to the North Grounds.
2:02	2:57		The President participated in a signing ceremony for the Peace Treaty between the Arab Republic of Egypt and the State of Israeli. Members of the press The President exchanged remarks with President Sadat and Prime Minister Begin. The remarks were broadcast live over nationwide television and via satellite in Egypt and Israel. The President escorted President Sadat and Prime Minister Begin to their motorcades on the North Grounds. The President bade farewell to President Sadat and Prime Minister Begin. The President and the First Lady went to the Blue Room.
3:00	3:39		The President participated in a meeting with selected Members of Congress attending the signing ceremony. For a list of attendees, see <u>APPENDIX "A."</u>
3:39			The President returned to the second floor Residence.
3:43	3:44	R	The President talked with Mr. Powell.
3:45			The President returned to the Oval Office.
3:45	4:05		The President met with: Secretary Vance Mr. Powell Mr. Jordan
3:45	4:05		
4:00	4:05		
4:18		P	The President telephoned President Sadat. The call was not completed.

GPO : 1977 O-228-197

THE WHITE HOUSE			THE DAILY DIARY OF PRESIDENT JIMMY CARTER	
LOCATION			DATE (Mo., Day, Yr.)	
THE WHITE HOUSE WASHINGTON, D.C.			MARCH 26, 1979	
			TIME	DAY
			4:26 p.m. MONDAY	
TIME		PHONE	ACTIVITY	
From	To	P-Place R-Room		
4:26	4:27	R	The President talked with President Sadat.	
4:30	4:40		The President met with Mr. Powell.	
4:38	4:40	P	The President talked with Secretary Vance.	
4:40	4:45		The President met with: Saul Bellow, writer, Chicago, Illinois Mrs. Saul (Alexandra) Bellow Paul Sloyan, correspondent for Newsday Mr. Powell	
5:15	5:30		The President met with: Mr. Powell Mr. Rafshoon	
5:33	5:34	P	The President talked with Secretary Vance.	
5:40			The President returned to the second floor Residence.	
5:51			The President and the First Lady went to the South Grounds.	
5:51	6:12		The President and the First Lady went jogging.	
6:12			The President and the First Lady returned to the second floor	
8:14			The President and the First Lady went to the Blue Room.	
			The President and the First Lady returned to the North Portico.	
			The President and the First Lady greeted President and Mrs. Sadat.	
8:16			The Presidential party went to the Blue Room.	
8:22			The President and the First Lady returned to the North Portico.	
			The President and the First Lady greeted Prime Minister and Mrs. Begin.	
8:24			The Presidential party went to the Blue Room.	
8:36			The President and the First Lady escorted President and Mrs. Sadat, Prime Minister and Mrs. Begin to the South Grounds.	

GPO : 1977 O-228-197

THE WHITE HOUSE		THE DAILY DIARY OF PRESIDENT JIMMY CARTER	
LOCATION THE WHITE HOUSE WASHINGTON, D.C.		DATE (Mo., Day, Yr.) MARCH 26, 1979	
		TIME DAY 8:36 p.m. MONDAY	
TIME		PHONE	ACTIVITY
From	To	P-Placed R-Rec'd	
8:36	12:07		The President and the First Lady hosted a State Dinner in honor of President and Mrs. Sadat and Prime Minister and Mrs. Begin on the occasion of the Peace Treaty between the two countries. For a list of attendees, see APPENDIX "B."
10:25			Members of the press, in/out The President exchanged toasts with President Sadat and Prime Minister Begin.
11:10	12:00		The Presidential party was entertained by the following performing artists: Egyptian Trio Itzhak Perlman, violinist Pinchas Zukerman, violinist Leontyne Price, soprano
12:00			The President and the First Lady escorted President and Mrs. Sadat and Prime Minister and Mrs. Begin to the North Portico. For a record of the President's activities after midnight, see the daily diary for March 25, 1979.
			EJ/EJ 3/27/79

GPO : 1977 O-228-197

ملحق رقم (16)

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل^(*).

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل . .

الدياجة

اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . .

اذ تؤكدان من جديد التزامهما «باطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب دافيد» ، المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ . .

واذ تلاحظان أن الاطار المشار اليه انما قصد به أن يكون أساسا للسلام ، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب ، بل أيضا بين إسرائيل وأى من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس . .

ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما واقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن . .

واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل الى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه . .

واذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع الى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ اطار السلام المشار إليها آنفا واسترشادا بها . .

واذ ترغبان أيضا في انماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدولية فى وقت السلم . .

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستها الحرة لسيادتهما من تنفيذ الاطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل . .

(*) وزارة الخارجية المصرية: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية القطاع، القاهرة، 1979م، ص 43-47.

المادة الأولى

- ١ - تنتهى حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .
- ٢ - تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ماوراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .
- ٣ - عند اتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه فى الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

المادة الثانية

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة اراضى الطرف الآخر بما فى ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوى .

المادة الثالثة

- ١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم ، وبصفة خاصة :
 - (أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة اراضيه واستقلاله السياسى .
 - (ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدوده الآمنه والمعترف بها .
 - (جـ) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر ، وبحل كافة المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .
- ٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل اراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على

أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة
بالطرف الآخر . كما يتعد كل طرف بالامتناع عن التنظيم
أو التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل
من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال
العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى أى مكان . كما يتعهد
بأن يكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما
ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية
والثقافية وانتهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع
التمييزة المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع . كما
يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين
للاختصاص القضائى بكافة الضمانات القانونية وبوضع
البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطرية
التي يتعهد الطرفان بمقتضاها - بالتوصيل الى اقامة هذه
العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه
المعاهدة .

المادة الرابعة

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلى الطرفين وذلك على أساس
التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك مناطق
محدودة التسليح فى الأراضى المصرية والإسرائيلية وقوات أمم
متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا
من حيث الطبيعة والتوقيت فى الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات
أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان .

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة فى المناطق الموضحة
بالملاحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد
وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم الا بموافقة مجلس الأمن
التابع للأمم المتحدة بما فى ذلك التصويت الإيجابى للأعضاء

الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول .

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة

١ - تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الابيض المتوسط. وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول . كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها معاملة لا يتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة .

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي . كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

المادة السادسة

١ - لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ - كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمن العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أى التزامات يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ - مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة .

المادة السابعة

- ١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .
- ٢ - إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم .

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

المادة التاسعة

- ١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .
 - ٢ - تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق الموقود بين مصر واسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ .
 - ٣ - تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .
 - ٤ - يتم اخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة .
- حررت في واشنطن د . ي . س في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م ،
٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والانجليزية ، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الانجليزي هو الذي يعتد به

عن حكومة دولة اسرائيل
مناحم بينج

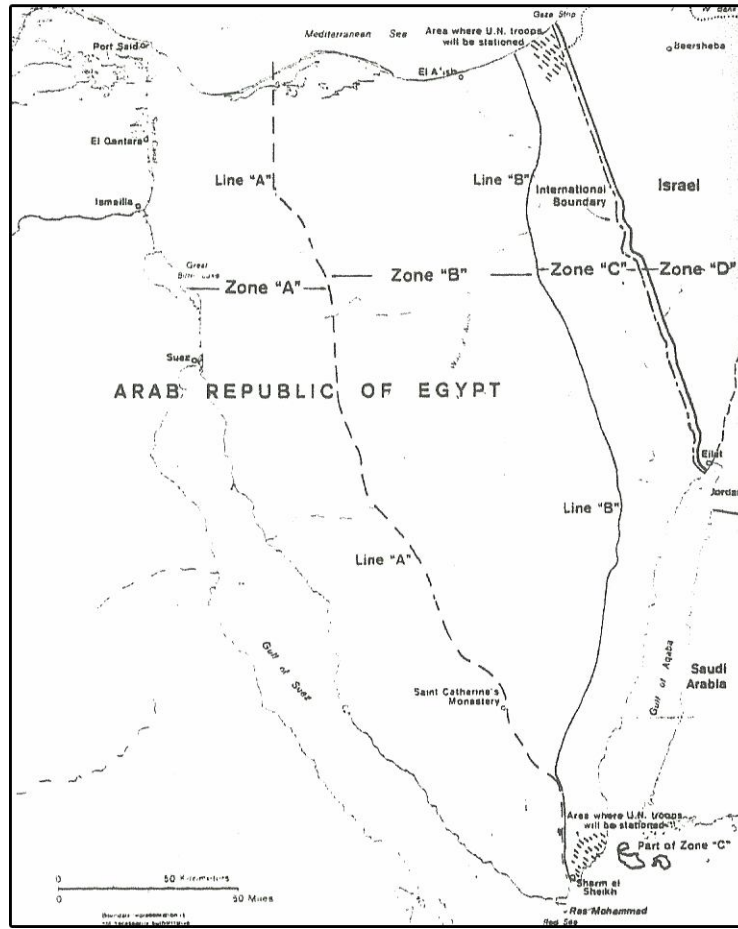
عن حكومة جمهورية مصر
محمد أنور السادات

شهد التوقيع

جيمي كارتر

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

خريطة رقم (1)



ملاحق المعاهدة

ملحق رقم 1

البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن^(*).

المادة الأولى

أسس الانسحاب

١ - تقوم إسرائيل باتمام سحب كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢ - لتوفير الأمن لكلى الطرفين سيصاحب تنفيذ الانسحاب على مراحل ، الاجراءات العسكرية وانشاء المناطق الموضحة فى هذا الملحق وفى الخريطة رقم (١) والمشار اليها فيما بعد بكلمة « المناطق » .

٣ - يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين :

(أ) الانسحاب المرحلى حتى شرق خط العريش / رأس دحمد كما هو مبين على الخريطة رقم (٢) وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

(ب) الانسحاب النهائى من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية فى مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٤ - تشكل لجنة مشتركة فور تبادل وثائق التصديق على المعاهدة من أجل الاشراف على وتنسيق التحركات والتوقيعات أثناء الانسحاب ، واحكام الخطط والجداول الزمنية وفقا للضرورة فى حدود القواعد المقررة فى الفقرة (٣) أعلاه ، والتفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة الموضحة فى المادة (٤) من المرفق لهذا الملحق .

وسوف تحل اللجنة المشتركة عقب اتمام الانسحاب الاسرائيلى النهائى من سيناء .

(*) وزارة الخارجية المصرية: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتى فى الضفة الغربية القطاع،

القاهرة، 1979م، ص 51-57.

المادة الثانية

تحديد الخطوط النهائية والمناطق

١ - بغية توفير الحد الاقصى لامن كلى الطرفين بعد الانسحاب النهائى فان الخطوط والمناطق الموضحة على الخريطة رقم (١) يتم انشاؤها وتنظيمها على الوجه التالى :

(ا) المنطقة « ١ » :

١ - المنطقة « ا » يحدها من الشرق الخط « ا » (الخط الاحمر) ومن الغرب قناة السويس والساحل الشرقى لخليج السويس كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ - تتواجد فى هذه المنطقة قوات عسكرية مصرية من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة ومنشأتها العسكرية وكذا تحصينات ميدانية -

٣ - تتكون العناصر الرئيسية لهذه الفرقة من :

(ا) ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية ،

(ب) لواء مدرع واحد ،

(ج) سبع كتائب مدفعية ميدانية تتضمن حتى ١٢٦ قطعة مدفعية ،

(د) سبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فردية أرض/جو وحتى ١٢٦ مدفع مضاد للطائرات عيار ٣٧ مم فاكتر ،

(هـ) حتى ٢٣٠ دبابة ،

(و) حتى ٤٨٠ مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع ،

(ز) اجمالى حتى ٢٢ ألف فرد .

(ب) المنطقة « ب » :

١ - المنطقة « ب » يحدها من الشرق الخط « ب » (الخط الأخضر) ومن الغرب الخط « ا » (الخط الاحمر) كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ - توفر الأمن فى المنطقة « ب » وحدات حدود مصرية من أربع كتائب مجهزة بأسلحة خفيفة وبمركبات عجل تعاون الشرطة المدنية فى المحافظة على النظام فى المنطقة ، وتتكون العناصر الرئيسية لكتائب الحدود الأربع من اجمالى حتى ٤٠٠٠ فرد .

٣ - يمكن إقامة نقاط انذار ساحلية أرضية قصيرة المدى ذات قوة منخفضة لوحدات الحدود على ساحل هذه المنطقة .

٤ - تنشأ في المنطقة « ب » تحصينات ميدانية ومنشآت عسكرية لكتائب الحدود الأربع .

(ج) المنطقة « ج » :

١ - المنطقة « ج » يحدها من الغرب الخط «ب» (الخط الأخضر) ومن الشرق الحدود الدولية وخليج العقبة كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ - تتمركز في المنطقة «ج» قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط .

٣ - تتولى الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة أداء المهام العادية للشرطة داخل هذه المنطقة .

٤ - توزع قوات الأمم المتحدة داخل المنطقة «ج» وتؤدي وظائفها المحددة في المادة السادسة من هذا الملحق .

٥ - تتمركز قوات الأمم المتحدة أساسا في معسكرات تقع داخل مناطق التمرکز التالية والموضحة على الخريطة رقم (١) ، على أن تحدد مواقعها بعد التشاور مع مصر :

(أ) في ذلك الجزء من المنطقة في سيناء التي تقع في نطاق ٢٠ كم تقريبا من البحر المتوسط وتتاخم الحدود الدولية .

(ب) في منطقة شرم الشيخ .

(د) المنطقة « د » :

١ - المنطقة «د» يحدها من الشرق الخط «د» (الخط الأزرق) ومن الغرب الحدود الدولية كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ - تتواجد في هذه المنطقة قوة اسرائيلية محدودة من أربع كتائب مشاة ومنشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية ومراقبي الأمم المتحدة .

٣ - لا تتضمن القوة الاسرائيلية في المنطقة «د» دبابات أو مدفعية أو صواريخ فيما عدا صواريخ فردية أرض/جو .

٤ - تتضمن العناصر الرئيسية لكتائب المشاة الاسرائيلية الأربع حتى ١٨٠ مركبة أفراد مدرعة من كافة الانواع وإجمالى حتى ٤٠٠٠ فرد .

٥ - يسمح اجتياز الحدود الدوابة من خلال نقاط المراجعة فقط والمحددة من قبل كل طرف وتحت سيطرته ويكون هذا الاجتياز وفقاً لمعوانين وانظم المعمول بها فى كل دولة .

٦ - تتواجد بهذه المناطق تلك التحصينات الميدانية والمنشآت العسكرية والقوات والأسلحة المسموح بها والمحددة فى هذا الملحق .

المادة الثالثة

نظام الطيران العسكرى

١ - تكون طلعات طائرات القتال وطلعات الاستطلاع ، لمصر واسرائيل فوق المنطقتين « أ » و « د » فحسب ، كل فى منطقته .

٢ - تتمركز الطائرات غير المسلحة وغير المقاتلة لمصر واسرائيل فى المنطقتين « أ » و « د » فقط ، كل فى منطقته .

٣ - تقلع وتهبط طائرات النقل غير المسلحة المصرية فقط فى المنطقة « ب » ويمكن الاحتفاظ فى المنطقة « ب » بعدد ٨ طائرات منها .

يمكن تجهيز وحدات الحدود المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائفها فى المنطقة « ب » .

٤ - يمكن تجهيز الشرطة المدنية المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائف الشرطة العادية فى المنطقة « ج » .

٥ - يمكن انشاء مطارات مدنية فقط فى هذه المناطق .

٦ - دون المساس باحكام هذه المعاهدة ، يقتصر النشاط الجوى العسكرى فى المناطق المختلفة وفى المجال الجوى الواقع فوق سواحها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد فى هذا الملحق .

المادة الرابعة

النظام البحرى العسكرى

١ - يمكن للقطع البحرية التابعة لمصر واسرائيل التمرکز والعمل على سواحل المنطقتين « أ » و « د » كل فى منطقته .

٢ - يمكن إزوارق حرس السواحل المصرية خفيفة التسليح أن تتمركز وتعمل في المياه الإقليمية للمنطقة «ب» لمعارضة وحدات الحدود في أداء وظائفها في هذه المنطقة .

٣ - تؤدي الشرطة المدنية المصرية والمجهزة بإزوارق خفيفة مسلحة تسليحا خفيفا وظائف الشرطة العادية داخل المياه الإقليمية للمنطقة «ج» .

٤ - ليس في هذا الملحق ما يعتبر انتقاصا من حق المرور البري للقطر البحرية لكلي الطرفين .

٥ - يمكن أن تقام في المناطق المختلفة موانئ ومنشآت بحرية مدنية فقط .

٦ - دون المساس بأحكام هذه المعاهدة يقتصر النشاط البحري العسكري في المناطق المختلفة وفي مياهها الإقليمية على ما هو مندر على وجه التحديد في هذا الملحق .

المادة الخامسة

نظام الانذار المبكر

يمكن لكل من مصر وإسرائيل إنشاء وتشغيل نظم انذار مبكر في المنطقتين «أ» ، «د» فقط ، كل في منطقته .

المادة السادسة

عمليات الأمم المتحدة

١ - يطلب الطرفان من الأمم المتحدة أن توفر قوات ومراقبين للإشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل كل جهودها لمنع أي خرق لأحكامه .

٢ - يتفق الطرفان ، كل فيما يخصه ، على طلب الترتيبات التالية فيما يتعلق بقوات ومراقبي الأمم المتحدة :

(أ) تشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة على امتداد الحدود الدولية وعلى الخط «ب» وداخل المنطقة «ب» .

(ب) التحقق الدوري من تنفيذ أحكام هذا الملحق مرتين في الشهر على الأقل ما لم يتفق الطرفان ، على خلاف ذلك .

(ج) اجراء تحقق اضافى خلال ٤٨ ساعة بعد تلقى طلب بذلك من أى من الطرفين .

(د) ضمان حرية الملاحة فى مضيق تيران وفقا للمادة الخامسة من معاهدة السلام .

٣ - تنفذ الترتيبات المقررة عالية لكل منطقة بواسطة قوات الأمم المتحدة فى المناطق « أ » ، « ب » ، « ج » وبواسطة مراقبى الأمم المتحدة فى المنطقة « د » .

٤ - يرافق أطقم التحقق للأمم المتحدة ضباط اتصال من الطرف المختص .

٥ - تخطر قوات الأمم المتحدة ومراقبوها كلى الطرفين بالنتائج التى يتوصلون اليها .

٦ - تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها الذين يعملون فى مختلف المناطق بحرية الحركة والتسهيلات الأخرى الضرورية لأداء واجباتهم .

٧ - لا تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها بأية صلاحيات للسماح باجتياز الحدود الدولية .

٨ - يتفق الطرفان على الدول التى تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة وسيتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٩ - يتفق الطرفان على أن تقوم الأمم المتحدة بوضع ترتيبات القيادة التى تضمن أفضل تنفيذ فعال لمسئولياتها .

المادة السابعة

نظام الاتصال

١ - عقب حل اللجنة المشتركة يتم انشاء نظام اتصال بين الطرفين ، ويهدف هذا النظام الى توفير وسيلة فعالة لتقييم مدى التقدم فى تنفيذ الالتزامات وفقا لهذا الملحق وحل أية مشكلة قد تطرأ أثناء التنفيذ ، كما تقوم بإحالة المسائل التى لم يبت فيها الى السلطات العسكرية الأعلى للبلدين كل فيما يخصه للنظر فيها .

كما يهدف أيضا الى منع أية مواقف قد تنشأ نتيجة أخطاء أو سوء فهم من قبل أى من الطرفين .

٢ - يقام مكتب اتصال مصرى فى مدينة العريش ومكتب اتصال اسرائيلى فى مدينة بئر سبع ويرأس كل مكتب ضابط من البلد المعنى يعاونه عدد من الضباط .

٣ - يقام اتصال تليفونى مباشر بين المكتبين وكذا خطوط تليفونية مباشرة بين قيادة الأمم المتحدة وكلا المكتبين .

المادة الثامنة

احترام النصب التذكارية للحرب

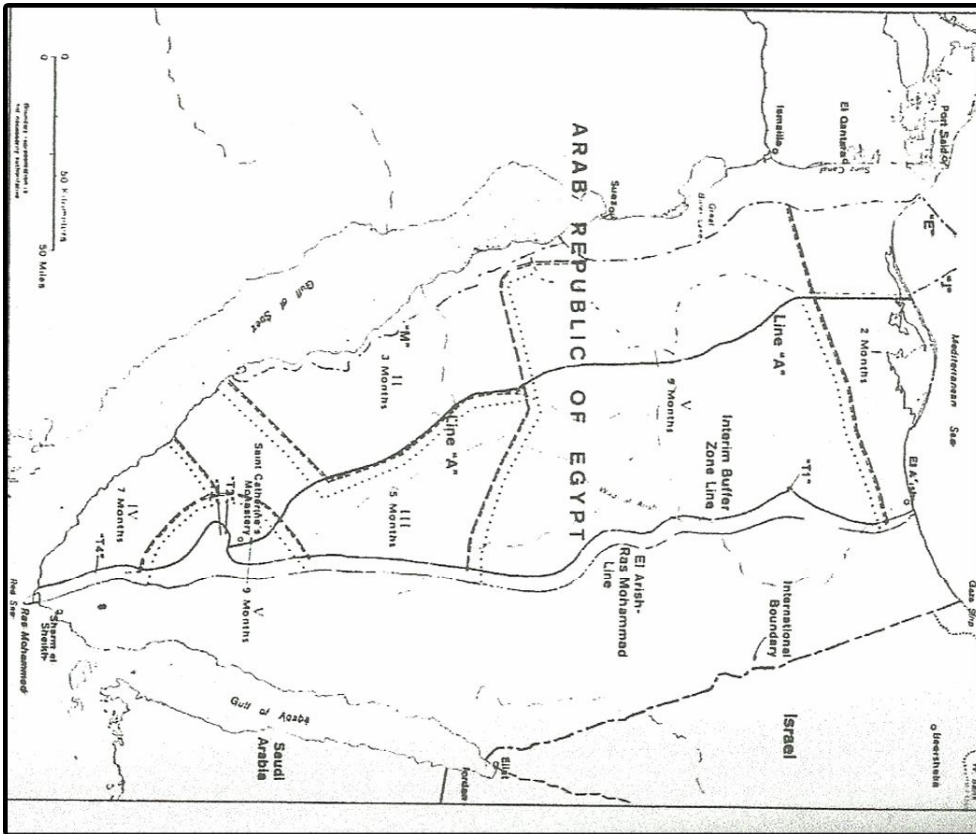
يلتزم كل طرف بالمحافظة على النصب المقامة فى ذكرى جنود الطرف الآخر بحانة جيدة ، وهى النصب المقامة بواسطة اسرائيل فى سيناء والنصب التى ستقام بواسطة مصر فى اسرائيل ، كما سيسمح كل طرف بالوصول الى هذه النصب .

المادة التاسعة

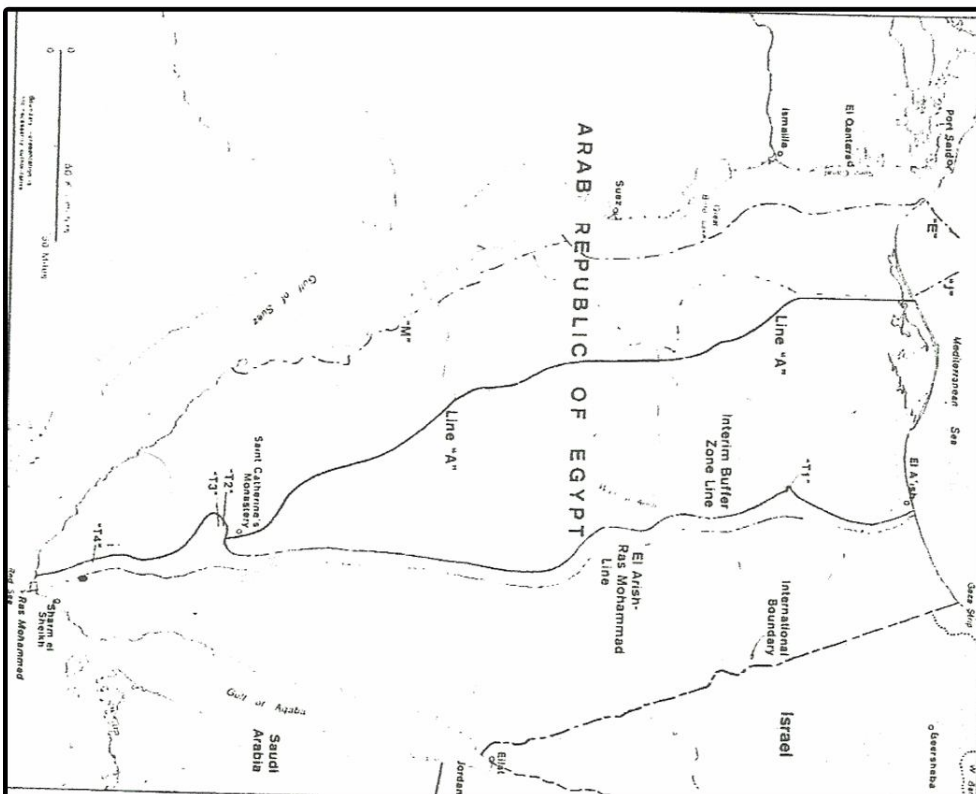
الترتيبات المؤقتة

ينظم المرفق لهذا الملحق والخريطتان رقم (٢) و (٣) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية والمدنيين الى ما وراء خط الانسحاب المرحلى ، وكذا حركة قوات الطرفين والأمم المتحدة حتى الانسحاب النهائى .

خريطة رقم (3)



خريطة رقم (2)



مرفق الملحق (1) تنظيم الانسحاب من سيناء(*) .

المادة الأولى

مبادئ الانسحاب

١ - يتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية والمدنيين من سيناء على مرحلتين كما هو مبين في المادة الأولى من الملحق (١) . ويتضمن هذا المرفق تخطيط وتوقيت الانسحاب . وتقوم اللجنة المشتركة باعداد التفاصيل الخاصة بهذه المراحل وتقدمها الى كبير منسقى قوات الأمم المتحدة بالشرق الأوسط قبل شهر من ابتداء أى مرحلة من مراحل الانسحاب .

٢ - اتفق الطرفان على المبادئ التالية بشأن ترتيب التحركات العسكرية :

(أ) على الرغم مما تقضى به أحكام المادة التاسعة الفقرة الثانية من هذه المعاهدة ، وحتى يتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الخطين (ي و م) الحاليين الذين انشأ بنا على الاتفاقية المصرية / الاسرائيلية الموقعة في سبتمبر ١٩٧٥ والمشار إليها فيما بعد باتفاقية عام ١٩٧٥ ، الى خط الانسحاب المرحلي ، فإن جميع الترتيبات العسكرية القائمة طبقاً لتلك الاتفاقية تبقى سارية المفعول فيما عدا الترتيبات العسكرية المخصوص عليها خلاف ذلك في هذا المرفق .

(ب) مع انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية تدخل قوات الأمم المتحدة فوراً للمناطق المخلاة لاقامة مناطق عازلة مؤقتة كما هو موضح على الخريطين (٢) ، (٣) على التوالي بغرض الابداء على الفصل بين القوات . ويكون داخل قوات الأمم المتحدة سبباً لتحرك أى أفراد آخرين الى داخل هذه المناطق .

(ج) خلال فترة سبعة أيام بعد اخلاء القوات الاسرائيلية المسلحة لأي مساحة واقعة في المنطقة « أ » تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق .

(*) وزارة الخارجية المصرية: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية القطاع، القاهرة، 1979م، ص 61-70.

- (د) خلال فترة سبعة أيام بعد إخلاء القوات الاسرائيلية المسلحة لآية مساحة واقعة في المنطقتين « أ » و « ب » تنتشر وحدات الحدود المصرية وفقا لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق ، وتؤدي وظائفها وفقا لأحكام المادة الثانية من الملحق (١) .
- (هـ) تدخل الشرطة المدنية المصرية الى المساحات المخلاة عقب دخول الأمم المتحدة مباشرة لأداء الوظائف العادية للشرطة .
- (و) تنتشر وحدات القوات البحرية المصرية في خليج السويس وفقا لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق .
- (ز) وباستثناء تلك التحركات المشار اليها أعلاه فان أعمال الانتشار للقوات المسلحة المصرية والأنشطة الموضحة في الملحق (١) تكون سارية المفعول في المناطق المخلاة بعد أن تتم القوات المسلحة الاسرائيلية انسحابها الى ما وراء خط الانسحاب المرحلي .

المادة الثانية

المراحل الفرعية للانسحاب الى خط الانسحاب المرحلي

- ١ - يتم الانسحاب الى خط الانسحاب المرحلي على مراحل فرعية كما هو منصوص عليه في هذه المادة وكما هو موضح على الخريطة (٣) وتتم كل مرحلة فرعية خلال العدد المقرر من الأشهر التي يبدأ احتسابها اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة :

(أ) المرحلة الفرعية الأولى :

- خلال شهرين تنسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من منطقة العريش بما في ذلك مدينة العريش ومطارها والمشار اليها بالمنطقة (١) على الخريطة رقم (٣) .

(ب) المرحلة الفرعية الثانية :

- خلال ثلاثة شهور ، تنسحب القوات الاسرائيلية من المنطقة الواقعة بين الخط «م» المقرر بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ والخط «أ» والمشار اليها بالمنطقة (٢) على الخريطة رقم (٣) .

(ج) المرحلة الفرعية الثالثة :

- خلال خمسة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من المنطقة الواقعة شرق وجنوب المنطقة (٢) والمشار اليها بالمنطقة (٣) على الخريطة رقم (٣) .

(د) المرحلة الفرعية الرابعة :

خلال سبعة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من منطقة الطور - رأس الكنيسة والمشار إليها بالمنطقة (٤) على الخريطة رقم (٣)

(هـ) المرحلة الفرعية الخامسة :

خلال تسعة أشهر ، تنسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من المناطق المتبقية غرب خط الانسحاب المرحلي بما في ذلك منطقة سانت كاترين والمناطق شرق ممرى الجدى ومتلا والمشار إليها بالمنطقة (٥) على الخريطة رقم (٣) ويكتمل بذلك الانسحاب الاسرائيلي الى ما وراء خط الانسحاب المرحلي .

٢ - تنتشر القوات المصرية فى المناطق المخلاة من القوات المسلحة الاسرائيلية وفقا لما يلي :

(أ) ينتشر حتى ثلث القوات المسلحة المصرية الموجودة فى سيناء وفقا لاتفاقية عام ١٩٧٥ فى الأجزاء من المنطقة « أ » التى تقع داخل المنطقة (١) وذلك حتى اتمام الانسحاب المرحلي . وبعد ذلك تنتشر القوات المسلحة المصرية كما هو موضح فى المادة الثانية من الملحق (١) فى المنطقة « أ » حتى حد المنطقة العازلة المؤقتة .

(ب) يبدأ نشاط القوات البحرية المصرية وفقا للمادة الرابعة من الملحق (١) على امتداد سواحل المناطق (٢) و (٣) و (٤) عقب اتمام المراحل الفرعية الثانية والثالثة والرابعة على التوالى .

(جـ) تنتشر كتيبة واحدة من وحدات الحدود المصرية الموضحة فى المادة الثانية من الملحق (١) فى المنطقة (١) عقب اتمام المرحلة الفرعية الاولى . كما تنتشر كتيبة ثانية فى المنطقة (٢) عقب اتمام المرحلة الفرعية الثانية . وتنتشر كتيبة ثالثة فى المنطقة (٣) عقب اتمام المرحلة الفرعية الثالثة . والكتيبتان الثانية والثالثة المذكورتان عاليه يمكن أن تنتشر فى أى من المناطق المخلاة بعد ذلك بجنوب سيناء .

٣ - يعاد توزيع قوات الأمم المتحدة فى المنطقة العازلة (١) المقررة بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ لتمكين انتشار القوات المصرية الموضح فى السابق وذلك عقب اتمام المرحلة الفرعية الاولى ، وفيما عدا ذلك تستمر فى أداء مهامها وفقا لأحكام الاتفاقية المشار إليها فى الأجزاء المتبقية من المنطقة المذكورة حتى اتمام الانسحاب المرحلي ، وفقا لما هو موضح فى المادة الاولى من هذا المرفق .

٤ - يمكن للقوافل الاسرائيلية استخدام الطرق جنوب وشرق التقاطع الرئيسي للطرق الواقع شرق العريش لاختلاء القوات الاسرائيلية ومعداتهما حتى اتمام الانسحاب المرحلي . وتتحرك القوافل في ضوء النهار بعد تقديم اخطار بذلك بأربع ساعات الى مجموعة الاتصال المصرية وقوات الأمم المتحدة ، وتصاحبها قوات الأمم المتحدة . وسيتم ذلك وفقا للتوقيعات المنظمة من قبل اللجنة المشتركة . ويصاحب القوافل ضابط اتصال مصري لتأمين التحركات دون عائق . ويمكن للجنة المشتركة أن توافق على ترتيبات أخرى بالنسبة للقوافل .

المادة الثالثة

قوات الأمم المتحدة

- ١ - يطلب الطرفان توزيع قوات الأمم المتحدة وفقا للضرورة لأداء الوظائف الواردة في هذا المرفق حتى موعد اتمام الانسحاب النهائي ، ولهذا الغرض يوافق الطرفان على إعادة توزيع قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة .
- ٢ - تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفيذ هذا المرفق وتبذل ما في وسعها لمنع أية مخالفة لأحكامه .

٣ - عندما توزع قوات الأمم المتحدة تبعاً لأحكام المادتين الأولى والثانية من هذا المرفق ، تباشر مهمة التحقق في المناطق محدودة القوات وفقاً للمادة السادسة من الملحق (١) ، وتقيم نقاط مراجعة ، ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة في المناطق العازلة المؤقتة الموضحة بالمادة الثانية أعلاه ، والوظائف الأخرى لقوات الأمم المتحدة والمتعلقة بالمنطقة العازلة للخط المرحلي موضحة في المادة الخامسة من هذا المرفق .

المادة الرابعة

اللجنة المشتركة والاتصال

- ١ - تعمل اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة ، وحتى تاريخ اتمام الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء .
- ٢ - تتكون اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل طرف برئاسة ضباط من رتب عالية وتدعو اللجنة المشتركة ممثلين للأمم المتحدة لحضور اجتماعاتها عند مناقشة موضوعات تتعلق بالأمم المتحدة أو اذا طلب أى من الطرفين

وجود الأمم المتحدة ويتم لتوصل الى قرارات اللجنة المشتركة اتفاق كل من مصر واسرائيل .

٣ - تشرف اللجنة المشتركة على تنفيذ الترتيبات لموضحة في الملحق (١) وفي هذا المرفق . ولهذا الغرض وبالاتفاق بين الطرفين وتقوم بما يلي :

(أ) تنسيق التحركات العسكرية الموضحة في هذا المرفق وتشرف على تنفيذها .

(ب) تتناول بالبحث وتسعى الى حل أية مشكلة تنشأ عن تنفيذ الملحق (١) وهذا المرفق وتناقش أية مخالفات تبلغ اليها بواسطة قوات الأمم المتحدة ومراقبيها ، وتحيل الى حكومتى مصر واسرائيل أية مشاكل لم يتم حلها .

(ج) تساعد قوات الأمم المتحدة ومراقبيها فى تنفيذ مهامهم ، وتبحث الجداول الزمنية الخاصة بالتحقيقات الدورية عندما يطلب منها الطرفان ذلك ، كما هو وارد فى الملحق رقم (١) وفى هذا المرفق .

(د) تنظم وضع العلاقات على الحدود الدولية وبميع الخطوط والمناطق المشار اليها فى الملحق (١) وهذا المرفق

(هـ) تشرف على تسليم المنشآت الرئيسية فى سيناء من اسرائيل الى مصر .

(و) توافق على الترتيبات اللازمة للعثور على الجثث المفقودة لجنود مصر واسرائيل واعادتها .

(ز) تنظم اقامة وتشغيل نقاط المراجعة للمداخل على امتداد خط العريش رأس محمد ، وفقا لاحكام المادة الرابعة من الملحق (٣) .

(ح) توالى أعمالها عن طريق استخدام أطقم اتصال مشتركة من ممثل واحد عن كل من مصر واسرائيل من مجموعة اتصال دائمة وسوف تمارس أنشطتها وفقا لتوجيه اللجنة المشتركة .

(ط) توفر الاتصال والتنسيق مع قيادة الأمم المتحدة التى تنفذ أحكام المعاهدة وعن طريق أطقم الاتصال المشتركة تحافظ على التنسيق والتعاون المحلى مع قوات الأمم المتحدة المتمركزة فى مناطق معينة أو مرافئى الأمم المتحدة الذين يصدون مناطق معينة لتوفير أية مساعدة مطلوبة .

(ى) تناقش أى مسائل أخرى قد يتفق الطرفان على طرحها على اللجنة .

٤ - تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة مرة واحدة كل شهر على الأقل وفى حالة طلب أحد الطرفين أو قيادة قوات الأمم المتحدة عقد اجتماع خاص ، فيتم عقد هذا الاجتماع خلال ٢٤ ساعة .

٥ - تجتمع اللجنة المشتركة فى المنطقة العازلة حتى اتمام الانسحاب المرحلى ، ثم تجتمع فى مدينتى العريش وبيرسبع بعد ذلك بالتبادل ، على أن يعقد أول اجتماع لها ليس متأخرا عن اسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

المادة الخامسة

تعريف المنطقة العازلة المؤقتة وانشطتها

١ - تنشأ منطقة عازلة مؤقتة بغرض قيام قوات الأمم المتحدة بالفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية ، وذلك غرب خط الانسحاب المرحلى ومتاخمة له كما هو مبين فى الخريطة رقم (٢) ، وذلك بعد تنفيذ الانسحاب الاسرائيلى وتوزيع القوات خلف خط الانسحاب المرحلى .

وتتولى الشرطة المدنية المصرية المجهزة بأسلحة خفيفة القيام بمهام الشرطة العادية فى هذه المنطقة .

٢ - تقوم قوة الأمم المتحدة بتشغيل نقاط مراجعة وداوريات استطلاع ، ونقاط مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة بغية التأكد من الالتزام بأحكام هذه المادة .

٣ - وطبقا للترتيبات التى اتفق عليها الطرفان والتى سيتم تنسيقها فى اللجنة المشتركة ، يتولى أفراد اسرائيليون ادارة منشآت حربية فنية فى أربع مواقع محدودة وموضحة على :

الخريطة رقم (٢) ومشار إليها بـ (ف ١) (احدثى) .

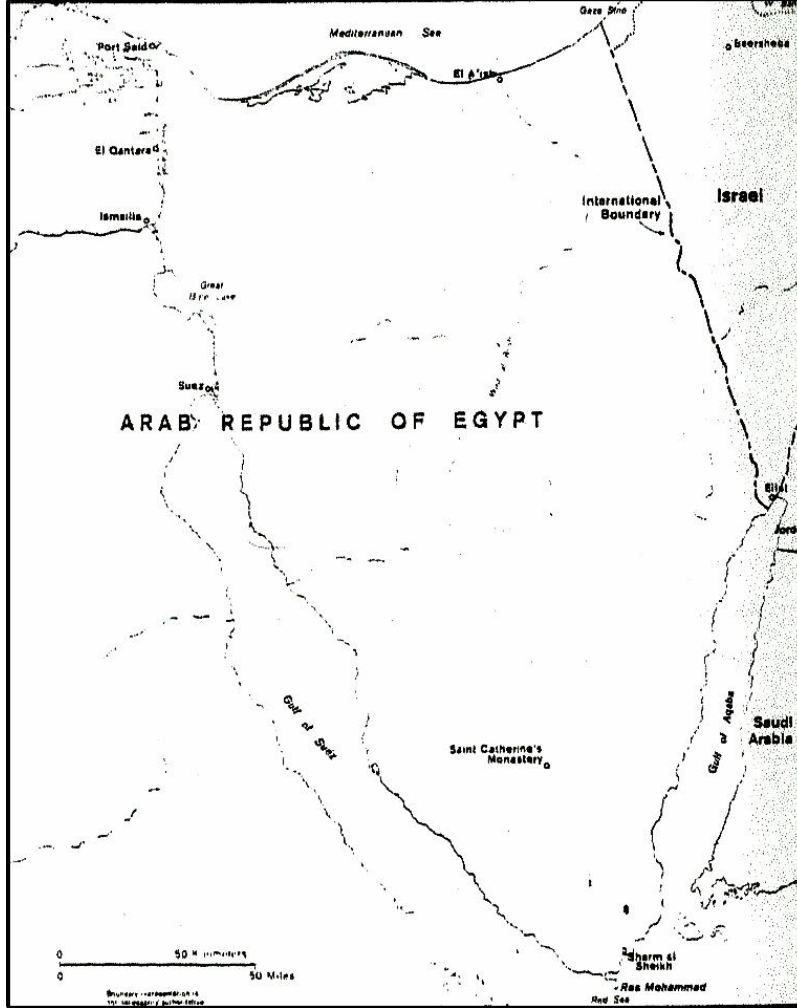
المركز على الخريطة ٥٧١٦٣٩٤٠ (ف ٢) (احدثى) .

المركز على الخريطة ٥٩٣٥١٥٤١ (ف ٣) (احدثى) .

المركز على الخريطة ٥٩٣٣١٥٢٧ (ف ٤) (احدثى) .

ملحق رقم 2

الحدود بين مصر وإسرائيل(*)



(*) وزارة الخارجية المصرية: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية القطاع، القاهرة، 1979م.

ملحق المعاهدة رقم (3) بروتوكول بشأن علاقات الطرفين (*).

المادة الأولى

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء
عقب الانسحاب المرحلي .

المادة الثانية

العلاقات الاقتصادية والتجارية

١ - يتفق الطرفان على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي
القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية ، وانهاء المقاطعة الاقتصادية لأي
منهما عقب اتمام الانسحاب المرحلي .

٢ - يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد
لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب المرحلي وذلك بغية عقد اتفاق تجارة
يستهدف انماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما .

المادة الثالثة

العلاقات الثقافية

١ - يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد اتمام الانسحاب
المرحلي .

٢ - يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافي في كافة الميادين أمر مرغوب
فيه وعلى أن يدخل في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز
ستة أشهر بعد اتمام الانسحاب المرحلي بغية عقد اتفاق ثقافي .

المادة الرابعة

حرية التنقل

١ - عقب اتمام الانسحاب المرحلي ، يسمح كل طرف لمواطني وسيارات
الطرف الآخر بحرية الانتقال الى اقليمه والتنقل داخله وذلك طبقاً للقواعد

(*) وزارة الخارجية المصرية: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية القطاع،
القاهرة، 1979م، ص 81-83.

العامة التي تطبق على مواطني وسيارات الدول الأخرى • ويمتنع كل طرف من فرض قيود ذات طابع تمييزي على حرية تنقل الأشخاص والسيارات من اقليمه الى اقليم الطرف الآخر •

٢ - كما يسمح بالدخول دون اعاقا الى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على أساس تبادلي وغير ذي طابع تمييزي •

المادة الخامسة

التعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار

١ - يقر الطرفان أن هناك مصلحة متبادلة في قيام علاقات حسن الجوار ويتفق على النظر في سبل تنمية تلك العلاقات •

٢ - يتعاون الطرفان في انماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة ، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقا لهذا الغرض •

٣ - يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر •

المادة السادسة

النقل والمواصلات

١ - يقر الطرفان بأن الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران التي يكونان من أطرافها تنطبق على كل منهما ، وبصفة خاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للطيران المدني لعام ١٩٤٤ (اتفاقية شيكاغو) والاتفاق الدولي بشأن خدمات لنقل الجوى لعام ١٩٤٤

٢ - عقب اتمام الانسحاب المرحلي لا ينطبق أى اعلان لحالة الطوارئ الوطنية الذي يعلنه أحد الطرفين وفقا للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو في مواجهة الطرف الآخر على أساس تمييزي •

٣ - توافق مصر على أن المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفع ورأس النقب وشرم الشيخ التي سوف تخليها اسرائيل يكون استخدامها للأغراض المدنية فحسب بما في ذلك امكان استخدامها تجاريا بواسطة كافة الدول •

٤ - يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب المرحلي وذلك لغرض إبرام اتفاق طيران مدني •

٥ - يقوم الطرفان باعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها ، كما ينظران فى اقامة طرق وسكك حديدية اضافية • كما يتفق الطرفان أيضا على اقامة وصيانة طريق برى بين مصر واسرائيل والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية وسلامة مرور الأشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والاردن وذلك على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذى يقع داخل اقليم كل منهما •

٦ - عقب اتمام الانسحاب المرحلى تقام بين الطرفين رسائل اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس وصور بالراديو ومواصلات سلكية ولاسلكية وخدمات نقل الارسال التليفزيونى عن طريق الكابلات والراديو والأقمار الصناعية وذلك وفقا للاتفاقيات واللوائح الدولية المنطبقة •

٧ - عقب اتمام الانسحاب المرحلى ، يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة الى موانية لسفن وبضائع الطرف الآخر ، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة الى الطرف الآخر أو القادمة منه بنفس الشروط المطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الأخرى • وسوف ينفذ حكم المادة ٥ من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة •

المادة السابعة

التمتع بحقوق الانسان

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع ، وسوف يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقا لميثاق الأمم المتحدة •

المادة السابعة

المياه الاقليمية

مع مراعاة أحكام المادة ٥ من معاهدة السلام ، يقر كل طرف بحق سفن الطرف الآخر فى المرور البرى فى مياهه الاقليمية طبقا لقواعد القانون الدولى •

محضر متفق عليه
للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة
وللملحقين الأول والثالث لمعاهدة السلام^(*).

المادة الأولى

ان استئناف مصر لممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى تتم بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة .

المادة الرابعة

من المتفق عليه بين الأطراف أن تتم إعادة النظر المنصوص عليها في المادة ٤ فقرة (٤) عندما يطلب ذلك أحد الأطراف ، وعلى أن تبدأ في خلال ثلاثة أشهر من طلبها ولكن لا يجرى أى تعديل الا باتفاق كلا الطرفين .

المادة الخامسة

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنها تنتقص مما جاء بالجملة الأولى من تلك الفقرة . ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لما جاء بالجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التي تقضى بما يلي :

« يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوى من وإلى أراضي عبر مضيق تيران وخليج العقبة » .

المادة السادسة (فقرة ٢)

لا تفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف أحكام اطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب دافيد .

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة (فقرة ٢) من المعاهدة التي تقضى بما يلي :

« يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أى وثيقة خارج هذه المعاهدة .

(*) وزارة الخارجية المصرية: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية القطاع، القاهرة، 1979م، ص 87-89.

المادة السادسة (فقرة ٥)

من المتفق عليه بين الاطراف أنه لا توجد أى دعاوى بأن لهذه المعاهد:
اولوية على المعاهدات، والاتفاقيات الأخرى ، أو للمعاهدات والاتفاقات الأخرى،
اولوية على هذه المعاهدة .

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالفة لأحكام المادة السادسة (فقرة ٥) ،
من هذه المعاهدة التى تنص على ما يلى :

« مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه فى
بالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من
التزاماتهما الأخرى ، فإن الالتزام الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة
نافذة » .

الملحق الأول

تقضى المادة السادسة (فقرة ٨) من الملحق الأول بما يلى :

« يتفق الطرفان على الدول التى تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة
ويتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم
اتحدة » .

وقد اتفق الطرفان على ما يلى :

« فى حالة عدم الوصول الى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقر:
لثامنة من المادة السادسة من الملحق الأول ، فإنهما يتعهدان بقبول أو تأييد
، اقترحة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل قوات الأمم المتحدة
والمراقبين » .

الملحق الثالث

تنص معاهدة السلام والملحق الثالث لها على اقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف - ووفقا لهذا فقد اتفق على هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر الى اسرائيل - وأن يكون من حق اسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصرى الاصل والذي لا تحتاجه مصر لاستهلاكها المحلى - وأن تنظر مصر والشركات التى لها حق استثمار بترولها فى العطاءات المقدمة من اسرائيل على نفس الأسس والشروط المطبقة على مقدمى العطاءات الآخرين لهذا البترول .

عن حكومة

اسرائيل

مناحم بيغن

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

محمد أنور السادات

شهد التوقيع

جيمى كارتر

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

ملحق رقم (17)

رسالة الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المصري، إلى
سايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن الاعتراض المصري
على مذكرة التفاهم بين الولايات وإسرائيل بشأن الضمانات(*) .

٢٦ مارس سنة ١٩٧٩

عزيزى الوزير فانس

الحاقاً بكتابى لكم بتاريخ الأمس بشأن المذكرة المقترحة لاتفاق بين
الولايات المتحدة وإسرائيل ، أود أن أحيطكم علماً بما يلى :

بينما لا تنازع مصر فى حق حكومة الولايات المتحدة - أو حكومة
أخرى - فى اتخاذ القرارات التى تراها متفقة مع سياستها الخارجية ، فإن
حكومة مصر تحتفظ بحقها فى عدم قبول أية قرارات أو أفعال تعتبرها موجهة
صد مصر . وأود أن أوضح أن محتويات المذكرة المقترحة ستكون لها آثارا
مباشرة على معاهدة السلام . ولاشك أنكم تعلمون بمدى رغبة مصر فى تدعيم
العلاقات الودية بين بلدينا ومدى رغبتها فى إقامة السلام والاستقرار فى
المنطقة بأسرها ، الأمر الذى سيدعمه اتوصل الى معاهدة سلام بين مصر
وإسرائيل باعتبارها خطوه هامة فى سبيل تحقيق التسوية الشاملة لنزاع
الشرق الأوسط .

وأخذاً لذلك فى الحسبان فإننى أود أن أحيطكم علماً بعميق خيبة أملنا
فى قبول الولايات المتحدة الدخول فى اتفاق نعتبره موجهاً ضد مصر .

إن المذكرة لا تخدم أى هدف مجد ، بل على العكس فإن ما تضمنته
سوف يكون له أثر عكسى على عملية السلام والاستقرار فى المنطقة .

ومصر ترفض هذه المذكرة للأسباب الآتية :

١ - أنها مضادة لروح العلاقات القائمة بين بلدينا ولا تساعم فى
تدعيمها وأود أن أسجل فى هذا الصدد أن مصر لم تسمتشر فيما حوته هذه
المذكرة .

٢ - أن ما تضمنته المذكرة المقترحة على ادعاء باتهامات موجهة لمصر
والتدابير التى تتخذ ضدها فى حالة حدوث خرق مفترض لمعاهدة السلام ، وقد
ترك تحديد هذا الخرق - الى حد كبير - الى إسرائيل .

٣ - ومنذ أكثر من شهر ونحن منهمكون فى المراحل النهائية لعملية
التفاوض ، ومع ذلك ، فلم تخطرنا الولايات المتحدة بفرضها على الموافقة على
مثل هذه المذكرة ، ويضاف الى ذلك أن اخطارنا بها تم من أجل الإبلاغ وليس
بغرض التشاور ، فقد سلمها لى السفير ايلتس فى الساعة الثانية من بعد ظهر
يوم ٢٥ مارس ، قبل ٢٤ ساعة من احتفال التوقيع على المعاهدة .

(*) وزارة الخارجية المصرية: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتى فى الضفة الغربية القطاع،

القاهرة، 1979م، ص 137-139.

٤ - والمفروض أن الولايات المتحدة شريك في الجهود التسلّية من أجل تحقيق السلام وليس من المفروض أن تساند ادعاءات جانب ضد الجانب الآخر .

٥ - وتفترض المذكرة المقترحة أن مصر هي الجانب المحتمل بأن يخالف التزاماته .

٦ - كما يمكن تفسير هذه المذكرة على أنها تحالف مرتقب بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضد مصر .

٧ - وتعطى المذكرة للولايات المتحدة حقوقاً لم تسبق الإشارة إليها أو التفاوض بشأنها مع الولايات المتحدة .

٨ - كما أنها تعطى للولايات المتحدة سلطة فرض تدابير - لا يمكن وصفها إلا أنها عقابية إذا ما توخينا الصراحة في التعبير وهذا أمر يثير الشكوك حول مستقبل العلاقات كما قد يؤثر على الموقف في المنطقة بأسرها .

٩ - وتستخدم المذكرة عبارات لها خطورتها وتحتل التأويل مثل عبارة « التهديد بالمخالفة » ، والتي تتطلب اتخاذ تدابير معينة . ونحن نعتبر ذلك أمراً ذا عواقب خطيرة .

١٠ - إن المذكرة تقرر ضمناً خضوع الامدادات الاقتصادية والعسكرية لحكم الولايات المتحدة وحدها بأن هناك ادعاءات بحدوث تهديد بمخالفة المعاهدة مسبوبة إلى أحد الطرفين .

١١ - أنها تخضع جوانب معينة من العلاقات المصرية الأمريكية إلى عوامل خارجة عن نطاق هذه العلاقات كما تخضعها إلى التزامات الولايات المتحدة تجاه طرف ثالث

١٢ - أنها تحمل موافقة الولايات المتحدة الضمنية على قيام إسرائيل باتخاذ تدابير - من بينها التدابير العسكرية - ضد مصر على أساس افتراضى بحدوث مخالفات أو تهديد مخالفات لمعاهدة السلام .

١٣ - أنها تعطى الولايات المتحدة الحق في أن تفرض وجودها العسكري في المنطقة لدواع متفق عليها بينها وبين إسرائيل . وهو أمر لا يمكننا قبوله .

١٤ - وستلقى المذكرة المقترحة بظلال الشكوك الخطيرة حول النوايا الحقيقية للولايات المتحدة ، خاصة مايتعلق فيها بعملية السلام فبالامكان اتهام الولايات المتحدة بالتعاون مع اسرائيل لخلق تلك الظروف التي تعود الى التواجد الأمريكى العسكرى بالمنطقة ، وهو أمر له عواقب وخيمة لاشك فيها خاصة على استقرار المنطقة بأسرها .

١٥ - وسيكون لها تأثير سلبي فى مصر تجاه الولايات المتحدة وستؤدى بلا شك بالدول العربية الأخرى الى اتخاذ مواقف أكثر تشددا ضد عملية السلام ، وستتيج أسبابا اضافية لعدم مشاركتهم فى هذه العملية .

١٦ - وستمهد الطريق لقيام تحالفات جديدة فى المنطقة لمجابهة هذا الحلف الذى وضعت بدوره فى المذكرة المقترحة .

لكل هذه الأسباب ، فأننى أبلغكم بموجب هذا ، أن حكومة مصر سوف لن تعترف بشرعية هذه المذكرة وتعتبرها لاغية وباطلة ولا يترتب عليها أى آثار بالنسبة لمصر .

مصطفى خليل

رئيس الوزراء

وزير الخارجية

ملحق رقم (18)

قانون أساسي: "القدس عاصمة إسرائيل" كما أقرته الكنيست 30 يوليو/تموز 1980م^(*).

القدس - عاصمة إسرائيل

١ - القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل .

مقر الرئيس ، الكنيست ، الحكومة والمحكمة العليا .

٢ - القدس هي مقر رئيس الدولة ، الكنيست ، الحكومة والمحكمة العليا .

المحافظة على الأماكن المقدسة

٣ - تحفظ الأماكن المقدسة من انتهاك حرمتها ومن كل مساس آخر بها ومن أي شيء يمس بحرية وصول أبناء الأديان إلى الأماكن التي يقدسونها أو بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن .

تطوير القدس

٤ - (أ) ستحرص الحكومة على تطوير القدس وازدهارها وعلى رفاهية سكانها عبر تخصيص موارد خاصة بما فيها منحة سنوية خاصة لبلدية القدس (منحة العاصمة) بمصادقة اللجنة المالية في الكنيست .

(ب) تعطى القدس أفضليات خاصة في نشاطات سلطات الدولة من أجل تطوير القدس في مجالات المرافق والاقتصاد وفي مجالات أخرى .

(ج) ستشكل الحكومة هيأة خاصة من أجل تنفيذ هذا البند .

اتسحاق نافون

وزير الدولة

مناحم بيغن

رئيس الحكومة

(*) نظام الدين: عرفان؛ الدجاني، على طاهر: القدس إيمان وجهاد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،

ط2، 1987م، ص178.

ملحق رقم (19)

موافقة مجلس الشعب المصري على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية(*) .

نص قرار^(١) مجلس الشعب بجلسته

المعقودة يوم ١٠ أبريل ١٩٧٩

بالموافقة على معاهدة السلام وملحقاتها واتفاق التكميل

• ووفق على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل وملحقاتها ، وعلى الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي العامل في الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة ، والموقع عليهما في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩ م التحفظ بشرط التصديق • •

(١) تم أخذ الرأي على القرار نداءً بالاسم وبلغ عدد الموافقين ٣٢٩ عضواً ، وغير الموافقين ١٥ عضواً ، وامتنع عضو واحد عن التصويت •

(*) وزارة الخارجية المصرية: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية القطاع، القاهرة، 1979م، ص211.

ملحق رقم (20)

النتائج الرسمية للاستفتاء الشعبي على المعاهدة المصرية الإسرائيلية(*) .

يوم ١٩ أبريل ١٩٧٩

على معاهدة السلام وملحقاتها واتفاق التكميل الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة .

أعلن السيد وزير الداخلية يوم ٢٠ أبريل ١٩٧٩ النتائج الرسمية التالية للاستفتاء :

- ١ - عدد الناخبين المدعوين لبدء الرأي وهم
جملة الأشخاص المقيدة أسماؤهم في
جداول الانتخاب بالتطبيق لاحكام القانون ١٠٩٩٨٦٧٥ ناخباً
- ٢ - عدد من حضر منهم واشترك في عملية
الاستفتاء ٩٩٣٠٢٦٠ ناخباً
- ٣ - عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت ٩٩١٠٦٢٦ صوتاً
- ٤ - عدد الآراء الباطلة ٩٦٣٤ صوتاً
- ٥ - عدد آراء الموافقين ٩٩٠٥٣٨٠ صوتاً
- ٦ - عدد آراء غير الموافقين ٥٢٤٦ صوتاً
- ٧ - النسبة المئوية لعدد الحاضرين الى عدد
الناخبين المدعوين ٩٠٫٣٠ %
- ٨ - النسبة المئوية لعدد آراء الموافقين الى
عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت ٩٩٫٩٥ %

(*) وزارة الخارجية المصرية: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية القطاع، القاهرة، 1979م، ص219.

ملحق رقم (21)

بيان المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية حول زيارة السادات إلى القدس(*).

، يؤكد المجلس المركزي على ما يلي :

١ - ان منظمة التحرير الفلسطينية ، انطلاقا من ميثاقها وتمسكها بمقررات مجالسها الوطنية والاعلان السياسي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني ، لتؤكد موقفها الثابت والحازم في ادانة زيارة السادات لوطننا المحتل ، وتعبر عن تصميمها على التصدي لخطوة السادات وكافة الاجراءات التالية لها ، بما في ذلك اجتماع القاهرة الذي دعا اليه السادات ، والذي ترفضه منظمة التحرير الفلسطينية شكلا ومضمونا :

٢ - ان المجلس المركزي الفلسطيني ليحيي باعتزاز موقف شعبنا في الوطن المحتل ، بكافة منظماته الجماهيرية وهيئاته الوطنية ، من زيارة السادات ، ويعتبر ذلك الموقف الباسل دليلا لرفض جماهيرنا لهذه الزيارة ، وتصميما منها على التصدي لنتائجها ، ويدعو الجماهير للضرب بيد من حديد على اية محاولة للخروج من اطار منظمة التحرير الفلسطينية :

٣ - ان المجلس المركزي ليحيي باعتزاز موقف جماهيرنا العربية في جميع اقطارها في رفض سياسة السادات الاستسلامية ، كما يحيي موقف الانظمة الوطنية والتقدمية العربية التي رفضت الزيارة وتصدت لها ، ويطالب الدول العربية الاخرى بتحديد موقف واضح من الزيارة ونتائجها ، ويعتبر ذلك واجبا وطنيا وقوميا ترفضه مسؤوليات المرحلة ، كما يشجب المجلس مواقف القلة من المسؤولين العرب الذين حركتهم الامبريالية الاميركية لتأييد السادات في سياسته الاستسلامية :

٤ - ان المجلس المركزي ليفتخر ، بشكل خاص ، بالموقف الوطني المبني الذي وقفته القوى الوطنية والتقدمية وجماهيرنا في مصر العربية ، ويرى في هذا الموقف الشجاع تأكيدا من شعب مصر وقواه الوطنية والتقدمية على التزامها بمسؤولياتها الوطنية ، واهداف حركة التحرر الوطني العربية في التصدي للاحتلال والغزو الصهيوني للارض العربية والمرتبتين عن ارادة الشعب المصري والامة العربية ، كما يرى في هذا الموقف ، تصميمنا من شعب مصر العظيم وجيشها البطل على رفض المخططات الرامية الى اخراج مصر من دائرة الصراع بدوره التاريخي في النضال التحرري العربي الذي رفع رايته عالية الزعيم العربي الراحل جمال عبد الناصر :

(*) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت،

٥ - أن المجلس المركزي ، وهو يطالب الأمة العربية ، على المستويين الرسمي والشعبي ، بأن يكون حجم التصدي للمؤامرة مساويا لخطورتها ، يؤكد على ضرورة دعم القوى الوطنية والجهاديين لمنظمة التحرير الفلسطينية في موقفها القومي ، والتصدي للحل الاميركي الاسرائيلي الذي فضح اخباره واهدافه البيان المشترك الفلسطيني - السوري . والمجلس يرى في تلاحم القوى الوطنية والتقدمية مقياسا حقيقيا بجدية التصدي ، وقدرة الأمة العربية على مواجهة المرحلة الخطيرة :

٦ - يرى المجلس ان تمكين العلاقة الاستراتيجية بين منظمة التحرير الفلسطينية والقطر العربي السوري ، وتلاحم كافة القوى والانظمة الوطنية العربية معهما ، لهو الحلقة المركزية في صمود الأمة العربية في وجه المؤامرة الجديدة ، والتصدي لها واجباط نتائجها .

ويدعو المجلس جميع الدول العربية ان تقدم لجبهة المواجهة والصمود الدعم الذي يكفل لها القيام بواجبها للدفاع عن الارض العربية والحق العربي :

٧ - يدعو المجلس المركزي الى العمل الفعال على تمكين وتطوير اشكال التعاون والتنسيق بين الدول والقوى الوطنية العربية ، وبين البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي الصديق :

٨ - يدعو المجلس المركزي الى مضاعفة التحرك باتجاه الدول الاسلامية والافريقية ودول عدم الانحياز ، للوقوف في وجه سياسة السادات التي تفتح الطريق امام القوى الامبريالية والصهيونية في منطقتنا ، وفي افريقيا ودول العالم الثالث .

المجد والخلود لشهدائنا الابرار ،
وثورة حتى النصر .

ملحق رقم (22)

بيان رئاسة الجمهورية السودانية حول اتفاقية كامب ديفيد(*).

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد نظر السودان في وثائق كامب ديفيد على ضوء الاعتبارات الاساسية التالية :

أولاً : ان ثمة علاقات خاصة ومنمجة تربط بين شعب وادى النيل تستمد عمقها وأبعادها من روابط التاريخ ، ومن المصالح الحيوية المشتركة بين البلدين ، ولا يملك السودان ولا تملك مصر حق المجازفة بهذه العملية الحسنة أو المصالح لأى طارئ، لينال مما خطته يد التاريخ وواجهته مصالح المصير . وأن روابط السودان التاريخية بمصر تحتم عليه أن يفهم علماً موقف مصر في الساعات الحرجة وفي أوقات الخيارات الصعبة القاسية .

ثانياً : ان السودان يعير انتقاص من دور الدول العربية الشقيقة الأخرى بقدر تماماً التضحيات الهائلة والأعباء الجسام التى تحملها شعب مصر وحيش مصر لنصرة العرب ، ولا يرى السودان أى حكمه في الدعوة لمقاطعة وعزل واستبعاد مصر . ولن يترتب على هذه الدعوة سوى المزيد من الشقاق في الأمة العربية . ولا يجوز خلخلة القضية العربية باعتبارات الخلافات العقائدية ومضاعفات الصراع بين الدول الكبرى والمنازعات الاقليمية الثانوية .

ثالثاً : ان السودان يؤيد تماماً المساعي المبذولة لحل النزاع في الشرق الأوسط بالوسائل السلمية والمفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية وعلى أساس قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ولا شك في ان مساعي السلام تبين أكثر إيجابية وفعالية إذا شاركت فيها الأطراف العربية بأسلوب جماعى وفي نطاق الوفاق والتضامن العربى الا أن تعقيدات الموقف العربى خيبت هذا الأمل حتى هذه اللحظة .

وعلى ضوء الاعتبارات السابقة فإننا لا نرى من حفا أن نقدر مصر في جهدها للتوصل لاتفاقيات سلام تؤدى الى انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود مصر التاريخية والدولية ، وإلى تصفية المستوطنات الاسرائيلية في سيناء في نطاق ترتيبات لضمان الأمن والسلام وفى إطار مبادئ عامة لتسوية شاملة في المنطقة .

وإننا ندرك ان التسوية بالوسائل السلمية عملية صعبة وقاسية بطبيعتها . وبالنظر الى تعقيدات المواقف الناجمة عن أربع حروب في المنطقة خلال ثلاثين عاماً فإنه من غير المعقول أن يتم التوصل الى حلول نهائية وشاملة لكافة أوجه النزاع في وقت واحد . ولا مقر في البداية من تحديد معالم للأطوار العام للتسوية . ولقد لاحظنا أن معالم الأطوار العام التى تم التوصل اليها في كامب ديفيد قد صاحبها الغموض والاهام والأغفال عن المسائل الجوهرية ، مما أدى الى إرجاء التوصل للحلول واضحة بشأنها الى مراحل لاحقة وعلى ذلك فإن الوصول لتسوية نهائية وشاملة وعادلة في المنطقة يتوقف على التوصل الى حل عادل في المسائل التى تم إغفالها في الوقت الحاضر كقضية القدس ، أو التى أرجئت للمفاوضات

(*) نميري، جعفر محمد: السادات المبادئ والمواقف، الناشر المكتب المصري الحديث، القاهرة، بدون تاريخ،

لحقه كالسيادة على الضفة الغربية وغزة ومستقبل المستوطنات الاسرائيلية فيها ، أو التي تمت صياغتها
وض وإبها كقضية اللاجئين من شعب فلسطين .

وإذا كان لخطوات السلام أن تنجح فلا بد من تقديم الايضاحات الكافية حول هذه المسائل لاقتناع
لراف الأخرى بالمشاركة في عملية بناء للسلام والتوصل الى تسوية شاملة ونهائية .

وبالرغم من الغموض والاعغال الذى يكشف عن التصلب الاسرائيل فإنه جدير بالملاحظة ما نص
، في إتفاقية كامب ديفيد للإطار العام للتسوية السلمية من أن المفاوضات ينبغي ان تركز على جميع
وص ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وعلى وجوب أن يعترف الحل المتوفر نتيجة للمفاوضات
قوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة ، وهما الركيزتان الأساسيتان لأى تسوية سلمية
لة في المنطقة وهو ما كانت تقابله إسرائيل دائماً بالرفض الصريح .

وإن الولايات المتحدة الأمريكية التى تحملت عبء مسؤولية المشاركة في تحديد المعالم العامة لاطار
سوية بقى عليها عبء المسؤولية الأكبر في المشاركة في تسوية المسائل التى أغفلت أو أرجئت أو يشوبها
بام على ضوء هذا النص الهام .

ان السودان يعلن مجدداً بأن التضامن العربى والعمل العربى المشترك يشكلان الركيزة الجوهرية لحماية
سالم الهوية العربية لمناة السلام العادل، في المنطقة . وان السودان ستحمى مسئلته كاملة في هذا

ملحق رقم (23)

برقية ملك المغرب الحسن الثاني إلى سيد محمود رياض، الأمين العام لجامعة الدول العربية، حول تأييده زيارة الرئيس أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية، للقدس (*).

(الانباء، الرباط،
١٤/١٢/١٩٧٧)

الرباط

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد . فلقد تلقينا خطابكم الذي اعربتم لنا فيه عن ما يساوركم من بالغ القلق لما طرأ على الصف العربي من تفرقة وما يهدد الامة العربية ان لم يتدارك الوضع في الحال من تفتيت خطير . ونظرا لما تعهدونه فينا من مشاعر ، وطبقا لما اعلناه في هذا الشأن من مواقف ، فقد طلبتم الاندخراي جهد في سبيل راب صدع الامة العربية ، ولم شتاتها ، لان الظروف الخطيرة التي تجتازها لا تسمح بالتخالف والتفرقة ، بل تتطلب منا جميعا مزيدا من التضحية ، ومصارعة النزوات ، واعادة التضامن العربي ، اذ في هذا وحده نستطيع ان نواجه معركة المصير التي نخوضها .

وانه ليسعدنا ان نلاحظ ، وفي نفس الوقت ان نحيطكم علما بأن شعوركم قد واكب نفس الشعور والاحساس الذي خامرنا ، حتى اننا كنا ، قبل وصول خطابكم الكريم ، قررنا القيام بمبادرة في هذا الشأن بايفاد مبعوثين من قبلنا الى مختلف اخوتنا رؤساء الدول العربية الشقيقة ، سواء منهم المشاركون في مؤتمر طرابلس ام بقية الاخوة . والغرض من هذه المبادرة هو ان ننقل الى رؤساء الدول العربية وجهة نظرنا في الوضع الذي نجتازه ، ونعرب لهم عن مخاوفنا التي تجد مبررها في الاحداث الجارية ، ولنتثير انتباههم بصفة خاصة الى الاخطار التي تترتب على المواقف المرتجلة التي لا تنتج بدون شك غير العرقلة والاحباط ، الى امد بعيد ، للفرصة المتاحة اليوم للامة العربية لاستعادة حريتها وكرامتها وكامل سيادتها .

ان املنا ان نرى من جديد الانسجام والوفاق اللذين ميزا الامة العربية ، وكانا مصدر قوتنا ، يحلان محل التناحور والتصريحات الصاخبة ، تلك التصريحات التي تنطلق في الغالب من نظريات خاطئة تتميز دائما بالعنف ، وتغضي حتما الى الفركة والشتات ، ويظل املنا عظيما في ان نرى اهدافنا تتحقق ، لاننا نؤمن بأن املنا قائمة على اسس موضوعية وسليمة لا يتحاملها الا المخربون الذين فقدوا الرؤية الصالحة. تلك ان الحرب كانوا ولا يزالون مجمعين على ضرورة البحث عن تسوية مشكل الشرق الاوسط عن طريق التفاوض .

(*) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت،

ملحق رقم (24)

بيان وزراء خارجية الدول الأوروبية التسعة حول معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية
باريس ، 26 مارس / آذار 1979م^(*).

Statement by the Nine Foreign Ministers on the Egyptian Israeli

Peace Treaty, Paris, 26 March 1979

Following their declaration of 19 September 1978 the nine member states of the European Community have followed with the greatest attention the negotiations which have resulted in the signature of the agreements between Egypt and Israel. They are fully appreciative of the will for peace which has led President Carter to engage himself personally in these negotiations, as well as of the efforts made by President Sadat and Prime Minister Begin. While a difficult road remains to be trodden before Security Council Resolution 242 is implemented in all its aspects and on all fronts, the Nine consider that the treaty constitutes a correct application of the principles of that resolution to Egyptian/Israeli relations. They recall, however, that as they indicated in their declaration of 29 June 1977, the establishment of a just and lasting peace in the Middle East can only take place within the framework of a comprehensive settlement. Such a settlement must be based on Security Council Resolutions 242 and 338, and must translate into fact the right of the Palestinian people to a homeland. In this context they take due note of the will expressed by the signatories in the treaty to consider this not as a separate peace but as a first step in the direction of a comprehensive settlement designed to bring to an end thirty years of hostility and mistrust.

They hope that this will, to which they attach particular importance, can be given practical form soon in a comprehensive agreement in which all the parties concerned, including the representatives of the Palestinian people, would participate and to which the international community could give its endorsement. The Nine express the hope that all the parties concerned will avoid any statement or action which will impede the search for peace, such

as the Israeli policy of settlements in the occupied territories.

(*)Hill, Christopher & Smith Karen European Foreign Policy Key documents, Routledge, London & , New York, 2000, p302

ملحق رقم (25)

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول بطلان اتفاقيات كامب ديفيد والتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني(*) .

UNITED
NATIONS

A



General Assembly

A/RES/34/65 (A-D)
12 December 1979

Thirty-third Session

34/65. Question of Palestine

A

The General Assembly,

Recalling and reaffirming its resolutions 3236 (XXIX) of 22 November 1974, 3375 (XXX) and 3376 (XXX) of 10 November 1975, 31/20 of 24 November 1976, 32/40 A and B of 2 December 1977 and 33/28 A to C of 7 December 1978,

Having considered the report of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People,^{1/}

Having heard the statement of the Palestine Liberation Organization, the representative of the Palestinian people,^{2/}

- 1. Expresses its grave concern that no just solution to the problem of Palestine has been achieved and that this problem therefore continues to aggravate the Middle East conflict, of which it is the core, and to endanger international peace and security;*
- 2. Reaffirms that a just and lasting peace in the Middle East cannot be established without the achievement, *inter alia*, of a just solution of the problem of Palestine on the basis of the attainment of the inalienable rights of the Palestinian people, including the right to return and the right to national independence and sovereignty in Palestine, in accordance with the Charter of the United Nations;*
- 3. Calls once more for the invitation of the Palestine Liberation Organization, the representative of the Palestinian people, to participate, on the basis of General Assembly resolution 3237 (XXIX), in all efforts, deliberations and conferences on the Middle East which are held under the auspices of the United Nations, on an equal footing with other parties;*
- 4. Endorses the recommendations of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People contained in paragraphs 52 to 55 of its report;*
- 5. Expresses its regret and concern that the recommendations of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People endorsed by the General Assembly in its resolutions 31/20, 32/40 A and 33/28 A have not been implemented;*

(*) <http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/vGARes>

6. *Notes with regret* that the Security Council has not taken the action it was urged to take by the General Assembly in paragraph 4 of its resolution 32/40 A;

7. *Once again urges* the Security Council to consider and take as soon as possible a decision on the recommendations endorsed by the General Assembly in its resolutions 31/20, 32/40 A and 33/28 A and in the present resolution;

8. *Authorizes and requests* the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, in the event of the Security Council failing to consider or to take a decision on those recommendations by 31 March 1980, to consider that situation and to make suggestions it deems appropriate;

9. *Decides* to include in the provisional agenda of its thirty-fifth session the item entitled "Question of Palestine".

83rd plenary meeting
29 November 1979

B

The General Assembly,

Recalling and reaffirming the declaration, contained in paragraph 4 of its resolution 33/28 A of 7 December 1978, that the validity of agreements purporting to solve the problem of Palestine required that they be within the framework of the United Nations and its Charter and its resolutions on the basis of the full attainment and exercise of the inalienable rights of the Palestinian people, including the right of return and the right to national independence and sovereignty in Palestine, and with the participation of the Palestine Liberation Organization,

Taking note of paragraphs 33 to 35 of the report of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People,^{3/}

1. *Notes with concern* that the Camp David accords have been concluded outside the framework of the United Nations and without the participation of the Palestine Liberation Organization, the representative of the Palestinian people;

2. *Rejects* those provisions of the accords which ignore, infringe, violate or deny the inalienable rights of the Palestinian people, including the right of return, the right of self-determination and the right to national independence and sovereignty in Palestine, in accordance with the Charter of the United Nations, and which envisage and condone continued Israeli occupation of the Palestinian territories occupied by Israel since 1967;

3. *Strongly condemns* all partial agreements and separate treaties which constitute a flagrant violation of the rights of the Palestinian people, the principles of the Charter and the resolutions adopted in the various international forums on the Palestinian issue;

4. *Declares* that the Camp David accords and other agreements have no validity in so far as they purport to determine the future of the Palestinian people and of the Palestinian territories occupied by Israel since 1967.

C

The General Assembly,

Recalling its resolutions 3376 (XXX) of 10 November 1975, 31/20 of 24 November 1976, 32/40 A and B of 2 December 1977 and 33/28 A to C of 7 December 1978,

Having considered the report of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People,^{4/}

1. *Expresses its appreciation* to the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People for its efforts in performing the tasks assigned to it by the General Assembly;
2. *Requests* the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People to keep the situation relating to the question of Palestine under review and to report and make suggestions to the General Assembly or the Security Council, as appropriate;
3. *Authorizes* the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People to continue to exert all efforts to promote the implementation of its recommendations, to send delegations or representatives to international conferences where such representation would be considered by it to be appropriate, and to report thereon to the General Assembly at its thirty-fifth session and thereafter;
4. *Requests* the United Nations Conciliation Commission for Palestine, established under General Assembly resolution 194 (III) of 11 December 1948, as well as other United Nations bodies associated with the question of Palestine, to co-operate fully with the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People and to make available to the Committee, at its request, the relevant information and documentation which they have at their disposal;
5. *Decides* to circulate the report of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People to all the competent bodies of the United Nations and urges them to take necessary action, as appropriate, in accordance with the Committee's programme of implementation;
6. *Requests* the Secretary-General to continue to provide the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People with all the necessary facilities for the performance of its tasks.

ملحق رقم (26)

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425

دعوة إسرائيل إلى وقف عملها العسكري ضد وحدة الأراضي اللبنانية، وإلى سحب قواتها من الأراضي اللبنانية كافة (*).

قرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨. (١٤)

دعوة إسرائيل إلى وقف عملها العسكري ضد
وحدة الأراضي اللبنانية، وإلى سحب قواتها
من الأراضي اللبنانية كافة

ان مجلس الأمن،

اذ يحيط علماً برسائل المندوب الدائم للبنان (S/12600 و S/12606) والمندوب الدائم لإسرائيل (S/12607)،

وقد استمع إلى بيان كل من المندوب الدائم للبنان والمندوب الدائم لإسرائيل،

واذ يساوره شديد القلق لتدهور الوضع في الشرق الأوسط،
وانعكاسات ذلك على حفظ السلام العالمي،
واقناعاً منه بأن الوضع الحالي يعرقل التوصل إلى سلام عادل في
الشرق الأوسط،

١ - يدعو إلى الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان ولسيادته
ولاستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٢ - يطلب من إسرائيل ان توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة
الأراضي اللبنانية، وأن تسحب فوراً قواتها من الأراضي اللبنانية كافة؛

٣ - يقرر، في ضوء طلب حكومة لبنان، انشاء - بصورة فورية - قوة
دولية مؤقتة في جنوب لبنان تكون تحت امرته (مجلس الأمن)، وذلك
للتأكد من انسحاب القوات الاسرائيلية واعادة السلام والأمن الدوليين
إلى سابق عهدهما، ومساعدة حكومة لبنان في توفير عودة سلطتها
الفعالة في المنطقة، على ان تؤلف القوة من عناصر تابعة لدول اعضاء في
الامم المتحدة؛

٤ - يرجو الأمين العام ان يقدم تقريراً إلى المجلس، خلال اربع
وعشرين ساعة، عن تطبيق هذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته

رقم ٢٠٧٤، بـ ١٢ صوتاً مع

القرار في مقابل لا احد ضده

وامتناع ٢ كالأتي:*

(١٤) مترجم عن اصله في اللغة الانكليزية. [المحرر]
* لم تشترك الصين في التصويت على هذا القرار.

(*) عبد المجيد، أحمد عصمت: قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، 1975-1981م، م2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994م، ص271.

ملحق رقم (27) (*)

□ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الدورة السادسة عشرة بالجزائر الصادرة في ٢٢ فبراير ١٩٨٣

قرر المجلس تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني في الوطن العربي بأكمله ، وذلك من أجل التصدي الفعال للمؤامرات الامبريالية والصهيونية والمشاريع التصفوية ، وخاصة اتفاقات كامب ديفيد ومشروع ريجان وإنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة .

ويعتبر المجلس الوطني الفلسطيني قرارات قمة فاس الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية الذي يجب أن يتطابق مع العمل العسكري بكل مستلزماته من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية ، ويؤكد المجلس أن فهمه لهذه القرارات (قرارات فاس) لا يتناقض مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني .

ويؤكد المجلس على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الأردني والفلسطيني ، وضرورة العمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية للشعبين والأمة العربية ، وفي سبيل إحقاق الحقوق الوطنية التابعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

ويتمسك المجلس بقراراته الخاصة بالعلاقة مع الأردن والانطلاق من أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها . ويرى المجلس الوطني الفلسطيني أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الأردن على أسس كونفيدرالية بين دولتين مستقلتين .

وتأكيداً للقرار رقم ١٤ من الإعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة المنعقدة في ١٢ مارس ١٩٧٧ ، يدعو المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية إلى دراسة التحرك في هذا الإطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني .

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى تحديد العلاقة مع النظام المصري على أساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد .

(*) نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، مرجع سابق، ص150.

ملحق رقم (28) (*)

□ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الدورة السابعة عشرة بالأردن الصادرة في ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على العلاقة الأخوية والتميزة التي تجمع بين الشعبين الفلسطيني والأردني ، وعلى مقوماتها التاريخية والحضارية والبشرية والجغرافية ، وعلى المصالح المشتركة للشعبين .

كما يؤكد المجلس ضرورة تنمية هذه العلاقات ، وتنسيق الجهود للتحرك المشترك من أجل استعادة الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة ، ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في حق العودة وتقرير المصير ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني . ويؤكد المجلس على قرارات مجالسه السابقة في هذا المجال ، وخصوصاً مقررات الدورة السادسة عشرة .

وقد استمع المجلس باهتمام بالغ إلى خطاب جلالة الملك حسين في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس ، والذي تضمن مبادئ وأسساً تقوم عليها العلاقة الفلسطينية الأردنية ، أهمها التأكيد على وحدة الهدف والمصير ، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ، ومتحدثاً باسمه في كافة المجالات ، وبحق الشعبين الأردني والفلسطيني في تحديد طبيعة العلاقات المميزة التي تربط بينهما .

كما قدم مقترحات للتحرك المشترك للأردن مع منظمة التحرير ، وبناء على ذلك فإن المجلس يدعو اللجنة التنفيذية لدراسة هذه المقترحات في ضوء أهداف النضال الفلسطيني ، ومقررات المجلس الوطني السادس عشر والسابع عشر ، كما يدعو اللجنة التنفيذية لمتابعة الحوار والتنسيق مع الأردن ، طبقاً لمقررات دورة المجلس الوطني السادسة عشرة ، ومع الإلتزام بقرارات القمم العربية في الرباط وفاس ، وخاصة المشروع العربي للسلام ، منطلقاً للتحرك السياسي ، وضرورات التنسيق بين الأطراف العربية للوصول إلى صيغ العمل المشترك الفاعلة والقادرة على تحقيق أهدافها الثابتة .

ويرى المجلس أن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين وأزمة الشرق الأوسط ، لا بد أن يقوم على أساس ضمان حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير ، وإقامة الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابنا الوطني الفلسطيني .

(*) نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، مرجع سابق، ص151.

ملحق رقم (29)
قرارات المجلس الوطني الفلسطيني
الدورة الثامنة عشرة بالجزائر
الصادر في يونيو/ حزيران 1987م (*)

يعلن المجلس الاستمرار في رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وعدم اعتباره أساساً صالحاً لحل القضية لأنه يتعامل معها كقضية لاجئين ، ويتجاهل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

ويقرر المجلس رفض ومقاومة كافة الحلول والمشاريع الرامية إلى تصفية قضيتنا الفلسطينية ، ومن بينها اتفاقات كامب ديفيد ، ومشروع ريجان ، والحكم الذاتي ، ومشروع التقاسم الوظيفي بمختلف صيغه .

ويتمسك المجلس بقرارات القمم العربية المتعلقة بقضية فلسطين ، وبخاصة قمة الرباط في عام ١٩٧٤ ، واعتبار مشروع السلام العربي الذي قرره قمة فاس في عام ١٩٨٢ . وأكدته مؤتمر القمة الاستثنائي في الدار البيضاء في عام ١٩٨٣ . أساساً للتحرك العربي على الصعيد الدولي ، سعياً لإيجاد حل للقضية الفلسطينية واستعادة الأراضي العربية المحتلة .

(*) نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، مرجع سابق، ص154.

ملحق رقم (30)
فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية
يوليو/ تموز 1988م (*)

أعلن الملك حسين عاهل الأردن في خطاب وجهه إلى الأمة العربية مساء الحادى والثلاثين من يوليو ١٩٨٨ فك الروابط الإدارية والقانونية بين الأردن والضفة الغربية « المحتلة » نزولاً على رغبة منظمة التحرير الفلسطينية ، وبناء على رغبة رؤساء الدول العربية فى تأكيد الهوية الفلسطينية للضفة بكل جوانبها . وقال : إن الأردن يحترم رغبة المنظمات فى الانفصال عن الأردن فى دولة فلسطينية مستقلة ، وقد كان هناك اقتناع بأن بقاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية ، وما يترتب عليها من تعامل أردنى خاص مع الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال المؤسسات الأردنية فى الأرض المحتلة ، يتناقض مع هذا التوجه .

وكانت الحكومة قد أصدرت بياناً فى هذا الصدد قبل خطاب الملك فيما يلى نصه : -
على ضوء قرارات قمة الجزائر غير العادية التى عكست التوجه والالتزام العربيين بمساندة الشعب العربى الفلسطينى فى نضاله البطولى لتحقيق أهدافه الوطنية ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، بحث مجلس الوزراء فيما يتوجب على المملكة الأردنية الهاشمية القيام به تجاه القضية الفلسطينية فى هذه المرحلة ، ومتطلبات العمل لإبراز الهوية الفلسطينية ، ولتمكين منظمة التحرير من القيام بمسئولياتها كاملة ، ولإزالة الشكوك حول موقف الأردن رغم وضوحه ، ووضع حد لإساءة تفسير كل جهد يقوم به لدعم صمود الشعب العربى الفلسطينى تحت الاحتلال ، ووصفه بأنه تصرف مشبوه يهدف إلى التقاسم الوظيفى ، واحتواء منظمة التحرير والانتفاف عليها ، وبأنه يتعارض مع تطلعات الشعب الفلسطينى للاستقلال على أرض وطنه .

وبناء على النتائج التى توصل إليها البحث ، والتزاماً بمقررات قمة الرباط التى أكدت على منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، وبمقررات قمة فاس التى دعت إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وانطلاقاً من تمسك الأردن بموقفه الثابت المعلن تجاه القضية الفلسطينية ، ودعمه لنضال الشعب العربى الفلسطينى المشروع لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة ، وممارسة حقه فى تقرير مصيره بما فى ذلك إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطنى ، وترجمة واقعية

(*) نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، مرجع سابق، ص155-156

للتصور الأردني كما عبر عنه جلالة الملك الحسين في كلمته في قمة الجزائر غير العادية ، التي أكد فيها أن ليس للأردن أي مطمع أو مطمح في أرض فلسطين ، وبين فيهما موجبات العمل العربي المشترك لمساندة الشعب الفلسطيني ودعم انتفاضته البطولية .

وإيماناً من الأردن بأن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي في حل قضيته ، ودفعاً لأي شبهة قد تنشأ حول تعامل الأردن مع الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة بحكم صلة الأردن الوثيقة تاريخياً وجغرافياً بالشعب الفلسطيني ، وتجاوباً مع رغبة وتوجيهات منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، كما عبر عنها رئيس لجنتها التنفيذية الأخ ياسر عرفات في قمة الجزائر غير العادية .

انطلاقاً من كل هذه الاعتبارات تقرر حكومة المملكة الأردنية الهاشمية :

- ☐ أولاً : إلغاء الخطة الأردنية للتنمية في الأرض المحتلة .
- ☐ ثانياً : حل سائر لجان التنمية والعطاءات والمشتريات العاملة في إطار خطة التنمية المشار إليها .
- ☐ ثالثاً : الاستمرار بالاتصال مع الحكومات الشقيقة والصديقة ، وحثها على تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال لتمكينه من تنفيذ مشاريعه التنموية .

إن الحكومة الأردنية وهي تعلن عن هذا القرار ، لتود أن تؤكد على مواصلتها مساعدة الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة بكل وسيلة متاحة وضمن إمكاناتها ، دعماً لانتفاضته المباركة ، معبرة في نفس الوقت عن عزمها على اتخاذ أية إجراءات تقع في إطار سلطتها ، وتسهم في دعم الوجه الوطني الفلسطيني ، ومؤكدة على أن هذه الإجراءات لن تمس بأي حال الوحدة الوطنية بين سائر المواطنين في المملكة الأردنية الهاشمية ، هذه الوحدة التي كانت دائماً وستبقى مصونة غالية ، وقاعدة صلبة لمنعة هذا الوطن ، ونواة أصيلة لوحدة عربية أشمل مع أي دولة عربية شقيقة ، وسيستمر الأردن في أداء دوره النومي كدولة من دول المواجهة ، وكطرف رئيسي من أطراف النزاع العربي الإسرائيلي ، بالتعاون والتنسيق مع أشقائه العرب من أجل إنقاذ الأرض العربية المحتلة ودرتها القدس العربية الإسلامية .

ملحق رقم (31)

صورة الخطاب الرسمي الذي بعث به ياسر عرفات إلى وزير خارجية السويد يبلغه
قبوله للشروط الأمريكية لبدء الحوار مع منظمة التحرير(*)

PALESTINE LIBERATION ORGANIZATION
STOCKHOLM



مَنْظَمَةُ التَّحْرِيرِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ
سْتوكهولم

Mr. Sten Andersson
Minister for Foreign Affairs
SWEDEN

S E C R E T

REF.

STOCKHOLM December 7, 1988

Dear Mr Sten Andersson,

In continuation to our discussions that took place in Stockholm on the 6th and 7th of December 1988 about the text presented by Mr. Shultz, the Secretary of State for Foreign Affairs of the United States of America concerning the beginning of dialogue between the PLO and the American Administration I hereby enclose the text that we present and that has my approval and which I have signed. We will work to have it issued officially after being presented to the Executive Committee later on.

Please accept the expression of my highest consideration,

Y. Arafat
Yasser Arafat
Chairman of the Executive Committee
of the Palestine Liberation Organization

Postadress
Trafikgatan 49
S-113 33 Stockholm
Sweden

Telefon
08/14 11 12 FAX
08/18 01 60 Og

Postgirokonta
410 01 46-0

Telefon
13144 QODJONA 3

(*) هيكمل، محمد حسنين: سلام الأوهام، مرجع سابق، ملحق الكتاب بدون ترقيم.

S E C R E T

As its contribution to the search for a just and lasting peace in the Middle East, the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization, assuming the role of the Provisional Government of the State of Palestine wishes to issue the following official statement:

1. That it is prepared to negotiate with Israel within the framework of the International Conference a comprehensive peace settlement of the Arab-Israeli conflict on the basis of U.N. resolutions 242 and 338.
2. That it undertakes to live in peace with Israel and other neighbours and to respect their right to exist in peace within secure and internationally recognized borders, as will the democratic Palestinian State which it seeks to establish in the Palestinian occupied territories since 1967.
3. That it condemns individual, group and State terrorism in all its forms, and will not resort to it.

17. 12. 88
at
#

ملحق رقم (32)

بيان رفض منظمة التحرير الفلسطينية مقترحات شامير (*)

اطلعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورة اجتماعاتها فيما بين ١٤ و١٥ / ٥ / ١٩٨٩ ، على ما تناقلته الأنباء من بنود المشروع الذي صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية ، ورأت اللجنة التنفيذية أن هذا المشروع لا يعنى الشعب الفلسطينى ، لأنه لا يعترف بوجوده الوطنى ، ولا يتعامل ، من قريب أو بعيد ، مع قضيتته وحقوقه الوطنية المشروعة ، كما يتجاهل جميع القرارات الدولية ، بما فيها ٢٤٢ و ٣٣٨ ، التى تنص على عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة ، وعلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى الفلسطينية ، والأراضى العربية ، المحتلة منذ العام ١٩٦٧ .

وتماديا من الحكومة الإسرائيلية فى تحدى الإرادة الدولية والعربية ، فقد توجهت بمشروعها المخادع هذا إلى الحكومة الأردنية التى كانت أعلنت فك الارتباط القانونى والإدارى بالضفة الغربية ، واحترام رغبة منظمة التحرير الفلسطينية فى الانفصال عن الأردن فى دولة فلسطينية مستقلة .

(*) نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، مرجع سابق، ص172.

ملحق رقم (33)

مشروع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر

في أكتوبر/ تشرين الأول 1989م^(*).

أرسل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية رسالة إلى كل من مصر وإسرائيل ، تضمنت ما عرف بالنقاط الخمس التي طرحها لكسر جمود عملية السلام في الشرق الأوسط ، وفيما يلي نص الرسالة :

١ - تفهم الولايات المتحدة أن مصر وإسرائيل تعكفان على العمل الدؤوب ، وأن هناك الآن اتفاقاً على أن وهذا إسرائيلياً سيجرى حواراً مع فلسطين في القاهرة .

٢ - تفهم الولايات المتحدة أن مصر لا يمكن أن تحل محل الفلسطينيين في الحوار ، وأن مصر ستتشاور مع الفلسطينيين بشأن كل جوانب ذلك الحوار . كما ستتشاور مع إسرائيل والولايات المتحدة .

٣ - تفهم الولايات المتحدة أن إسرائيل ستحضر الحوار بعد الاتفاق على قائمة مرضية بأسماء الفلسطينيين .. كما ستتشاور إسرائيل مع الولايات المتحدة ومصر في هذا الصدد .

٤ - تفهم الولايات المتحدة أن حكومة إسرائيل ستشارك في الحوار على أساس مبادرة ١٤ مايو - أيار للحكومة الإسرائيلية .

كما تفهم الحكومة الأمريكية أن الانتخابات والمفاوضات ستكون بما يتمشى مع المبادرة الإسرائيلية .. وتفهم الولايات المتحدة ، وبالتالي ، أن الفلسطينيين ستكون لهم الحرية في إثارة قضايا متصلة برأيهم في كيفية إنجاز الانتخابات والمفاوضات .

٥ - ومن أجل تسهيل العملية تقترح الولايات المتحدة أن يجتمع وزراء خارجية إسرائيل ومصر والولايات المتحدة في واشنطن في غضون أسبوعين .

(*) نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، مرجع سابق، ص174.

ملحق رقم (34)

نص الدعوة إلى التي أرسلها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ووزير الخارجية السوفيتي بوريس دمترييفيتش بانكين، إلى الأطراف المعنية لحضور مؤتمر مدريد في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1991م^(*).

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عشية انعقاد مؤتمر القمة العربي الطارئ في بغداد في مايو عام ١٩٩٠ ، وفيما يلي نص الفقرات الخاصة بأزمة الشرق الأوسط كما وردت في هذه المذكرة :

تظل الولايات المتحدة ملتزمة بدفع مسيرة السلام ، كما تواصل دعم الدعوة إلى إقامة حوار إسرائيلي - فلسطيني في القاهرة . وقد أنجزنا خلال الأشهر الماضية تقدما ملحوظا نحو الحوار ، ونحو إضفاء طابع الشرعية على مفهوم المفاوضات المباشرة الإسرائيلية - الفلسطينية .

ونظل على قناعتنا بأن هذا المنهج يقدم أفضل آفاق التقدم على المدى القصير ، وأن التشديد على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي فوري لن يؤدي إلى أي نتائج علمية ، وسيقوض التقدم الذي أنجزناه حتى الآن . ونأمل أن يتفادى الزعماء خلال القمة الحماسية اللفظية المفرطة ، ونحثهم بدل ذلك على الاهتمام بمنهج بناء يعزز آفاق تحرك حقيقي نحو مسيرة السلام . وعلى سبيل المثال نأمل أن يقوم الزعماء العرب بما يلي :

- التعبير عن الدعم الكامل للجهود التي يبذلها فلسطينيون ومصر لإجراء حوار إسرائيلي - فلسطيني في القاهرة .

- تجاوز المواقف المعتمدة في القمة الأخيرة بالدار البيضاء « مايو ١٩٨٩ » وذلك بإقرار مبدأ السلام مع إسرائيل من خلال المفاوضات .

- عدم الاكتفاء بتأييد خطة السلام الفلسطينية الصادرة في نوفمبر ١٩٨٨ مثلما كان الشأن بالدار البيضاء ، بل يتعين كذلك تأييد تصريحات عرفات في ديسمبر ١٩٨٨ ، معترفا بحق إسرائيل في الوجود ، وقابلا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

- إن اتباع القمة لمنهج متشدد لن يعمل إلا على تعزيز مواقف تلك العناصر من طرفي النزاع التي لا ترغب في أن يتحقق تقدم في مسيرة السلام .

- وعلى العكس فإن منهجا منظورا مستقبليا سوف يكون إشارة إلى إسرائيل والبلدان الأخرى بالتزام العرب بالسلم .

- نعارض بشدة إقامة مستوطنات في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ .

(*) نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، مرجع سابق، ص 175-176.

- لقد أعلننا على الملأ موقفنا بشأن هذه المسألة ، وعبرنا عن وجهة نظرنا هذه على أكمل وجه في محادثات خاصة مع الإسرائيليين .
- في الوقت نفسه أيدنا بقوة أن حق اليهود السوفييت في الهجرة من حقوق الإنسان الأساسية ، وأنه يجب أن ينظر إلى الهجرة اليهودية السوفيتية في هذا الإطار .
- من المهم بمكان عدم الخلط بين مسألة المستوطنات ومسألة الهجرة إلى إسرائيل ، بل يجب أن نميز تمييزاً كاملاً بين المستوطنات في الأراضي المحتلة - التي نعترض عليها جميعاً - وتوطين المهاجرين الذين قدموا مؤخراً في إسرائيل نفسها ، وهي عملية شرعية تماماً . ونأمل أن تعمل القمة على توضيح هذا التمييز ، وأن لا تصدر أى بيان قد يعتبر محاولة للوقوف ضد حق اليهود السوفييت في الهجرة ، أو ضد مصلحة إسرائيل الأساسية في قبولهم داخل إسرائيل ذاتها .
- خلافاً للتقارير التي يتواصل تداولها في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى ، فإن الولايات المتحدة لم « تغلق الأبواب » أمام الهجرة اليهودية السوفيتية . فنحن نستقبل أعداداً مهمة من اليهود السوفييت المهاجرين ، وهو عدد تضاعف بالمقارنة مع السنة الماضية حيث أصبح يفوق الأربعين ألفاً .

ملحق رقم (35)

قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الدورة التاسعة عشرة، الجزائر

15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1988م(*) .

إن المجلس الوطني الفلسطيني ، من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية ورغبته في السلام ، استناداً إلى إعلان الاستقلال الصادر يوم ١٥ / ١١ / ١٩٨٨ ، وتجاوباً مع الإرادة الإنسانية الساعية لتعزيز الانفراج الدولي ونزع السلاح النووي وتسوية النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية . ويؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي ، وجوهره القضية الفلسطينية ، في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية ، وقواعد القانون الدولي ، وقرارات الأمم المتحدة وأخرها قرارات مجلس الأمن الدولي ٦٠٥ / ٦٠٧ / ٦٠٨ ، وقرارات القمة العربية ، بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير ، وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني ، ويضع ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة .

وتحقيقاً لذلك يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على :

١ - ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط ، وجوهرها القضية الفلسطينية ، تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ، وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني - وعلى قدم المساواة ، آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير ، عملاً بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب ، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالغزو العسكري ، ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية .

٢ - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية .

٣ - إلغاء جميع إجراءات الاحتلال والضم ، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ العام ١٩٦٧ .

(*) نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، مرجع سابق، ص 161-162.

٤ . السعى لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس العربية ، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة ، لحماية شعبنا ولتوفير مناخ موات لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي ، والوصول إلى تسوية سياسية شاملة ، وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي .

٥ . حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن .

٦ . ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة في فلسطين لاتباع جميع الأديان .

٧ . وضع مجاز الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية .

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني ، وأن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أساس كونهما ديمقراطية ، وعلى أساس الاختيار الطوعي والحر الشعبين الشقيقين تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينهما .

ويجدد المجلس الوطني التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي والاستعمار والتمييز العنصري ، وحققها في النضال من أجل استقلالها ، ويعلن مجدداً رفضه للإرهاب بكل أنواعه ، بما في ذلك إرهاب الدولة ، مؤكداً التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص ، وقرار القمة العربية في الجزائر لعام ١٩٨٨ ، وقراري الأمم المتحدة ١٥٩ / ٤٢ لعام ١٩٨٧ و ٦١ / ٤٠ لعام ١٩٨٥ ، وبما ورد في إعلان القاهرة الصادر بتاريخ ٧ / ١١ / ١٩٨٥ بهذا الخصوص .

ملحق رقم (36)

نص اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي عرف باتفاق "أوسلو" أو اتفاق "غزة - أريحا للحكم الذاتي الفلسطيني" 13 سبتمبر/أيلول 1993م^(*).

تتفق حكومة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط)، ممثل الشعب الفلسطيني، أنه آن الأوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين والوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه يتفق الطرفان على المبادئ التالية :

البند الأول: هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو وإلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية. المجلس المنتخب المجلس "للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338. ومن المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338.

البند الثاني: إطار عمل للمرحلة الانتقالية

إن إطار العمل المتفق عليه للمرحلة الانتقالية منصوص عليه في إعلان المبادئ هذا.

البند الثالث: الانتخابات

1. حتى يتمكن الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم وفق المبادئ الديمقراطية، سيتم إجراء انتخابات سياسية عامة مباشرة وحررة لانتخاب المجلس في ظل إشراف متفق عليه تحت مراقبة دولية في الوقت الذي ستحافظ فيه الشرطة الفلسطينية على النظام العام .
2. سيصار إلى اتفاقية حول روح وشروط الانتخابات حسب البروتوكول المرفق كالملحق رقم واحد، بهدف إجراء انتخابات ضمن فترة لا تتعدى التسعة أشهر بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ .
3. ستشكل هذه الانتخابات خطوة أولية انتقالية مهمة باتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني .

البند الرابع: الولاية

ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات للوضع النهائي. ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة

(*) مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 - 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1995م، ص874 - 879.

والتي سيحافظ على وحدتها خلال الفترة الانتقالية .

البند الخامس: الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي

5. ستبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا .
6. ستتطلب مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.
7. من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة .
8. يتفق الطرفان على أن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكمة ومتأثرة باتفاقات تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية .

البند السادس: نقل الصلاحيات والمسؤوليات التمهيدية

3. مع دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين لهذه المهمة، كما هو موضح هنا. وستكون طبيعة هذا النقل أولية حتى إنشاء المجلس .
4. وحالاً بعد إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا آخذين بعين الاعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا ستنقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية التعليم والثقافة الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه. ويانتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافة حسب ما هو متفق عليه .

البند السابع

6. سيتفاوض الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي حول اتفاقية للمرحلة الانتقالية "الاتفاقية الانتقالية" .
7. ستحدد الاتفاقية الانتقالية، ضمن أمور أخرى، تركيبة المجلس، عدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وستحدد الاتفاقية الانتقالية أيضاً سلطة المجلس التنفيذية والسلطات التشريعية وفقاً للبند التاسع المبين أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة .
8. ستشمل الاتفاقيات الانتقالية ترتيبات تطبيق حال تشكيل المجلس لتوليه الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة مسبقاً حسب البند السادس .
9. من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي حال إنشائه سيشكل المجلس ضمن أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطيني، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية، سلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراضي فلسطينية وسلطة إدارة مياه فلسطينية وأي سلطات يتفق عليها وفقاً للاتفاقية الانتقالية التي ستحدد صلاحياتها ومسؤولياتها .
10. بعد إنشاء المجلس ستحل الإدارة المدنية وتتسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية .

البند الثامن: النظام للعام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة سيشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل إسرائيل تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر

المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل إسرائيل تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام .

البند التاسع: القوانين والأوامر العسكرية

5. سيخول المجلس بالتشريع وفقاً للاتفاقية الانتقالية. في كل الصلاحيات المنقولة إليه .

6. سينظر الطرفان معاً في القوانين والأوامر العسكرية المتداولة حالياً في المجالات المتبقية .

البند العاشر: لجنة الارتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة

من أجل توفير تطبيق سهل لإعلان المبادئ هذا وأية اتفاقية تالية متعلقة بالفترة الانتقالية، وفور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية إسرائيلية مشتركة بغرض معالجة قضايا تتطلب التعاون، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ونزاعات .

البند الحادي عشر: التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية اعترافاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وفور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية إسرائيلية من أجل تطوير وتطبيق ضمن روح تعاونية.

البند الثاني عشر: الارتباط والتعاون مع مصر والأردن

سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتَي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم، وستشتمل هذه الترتيبات على تكوين لجنة متابعة ستقرر، من خلال اتفاقية، ماهية صيغة الدخول، لأشخاص شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 ومعاً، بواسطة الإجراءات الضرورية، لمنع الفوضى والخلل، وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك .

البند الثالث عشر: إعادة انتشار القوات الإسرائيلية

7. بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وليس أبعد من عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة

انتشار القوات الإسرائيلية المنصوص عليه وفقاً للبند الرابع عشر .

8. وبإعادة انتشار قواتها العسكرية فإن إسرائيل ستتبع المبادئ التي تفيد أنه يجب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية.

9. سيتم تطبيق تدريجي لعمليات إعادة انتشار أخرى إلى مواقع محددة وفقاً لتولي مسؤوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المنصوص عليه في البند الثامن .

البند الرابع عشر: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسب ما هو مفصل في البروتوكول المرفق كالملاحق رقم اثنين .

البند الخامس عشر: حل النزاعات

سيتم حل النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أية اتفاقات متعلقة بالفترة الانتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها وفقاً للبند العاشر .

5. يمكن حل النزاعات التي لا يمكن للمفاوضات تسويتها من خلال آلية توفيق يتفق الأطراف عليها .

6. يمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن حلها بواسطة التوفيق، وإلى هذا الحد وفور موافقة الطرفين، يشكل الطرفان لجنة تحكيم .

البند السادس عشر: التعاون الفلسطيني الإسرائيلي المتعلق بالبرامج الإقليمية

ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الأطراف كأداة ملائمة لترويج "خطة مارشال" برامج إقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق كالملحق رقم أربعة .

البند السابع عشر: فقرات مختلفة

7. يدخل إعلان المبادئ حيز التنفيذ بعد شهر من توقيعه.

8. جميع البروتوكولات الملحق بإعلان المبادئ هذا والتفاصيل المتفق عليها المتعلقة به يجب أن تعتبر كجزء واحد منه.

ملحق رقم (37)

جدول يوضح المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية من (1978 - 1993م) (*)

رقم	المستوطنة	المكان	تاريخ التأسيس
1.	بيت ايل "أ"	قرية بتين في رام الله	1978
2.	تبواح	بين رام الله ونابلس	1978
3.	روعي	قرية طوباس	1978
4.	أريئيل	نابلس	1978
5.	معاليه افراييم	أريحا	1978
6.	كارني شومرون	-	1978
7.	حومش	بين نابلس وجنين	1978
8.	عطيرت	في رام الله شمال بيرزيت	1978
9.	كفار تفوح	نابلس	1978
10.	مفودوتان	جنين	1979
11.	الفي ميناشي	شرق قلقيلية	1979
12.	الون موريه	نابلس	1979
13.	معاليه أدوميم	على طرق القدس أريحا	1979
14.	حمدات "بيرق"	قرية طوباس	1979
15.	نعامي	شمال أريحا	1979
16.	تسوري	شمال أريحا	1979
17.	افرايت	طريق بيت لحم الخليل	1979
18.	شدموت محولة ب "شيلح"	طوباس	1979
19.	ريمونيم	طريق رام الله أريحا	1979
20.	متسبيه يريحو	أراضي النبي موسى على طريق أريحا القدس	1979
21.	مازدوت يهودا	جبل الخليل	1980
22.	يافيت	أراضي قرية عقربة وفصايل في غور الأردن	1980
23.	تسفون يروشلايم	شمال شرق القدس	1980

(*) (المدلل، وليد حسن: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة (1967 - 1984م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة، القاهرة، 1992م، ص 414-427؛

Lein, Yehezkel: Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank, B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, Jerusalem, 2002; <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/Peace/wbsettle.html>.

1980	شمال رام الله	نعاليه	.24
1980	طريق نابلس قلقيلية	معاليه شومرون	.25
1980	غور الأردن	بيت هافارا	.26
1981	الخليل	معاليه عاموس	.27
1981	القدس	كفار ادوميم	.28
1981	البييرة	بسغوت	.29
1981	رام الله	معاليه مخماس	.30
1981	الخليل	ماعون	.31
1981	شمال شرق القدس	علمون أناتوت	.32
1981	البييرة	بسغوت	.33
1981	نابلس	يوعزر	.34
1981	شمال غرب رام الله	عوفريم بيت أريه	.35
1981	شمال غرب القدس	كفيرا	.36
1981	جنوب أريحا	مول نفو "بيت هعرفا"	.37
1981	جنوب الخليل	يترون "تسودت يهودا"	.38
1981	-	كوهانيم	.39
1981	الخليل	الكرمل	.40
1981		عنا ب	.41
1981	الخليل	تيليم	.42
1981	نابلس	عمانوئيل	.43
1981	القدس	رامات كدرون	.44
1981	نابلس	باراكان	.45
1982	قلقيلية	ياكير	.46
1982	تقع إلى الجنوب الشرقي من بيت لحم	نوكديم	.47
1982	شمال غرب جنين	غيينات	.48
1982	شمال شرق قلقيلية	يوسفيا	.49
1982	شمال غرب رام الله	بيت آريه	.50
1982	بين بيت لحم والخليل	دانيال	.51
1982	منطقة جنين	حرميش	.52
1982	تقع بين بيت لحم والخليل إلى الشمال الشرقي من حلحول	كوخفا	.53
1982	على أراضي السموع جنوب الخليل.	سوسيا	.54
1982	إلى الجنوب الغربي من نابلس	الكانا	.55
1982	شمال غرب القدس	يهوياف	.56

1982	الخليل	اشكولوت	.57
1982	شمال غرب الخليل	تسوريف	.58
1982	جنوب غرب الخليل	نغوهوت	.59
1982	نابلس	براخا	.60
1982	نابلس	عيرت	.61
1982	جنوب غرب نابلس	نتقيم	.62
1982	شمال شرق بيت لحم	نيئوت أدوميم	.63
1982	نابلس	جانيم	.64
1982	نابلس " كفر الديك	ايلي ذهب	.65
1982	شمال طولكرم	حرمش	.66
1982	بين أبو ديس والعيزرية	كيدار	.67
1982	جنين	كديم	.68
1982	نابلس	براخا	.69
1982	الخليل	ياكين	.70
1983	الخليل	<u>ادوراه</u>	.71
1983	نابلس	<u>أورانيت</u>	.72
1983	الخليل	<u>مستوطنة اسفار</u>	.73
1983	غور الأردن	اليشا ناحال	.74
1983	القدس	بسفات زئيف	.75
1983	غور الأردن	إليشا	.76
1983	-	كريات نتافيم	.77
1983	شمال رام الله	دوليف	.78
1983	-	كلعيم "دير طيلع"	.79
1983	جنوب قلقيلية	أورنيت "تسمروت"	.80
1983	شمال شرق القدس	آدام	.81
1983	القدس	بسفات أومر	.82
1983	في الجزء الشمالي من غور الأردن	بترونوت	.83
1983	الخليل	سوسيا	.84
1983	-	معاليه بونا	.85
1983	-	يزهار	.86
1983	بين بيت لحم والخليل	أستر " ميتساد"	.87
1983	نابلس	مفدليم	.88
1984	جنوب جبل الخليل	ليفنا	.89
1984	نابلس	إيلي زهاف	.90

1984	نابلس	جيتات شومرون	.91
1984	إلى الشرق من القدس	كيدار	.92
1984	الخليل	حجاي	.93
1984	طريق نابلس رام الله	معاليه ليفونه	.94
1984	شرق القدس	متسبيه يهودا	.95
1984	شرق رام الله	عالي " غفعات هلفونا "	.96
1984	شمال القدس	أفير يعقوب	.97
1984	جنوب غرب نابلس	الكانا	.98
1984	جنوب غرب نابلس	اليشماع	.99
1984	شمال شرق نابلس	يعریت	.100
1984	على مشارق مدنية حلحول في الخليل	كرني تسور	.101
1984	رام الله	كوخاف ياكوف	.102
1984	نابلس	جيفعات ليفونه	.103
1985	بيت لحم	بيتار عيليت	.104
1985	منطقة بيت لحم	<u>بيتار عيليت</u>	.105
1985	نابلس	ايتز افرايم	.106
1985	-	هشمونايم	.107
1985	الخليل	شمعة	.108
1985	-	أورانيت	.109
1987	غور الأردن	ماسكيوت	.110
1987	سلفيت	نوفيم	.111
1987	-	نوفيم	.112
1988	شمال غرب رام الله	نائال	.113
1989	رام الله	عوفريم	.114
1989	رام الله	بيت اين	.115
1989	رام الله	عوفريم	.116
1989	-	تلمون	.117
1989	-	زافان	.118
1989	قلقيلية	رفافا	.119
1989	-	زوفين	.120
1989	جنوب الخليل	شاني	.121
1990	طولكرم	<u>افناي حيفيتس</u>	.122
1990	طولكرم	أفن هيفيز	.123
1993	رام الله	كريات سيفر	.124

ملحق رقم (38)

جدول يوضح المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة من (1978 - 1992م) (*)

رقم	المستوطنة	المكان	تاريخ التأسيس
1.	<u>موراج</u>	مدينة رفح	1978
2.	<u>قطيف مستوطنة</u>	مدينة خانيونس	1979
3.	<u>جان تال</u>	مدينة خانيونس	1979
4.	ميراف	شرق مدينة خانيونس	1979
5.	عتسمونة	مدينة رفح	1979
6.	<u>نتساريم</u>	وسط قطاع غزة	1980
7.	يغول	مدينة خانيونس	1980
8.	<u>غان أور</u>	مدينة خانيونس	1981
9.	سلاف	غرب مدينة رفح	1982
10.	<u>نيسانيت</u>	بيت لاهيا شمال غزة	1982
11.	<u>غاديد</u>	مدينة خانيونس	1982
12.	ايلى سيناى	بيت لاهيا شمال غزة	1982
13.	المنطار	شرق مدينة غزة بجوار حي الشجاعة	1982
14.	<u>كفار يام</u>	مدينة خانيونس	1983
15.	<u>نيفيه ديكاليم</u>	مدينة خانيونس	1983
16.	<u>بيات ساديه</u>	مدينة رفح	1984
17.	<u>رفيح يام</u>	مدينة رفح	1984
18.	بيدولح	مدينة خانيونس	1986
19.	ياكال	جنوب دير البلح	1991
20.	دورون شوشان	قرب دير البلح	1992
21.	تل قطيف	بين مدينة رفح وخانيونس	1992

(*) المدلل، وليد حسن: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص414-

427؛ البطش، جهاد شعبان: الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، مكتبة اليازجي، ط1، غزة، 2003م، 80 - 143.

ملحق رقم (39)

جدول يوضح عدد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية
ما بين عام 1978 - 1993م^(*).

عام	عدد المستوطنات	عدد المستوطنين بالآلاف
1977	31	4.4
1978	39	7.4
1979	43	10
1980	53	12.5
1981	68	16.2
1982	73	21
1983	76	22.8
1984	102	35.3
1985	105	44.2
1986	110	51.1
1987	110	57.9
1988	110	63.6
1989	115	69.8
1990	118	78.6
1991	119	90.3
1992	120	100.5
1993	120	110.9

(*)Lein, Yehezkel: Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank, B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, Jerusalem, 2002, p13- 14

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق:

القرآن الكريم:

1. الأمم المتحدة: ميثاق الأمم المتحدة، الناشر هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، (نسخة الكترونية).
2. جامعة الدول العربية: قرارات مشروعات مبادرات، جامعة الدول العربية مكتب الأمين العام، 1988م.
3. جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1965م.
4. عبد المجيد، أحمد عصمت: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م1، بيروت، ط1، 1993م.
5. _____: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1975 - 1981م، م2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1994م.
6. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م، م13، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993م.
7. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م، م14، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1993م.
8. منظمة التحرير الفلسطينية: وثائق فلسطين "مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839 - 1987م" دائرة الثقافة - منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م.
9. وزارة الخارجية المصرية: وثائق قمة كامب ديفيد ، وزارة الخارجية المصرية، القاهرة، 1979م.

الوثائق الأجنبية:

1. U.S. documents to the Camp David negotiations between Egypt and Israel,
www.jimmycarterlibrary.org/documents/campdavid25/campdavid25_documents.phtml
2. Lorch, Netanel : Major Knesset Debates, 1948-1981, Vol 6 " Ninth Knesset, 1977-1981", Jerusalem Center for Public Affairs & University Press of America, 1984.

الموسوعات العربية:

1. شلبي، أحمد: موسوعة التاريخ الإسلامي، ج10، أنور السادات شخصيته وعصره دراسة محايدة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1990م.

2. الطاهري، حمدي: الموسوعة العربية ومشكلات العالم العربي، ج2، بدون دار نشر، القاهرة، 1995م.
3. الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985م.
4. هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق2، م2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية دمشق، ط، 1984م.
5. _____: الموسوعة الفلسطينية، ق2، م5، مؤسسة الدراسات الفلسطينية دمشق، ط، 1984م.
6. _____: الموسوعة الفلسطينية، ق2، م6، مؤسسة الدراسات الفلسطينية دمشق، ط، 1984م.

الرسائل العلمية:

1. الأغبر، مهدي عثمان: تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2007م.
2. برهم، عبد الله أحمد: إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية الهيكلية والبرنامج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2007.
3. البطش، جهاد شعبان: الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، مكتبة اليازجي، ط1، غزة، 2003.
4. رابي، ماجد محمد: الأسباب الموجبة لإصلاح نظام الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003م.
5. أبو رجيلة، سامر: العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969-1982) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010م.
6. أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987-1993م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م.
7. عثمان، كمال: مواقف السوق الأوربية من الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1987م (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006م.
8. عرار، عبد العزيز أمين: حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1982، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001م.

9. عناب، ، محمد رشيد: الاستيطان الصهيوني في القدس 1967_1993م، رسالة ماجستير منشورة، بيت المقدس للنشر، ط1، 2001م.
10. القصاص، أشرف: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من 1978-1982م (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007م.
11. القطشان: محمد حسن: اتفاقية كامب ديفيد وأثرها على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010م.
12. المدلل، وليد حسن: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة (1967-1984م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة، القاهرة، 1992م.
13. المدهون، ماجد سعيد: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية 1948-1977م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005م.
14. معتوق، سمير أحمد: الأساس الجغرافي، للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية (1967-1985م)، رسالة ماجستير منشورة، دار البشير للنشر، ط1، عمان، 1992م.
15. مياله، مؤيد جميل: علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2006م.
16. وافي، سامي سعيد: تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني 1990-2015م، رسالة ماجستير في الاقتصاد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005م.

المراجع العربية:

1. أحمد، رفعت السيد: الصراع المائي بين العرب وإسرائيل، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، ص1993م.
2. _____: ثورة المسلمين في الضفة والقطاع ، دراسة وثائقية، يافا للدراسات والأبحاث، ط2، القاهرة، 1990م.
3. الأزعر، محمد خالد: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1991م.
4. إسماعيل، محمد حافظ: أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1987م.

5. الأطرش، محمد: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973-1975م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1، 1987م.
6. الرفاعي، محمد: اتفاقيات السلم المصرية الإسرائيلية في نظر القانون الدولي، دار الجليل، عمان، ط1، 1984م.
7. الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، أربعون عاما على الاحتلال القدس حقائق وأرقام، القدس، 2007م.
8. البرغوثي، بشير: قمع شعب شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، عمان، 1990م.
9. البطاينة، فؤاد: الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2003م.
10. التميمي، رفيق الخطيب: القدس في ضمير العالم الإسلامي، ع155، لسنة 18، إصدار رابطة العالم الإسلامي، ط2، مكة المكرمة، 1999م.
11. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية: قضية القدس بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية، القدس، 2004.
12. جيلمور، ديفيد: المطرودون محنة فلسطين، ترجمة شاكرا إبراهيم، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993م، ص269-272.
13. الحاجري، ضياء: إسرائيل من الداخل، مكتبة ابن سينا، القاهرة، بدون تاريخ.
14. الحسان، بوقنطار: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967م، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت، 1987م.
15. حسن، محمد: مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام، دار الكلمة للنشر، بيروت، ط، 1980م.
16. حسين، عدنان، السيد: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، دار النفائس، بيروت، ط1، 1989م.
17. حسين، غازي: الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005م.
18. حسين، غازي: الفكر السياسي الفلسطيني (1963-1988م)، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1993م.
19. الحمد، جواد: الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح الصهيونية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 1995م.

20. _____: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان، ط7، 2004م.
21. الخالدي، رشيد: الاتحاد السوفيتي وكامب ديفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1980م.
22. خليفة، محمد: السلام الفتاك سلام أشد هولا من الحروب، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، الجيزة، ط1، 1995م.
23. خليل، عادل عبد الغفار، الإعلام والرأي العام دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009م.
24. خليل، عاصم: اللاجئين، المهاجرون والقانون في فلسطين، قضايا في اللجوء والهجرة، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ط1، 2008م.
25. الخولي، لطفي: الانتفاضة والدولة الفلسطينية، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة ط1، 1988م.
26. دار طلاس للنشر، بدايات الحركة الصهيونية في مصر العربية، دار طلاس للنشر، دمشق، ط1، 1987م.
27. الدجاني، أحمد صدقي: مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي الإسرائيلي في الثمانيات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1980م.
28. _____: الانتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج، دار المستقبل العربي، مصر الجديدة، ط1، 1991م.
29. ربيع، محمد عبد العزيز: الوجه الآخر للهزيمة العربية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987.
30. رمضان: عبد العظيم: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م.
31. الرويضي، أحمد؛ ودكيدك، نور: الإجراءات المفروضة بخصوص حق الإقامة في القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، 2007م.
32. زرد، أحمد أبو الحسن: مصر والقضية الفلسطينية، وزارة الاعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، 2009م.
33. زعرب، عبد المعطي: التجارة الخارجية الفلسطينية "واقعها وآفاقها المستقبلية، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، 2005م.
34. الزرو، نواف: القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية، دار الخواجا، ط1، عمان، 1991م.

35. الزغير، هنادي؛ وآخرون: هدم المنازل في القدس 1967-2007م، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، 2007م.
36. سمارة، عادل: الرأسمالية الفلسطينية من النشوء التابع إلى مأزق الاستقلال، منشورات الزهراء، القدس، ط1، 1991م.
37. السهلي، نبيل محمود: فلسطين أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004م.
38. سويد، محمود: من كامب ديفيد إلى المعاهدة خلفية القرار الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1979م.
39. السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد 1967-1979، دار عطوة للطباعة، 1987م.
40. السيد، مصطفى كامل: البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر، الإبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1983م.
41. سيف الدولة، عصمت: هذه المعاهدة: دار المسيرة، بيروت، 1980م.
42. شاش، طاهر: التطرف الإسرائيلي، حذوره وحصاده، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1997م.
43. شاش، طاهر: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة- أريحا، دار الشروق للنشر، ط1، القاهرة، 1995م.
44. الشريف، ماهر: البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908-1993م، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية، نيقوسيا، ط1، 1995.
45. شفيق، على أحمد: في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل، مركز الحضارة العربية، الجيزة، ط1، 1997م.
46. شوفاني، الياس: زيارة السادات لإسرائيل، ص135-136، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1978م.
47. _____: طريق بيغن إلى القاهرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979م.
48. صالح، عبد الجواد: الأوامر العسكرية، ج1، بدون دار نشر، ط1، 1986م.
49. _____: الأوامر العسكرية، ج4، بدون دار نشر، ط1، 1986م.
50. أبو طالب، حسن: علاقات مصر العربية 1970-1981م، (مرحلة السادات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998م.

51. أبو طالب، حسن؛ وعبد الوهاب السيد أيمن: الجوانب السياسية لعملية التسوية ودور مصر الإقليمي 1990-1995م، تسوية الصراع العربي الإسرائيلي دور مصر الإقليمي، مطابع الأهرام التجارية، الأهرام، 1997م.
52. طويلة، عبد الستار: السادات في إسرائيل، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، بدون تاريخ.
53. العاروري، نصير حسن: أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007.
54. عايد، خالد: الانتفاضة الثورية في فلسطين الأبعاد الداخلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1 1988م.
55. عباس، محمود: طريق إلى أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1994م.
56. عبد الحكيم، طاهر: سلام كامب ديفيد، مطبوعات التضامن، ط1، 1978م.
57. عبد الخالق، عبد الرحمن: أضواء على أوضاعنا السياسية، دار القلم، الكويت، ط1، 1978م.
58. عبد الرحمن، أسعد؛ والزر، نواف: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية 2000 مقدمات وقائع تداعيات استخلاصات، بدون دار نشر، عمان، 2001م.
59. عبد الرحمن؛ وأسعد، والزر، نواف: الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة، دار الشروق، ط1، بيروت، 1990م.
60. عبد السمیع، عمرو: أحاديث السلام والحرب والديمقراطية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998م.
61. عبد الكريم، إبراهيم: تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية - دراسة ودليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001.
62. عبد الناصر، وليد: التيارات الإسلامية في مصر ومواقفها اتجاه الخارج من النكسة إلى المنصة (1967-1981م)، دار الشروق، ط1، 2001م.
63. عبد الوهاب، علاء: الشرق الأوسط الجديد سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، سينا للنشر، ط1، القاهرة، 1995.
64. عرسان، علي عقلة: صمود وانهايار مسارات التفاوض العربية الإسرائيلية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م.
65. العرموطي، خالد إبراهيم: ملك السلام محاولة لصياغة تاريخ، مطبعة الألوان، 1994م.
66. علي، كمال حسن: مشاوير العمر أسرار وخفايا 70 عاما من عمر مصر، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1994م.

67. عكاشة، محمود؛ وأبو ظريفة، سامي: محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة دراسة ميدانية، الملتقى الفكري العربي، القدس، ط1، 1992م.
68. علي، ياسر: المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2009.
69. أبو العميرين، خالد نمر: حماس حركة المقاومة الإسلامية جذورها- نشأتها- فكرها السياسي، مركز الحضارة العربية، الجيزة، ط1، 2000.
70. غباش، حسين: فلسطين وحقوق الإنسان والمنطق الصهيوني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1987م.
71. الغبرا، ناظم شفيق: إسرائيل والعرب من صراع القضايا إلى سلام المصالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1997م.
72. أبو غزالة، حاتم: كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مطابع دار الشعب للنشر، عمان، بدون تاريخ.
73. الغول، عمر حلمي: التحولات الفلسطينية 1967-1987م، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ط1، 1992م.
74. _____: الانتفاضة ثورة كانون انجازات وآفاق، مؤسسة عيال للدراسات والنشر، ط1، 1990م.
75. فرج، عماد الدين: منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1993)، مركز المحروسة للبحوث التدريب والنشر، المعادي، ط1، 1988م.
76. الفرحان، يحيى، قصة مدينة القدس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بدون تاريخ.
77. فوزي، محمود: أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، نجدى للنشر، بدون تاريخ.
78. _____: كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990م.
79. فوزي، محمد: حرب أكتوبر عام 1973 دراسة ودروس، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2، 1989م.
80. قبرصي، عاطف: الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1982م.
81. القرعي، أحمد يوسف: القدس من بن غوريون إلى نتنياهو، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ط1، 1997م.

82. القطرية، وكالة الأنباء: وثائق قضية السلام في الشرق الأوسط، ج3، مطابع الدوحة الحديثة، بدون تاريخ.
83. قهوجي، حبيب: مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس المحتلة حتى صفقة كامب ديفيد، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ط1، 1978م.
84. كامل، رشاد: السادات المبادرة والمنصة، مطابع روز اليوسف الجديدة، بدون تاريخ.
85. الكيلاني، هيثم: الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991م.
86. مباشر، عبده: حوار مع أبو عمار، دار المعارف، القاهرة، 1985م.
87. محي الدين، صابر: حق العودة في المواقف الرسمية الفلسطينية 1998-2003، اللاجئين الفلسطينيون جوهر الصراع وعقد التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق، مركز دراسات الغد العربي ، ط1، 2003م.
88. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤتمر كامب ديفيد دراسة توثيقية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1979م.
89. المسحال، سعيد خليل: ضياغ أمة، مؤسسة الروافد للنشر، لندن، بدون تاريخ.
90. المسيري، عبد الوهاب: الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، دار الشروق، القاهرة ط2، 2002م.
91. المصري، جورج: غزة أريحا تسوية مستحيلة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، الجيزة، ط1، 1995م.
92. مصطفى، نادية: أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1986م.
93. مطر، جميل: هلال ، علي الدين: النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقة السياسية العربية، الناشر المستقبل العربي، القاهرة، ط4، 1983م.
94. معتوق، مها: وقائع الحرب الإسرائيلية الفلسطينية في لبنان، مطابع معتوق، بيروت، بدون تاريخ.
95. منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني، منشورات فلسطين المحتلة، 1980م.
96. منصور، أحمد: جيهان السادات شاهدة على عصر السادات، الدار العربية للعلوم و دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2002م.
97. مورو، محمد: تنظيم الجهاد، أفكار جذوره سياسته، الشركة العربية الدولية للنشر والإعلام، الجيزة، 1990م.

98. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره نصوص وردود فعل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1979م.
99. _____: المعاهدة المصرية الإسرائيلية، نصوص وردود فعل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1979م.
100. _____: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1978م.
101. نافع، إبراهيم: الفتنة الكبرى عاصفة الخليج، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط2، القاهرة، 1993م.
102. نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ط1، 1993م.
103. نافع، بشير: الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، دار الشروق، بيروت، ط1، 1999م.
104. نافعة، حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1984م.
105. النشاش، عبد الهادي: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1994م.
106. النقيب، فضل: الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني دراسة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1995م.
107. النميري، جعفر محمد: السادات المبادئ والمواقف، الناشر المكتب المصري الحديث، القاهرة، بدون تاريخ.
108. نوفل، ممدوح: الانقلاب أسرار المفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان، ط1، 1996م.
109. نوفل، ممدوح: الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، دار الشروق للنشر، عمان، 1996م.
110. نصر الله، عبد الفتاح؛ وعواد، طاهر: واقع القطاع الصناعي في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، 2004م.
111. نشوان، جميل عمر: التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية، جمعية البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية - بيرسا، مطبعة المنارة، غزة، 2003م.
112. هاشم، عمرو: القضايا الخارجية في عهد مبارك، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر، 1993م.

113. هيكمل، محمد حسنين: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل عواصف الحرب وعواصف السلام، ج2، دار الشروق، القاهرة، ط8، 2001م
114. _____: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، سلام الأوهام - ما قبلها وما بعدها، ط3، دار الشروق، القاهرة، 1996م.
115. _____: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف الحرب، ط8، دار الشروق، القاهرة، 2001.
116. _____: حديث المبادرة، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2000م.
117. _____: خريف الغضب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2006.
118. ياسين السيد: الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية، ميريت للنشر والمعلومات، ط1، 2003م.
119. ياسين، عبد القادر: مجتمع الانتفاضة، مطابع الأمل للطباعة النشر، القاهرة، 1992م.
120. يوسف، محمود يوسف: إسرائيل البداية والنهاية، بدون دار نشر، ط1، 1994م.

المذكرات:

1. إسماعيل، محمد حافظ: أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1987م.
2. الجسمي، محمد عبد الغني: حرب أكتوبر 1973م،، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1998م.
3. دافيد، كميجي: الخيار الأخير مذكرات، مكتبة بيسان، بيروت، ط1، 1992م.
4. دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1987م.
5. رياض، محمود: مذكرات محمود رياض (1947-1978م) البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2، 1985م.
6. _____: مذكرات محمود رياض مذكرات محمود رياض أمريكا والعرب، ج3، دار المستقبل العربي للنشر، ط1، 1988م.
7. السادات، أنور: البحث عن الذات، مطابع الأهرام، القاهرة، ط1، 1978م.
8. شولتز، جورج: مذكرات اضطراب ونصر، ترجمة محمد محمود دبور وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ط1، 1994م.
9. غالي، بطرس: طريق مصر إلى القدس، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، 1997م.
10. أبو غريبة، بهجت: من مذكرات المناضل بهجت أبو غريبة من النكبة إلى الانتفاضة

- 1949-2000م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2004م.
11. فالدهايم، كورت: مذكرات أربعون عاماً في مسرح السياسة الدولية، ترجمة عيسى بشارة، دار الكرمل للنشر، عمان، ط1، 1987م.
12. الفروناني، طه: الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994م.
13. فهمي، إسماعيل: التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1985م.
14. كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد، جريدة الأهالي، ط5، 1986م.
15. المجنوب، طه: حرب أكتوبر طريق السلام، الهيئة المصرية للاستعلامات، القاهرة، 1993م.
16. وايزمن، عزرا: الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل، عمان، ط1، 1984م.

المراجع الأجنبية المترجمة:

1. بشارة خضر، أوروبا فلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة منصور القاضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003م.
2. بنزيمان، عوزي: شارون بلدوز الإرهاب الصهيوني ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1986م.
3. بيلي، سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة الياس فرحات، دار الحرف العربي للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1992م.
4. جيفرى أرنسون، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967م إلى الانتفاضة، ترجمة حسنى زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ وجامعة البحرين، بيروت ط1، 1990م.
5. سيلفر، أريك: بيجين سيرة حياته، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات.
6. شندلر، كولن: إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، ترجمة محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1997م.
7. غارودي، روجيه: إسرائيل بين اليهودية والصهيونية، غارودي، روجيه: إسرائيل بين اليهودية والصهيونية، ترجمة حسين حيدر، دار التضامن، بيروت، 1990م.
8. كاتز: صموئيل: إسرائيل في مواجهة جبريل حرب الثلاثين عاماً ضد أخطر قائد فلسطيني، ترجمة تحسين الحلي، بيسان للنشر والتوزيع، ط1 بيروت، 1997م.

9. كارتر، جيمي: تأملات متبصرة في أحوال الشرق الأوسط، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 1990م.
10. _____: فلسطين سلام لا تفرقة عنصرية، ترجمة عادل نجيب البشري، بدون دار نشر، 2007م.
11. أبو الكشك، عبد الكريم: الصحافة الأمريكية والشرق الأوسط دراسة لتغطية النزاع العربي الإسرائيلي في ثلاث مجالات أمريكية 1948-1982م، ترجمة محمد عايش، وعاطف عضيبات، منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، 1991م.
12. كوانت: وليام: عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967م، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1994م.
13. _____: كامب ديفيد بعد عشر سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1989م.
14. كييفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الزر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، بدون تاريخ.
15. لش، آن: إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996م.
16. لومارشان، فيليب؛ وراضي، لميا: إسرائيل - فلسطين غدا، ترجمة يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، ط1، 1998م.
17. مارجليت، مائير: إسرائيل والقدس الشرقية استيلاء وتهويد، ترجمة مازن الحسيني، منشورات مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2011م.
18. مالكا، فكتور: مناحيم بيجين التوراة والبنديقية، هيئة الاستعلامات المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.
19. ملميان، يوسي: الإسرائيليون الجدد، ترجمة مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر، عمان، 1993م.
20. منصور، أنطوان: اقتصاد الصمود، ترجمة حنا الغاوي، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، بيروت، ط1، 1984م.
21. هرزوح، حايم: الحروب العربية- الإسرائيلية (1948-1982م)، ترجمة بدر الرفاعي، سينا للنشر، ط1، 1993م.

الموسوعات الأجنبية:

1. The Columbia Encyclopedia: Publisher Columbia University Press

Sixth Edition, New York, 2009.

2. Mattar, Philip: Encyclopedia of the Palestinians, InfoBase Publishing, New York, 2005.
3. Skolnik, Fred: Encyclopedia, Judaica, vol 7, Second edition, Keter publishing house LtD, Jerusalem, 2007.
4. —————: Encyclopedia, Judaica, vol 10, Second edition, Keter publishing house LtD, Jerusalem, 2007.
5. —————: Encyclopedia, Judaica, vol 12, Second edition, Keter publishing house LtD, Jerusalem, 2007.

المراجع الانجليزية:

6. Adeed Awisha, Arab Nationalism in the twentieth century From Triumph to Despair, Princeton university press, Princeton & Oxford, 2003.
7. Al-Hout, Bayan Nuwayhed: Sabra and Shatila September 1982, First published by Pluto Press, London, 2004.
8. Aymat, Esra Bulut: European Involvement In the Arab Israeli Conflict, Published by the EU Institute for Security Studies, Paris, 2010.
9. Baker, Alan; & others: Israel's Rights as a Nation-State in International Diplomacy, Jerusalem Center for Public Affairs & World Jewish Congress, Jerusalem, 2001.
10. Bard, Mitchell: Myth & Fact Guide to the Arab-Israeli Conflict, American Israeli Cooperative Enterprise (AICE), 2006
11. Christenson, Kathleen: Perceptions of Palestine, Their Influence on U.S. Middle East Policy, University of California Press, Berkeley Los Angeles, London 1999.
12. Cleveland, William L& Bunton, Martin: A History of the Modern Middle East, Published by Westview Press, 2009.
13. El-Abed, Oroub: Unprotected: Palestinians in Egypt since 1948, Institute for Palestine Studies, Beirut, 2009.
14. Geddes, Charles: A Documentary History of the Arab-Israeli conflict, Publisher: Praeger, New York, 1991.
15. Gold. Dore & Morrison, Diane: Averting Palestinian Unilateralism, Jerusalem Center for Public Affairs, Jerusalem, 2010.

16. Goldschmidt, Arthur & Davidson, Lawrence: A concise history of the Middle East, Westview Press, 2005.
17. Hill, Christopher & ; Smith Karen European Foreign Policy Key documents, published by Routledge, London & New York, In association with the Secretariat of the European Parliament, 2000.
18. John Iaffin: The War Of Desperation Lebanon (1982- 1985), Osprey Publishing Ltd, London, 1985.
19. Katz, Shmuel: Battletruth: The World and Israel, Publisher DVIR, 1983.
20. Klieman ,Aharon: Compromising Palestine A Guide to Final Status Negotiations, Columbia University Press, New York, 2000.
21. Lein, Yehezkel: Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank, B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, Jerusalem, 2002.
22. Lein, Yehezkel: Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank, B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, Jerusalem, 2002.
23. Nidal Sabri , Public Finance In West Bank And Gaza , United Nations Conference on trade and Development, Geneva (UNCTAD), 1994.
24. Patrick, Tyler: A world of trouble the White House and the Middle East from the Cold War to the War on Terror, Farrar, Straus and Giroux, First edition, 2009.
25. Quandt, William: The US and the Egypt-Israel Peace: Observations of a Participant Observer, The Legacy of Camp David 1979-2009, The Middle East Institute, Washington, Viewpoints Special Edition, 2009.
26. Sayegh, Fayez: Camp David and Palestine, Ministry of Foreign Affairs Kuwait, New York, 1978
27. Stone, Julius: international law and the Arab- Israel conflict, National Library of Australia, Ian Lacey, 2003.
28. Teitelbaum, Joshua: The Arab Peace Initiative, Jerusalem Center for Public Affairs, Jerusalem, 2009.
29. The Jerusalem Media and Communication Centre: Palestinian Higher Education During the Uprising, Jerusalem, May, 1990.
30. Thomas, Baylis: The Dark Side of Zionism Israel's Quest for Security through Dominance, A division of Rowman & Littlefield Publishers, New York, 2009.
31. Walvoord, John: Armageddon, oil and the middle east crisis, Zondervan Publishing House, Michigan, 1990.

32. Walker, Edward: Great Expectations and a Cold Peace, The Legacy of Camp David 1979-2009, The Middle East Institute, Washington

الدوريات الأجنبية:

1. Beinin, Joel & Hajjar, Lisa: Primer on Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict, Middle East Research and Information Project.
2. Coleer, Nancy: U N the scene of battle over conditionalities policy, Executive Intelligence Review, New Solidarity International Press Service, New York October, 1979.
3. Executive Intelligence Review: International: IMF will be dumped France, Executive Intelligence Review International, New Solidarity International Press Service, New York City, October, 1979.
4. Roy, Sara: The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development, Journal of Palestine Studies, Vol17, No1, published by University of California Press, Autumn, 1987.

الدوريات العربية:

1. الأسدي، عبده: التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية فك ارتباط أم إعادة إنتاج للتبعية، مجلة صامد الاقتصادي، ع94، لعام 1993م.
2. البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني: الرعاية الصحية، مجلة صامد الاقتصادي، ع101، السنة 17، 1995م.
3. أبو جابر، إبراهيم: القضية الفلسطينية في نصف قرن، مجلة فلسطين المسلمة، عدد15، ط1، لندن 1999م.
4. الجبهة الشعبية، الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الدائرة الثقافية، كراسات ثقافية، رقم1، السنة الثامنة، يناير/ كانون الثاني، 2011م.
5. الجرياي، علي؛ وعبد الهادي، رامي: حياة دولة فلسطين من الاستقلال إلى الاسترداد، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع4، 1990م.
6. الجرياي، علي: فصل الضفة عن القطاع، مأزق تفاوضي أم خيار إسرائيلي استراتيجي، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام الله، 1999م.
7. جريس، صبري: القوانين الإسرائيلية لضم القدس مجلة شؤون فلسطينية ع106، سبتمبر/ أيلول 1980م.
8. الحسن، بلال: الأهداف الحقيقية للغزو الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، عدد128،

- يوليو/تموز 1982م.
9. الرشدان، عبد الفتاح: العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع12، أبو ظبي، 1998م.
10. سعيد، نادر عزت؛ وعبد المجيد، أيمن: مؤشرات النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة "توصيات مؤتمر بكين كمرجعية"، جامعة بيرزيت برنامج دراسات التنمية، مارس/آذار، 2001م.
11. مركز الأبحاث الفلسطيني القدس المحتلة: التهويد الثقافي لمدينة بيت المقدس، مجلة الوحدة، ع334، مؤسسة الفكر الإسلامي، طهران، 2010م.
12. سويد، محمود: إستراتيجية التسوية، شؤون فلسطينية، ع73، ديسمبر/كانون الأول لعام 1977م.
13. شاهين، حنة: المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي حكم ذاتي أم بانتوستان، شؤون فلسطينية، ع91، يونيو/حزيران، لعام 1979م.
14. شاهين، حنة: مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية، شؤون فلسطينية، ع81/ 82، آب/أغسطس 1978م.
15. الشرعة، علي؛ وآخرون: عملية السلام في الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات 1991-2001م، مجلة التقرير العددان 18، 19، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2002م.
16. الشرعة، علي: أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية، 1990-2005م، مجلة المنارة، م14، ع2، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2008م.
17. شوفاني، إلياس: التقصير بالمعاهدة وبعد، مجلة شؤون فلسطينية، ع91، 1979،
18. شؤون فلسطينية: شهريات، ع90، مايو/أيار 1979م.
19. العاروري، نصير: التناقض الظاهري لدبلوماسية كارتر، مجلة شؤون فلسطينية، ع89، 1979م.
20. أبو عامر، عدنان: تطور المقاومة الفلسطينية: الشعبية والمسلحة بين عامي 1967-1987م، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م19، ع1، يناير/كانون الثاني 2011م.
21. العبد الله، هاني: الانتفاضة تعمق المأزق الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، ع178، يناير/كانون الثاني 1988م.
22. عبد المجيد، وحيد: إسرائيل والتوازنات العربية الراهنة، مجلة السياسة الدولية، ع65، السنة 17، 1981م.
23. علاونة، عاطف: قراءة تحليلية في البرتوكول الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي، مجلة صامد الاقتصادي، ع98، 1994م.

24. العملة، عمرو: المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الإسكانية في الوطن المحتل، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 69/70، 1987م.
25. فلسطين الثورة: الوطن المحتل يشتعل ثورة في وجه الخيانة التآمر، ع272، اللجنة المركزية لـ (م.ت.ف)، دمشق وبيروت، 21 مارس/آذار 1979م،
26. فلسطين الثورة: الموقف الفلسطيني أمام مؤتمر وزراء الخارجية العرب يحدد، ع274، 2 أبريل/نيسان 1979م، ص10-11. اسم المقال
27. فهمي، محمود: أوضاع ومشكلات التكنولوجيا الحيوية في فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي، ع97، 1994م.
28. القطب، سمر: المرأة الفلسطينية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صامد الاقتصادي، ع97، لعام 1994م.
29. كرم، سمير: دولياً، شؤون فلسطينية، ع74، 75، شباط 1978م.
30. محارب، عبد الحفيظ: السلام على الطريقة الإسرائيلية- إسرائيليّات - شؤون فلسطينية- ع90، أيار/مايو 1979م.
31. محارب، عبد الحفيظ: إسرائيل السياسة والحكم، مجلة شؤون فلسطينية، ع80، يوليو/تموز، 1978م
32. محمد جاد الله، عام من محادثات مدريد، نظرة نقدية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع12، 1992م.
33. مركز الأبحاث الفلسطيني القدس المحتلة: التهويد الثقافي لمدينة بيت المقدس، مجلة الوحدة، ع334، مؤسسة الفكر الإسلامي، طهران، 2010م.
34. مجلة الطاهرة: الصهاينة دمروا ثلث آثار فلسطين، "عدد خاص" مؤسسة الفكر الإسلامي، طهران، أغسطس/آب 2011م، ص27.
35. مركز دراسات الشرق الأوسط: مجلة التقرير،
36. معمر، فارس؛ دويك، عبد العزيز: التركيبة الجغرافية الاقتصادية لمبغدي مرج الزهور، مجلة صامد الاقتصادي، ع97، 1994م.
37. الموعد، حمد سعيد: التعاون الاقتصادي الفلسطيني- الأردني " قضايا وآفاق"، مجلة صامد الاقتصادي، ع103، 1996م، ص، ص159.
38. أبو النمل، حسين: شعبياً شؤون فلسطينية، ع74/75، شباط 1978م.
39. هلال، جميل: أثر السياسة في الوضع السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع4، عام 1990م.

الصحف:

1. الأهرام 20 مارس/ آذار 1980م.
2. الأهرام 2 مايو/ أيار 1982م.
3. الأهرام 28 أبريل/ نيسان 1987م.
4. القدس 10 ديسمبر/ كانون الثاني 1993م.

اليوميات:

1. مركز دراسات الوحدة العربية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1985م.
2. _____ : يوميات ووثائق الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لعام 1981، بيروت، ط1، 1982م.
3. _____ : يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 - 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1995م.

المراجع العربية:

1. بن أون، مردخاي: السلام الآن، الكيبوس الموحد، تل أبيب، 1985م
2. جباي، موشيه: تصريحات وقرارات في الشأن الفلسطيني، 1950 - 1989م، إصدارات ياد توبنكين، تل أبيب، 1995.
3. ساسون، موشيه: سبع سنوات في أرض المصريين، منشورات باعام، تل أبيب، 1992م.
4. شاليف، كارمل: سياسة العقاب الجماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة والمراجعة القضائية لها، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان بيتسيلم، القدس، 1990م.
5. شيف، زئيف؛ ويعاري، إيهود: انتفاضة، مؤسسة شوكن، القدس، ط1، 1990م.
6. شيفر، شمعون: أسرار حرب لبنان، عيدنيم، يديعوت أحرونوت، تل أبيب، 1984م.
7. شيلو، أرئنه: خط الدفاع في الضفة الغربية، جامعة تل أبيب، إصدارات الكيبوتس الموحد، 1982م.
8. غازيت، شلومو: فخ الخديعة ثلاثون عاماً على سياسيات إسرائيل في المناطق، زامورا بيان، تل أبيب، 1999.
9. ماركوس، يوئل: من كامب ديفيد يبدأ السلام، مؤسسة شوكن، القدس، 1979م.

10. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان: النظام الضريبي الضفة الغربية وقطاع غزة كأداة لفرض السيادة خلال الانتفاضة، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بيتسلم"، القدس، 1990م.
11. موشيه، ديان: على تاريخ السلام ومستقبل إسرائيل، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1988م.
12. ناوور، آرييه: حكومة في حرب، معهد العلاقات الدولية، الجامعة العبرية، القدس، 1986.
13. هاروين، ألون: إسرائيل وجيرانها العرب، غراف حن، تل أبيب، 1989م.
14. يعلون، موشيه: الاحتياجات الأمنية لإسرائيل نحو تسوية سياسية مع الفلسطينيين، مركز القدس للشؤون العامة، القدس، 2010م.

الدوريات العبرية:

1. غازيت، شلومو: ثلاثون عاماً مضت على كامب ديفيد، التقييم الاستراتيجي، م12، ع1، مايو آيار، 2009م.
2. عليم، يهود: الجهات التي تؤدي استقرار اتفاق السلام مع مصر، مركز بيغن السادات-بيسا للأبحاث الإستراتيجية، جامعة بار إيلان، رامات جان، فبراير/ شباط، 2009م.
3. شالوم، زاكي: مصر من أكتوبر 1973 - نوفمبر 1977م (عبري)، مجلة الاستخبارات والأمن، ع50، أكتوبر/تشرين الأول، مركز ميمورريال، رامات هشارون، 2007م.
4. دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية لعام 2007م.

تقارير:

1. حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح": أخبار الأرض المحتلة "رصد التلفزيون الإسرائيلي" ع94، يناير/ كانون الثاني 1980م.
2. _____: "أخبار الأرض المحتلة "رصد التلفزيون الإسرائيلي" ع105، يناير/ كانون الثاني 1980م.
3. الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس: القدس أربعون عاماً على الاحتلال حقائق وأرقام.
4. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: دراسة واقع حقوق العمال في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات "20"، ط1، غزة، 1999م.

5. منظمة العفو الدولية: تقرير عام 1989م، قسم الإعلام والمنشورات في منظمة العفو الدولية، لندن، ط1، 1989م.
6. _____: تقرير عام 1991م، قسم الإعلام والمنشورات في منظمة العفو الدولية، لندن، ط1، 1991م.
7. مركز الدراسات الريفية: النشرة الإحصائية السنوية لعام 1985م للصفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1985م.

البرنامج والمقابلات المرئية:

1. الجزيرة، قناة: برنامج بلا حدود، مقابلة مع مصطفى خليل، الأربعاء 07 أبريل/ نيسان 1999م.
2. الجزيرة، قناة: الجزيرة: برنامج السلام المر، الأحد 29 مارس /آذار 2009م.
3. الجزيرة، قناة: برامج الجريمة السياسية اغتيال يوسف السباعي، الأحد، 11 مارس/ آذار 2007م.

المواقع الالكترونية:

- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.
- 1. <http://www.altawasul.com/MFAAR/israel+and+the+middle+east/egypt/interim+agreement+with+egypt+1975.htm>.
- المكتبة اليهودية
- 2. www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/biography/begin.html.
- 3. www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/History/73_War
- موقع الكنيست الإسرائيلي
- 4. www.knesset.gov.il/lexicon/arb/camp_david.htm
- الموسوعة الحرة
- 5. ar.wikipedia.org/wiki
- المركز الفلسطيني للإعلام
- 6. www.palestine-info.com/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm
- موسوعة مقاتل من الصحراء
- 7. www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec09.doc_cvt.htm
- المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات.
- 8. www.malaf.info/print.php?page=show_details&Id=4513&table=ar_documents

- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان.
- 9. <http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z10>
- موقع وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا
- 10. <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3395>
- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بتسيلم
- 11. <http://www.btselem.org/arabic/workers>.
- مؤسسة للقدس للثقافة والتراث، صفحة المؤسسة الالكترونية
- 12. <http://alqudslana.com/index.php?action=article&id=806>

Abstract

This study aimed at Egyptian- Israeli Camp David Accords in 1978, and what practical steps were preceded by the Egyptian President, Anwar Sadaat, and the Israeli Prime Minister, Meacham Begin. These were regarded as secret meetings between the two parties in Morocco and Romania, and these were to prepare for the visit of Sadat to Jerusalem. Moreover, it shed light on what followed this visit constituting in negotiations and rounds starting from Cairo Preparation Conference in Mina House Hotel, Bagin visit to Ismailia, Aswan talks to Military and Political Committee meetings and Leeds Conference in Britain. Then, all the pre-mentioned steps were followed by signing Camp David accords in the White House in the beginning of the second half of September, 1978. Also, this was followed by negotiations in Blair House Hotel in Washington, and all this was culminated by signing the Israeli-Egyptian Peace Accord in end of March, 1979.

In addition, this study included within its folds analysis of Camp David accords items and Egyptian-Israeli Treaty. It also showed that the Egyptian side did not meet any accomplishments in those accords, and on the other hand, they were committed to their items and curbed their actions related to Arab issues and particularly the Palestinian Cause.

This study further spotted light on Arab and international stances concerning Camp David Accords. It studied the supporting, the opposing and the conservative countries, and it specially looked into the country which had distinct stances of those accords.

This study showed the impact of the Camp David accords and the absence of the Egyptian role in the Palestinian Cause on the Political, Military, Economic, social and cultural sides. This encouraged Israel to go forward with its plans angling at getting rid of the Palestinian people by many means constituted in the Elimination of the Palestinian Liberation

Organization in the Lebanese War, and the suppression of the Palestinian people. However, these means were doomed to failure. In parallel, many projects were offered aiming at finding a compromise accepted by the two parties. These projects were Prince Fahid's, Regan's, Berjenif's, Shammeeer's initiative, American Foreign Secretary, James Baker, and the holding of Madrid Conference in 1991 which was the basis for the Public negotiation between the Palestinians and Israelis ending with the signing of Oslo Accord in Norway in 1993.

Furthermore, this study showed the practical steps which were done by the Israeli Occupation Authorities to control the different Palestinian economic sectors after the signing of Camp David accords. This was through exploiting of the Palestinian workforce to foster the Israeli economy; promoting the Israeli goods in the Occupied Territories condensing the settlement-building process in the agricultural lands and controlling the water sources.

Finally, this study looked into the Israeli plans to spoil the social and cultural fabric and the means of making the Palestinian people ignorant so that they can guarantee their full domination on all the Occupied lands.